Wasit University Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

عبد القادر المغربي تقدا لغوياً

اليوداويّ, علاء بشار عكار غضب

إشراف: أ . د . نهلة عبد الله خلف الوائليّ

جامعة واسط — 2026

https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/188

https://doi.org/10.31185/uowasit-32

حُمِّل هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq

جمهورية العراق

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة واسط / كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة/

قسم اللّغة العربيّة

عبد القادر المغربي

ناقدًا لغويًّا

رسالة تقدّم بها الطّالب

علاء بشار عكار غضب اليوداويّ

إلى مجلس كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة / جامعة واسط

وهي جزء من متطلّبات نيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها / لغة

بإشراف

أ . د . نهلة عبد اللّه خلف الوائليّ

1447 هـ 2026 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ١٠﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الشورى : 10

بسم الله الرحمن الرحيم

(إقرار المشرف)

أشهد أنّ هذه الرّسالة الموسومة بـ: **(عَبْدُ القَادِرِ المَغربيّ ناقدًا لُغَويًّا)**، لطالب الماجستير: **(علاء بشار عكار)**، قد أُعدّت بإشرافي في قسم اللّغة العربيّة_ كُلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة_ جامعة واسط، وقد استوفت خطّتها استيفاءً تامًّا تؤهّلها للمناقشة.

أ.د نهلة عبدالله خلف
رئيس فرع اللغة العربية

إمضاء المشرف

أ. د. نهلة عبد الله خلف الوائلي

التّاريخ: ٥ / ٤ / ٢٠٢٦م

بناءً على التّوصيات المتوفّرة أُرشّح هذه الرّسالة للمناقشة.

الإمضاء

أ. د. جبّار اهليل الزّيدي

رئيس قسم اللغة العربية

التّاريخ: ٥ / ٤ / ٢٠٢٦م

(إقرار لجنة المناقشة)

نشـهد نحن رئيس وأعضـاء لجنة المناقشـة، أنّنا اطّلعنا على هذه الرّسـالة الموسـومـة بـ **(عبد القادر المغربي ناقدًا لغويًّا)** الّتي قدّمها الطـالـب **(علاء بشـار عكار)**، وقد ناقشـنا الطّالب في محتوياتها، وكلّ ما له علاقة بها، ووجدنا أنّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجسـتير في اللّغة العربيّة وآدابها/ لغة، وبتقدير (جيّد جدًّا عالٍ).

الإمضاء
أ.د. أحمد جعفر داود
(رئيسًا)
التّأريخ: ١٣ / ٧ / ٢٠٢٦

الإمضاء
أ.د. جاسم فريح دايخ
(عضوًا)
التّأريخ: ١٣ / ٧ / ٢٠٢٦

الإمضاء
أ.م. د. ناطق نجم عبد الله
(عضوًا)
التّأريخ: ١٣ / ٧ / ٢٠٢٦

الإمضاء
أ.د. نهلة عبد الله خلف
(عضوًا ومشرفًا)
التّأريخ: ١٣ / ٧ / ٢٠٢٦

صدّقها مجلس كليّة التّربية للعلوم الإنسانيّة_ جامعة واسط

الإمضاء
أ.د. محمود حمود عراك
عميد كليّة التّربية للعلوم الإنسانيّة
التّأريخ: / / ٢٠٢٦

الإهداء

بكل مشاعر المحبة والصدق أُهدي، ثمار عملي هذا:

إلى من تشرّفت بحمل اسمه، أهديك هذا العمل؛ ليكون صدقة جارية، ونورًا لقبرك.. **أبي** (رحمه الله).

إلى من وضِعت الجنّة تحت أقدامها، ونبع الحنان الّذي لا ينضب، وسرّ التّوفيق في كل خطوة.. **أمّي** (حفظها الله).

إلى رفيقة الكفاح، وشريكة الدّرب، الّتي تحمّلت معي عناء الانشغال، وكانت البلسم لكل تعب، ومنحتني اليقين بالوصول في كل لحظة شكّ، وكانت خير معين لي في رحلتي العلميّة.. **زوجتي الغالية**.

إلى سندي في هذه الحياة، الّذين وقفوا معي، وذللوا لي الصعاب بوجودهم الدّائم.. **إخوتي وأخواتي** (رعاهم الله).

إلى زينة الحياة الدّنيا، وفلذات كبدي.. **أولادي الأحبّة**.

علاء

شكر وعرفان

تقول العرب قديمًا في حثّهم على شكر من أحسن إليك: "**أكلٌ وحمدٌ خيرٌ من أكلٍ وصمتٍ**" (مجمع الأمثال: 1/ 93).

لذا من الواجب عليّ أنْ أُسجّل خالص شكري وتقديري إلى كلّ من قدّم إليّ معروفًا، أو نصيحةً فأعانني على إكمال هذا البحث، وأضع لذيذ الشّكر وردة بين يدي إنسانة كانت طيّبة الخلق وجهها، وتواضع العلم منهجها، وسخاء القلب رسمها، أُستاذتي الدّكتورة **(نهلة عبد الله خلف الوائليّ)**، الّتي منحتني من وقتها، وجهدها شيئًا كثيرًا، فلها منّي باقات من الشّكر، والعرفان بالجميل.

وأشكر أيضًا الأستاذ الدّكتور (جبّار اهليل الزّيديّ)، رئيس قسم اللّغة العربيّة؛ لتعاونه المستمر مع طلبة الدّراسات العليا، وأساتذتنا الفضلاء.

وإنّي لأزعم أنّ لي من الأحبّة حظًّا وافرًا، إن ذكرتُ أسماءهم تضيق بهم السّطور، وتكثر بهم الصّفحات، رافقوني في رحلتي العلميّة، حاولوا أن يحموني بأعينهم، وأن يرضوني بألسنتهم، ودعوا لي بأنفاسهم، لم يتوانوا عن مساعدة، ولم يبخلوا بمستطاع، فلكلّ واحد منهم عمل جميل، وكلمة طيّبة، ومحاولة صادقة، **فكل من ناغمت روحه حروفي فليتأكّد أنّه منهم..**

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصّفحة	
	من	إلى
المقدّمة	1	5
التّمهيد: المغربي حياته، علمه، سمات منهجه النّقدي	6	22
الفصل الأوّل: المستوى الصّوتي	23	76
المبحث الأوّل: الإبدال بين الحركات	24	53
البُحّة _ البَحّة	25	26
الخُفّاش _ الخَفّاش	27	29
الرُّوع _ الرَّوع	29	31
صُفار اللّون	32	33
الفُسحة _ الفَسحة	33	34
جَوْعَان	35	37
نَعْنَع _ نُعْنُع	37	39
البِرطيل _ البَرطيل	39	42
بِلقيس	42	44
البَيطار _ البِيطار	45	46
الغَواية _ الغِواية	47	48
زُبدة _ زِبْدة	50	51
الحِصّة	52	53

المبحث الثّاني: التّشديد والتّخفيف	54	76
أبٌّ	55	56
أُرتِجَ	57	59
الدّخّان	59	62
دَمٌ _ دَمٌّ	62	64
صَلاحية _ رَفَاهية _ كَرَاهية	64	66
السُّماني	66	68
العَارية	68	70
قَدُوم	70	72
اللِّثَة _ اللَّثّة	72	75
نَدِيّة	75	76
الفصل الثّاني: المستوى الصّرفي	77	134
المبحث الأوّل: الجموع	78	99
الأكْفاء _ الأكِفّاء	78	79
جُهُود	79	83
حَاجة _ حَوائِج	83	86
زُهُور _ وُرُود	87	89
سَائح _ سُوّاح	89	91
سَيَد _ أسْيَاد	91	93
فَم _ أفْمام	93	95

مَكَان_ أمْكِنة_ أمْكن_ أماكِن	95	96
مَنَارة_ مَنَائِر_ مَنَاور	96	99
المبحث الثّاني: المصادر	100	113
تَذْكار _ تِذْكَار	100	102
الجُدَري _ الجُدْري	102	103
بالرَّفاء والبنين، رَفَه، الرَّفه، رفاه، رفاهيّة	104	106
عَنان _ عِنَان	106	108
عِيَان	108	110
المَنْعَة	110	113
المبحث الثّالث: مسائل صرفيّة متفرّقة	114	134
آجره _ أجّره	114	116
الأزْمة _ الأَزَمَة _ الآزِمَة	117	119
أشّر	120	122
تَدَاول	123	124
خِلسة _ خُلسة	125	127
الدُّلالة _ الدَّلالة _ الدِّلالة	127	128
مَشْهور _ مَشَاهِير	128	132
جمع وفَاة	133	134
الفصل الثّالث: المستوى النّحويّ	135	189
المبحث الأوّل: التّعدي واللّزوم	137	152

أثّر في نفسه _ أثّر على نفسه	138	141
أحَاط	141	144
ارْتَاب	144	145
اكْتَرث	145	147
أمْعَنَ	148	150
تَأكّد	150	152
المبحث الثّاني: التّضمين	153	173
استَنَدَ	157	159
أنِفَ	159	161
اهتمّ في الأمر _ اهتمّ بالأمر	161	162
تَسَرَّب	162	165
تَقَصّى عن الأمر _ تَقَصّى في الأمر	165	167
حُبًّا للمصلحة _ حُبًّا بالمصلحة	168	170
خَفِيَ	170	173
المبحث الثّالث: مسائل نحويّة متفرّقة	174	189
أثْنَاء	174	176
اشْتَريته بثلاثة جنيهات ونصفٍ	177	
على الرّغم _ رغم	177	180
لا سيّما	181	186
لم يَعد قادراً على العمل	186	187

تسكين الهاء في الضّمير (هو) و (هي)	188	189
الفصل الرّابع: المستوى الدّلاليّ	190	253
المبحث الأوّل: التّطوّر الدّلاليّ	193	212
التَّظاهرة _ المظاهرة	195	197
دِينار	197	198
لَدُودٌ	199	201
إعْدَام	201	204
السَّنة _ العَام	204	209
المُحَاضرة	209	211
نَغَشَ	211	212
المبحث الثّاني: المعرّب، والدّخيل، والمولّد	213	233
الدِّهليز	215	216
السّيّارة	216	217
الفِهْرست	218	219
روتين _ رتيب	221	223
قَالون	223	224
انعقدت الجلسة، هيأة المحكمة، تشكيل المحاكم	227	228
تَحَرّشَ	229	230
الفسقيّة	231	232
القَطرُ	232	233

المبحث الثّالث: مسائل دلاليّة متفرّقة	236	255
التّحرير بمعنى الكتابة	234	236
رجل بكل معنى الكلمة	236	239
شَجَبَ	239	241
طِيلة	241	243
العائلة _ الأسرة	243	245
الفَشَل	245	247
فَنّان	247	250
القَهوة	250	252
هذا لا يوازي شيئاً	253	
الخاتمة	254	257
المصادر والمراجع	258	305
الملخّص باللّغة الإنجليزيّة	A	B

المُقَدِّمَة

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمّد (V) خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين، وصحبه الغرِّ الميامين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، **أمّا بَعْدُ:**

فإنَّ اللّغةَ العربيّةَ من أعرقِ لغاتِ العالم وأغناها، وقد حظيت بعنايةٍ كبيرةٍ من علمائها قديمًا وحديثًا؛ إذ سخَّروا جهودهم لخدمتها، وصيانةِ ألفاظها وأساليبها، والمحافظةِ على سلامتها من اللّحن والخطأ. وقد أسهمت هذه الجهود في نشوء حركةٍ نقديةٍ لغويّةٍ واسعةٍ، هدفت إلى تقويم الاستعمال اللّغويّ، وبيان الصّواب من الخطأ، والوقوف على ما يطرأ على اللّغة من تطوّرٍ وتغيّرٍ عبر العصور.

حظيت لغتنا العربيّة بمنزلة سامية، وبتكريم إلهي؛ لأنّها لغة القرآن الكريم، وهذا ما استدعى العلماء إلى تسخير طاقاتهم، وجهودهم؛ لخدمة هذه اللّغة، وتوثيق ألفاظها، والتّدقيق في دراستها، وتأصيل قواعدها.

ومن أولئك الّذين نذروا أنفسهم لخدمة لغة القرآن؛ حِسْبة لله ولكتابه الجليل الشّيخ عبد القادر المغربيّ، الّذي بذل جهدًا مضنيًا من أجل الدّفاع عنها، وتمثّل ذلك بعطائه العلميّ الّذي خطّه بقلمه، وهو امتداد لمن سبقه من حيث الدّقة والمنهجيّة.

وتُبيّن أعماله وإسـهاماته المطبوعة، والمكتوبة من كتب، ومحاضـرات، ومقالات معرفته، وشـموليته باللّغة وعمقها، وأصـالة منهجها العلميّ. فعُدّ من أبرز اللّغويّين والنّقاد في العصر الحديث؛ لما امتاز به من سعةِ الاطلاع، ودقّةِ النّظر، واعتدالِ المنهج في معالجة القضـايا اللّغويّة المختلفة. فقد تناول في كتاباته ومقالاته عددًا كبيرًا من المسائل اللّغويّة، وأبدى فيها آراءً نقديةً اتسمت بالموضوعيّة والاعتماد على الشّواهد الموثوقة من القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب الفصحاء، فضلًا عن الإفادة من المعجمات والمصادر اللّغويّة الأصيلة.

ولمّا كانت عندي الرّغبة في الكتابة عن **(النّقد اللّغويّ)**؛ لما فيه من أهميّة في الدّراسات العربيّة المعاصرة، إذ تتمثّل في صون اللّغة من مظاهر اللّحن، وتطوير الإمكانات المعرفيّة لطالب اللّغة العربيّة، وقع اختياري لعنوان رسالتي الموسوم بـ **(عبد القادر المغربيّ ناقدًا لغويًّا)** وكان لأستاذتي الدّكتورة **(نهلة عبد الله خلف الوائلي)** الأثر الأكبر في توجيهنا وإرشادنا نحو اختيار هذا الموضوع، وبعد البحث والاطّلاع على مصنّفات الشّيخ المغربيّ وما حوت من مخزون ثريّ لمباحث نقديّة، وعليه وجدته يستحقّ الدّراسة والبحث.

ومن الدّراسات الّتي تناولته بالدّرس دراسة الّدكتور محمّد فريد عبد الله الموسومة بـ (عبد القادر المغربيّ وآراؤه في اللّغة والنّحو)، و (محاضرات عن الشّيخ عبد القادر المغربيّ) للأستاذ محمّد أسعد طلس، و(عبد القادر المغربيّ واسهاماته العلميّة والإصلاحيّة) للطالب وصاف إخلاص (رسالة ماجستير)، فقد أظهروا ما قدّمه المغربيّ إلى اللّغة العربيّة من جهود مبذولةٍ عن طريق النّظر في ميدانها، فكان كل منهم يعرض حياته، ومكانته العلميّة، ووصفًا لآثاره، وما كُتب عنه، أمّا مقالاته فهي مبثوثة في عدد من المجلّات العلميّة

في المجامع اللّغويّة، فلم أجدها سوى في مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، والمجمع العلميّ في القاهرة، وهذه المقالات عبارة عن وصف لحياة المغربيّ ومؤلّفاته، ومنهجه.

أمّا عن الصّعوبات الّتي واجهتني في بحثي عن حياة الشّيخ المغربيّ فهي متعدّدة، إذ لم يُخصّص له كثير من الدّراسات، ولم تُعنى به المصادر إلّا نادرًا، فقد اقتصر ذكره غالبًا على ما ورد في مجمع اللّغة العربيّة في سوريا، وبعض المقالات المبثوثة في بعض المواقع الإلكترونية، ممّا ألزمَني بالرّجوع إلى أرشيفه، ومجلّاته، ومقالاته، والتّواصل مع بعض الصّفحات؛ من أجل التّعرف على جهوده اللّغويّة، وهذا الجهد كشف لي عن جوانب شخصيته، وعطائه للّغة العربيّة على الرّغم من قلّة ما كُتب عنه، وقد أدركت من خلال ذلك قيمة البحث في إحياء ذكر العلماء المحدثين وإبراز أثرهم العلمي.

ولا يفوتني أن أقول إنّني سلكت في دراستي منهجًا **(وصفيًّا تحليليًّا تقويميًّا)** يعتمد على عرض الرّأي للمغربيّ في المسائل الّتي يطرحها، ومن ثَمّ عرض أقوال العلماء فيها، وما ورد عن كلام العرب، وأقوال اللّغويّين، وبيان وجه الحكم بينهم، ولم يكن اختيار فصول الرّسالة، ومباحثها عشوائيًّا، إذ اعتمدت في اختيارها على ما توفّرت عند المغربيّ من مادّة صوتيّة، وصرفيّة، ونحويّة، ودلاليّة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسّم على تمهيد، وأربعة فصول تسبقها مقدّمة، وتقفّيها خاتمة بيّنتُ فيها أهمّ النّتائج الّتي توصّل إليها البحث، ثمّ ثبت بمصادر البحث ومراجعه، وتضمّن **التّمهيد** تعريفًا بالمغربيّ، وبيان علمه، وصفاته، وأبرز مؤلّفاته، وسمات منهجه في النّقد.

أمّا الفصل الأوّل فقد تناول **المستوى الصّوتيّ**، فكان في مبحثين، تكلّمت في الأوّل منها عن (الإبدال)، وشمل مسائل الإبدال بالحركات، وقُسِّم هذا المبحث على ستّة أقسام: **الإبدال بين الضّمّ والفتح**، و**الإبدال بين الكسر والفتح**، و**الإبدال بين الفتح والكسر**، و**الإبدال بين الضّمّ والكسر**، **والإبدال بين الكسر والضّمّ**، وأمّا **المبحث الثّاني** فقد كان في مسائل **(التّشديد والتّخفيف)**، وجاء **الفصل الثّاني** لبحث **المستوى الصّرفيّ**، فكان على ثلاثة مباحث، هي: الجموع، والمصادر، ومسائل صرفيّة متفرّقة، وأمّا **الفصل الثّالث:** فقد خُصِّص هذا الفصل **للمستوى النّحويّ**، وتضمّن ثلاثة مباحث، هي: **التّعدّي واللّزوم**، والتّضمين، ومسائل نحويّة متفرّقة، و**الفصل الرّابع:** كان من نصيب **المستوى الدّلالي**، وضمّ ثلاثة مباحث، هي: التّطوّر الدّلاليّ، والمعرّب، والدّخيل، والمولّد.

اعتمدنا في إعداد هذه الدّراسة على طائفة واسعة من المصادر المتنوّعة، شملت الكتب اللّغويّة والمعجمات، وكتب لحن العوام والخواص، فضلًا عن غيرها من المراجع الّتي تخدم موضوعنا وتثري مجال دراستنا.

ومن فضل الله تعالى أن قيّض لي أستاذةً عالمةً أفاضت عليَّ بفيض علمها، وسديد توجيهاتها، طوال مدّة إعداد هذه الرّسالة، وهي الأستاذة الدّكتورة **نهلة عبد الله خلف**، فأقرّ بفضلها؛ إذ طالما تجشّمت عناء قراءة ما كتبته، فكانت تتابع دقائق الأمور بإرشادٍ وإشارة إلى ما غمض عليّ من مسائل الرّسالة، بعبارات دقيقة؛ لتقويم هذا العمل وتجويده، حرصًا منها على أن تأتي الرّسالة على أفضل حالٍ.

وفي الختام أُقرّ بأنّي بذلت جهدي ما استطعت، وقدّمت ما تيسّر لي من عمل، فإنْ وفّقت فذلك من فضل الله، وإنْ قصّرت فأسأله المغفرة، ويكفيني

أنّي اجتهدت مخلصًــا في خدمة اللّغة العربيّة الّتي ازدادت شــرفًا بنزول القرآن الكريم بها.

"آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين"

التّمهيد

عبد القادر المغربيّ، ومنهجه في النّقد اللّغويّ

عبد القادر المغربي

أولًا: مولده ونشأته:

هو عبد القادر بن الشّـــيخ مصـــطفى بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الرّحمن بن عبد القادر بن عبد الرّحمن بن عبد القادر بن عبد الله بن أحمد بن محمّد المغربيّ التّونسي من آل درغوث في تونس[1].

من علماء اللّغة البارعين، واللّغويّين، والنّاقدين[2]، ومن أصـــحاب بيوت العلم القديمة في طرابلس، وكانت ولادته في (٢٤ رمضــان من ســنة ١٢٨٤ هـ – ١٨٦٧ م) في اللّاذقية الّتي عمل أبوه فيها قاضــيًا، وبيته معروف في تونس باســم: درغوث، وكان مشــهورًا في الشّــام باســم المغربيّ، وينتهي نســبه إلى المجاهد الكبير أمير البحر وطرغود باشـــا، المدفون في طرابلس الغرب[3]، إذ تلقّى علمه في الشّــام، وأخذ علمه عن أبيه، ورجال أســرته الفضــلاء، وعلماء طرابلس الكبار أمثال، حسين الجسر[4]، وشارك في تحرير الصّحف إلى سنة (1908)، وفي ســنة (1912) أنشــأ جريدة (البرهان)[5]، فكان أبوه يضــمّن له قواعد العلوم المختلفة، لكي يحفظها، ثمّ أتمّ القرآن وهو في السّــنة العاشــرة من

([1]) يُنظر: محاضرات عن الشّيخ عبد القادر المغربي، محمد أسعد طلس: 7، ومعجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة: 306/5، وتراجم الأعلام المعاصرين في العالم الإسلامي: 273، ومعجم المؤلّفين السّوريّين: 490.

([2]) يُنظر: تاريخ علماء دمشق في القرن الرّابع عشر الهجري: 1/ 668.

([3]) يُنظر: الأدب العربي المعاصر في سورية، سامي الكيالي: 158.

([4]) حسين بن محمّد بن مصطفى الجسر الطّرابلسي، عالم بالفقه، والأدب، وكانت ولادته بطرابلس الشّام سنة (1845م)، وتُوفّي فيها سنة (1909م)، ومن مؤلّفاته الحصون الحميديّة، ونزهة الفكر، يُنظر: الأعلام للزّركلي: 2/ 258.

([5]) يُنظر: موسوعة أعلام سورية في القرن العشرين: 4/ 264.

عمره، ولم يكتفِ بذلك فقد حفظ الكتب العلميّة المعروفة، كالآجرومية، والألفية[1].

تلّقى دراسته في الكليّة الصّلاحيّة ببيت المقدس، ثم انتقل ليستقر في دمشق، وعمل محررًا في جريدة الشّرق إلى نهاية الحرب العالميّة الأولى (1914) [2]، ووُصِفَ المغربيّ أنّه مجدّد الإسلام واللّغة[3].

إنّ الشّيخ عبد القادر المغربيّ يُعدّ من القلائل الّذين عاشوا أفكارهم، حسب التّعبير الدّارج اليوم، وطبقوها في أنفسهم في مرحلة درج كثير من النّاس فيها على أن يغلّفوا أنفسهم بالأفكار، وبرع في ميادين شتّى، كالسّياسة، والدّين، واللّغة، والاجتماع[4].

تولّى المغربيّ وظيفة نائب ديوان المعارف، الّذي عُرف فيما بعد بـ (المجمع العلمي العربي) مدّة من الزّمن، وكُلّف التّدريس سنة (1923م)، إذ قام بتدريس اللّغة العربيّة وآدابها في كليّة الحقوق بجامعة سوريا، فضلًا عن ذلك اختير عضوًا مراسلًا للمجمع العلمي العراقي[5]، ثمّ انتُخب نائبًا لرئيس المجمع العلمي العربي _ مرّة أخرى _ في سنة (1941)، وبقي في هذه الوظيفة حتّى مماته[6].

([1]) يُنظر: معجم المؤلّفين: 5/ 306.

([2]) يُنظر: الأعلام، للزّركلي: 4/ 47.

([3]) يُنظر: تراجم الأعلام المعاصرين في العالم الإسلامي: 263.

([4]) المجمعي الحي الشّيخ عبد القادر المغربي، الدّكتور عبد الكريم الأشتر، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج81، ج1: 182.

([5]) يُنظر: مجمع اللّغة العربيّة في ثلاثين عامًا: 2/ 107.

([6]) يُنظر: المجمعيون في خمسين عامًا: 212.

ثانياً: **علمه**:

حفلت دمشق بشخصيّات فذّة، ذات كفاءة علميّة، وعمليّة، ومنهم الشّيخ عبد القادر المغربي، الّذي اهتم بمعالجة الموضـــوعات اللّغويّة في المجامع العربيّة، وقلّما عالج بحوثًا أدبيّة، وثقافيّة فيها[1].

يذكر المغربيّ: أنّ مســـيرته العلميّة، والفكريّة الّتي أخذها عن والده، كانت في بداياتها تؤمن بالقبول المطلق للكتب الموروثة من علمائنا القدامى والاستسلام لها، والتّصديق بلا تردّد، أو ارتياب بنصوصها، بيد أنّ ما أخذته من تعاليم على يد الشّيخ حسين الجسر أضافت عندي عنصر النّقد، وحريّة التّفكير، وترسّخ في ذهني أنّ النّصوص الدّينيّة الموروثة فيها ليست صحيحة كلّها، فيجب التّمييز بين الصـــحيح، والفاسد الّذي لا يطابق بين القرآن الكريم، والسّنّة النّبويّة الصّحيحة، وعليه أصبح لزامًا الإنتباه إليه والتّنبّه عليه، والتّحذير منه، وتمييز الصّـــحيح من السّـــقيم، والحقّ من الباطل[2]، "ولتمييز الحق من الباطل في نقل الأخبار طريقتان:

الأوّل: التّدقيق في سند الخبر وروايته، والثّاني: تدقيق النّظر في إمكانية الخبر وعدم إمكانيته، وهذا ما قرره ابن خلدون في الكتاب الأوّل من مقدّمته الّذي بحث فيه عن طبيعة العمران...، فكان شيخنا الجسر رحمه الله في درسه إنّما يشـــرح لنا ما قاله ابن خلدون في نظريته، وقد علّمنا بأن ندقّق الخبر،

([1]) يُنظر: الشّيخ عبد القادر المغربيّ (جانب مجهول من سيرته)، محمّد رضا الشّبيبي: 454_456.

([2]) يُنظر: محاضرات عن الشّيخ عبد القادر المغربي، محمد أسعد طلس: 13.

ونعمّق النّظر، فليس كلّ نصّ يُقبل، سـواء أعقل أم لم يعقل، بل نزن كل ذلك بميزان القرآن والسّنّة، وطبائع العمران"[1].

ثالثاً: **صفاته**:

اتّسم المغربيّ بحسن السّلوك، وبملامح جسديّة مميّزة، إذ كان معتدل القامة، وضيء الوجه، مشرّب بحمرة، حسن السّمت والطّلعة، متزيّن بلحية يسودها الاعتدال، والتّوسط في إرسائها، وكان ذو همّة ومثابرة، ودؤوب في عمله، مقرونًا بالنّشاط، والحيويّة، وحبًّا للرياضة، والمشي؛ إذ اعتاد أن يذهب إلى عمله ويعود ماشيًا، وتميّز بحلاوة النّكتة، وسرعة البديهة، وحبّه للاختلاط مع النّاس، فضلًا عن ذلك هو وفائه لأصدقائه، ولين تعامله معهم، صابرًا على المكاره، ومع ذلك فإنّه متقلّب المزاج تارة نراه غاضبًا، وأخرى نراه خفيف الظّل، وسهل الاسترضاء، ومهذّب بألفاظه[2].

وكان المغربيّ بابتسامته الهادئة، ومنظره الرّائع يجذب كل من حوله، فالجميع كان يلاحقه في قاعات المجمع العلميّ للاستئناس بحديثه[3]، يقول الدّكتور محمّد أسعد طلس إنّ المغربيّ: "كان حرّ الفكر صريحًا متشدّدًا في رأيه، لا يحيد عنه متى اقتنع أنّه صواب، صابرًا على هجمات خصومه في سياساته، وآرائه الدّينيّة، لا يبالي بهم، وكان النّصر بجانبه في أكثر الأحيان،

([1]) محاضرات عن الشّيخ عبد القادر المغربي، محمد أسعد طلس: 13_14.

([2]) يُنظر: تاريخ علماء دمشق في القرن الرّابع عشر الهجري: 1/ 672، وعبقريّات وأعلام، عبد الغني العطري: 180.

([3]) يُنظر: النّهضة الإسلاميّة في سير أعلامها المعاصرين: 2/ 19.

وكان بعيدًا عن الدّنيا وحطامها، لم يسع قطّ إلى منصب، أو فائدة مادّية مهما عظمت، وكان كثير الاهتمام بشؤون العالم الإسلامي"[1].

رابعاً: وفاته:

فُجعت اللّغة العربيّة والأمّة الإسلاميّة في السّابع والعشرين من شهر شوّال سنة (١٣٧٥هـ) الموافق ليوم (7/ 6/ 1956م)، بوفاة الشّيخ عبد القادر المغربيّ الّذي جاهد طويلًا في خدمة اللّغة العربيّة، والسّعي المتواصل لرفعة شأنهما، والذّب عن كيانهما[2]، ودُفن في جامعه في مدينة طرابلس الغرب[3]، وأقام مجمع اللّغة العربيّة وعلى مدرج جامعة دمشق حفلًا تأبينيًّا له برعاية شكري القوتلي رئيس الجمهوريّة[4].

خامساً: مؤلّفاته:

للمغربيّ مؤلّفات جليلة، وآثار عظيمة خلّفها لنا من محاضرات، ومقالات، وهي مبثوثة في علوم شتّى، تتّصل باللّغة، والدّين، والأدب، منها المطبوع، ومنها ما لم ترَ النّور بعد، **أمّا المؤلّفات المطبوعة، فهي:**

1. **الأخلاق والواجبات** (ألّفه باقتراح من وزير المعارف ساطع الحصري)، القاهرة، 1926م.
2. **الاشتقاق والتّعريب**، طبع في القاهرة سنة 1908م، وأعيد طبعه فيها سنة 1947م.

([1]) محاضرات عن الشّيخ عبد القادر المغربي، محمد أسعد طلس: 26.

([2]) يُنظر: المصدر نفسه: 7، وتراجم الأعلام المعاصرين في العالم الإسلامي: 274.

([3]) يُنظر: محاضرات عن الشّيخ عبد القادر المغربي، محمد أسعد طلس: 7.

([4]) يُنظر: عبقريات وأعلام، عبد الغني العطري: 180، وقدماء ومعاصرون، د. سامي الدّهان: 283.

3. **البيّنات** (جزءان أودعهما مقالات ورسائل في الإصلاح الديني والاجتماعي والنقد والأدب)، القاهرة، 1925م.
4. **تحقيق رسالة التّنبيه على غلط الجاهل والنّبيه** لابن كمال باشا (ت 940 هـ)، مجلّة المجمع في دمشق، 1926م.
5. **تفسير جزء تبارك**، طُبع للمرّة الأولى في القاهرة سنة (1949م) (1368هـ).
6. **جمال الدّين الأفغاني** _ذكريات وأحاديث_، القاهرة، 1948م.
7. **السّفور والحجاب**، آراء نشرت سنة ١٩١٠ و١٩١١ م وطبعت مجموعة في دمشق، سنة ١٩٥٥ م (١٣٧٤ هـ).
8. شرح وتحقيق **تائيّة عامر بن عامر البصري**، بيروت، 1948م.
9. **عثرات اللّسان في اللّغة**، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، 1949م.
10. **على هامش التّفسير**، طبع في القاهرة سنة (1949م) (1368هـ).
11. محاضرات عن **محمّد (V) والمرأة**، مع محاضرات في موضوعات أخرى، طبعت في سنة 1929م.
12. مناظرة أدبيّة لغويّة بين المغربي والبستاني والكرملي، القاهرة، 1935م[1].

([1]) يُنظر: مؤلّفات عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج36، ج2: 351، وتاريخ علماء دمشق في القرن الرّابع عشر الهجري: 1/ 671، وعبد القادر المغربيّ وآراؤه في اللّغة والنّحو: 153_155، ومعجم المؤلّفين السّوريّين: 490_ 491، ومحاضرات عن الشّيخ عبد القادر المغربي، محمد أسعد طلس: 57_58، ومعجم مؤلّفات الأعلام: 184، وتراجم الأعلام المعاصرين في العالم الإسلامي، أنور الجندي: 272.

أمّا المؤلّفات غير المطبوعة، فهي[1]:

1. أحسن القصص أو التّاريخ النّبويّ.
2. أقرب الطّرائق إلى كنز الدّقائق في الفقه الحنفي.
3. تاريخ آداب اللّغة العربيّة.
4. تاريخ الأسرة المغربيّة (أصلها وفروعها).
5. التّعليم بالمراسلة.
6. شرح مقصورة ابن دريد.
7. طائفة من الأشعار في وصف الصّحاري والقفار.
8. العقائد الإسلاميّة.
9. فنون البلاغة.
10. في أصول الفقه.
11. المعجم اللّغويّ للألفاظ العصريّة.
12. النّجم الآفل (رواية مترجمة).
13. النّغب أو نوادر العلوم وفرائد الأدب.

ولم يكتفِ المغربيّ بذلك، فقد كتب لنا مقالات متنوّعة، في اللّغة، والنّقد، والأدب، والصّحافة، والاجتماع، وفي الدّين، كذلك محاضراته، وتصحيحاته، واستدراكاته، وفتاواه اللّغويّة، فضلًا عن إجاباته الّتي ترد إلى المجمع العلمي، والتّعريف بالكتب، والأعلام، والمخطوطات، والمجلّات، ومن آثاره الأخرى

(1) يُنظر: معجم مؤلّفات الأعلام، عادل الحجّاج: 183_184، ومحاضرات عن الشّيخ عبد القادر المغربي، محمد أسعد طلس: 58_59، وتاريخ علماء دمشق في القرن الرّابع عشر الهجري: 1/ 671_ 672، ومؤلّفات عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج36، ج2: 352.

"ترجمة رواية (غادة الكاميليا) للكاتب الفرنسي الكسندر دوما الأبن، من الفرنسية إلى العربيّة...، ولعلّه من أوائل من كتبوا في النّقد المسرحي عام 1905م"[1].

سادساً: سمات منهجه النّقدي:

اتّسم المنهج العلميّ في نتاج الشّيخ المغربيّ الفكريّ، سواء أكانت الكتب، أو المحاضرات، أو المقالات الّتي نُشرت في المجامع اللّغويّة بطابع التّيسير؛ إذ يرى أنّ اللّغة أوسع من أن تتقيّد بتصحيح المسائل اللّغويّة، ويمكن تصنيف سمات منهجه النّقدي الّذي عرضه في كتبه، ومقالاته، ومحاضراته موضّحًا فيه المسائل اللّغويّة الخاطئة، ومنها:

1. عُني الشّيخ المغربيّ بلغة الكتّاب، متعقّبًا الخطأ، والوهم الّذي وقعوا فيه في مستويات اللّغة كافة، منها:

الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، والدّلاليّة، وجاء ذلك في مقالاته، ومحاضراته، فضلًا عن كتابه عثرات اللّسان في اللّغة، الّذي وقف في وجه هذه الأخطاء، متصدّيًا لها، مبيّنًا الصّحيح، والتّنبيه على الخطأ سواء أكان ذلك ما شاع بأقلام الخاصّة، أو عثرات الألسن للعامّة.

2. اتّسم منهج المغربيّ باستدراكه على اللّغويّين ومنهم، اللّغويّ أسعد داغر منتقدًا عددًا من المسائل الّتي ذكرها في كتابه (تذكرة الكاتب)، الّذي زعم أنّ كثيرًا من الكلام خطأ، وهو من الكلام الصّحيح الفصيح، من ذلك إنكاره تعدية الفعل (ارتاب) بحرف الجرّ (في)، والصّواب عنده ارتاب منه لا فيه.

([1]) تراجم الأعلام المعاصرين: 266_ 267، ويُنظر: عبد القادر المغربيّ وآراؤه في اللّغة والنّحو: 135_ 153.

3. سلك المغربيّ طريقة السؤال، وجعلها وسيلة لبداية مقالاته، ومحاضراته، والجواب عليه، نحو: كلمة فند شمع، من أين جاءت؟ وكيف استعملت؟[1] وكذلك قوله: هل يكون اليَقَق بمعنى القطن؟[2] و(كلمة السّمرمر اسمًا للطّائر)، من أيّة لغة جاءت؟، وما حقيقة هذا الطّائر؟[3].
4. من مظاهر التّوسعة في اللّغة عند المغربيّ اعتقاده أنّ المولّد لا يشكّل ضررًا على اللّغة في استعماله، ولا حرج فيه إذا عُرض على العربيّ، من ذلك كلمة (جَبَلاية)[4]، الّتي تدلّ على الذّات والعين في لغة أهل مصر؛ لأنّها مستساغة، والمعنى الّتي تؤدّيه أكثر من اشباهها العربيات، كالتّل، والرّابية، والأكمه، وغير ذلك[5].
5. علّل المغربيّ الأحكام، وفسّرها في معالجته للمسائل الّتي صوّبها؛ إذ لم يكتفِ بإيراد ما يراه صوابًا، فنراه معلّلًا، ومفسّرًا، وموضّحًا لهذه الأحكام، ومن ذلك مسألة (حوائج جمع حاجة، وعوائد جمع عادة)[6]، ومسألة تركيب (لا أدري إذا كان فلان قد حضر)[7]، وغير ذلك.
6. اعتمد المغربيّ على أدلّة موثوقة في إطلاق أحكامه، وتصحيحاته للتّراكيب، والمفردات الّتي تناولها، ومن بين هذه الأدلّة، القرآن الكريم، والأحاديث النّبويّة، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ومعجمات اللّغة، وغير

([1]) يُنظر: كلمة فند شمع، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج17، ج1: 57.
([2]) يُنظر: القطن واللّغة العربيّة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج27، ج3: 362.
([3]) يُنظر: المصدر نفسه، السّمرمر اسمًا للطائر، مج28، ج3: 339.
([4]) جبلاية: وردت في معجم تيمور الكبير في الألفاظ العاميّة: 1/ 132، وجبلاية للتّصغير، أي الجبل الصّناعي الصّغير من التّصغير الملازم.
([5]) يُنظر: الاشتقاق والتّعريب: 125_126.
([6]) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 310.
([7]) يُنظر: المصدر نفسه: 311.

ذلك، كما في مسألة (الأشباه والنّظائر في اللّغتين العربيّة والفرنسيّة)[1]، ومسألة (التّفاؤل والتّشاؤم بكلمات اللّغة)[2].

7. إنَّ الالتزام بعصـــر الاحتجاج الّذي اتّفق عليه علماء اللّغة، لم يعتمد عليه المغربيّ، بل كان أكثر مرونة في هذا الجانب، الّذي كثر في استعمال العامّة، فقد استشهد بمن يوثّق بعربيته، إذ جاء عن الزّمخشريّ (ت 538هـ)، قوله: (فحّم وجهه تفحيمًا: سـوّده)، فنراه مصـحّحًا به لكلام العامّة: فحّم الصّبيّ (بالتّشديد)، بقوله: "والحق أنّ في قولهم بارقًا من حق، يقتضـي لفت نظر علماء اللّغة إليه، فلعلّهم يصـدرون فتوى؛ بجواز استعمال (فحَّم الصّبيُّ) بالتّشديد استنادًا إلى ما استشهدن به من قول الزّمخشـريّ، وإلى أنّهم يقصـدون التّجوّز، ولا حجر عليهم في ذلك"[3].

8. تبنّى المغربيّ منهج مخالفة المشـهور الّذي يُعدّ مظهرًا من مظاهر التّطوّر اللّغويّ، الّتي عرفها النّحويّون، واللّغويّون في تفسـير التّراكيب النّحويّة، والمفردات اللّغويّة، فدعا المغربيّ إلى بناء القاعدة اللّغويّة استنادًا إلى استعمالها الحي، متبنّيًا بذلك بما يُسمّى بـ (القياس الخاطئ)، أي حمل كلمة مجهولة على كلمة معلومة، والأسـاس في ذلك هو التّشابه بينهما، من ذلك قولهم في (أرياح) جمعًا لـ (ريح) توهّمًا أنّ الحرف الثّاني أصـله ياء بينما هو واو، فجمع (ريح) يكون

(1) يُنظر: الأشباه والنّظائر، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج22، ج7: 334.

(2) يُنظر: المصدر نفسه، التّفاؤل والتّشاؤم بكلمات اللّغة، مج11، ج5: 314.

(3) عثرات اللّسان: 104.

(أرواح)[1]، وقولهم (عال الرّجل عياله يعولهم)، والصّواب: (أعول عياله)[2]، وجمع (سيّد) على (أسياد)[3].

استعرضنا بإيجاز غير مخلّ بعض سمات منهج الشّيخ عبد القادر المغربيّ؛ على أن نفصّل ذلك لاحقًا في فصول البحث.

سابعاً: المقياس الصّوابي عند الشّيخ المغربيّ:

الشّيخ المغربيّ كغيره من النّقّاد، لا يسير في هذا الطّريق من غير معايير يستند إليها في صحّة ما يقوله من خطأ وصواب، بل كان يعتمد على حجج، وأدلّة نقديّة، وقد تحدّث الدّكتور تمّام حسّان عن هذا، بقوله: "فالمستوى الصّوابي معيار لُغويّ يرضى على الصّواب، ويرفض الخطأ في الاستعمال، أو هو كالصّوغ القياسيّ لا يمكن النّظر إليه باعتباره فكره يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصّواب والخطأ اللّغويّين، إنَّما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللّغويّ على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه الاحتكام في الاستعمال"[4]، وهذا المستوى لا يقتصر على اللّغة فقط، بل يتعدّى ذلك ليشمل الملابس، والتّقاليد، والعادات، والحفلات، والدّين، وغير ذلك من ثقافات يعيشها الفرد، فهذه المظاهر لكل واحدة منها مستواها الصّوابي الخاصّ بها[5].

فالمستوى الصّوابي "يقوم على أساسه الحكم بالصحة أو الخطأ، وهو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللّغوي على الأفراد، وشأن اللّغة في ذلك

([1]) يُنظر: قاعدة توهّم أصالة الحرف، مجلّة اللّغة العربيّة بالقاهرة، ع7: 361.

([2]) يُنظر: قاعدة توهّم الأصالة، مجلّة اللّغة العربيّة، دمشق، مج10، ج3: 131.

([3]) يُنظر: المصدر نفسه، جمع سيّد على أسياد، مج26، ج1: 151.

([4]) اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة: 72.

([5]) يُنظر: المصدر نفسه: 72.

شأن كل شؤون الثّقافة وإذا كان تحديد هذا المستوى الصّوابي ضروريًا في كل لغة، وكل ظاهرة من الظواهر السّابقة، فهو أكثر ضرورة بالنسبة لكتب لحن العامة التي ندرسها، إذ أن كثيرًا من سائل الخلاف بين اللّغويّين، حول ما يجوز وما لا يجوز، سببها الاختلاف في تحديد المستوى الصوابي"[1].

ومن أدلّة المغربيّ لمقياس الصّواب، هي:

1. السّماع:

هو الأصل الأول الّي قام عليه النّحو العربي؛ إذ احتجّ به العلماء، واعتمدوا عليه في تقعيد القواعد، ومعرفة خصائصها، لكونه الوسيلة المهمة لضبط اللّغة؛ لأنّه يقوم على الكلام العربي الفصيح، الّذي يتمثّل بالشّعر، والنّثر، وكذلك اعتمادهم على القرآن الكريم، وأحاديث أهل البيت (عليهم السّلام)، وأقوال الصّحابة؛ لأنّهم يبلغون أعلى درجات الفصاحة[2].

ذهب المغربيّ إلى تقديم السّماع على القياس المطابق للقواعد، فقد عدّ النّسب إلى (الدّهر) بفتح الدّال خطأ على الرّغم من أنّه القياس؛ لأنّه قد ذُكِر السّماع بضمّ الدّال[3]. فجاء في التّاج نقلًا عن ثعلب (ت 291هـ): "وهما جَمِيعًا مَنْسُوبانِ إِلى الدَّهْر، وهم رُبَّمَا غَيَّرُوا فِي النَّسَب، كَمَا قَالُوا سُهْلِيّ للمَنْسُوب إِلى الأَرضِ السَّهْلَة"[4].

أمّا الاشتقاق فقد ذكر المغربيّ أنّه "سماعي بالجملة، أي يُرجع فيه إلى ما ورد عن العرب أنفسهم: فالاسم الجامد الّذي سُمع أنّهم حَوّلوه واشتقّوا منه

([1]) لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، عبد العزيز مطر: 43.

([2]) يُنظر: الاقتراح في أصول النّحو: 39.

([3]) يُنظر: عثرات اللّسان: 31.

([4]) تاج العروس (دهر): 11/ 350.

نتابعهم فيه، والمصـــدر الّذي ســـمع أنّهم اشـــتقّوا منه صـــيغًا معدودة لنا أن نســـتعملها، وننطق بها، وما لا فلا، فليس لك أن تشـــتقّ من كلمة "الحصـــا" الجامدة فعلًا كاستحجر، ولا من كلمة "سهم" سَهَمَه، و "رِجل" رجَلَهُ تعني رماه بالسهم، وأصاب رجله"[1].

ومن المقاييس المهمّة الّتي من خلالها يتمّ الحكم على الصّـــواب، والخطأ، هي:

ـ القرآن الكريم:

يُعدُّ كلام الله الرّكيزة الأســاســيّة، وأهم مصــادر السّــماع في اللّغة، والّتي اعتمد عليها النّحويّون في الاســـتشـــهاد اللّغويّ؛ لأنّه الأصـــل الأوّل الّذي لا تشوبه شائبة، ولا لحنًا، قال تعالى: **﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴾ [سورة فصّلت:٤٢]**، بذلك فقد جعل علماء اللّغة من القرآن الكريم أساسًا مهمًا في تأصيل قواعدهم النّحويّة، وقد اعتمد عليه الشّيخ المغربيّ في بيان بعض المسـائل الّتي تناولها، من ذلك لفظ (العائلة)، إذ قال: "عرّف القرآن الكريم الزّواج والعـائلـة، بقولـه: **﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا لِّتَسۡكُنُوٓاْ إِلَيۡهَا وَجَعَلَ بَيۡنَكُم مَّوَدَّةٗ وَرَحۡمَةٗۚ ﴾ [سورة الروم:21]**...، هل حالة العائلة في بلادنا منطبقة على ما قرّره القرآن"؟[2].

ـ الحديث النّبويّ الشّريف:

([1]) الاشتقاق والتّعريب: 10.

([2]) كتاب البيّنات، عبد القادر المغربيّ: 1/ 63.

إنّ كلام النّبي محمّد (V) أفصـــح الكلام بعد كلام الله تعالى؛ لما فيه من ســلامة في اللّغة، قال الدّكتور محمود فجّال: "إنَّ فصــاحة النّبي (V) لا تضــاهيها فصــاحة، وأســلوبه في الحديث لا يقاربه أســلوب، فلقد مدّت عليه الفصـــاحة رواقها، وشـــدَّت به البلاغة نطاقها، وهو المبعوث بالآيات الباهرة والحجج المنزل عليه قرآن عربيّ غير ذي عوج"[1].

اعتمد المغربيّ على الحديث النّبويّ في اســـتدلالاته الّتي احتجّ بها، لإيضـــاح المســـائل الّتي بحث فيها، من ذلك في لفظ (السّـــنة والعام)، بقوله: **(اللّهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف)**[2]. فالحديث الشّريف أشبع بحثًا من الدّارسين القدامى، والمحدثين[3].

ـ الشّعر العربيّ:

يُعدُّ الشّـــعر مصـــدرًا في اثبات القواعد اللّغويّة، أو تأييدها بعد القرآن الكريم؛ إذ إنّ اللّغويّين عنوا به في كتبهم اللّغويّة، والنّحويّة بآلاف الشّـــواهد الشّعريّة، فكان الشّعر السّلطان القويّ على النّحويّين[4].

والّذي اتّفق عليه أغلبهم أنّ آخر من يحتجّ بشعرهم هو إبراهيم بن هرمة، المتوفّى بعد الخمسين والمئة بقليل[5].

([1]) الحديث النّبويّ في النّحو العربي: 5.

([2]) صحيح البخاري: 2/ 26، وينظر: الفرق بين السّنة والعام، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج13، ج3: 182.

([3]) يُنظر: في أصول النّحو: 46، مدرسة الكوفة: 52، مدرسة البصرة: 255.

([4]) يُنظر: تحقيقات لغويّة في شواهد شعريّة، الدّكتور نعيم سلمان البدريّ: 7.

([5]) يُنظر: دراسات في العربيّة وتاريخها، محمّد الخضر حسين: 178.

اعتمد الشّيخ المغربيّ على الشّعر، بوصفه شاهدًا للاستدلال به؛ لإيضاح المسائل الّتي تناولها، أو لتوضيح معنى الكلمات الّتي يطرحها في مناقشاته، فيبدو أنّ المغربيّ لم يقتصر في استشهاده على طبقة معيّنة من الشّعراء القدامى، بل استشهد بشعر المتقدّمين، وكذلك المولّدين، من ذلك قول المغربيّ في توضيح لفظ (قلب أعشار)[1]، مستشهدًا بقول الشّاعر الجاهلي امرئ القيس:[2] [من الطّويل]

ومَا ذَرَفتْ عَيْنَاكِ إلَّا لتضربي بِسَهْميكِ في أعْشَارِ قلبٍ مقتّل

وكذلك تناول في إحدى مقالاته عن الكلمات غير المعجميّة، فيرى المغربيّ أنّ هنالك كلمات عربيّة قحّة، وردت عن فصحاء العرب، الّذين يحتجّ بأقوالهم، منها كلمة (تبدّى) بمعنى (ظهر)، الّتي لم تذكرها المعجمات بهذا المعنى، بل بمعنى (سكن البادية)[3]، فاستشهد بقول الشّاعر عمرو بن معدي كرب، بقوله:[4] [من مجزوء الكامل]

وبَدَتْ لَمِيْسُ كأنّها بَدْرُ السّمَاءِ إذَا تَبدّى

كذلك ممّا أورده المغربيّ مستشهدًا بأشعار المولّدين بما وافق القياس، وما نطقت به العرب، أو يكون موافقًا للهجة من اللّهجات، فهذا الأمر جائز؛ إذ إنّ من حقّ المعاني أن تتداول في كلّ جيل، وعصر، يقول ابن جنّي (ت 392هـ): "فإنّ المعاني يتناهبها المولّدون، كما يتناهبها المتقدّمون[5]،

([1]) يُنظر: مجلّة اللّغة العربيّة، دمشق، مج3، ج3: 69.

([2]) ديوانه: 114.

([3]) يُنظر: مجلّة اللّغة العربيّة، دمشق، مج8، ج1: 30.

([4]) كتاب شعر عمرو بن معدي كرب: 81.

([5]) الخصائص: 1/ 24.

وذكر _المغربي_ بيتًا للمتنبي مثالًا حول لفظ (سَـــلَمْيَة) بفتح الميم واللّام، وسكون الميم، والنّاس يحرّفونها، ويقولون (سلميّة) بالياء المشدّدة[1].

قال المتنبي:[2] [من الوافر]

تَثِيرُ عَلَى سَـــلَمِيَة مُسْـــبَطِرًّا تَنَاكَرُ تَحْتَهُ لَوْلَا الشِّعَـــارُ

نلحظ من ذلك أنّ المغربيّ تنوّع باستشهاداته، فذكر المتقدّمين، والمولّدين، وهذا يدلّ على تساهل منهجه النّقدي؛ من أجل إثراء اللّغة واتّساعها.

ـ القياس:

من أصـول الاسـتدلال المهمّة، والّذي يأتي بعد السّـماع، وهو الأصـل الثّاني من أصـــول النّحو، وذكر ابن الأنباري (ت 577هـ) في إغرابه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصـــب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[3].

حَدّ الدّكتور عبّاس حسـن القياس: "محاكاة العرب في طرائقهم اللّغويّة، وحمل كلامنا على كلامهم؛ في صـــوغ أصـــول المادّة، وفروعها، وضـــبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك"[4].

([1]) يُنظر: عثرات اللّسان: 95.

([2]) شرح ديوان المتنبي: 206.

([3]) الإغراب في جدل الإعراب: 45_ 46، ويُنظر: الاقتراح في أصول النّحو: 79.

([4]) اللّغة والنّحو بين القديم والحديث: 22.

يقول الدّكتور مهدي المخزومي في تعريفه للقياس هو: "القائم على أساس من المشابهة، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب، وأساليبهم، كما كان الخليل بن أحمد يفعل، وكما كان الفرّاء يفعل أيضًا في تناولهما مسائل النّحو، وقياسهما ما لم يعرف، على ما عرف ممّا سمعاه من العرب، في اتّصالهما بالعرب الموثوق بفصاحتهم"[1].

ومن الأمثلة الّتي اعتمد فيها المغربيّ على القياس، قوله: وممّا أنكره بعض النّقّاد أن يجمع (ورد) على (ورود) و (زهر) على (زهور) و (سهم) على (سهوم)، بحجّة أنّ المعجمات، وعلماء اللّغة لم ينقلوا إلينا هذه الجموع، "لكن يكفي في جواز استعمال هذه الجموع أنّ علماء النّحو ذكروا أنّ (فُعُول) جمع قياسي لكل ما كان على وزن (فَعْل) بشرط ألّا تكون عينه واوًا نحو: ثوب فلا يقال في جمعه ثووب، بل (أثواب)، فعلى هذا صحّ لنا قياسًا أن نقول: ورود، وزهور، وسهوم في جمع ورد، وزهر، وسهم"[2].

وذكر المغربيّ كذلك مجموعة من الكلمات المضعّفة الّتي يقال فيها أنّها كلمات مولّدة، نحو الفعل: (حلّل)، فيرى المغربيّ أنّ هذه الكلمات يجوز استعمالها، ولكن بشرط أن تجري على أقيسة كلام العرب، من حيث القواعد الّتي وضعوها في الاشتقاق، والمجاز، وغيرهما؛ لأنّ الأفعال نحو: (حلّل تحليلًا)، و(عضّد تعضيدًا)، و(وصّف توصيفًا)، و(نقّد تنقيدًا)، يصحّ استعمالها مادام توليدها جاري على القياس[3].

([1]) في النّحو العربي (نقدٌ وتوجيه): 22.

([2]) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 313.

([3]) يُنظر: فتاوى لغويّة، مجلّة اللّغة العربيّة، دمشق، مج14، ج11: 458.

الفصل الأوّل

المستوى الصّوتي

المبحث الأوّل: الإبدال بين الحركات

المبحث الثّاني: التّشديد والتّخفيف

المستوى الصّوتي:

ممّا لا شكّ فيه أنّ فضل السّبق يعود إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175 هـ) في مجال الدّراسات الصّوتيّة، فهذا الجهد، والفضل لا يمكننا إنكاره، فالمستوى الصّوتيّ "هو المستمدّ من طبيعة بعض الأصوات"[1]، ويقصد به الأخطاء الّتي تُصيب متحدّث اللّغة، والّتي تتعلّق بالجانب الصّوتيّ، من تسهيل الهمزة، أو تحقيقها، أو استبدال حرف بآخر، أو حركة بأخرى، وما إلى ذلك.

فالدّراسات الصّوتيّة مهمّة جدًّا، ولها قيمة كبرى في مجالات الدّراسات اللّغويّة، فهي تساعدنا في ضبط النّطق الصّحيح، والكلام الفصيح بلغتنا العربيّة بشكلٍ شاملٍ، وبالخصوص في قراءة القرآن؛ فهي الغاية الكبرى من دراسة اللّغة[2].

علما أنّنا سنتطرّق إلى المسائل الّتي وردت عند الشّيخ المغربيّ، بحسب ما وجدناه في نتاجه العلمي، والّتي تدخل في دائرة النّقد الصّوتيّ في كتابه (عثرات اللّسان)، ومنها الإبدال بين الحركات.

([1]) دلالة الألفاظ: 46.

([2]) يُنظر: المختصر في أصوات اللّغة العربيّة: 7.

المبحث الأوّل

الإبدال بين الحركات

من الظّواهر الصّوتيّة الواضحة في الأصوات العربيّة هي ظاهرة الإبدال بين الحركات، فإنّ اللّغويّين لم يكتفوا بتغيير حروف الكلمات وحدها، بل أجمعوا بأنّ التّغيير يكون بالحركات، فذكر أبو الطّيّب اللّغويّ (ت 351هـ)[1]: "ليس الإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرفٍ من حرف، وإنّما هي لغات مختلفة لمعانٍ متّفقة"[2]، ويقول ابن جنّي (ت 392هـ): "اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المد واللّين، وهي الألف، والياء، والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضّمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضّمة بعض الواو، وقد كان متقدّمو النّحويّين يسمّون الفتحة الألف الصّغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة، والضّمة الواو الصّغيرة"[3]، فالإبدال: كما عرّفه الشّريف الجرجاني (ت 816هـ): "هو أنْ يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثّقل"[4].

وسنبيّن أهمّ مسائل الإبدال بالحركات عند المغربيّ، وما موقفه منها:

([1]) يُنظر: المزهر: 1/ 460.

([2]) كتاب الإبدال: 1/ 69.

([3]) سرّ صناعة الإعراب: 17.

([4]) التّعريفات: 11، ويُنظر: عُمدة الحُفّاظ: 167/1، وكشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 86.

ـ أوّلًا: الإبدال بين الضّمّ والفتح:

اعتنى النّقّاد القدامى والمحدثون بالإبدال، وخصّصوا أبوابًا له في كتبهم فقد خصّص له ابن قتيبة (ت 276هـ) في كتابه (أدب الكاتب) بابًا أطلق عليه اسم (باب ما جاء مضمومًا والعامّة تفتحه)، ذاكرًا فيه بعض الأمثلة، نحو: حَوَّارى في حُوَّارى، والدَّوّامة في الدُّوّامة، والنَّكس في النُّكس، وغير ذلك[1].

وذكره الجواليقي (ت 539هـ) في كتابه بتسمية (ممّا جاء مضمومًا والعامّة تفتحه أو تكسره)، وذكر عدد من الأمثلة، منها: المُشان، وحُوّاقة، البُهار، والطُّول، والمُصران، وما إلى ذلك[2]، وأمّا ناقدنا الحصيف فقد عقد في كتابه (عثرات اللّسان) قسمًا خاصًّا أطلق عليه تسمية (ما كان أوله مفتوحًا فيعثر به اللّسان ويضمّه)، وممّا ذكره المغربيّ بهذا القسم سنعرضه بإيجاز.

ـ البُحّة، والبَحّة:

خطّأ الشّيخ المغربيّ استعمال الكتّاب لكلمة (البَحّة) بفتح الباء، قائلًا: "(البُحّة): الغلظ والخشونة في الصّوت، يُقال: أخذته بُحّة شديدة بضمِّ أوّله والنّاس يفتحونه"[3]، وشايعه بذلك عدد من النّقّاد بضمّ الباء لا فتحها.

فقد خَطّأ ذلك الأستاذ خضر أبو العينين بفتح الباء في (البَحّة)، وذكر صوابها الضّمّ (البُحّة)[4]، وناقش هذه المسألة الأستاذ صلاح الزّعبلاوي مخطّئًا

([1]) يُنظر: أدب الكاتب: 394_395.

([2]) يُنظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة: 117_118.

([3]) عثرات اللّسان: 33.

([4]) معجم الأخطاء النّحويّة والصّرفيّة الشّائعة: 15.

الفتح في البَحّة، وذكر الصّواب ضمّ الباء (البُحّة)، قائلًا: "يقولون: في صوته بَحّة (بالفتح)، وهي بُحّة (بالضم)، فـــ (البَحّة) الفعلة الواحدة من بحّ، والبُحّة: الاســـم منه، ويقال: رجل أبحُّ وامرأة بَحّةٌ وبحاءُ"[1]، فالبَحّة من لفظ العامّة كما جاء ذكرها في معجم الأخطاء الشّائعة: "قل: (ما هذه البُحّة؟)، بضمّ الباء، ولا تقل: (ما هذه البَحّة؟)، إذ إنّ هذه من لفظ العامّة"[2].

أمّا الدّكتورة هلا أمّون فقد خطّأت ذلك فهي ترى أنّ (البَحّة) بفتح الباء خطأ، وصوابها (البُحّة) بالضّمّ؛ لأنّها بمعنى الخشونة، وغِلَظ في الصّوت[3].

حكى ابن سيده (ت458هـ): "البُحَّةُ والبَحَحُ والبَحاحُ والبُحُوحَةُ والبَحاحَةُ كلهُ: غلظ فِي الصَّوْت وخشونة"[4]، وفي النّهاية: "البُحَّة بِالضَّمِّ غِلْظة فِي الصَّوت"[5]، وجاء في اللّسان: "البُحَّةُ، بِالضَّمِّ: غِلَظٌ فِي الصَّوْتِ، يُقَالُ: بَحَّ يَبُحُّ بُحوحًا"[6].

والرّاجح ما قاله الشّـــيخ المغربيّ بصـــحّة القول في ضـــمّ الباء بكلمة (البُحّة)، ودليل الصّحّة في ذلك ما نصّت عليه المعجمات اللّغويّة من ضبط الكلمة بضمّ الباء لا فتحها.

([1]) أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين: 158.
([2]) معجم الأخطاء الشّائعة، كوكب دياب:33، ويُنظر: تصويبات لغويّة: 37، واللّغة العالية: 39.
([3]) معجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة: 29.
([4]) المحكم والمحيط الأعظم (بحح): 549/2، ويُنظر: تاج العروس (بحح): 298/6، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (بحح): 131/1.
([5]) النّهاية في غريب الحديث والأثر (بحح): 99/1.
([6]) لسان العرب (بحح): 2/ 406.

ـ الخُفّاش لا الخَفّاش:

نسـمعُ كثيرًا اسـتعمال كلمة (خَفّاش) بفتح الخاء للحيوان الثدْييّ الّذي يشبه الفأر، ولا يطير إلّا ليلًا، وهذا الضّبط خطأ، والصّواب في ذلك (خُفّاش) بالضّمّ، هذا ما نصّت عليه كتب اللّغة، جاء في المختار: "(الْخُفَّاشُ) بِوَزْنِ الْعُنَّابِ وَاحِدُ (الْخَفَافِيشِ) الّتي تَطِيرُ بِاللَّيْلِ"[1]، فالرّاجح أنّ الضّبط الصّحيح لهذه الكلمة في المعجمات ضمّ الخاء.

يقول الشّيخ المغربيّ في عثراته: "(خُفّاش): طائر اللّيل المعروف أوّله مضموم والنّاس يفتحونه، والخفش ضعف البصر"[2]، وشايعه بذلك عدد من النّقّاد، ومنهم محمّد العدناني الّذي ذكر (الخُفّاش) بضمّ الخاء، ويرى أنّ لهذه الكلمة معاني أُخر وذكر (الخُفّاش، والخُشّاف، والوَطواط)، معتمدًا على ما جاء ذكره في المعجمات اللّغويّة لهذه التّسميات[3].

وخطّأ هذا الاستعمال الدّكتور نعمة رحيم العزّاوي، قائلًا: "ومن أخطائهم قولهم للطائر المعروف (الخَفّاش) بفتح الخاء، والصّحيح (الخُفّاش) بضمّ الخاء"[4].

([1]) مختار الصّحاح (خفش): 93/1، ويُنظر: المصباح المنير (خشف): 170/1، والصّحاح (خفش): 1005/3، وتهذيب اللّغة (خشف): 43/7، وتاج العروس (خفش): 191/17.

([2]) عثرات اللّسان: 30.

([3]) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: 196.

([4]) معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء: 117/1.

وقال الدّكتور عبد المنعم سـيّد عبد العال: "الخُفّاش:(كَرُمّان): الوَطواط جمع خَفَافيش"[1].

ومن المخطّئين لهذا الاسـتعمال الأسـتاذ خضـر أبو العينين، بقوله: "يقال: (الخَفّاش) طائر عجيب (بفتح الخاء) وهذا خطأ، والصّـواب أن يقال: (الخُفّاش) طائر عجيب (بضـم الخاء)، والخفاش: الوَطواط، طائر يشـبه الفأر، يتكاثر بالولادة، ينام النّهار، وينشط في اللّيل"[2].

وأمّا الفيّومي (ت 770هـ) فيرى أنّ فيه لغات ثلاث، ولم يرجّح واحدة، قائلًا: "والخُفّاش طائر مشتقّ من ذلك؛ لأنّه لا يكاد يبصر بالنّهار، وبنو خُفّاش فيه ثلاث لغات إحداها بالضّـمّ، والتّثقيل على لفظ الطّائر، والثّانية بالضّـمّ والتّخفيف وِزَانُ غرابٍ، والثّالثة بالكسر مع التّخفيف وِزَانُ كتابٍ"[3].

وحكى ذلك القلقشـندي (ت 821هـ)، بقوله: "الخُفّاش – بضـمّ الخاء المعجمة وتشـديد الفاء وبالشّـين المعجمة، ويجمع على خَفَافِيش – وهو طائر غريب الشّـكل والوصـف لا ريش عليه، وأجنحته جلدة لاصـقة بيديه، وقيل لاصـقة بجنبه، وسُـمّي خُفّاشًـا؛ لأنّه لا يبصـر نهارًا، وبه سُـمّي الرّجل أخفش، والعامّة تسمّيه الوَطواط، وقيل الخُفّاش الصّغير، والوَطواط الكبير"[4].

([1]) جموع التّصحيح والتّكسير في العربيّة: 140.

([2]) معجم الأخطاء النّحويّة واللغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 52.

([3]) المصباح المنير (خفش): 175/1.

([4]) صبح الأعشى: 84/2، ويُنظر: بهجة الإنسان في مهجة الحيوان: 212، وحياة الحيوان الكبرى: 414/1، وفاكهة البستان: 367.

ومن أيّد ذلك جمال الدّين الإســـنوي (ت 772هـ)، بقوله: "فأمّا خفّاش فهو بضـــمّ الخاء المعجمة وتشـــديد الفاء، وبالشّـــين المعجمة، وهذا هو الصّواب"[1].

يتبيّن ممّا سبق أنّ (الخُفّاش) بضمّ الخاء هو الضّبط الصّحيح للطائر الّذي يطير ليلًا مثلما ورد في كتب اللّغة القديمة والحديثة، إذ جاء في المعجم الوسيط: "(الخُفّاش): حيوان ثَدْييٌّ من رتبة الخفّاشيّات، قادر على الطّيران، ولا يطير إلّا في اللّيل؛ لضعف بصره بالنّهار"[2].

ـ الرُّوع، والرَّوع:

يُخطِئ كثير من النّـاس بخلطِهم بين (الرُّوع) بضـــمّ الرّاء، و(الرَّوع) بفتحها فيسـتعملون إحداهما موضــع الأخرى نحو قولهم: (أُلقي في رَوعي كذا) بفتح الرّاء، وهو خطأ؛ لأنّ (الرُّوع) بضمّ الرّاء بمعنى: في قلبي وخاطري، **يقول الشّـيخ المغربيّ: "(أُلقي في رُوعي كذا): روعي أي في قلبي وخاطري نسـبة إلى الرُّوع بضمّ أوّله، أمّا (الرَّوع) المصدر بمعنى الخوف فهو بفتح أوّله**"[3]، وذكر الرّازي (ت 666هـ): "(الرُّوعُ) بِالضَّـــمِّ الْقَلْبُ وَالْعَقْلُ يُقَالُ: وَقَعَ ذَلِكَ فِي رُوعِي أَيْ فِي خَلَدِي وَبَالِي"[4].

وورد (الرَّوع) بفتح الرّاء ومعناه (الخوف، والفزع)، حيث جاء في قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ ٧٤﴾[سورة هود: ٧٤].**

([1]) المهمّات في شرح الرّوضة والرّافعي: 3/ 608.
([2]) المعجم الوسيط (خفش): 1/ 246.
([3]) عثرات اللّسان: 32.
([4]) مختار الصّحاح (روع): 131/1.

فالفرق بين اللّفظتين واضحٌ، وقد ذكر ذلك الأزهري (ت 370هـ): "فالرُّوع مَوضِع الرَوْع وَهُوَ الْقلب...، وَيُقَال: أفرخت الْبَيْضَة إِذا خرج الْوَلَد مِنْهَا...، والرَّوْع الْفَزع، والفزع لَا يخرج من الْفَزع، إِنَّمَا يخرج من الْموضع الّذي يكون فِيهِ، وَهُوَ الرُّوع"[1]، وقال ابن منظور (ت 711هـ): "الرَّوْعُ والرُّواع والتَّرَوُّع: الفَزَعُ، راعَني الأَمرُ يَرُوعُني رَوْعًا ورُووعًا...، والرَّوْعةُ: الفَزْعة...، وَهِيَ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الرَّوْع الفَزَعِ"[2].

وجاء الرَّوع في الشّعر في قول أوس بن حجر:[3] [من الطّويل]

إِذا أَبرَزَ الرَّوعُ الكَعَابَ فَإِنَّهُم مَصادٌ لِمَن يَأوي إِلَيهِم وَمَعقِل

أمّا الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ فقد خطّأ ما جاء على ألسنة الكتّاب من لفظ (الرَّوع) بفتح الرّاء مُتّكئًا في هذا على ما ورد في الكتب اللّغويّة، والآيات القرآنيّة والأحاديث الشّريفة، قائلًا: "الرُّوع للقلب والخاطر والعقل، بضمّ الرّاء، والكتّاب يحكونه بالفتح خطأ...، وأعقب: "أمّا الرَّوْعُ بالفتح، فمعناه الفزع، من راعه الشّيء، إذا أفزَعَه"[4]، وإلى هذا الرّأي ذهبت الأستاذة كوكب دياب بإجازة استعمال (الرُّوع) بضمّ الرّاء الّذي يأتي بمعنى: القلب، والخاطر، والنّفس، والخَلد،

(1) تهذيب اللّغة (روع): 113/3.
(2) لسان العرب (روع): 135/8.
(3) ديوانه: 95.
(4) أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين: 191.

أمّا (الرَّوع) بفتح الرّاء فهو خطأ والّذي يعني الفزع والخوف[1]، وإلى مثله ذهب الدّكتور أحمد مختار عمر[2]، والدّكتور محمود فجال[3].

ومن المخطّئين لهذا الاستعمال الأستاذ زهدي جار الله، فيرى أنّ (الرَّوع) بفتح الرّاء خطأ، وذكر الصّواب في ذلك (الرُّوع) بضمّ الرّاء، مستندًا بذلك إلى ما جاء في القرآن، وكتب اللّغة، والحديث، والشّعر[4]، ووردت كلمة (الرُّوع) بضمّ الرّاء في حديث النّبي (ﷺ): "(إنّ رُوحَ القُدُس نَفَثَ في رُوعِي)، أي: فِي نَفْسي وخلدي، ورُوحُ القدس: جِبْرِيلُ"[5].

ولا يفوتنا أن نذكر بأنّ هذه المسألة قد ذكرها الحسن بن عبد الله العسكري (ت 382هـ) في كتابه تحت مسمّى (ممّا يُشكل ويحتاج إلى ضبط) مُعَلّقًا على قول النّبي (ﷺ): (إنّ رُوحَ القُدُس... رُوعي)، قائلًا: "يُشكل في موضعين في نَفَثَ، وفي رُوعِي ...، وأمّا قوله: في رُوعي يجب أن تكون الرّاء مَضْمُومَة ولا يجوز هَهْنَا فِي رَوعِي بفتح الرّاء ومعنى رُوعي أي: في خَلَدي ونفسي ونحو ذلِكَ وَهَذَا بِالضَّمِّ، وأما الرَّوْعُ بِالْفَتْحِ فَالفَزَعُ وَلَيْسَ مِن هَذَا"[6].

أقول: إنّ الفرق كبير بين (الرَّوع) بالرّاء المفتوحة، و(الرُّوع) بضمَّها، فشتّان بين الاثنين فالرَّوع بمعنى الخوف، والفزع، والرُّوع بمعنى الخاطر، والقلب.

([1]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 142.
([2]) يُنظر: العربيّة الصّحيحة: 177.
([3]) يُنظر: الصّحيح والضّعيف في اللّغة العربيّة: 67.
([4]) يُنظر: الكتابة الصّحيحة: 107.
([5]) النّهاية في غريب الحديث والأثر (روع): 2/ 277.
([6]) تصحيفات المحدِّثين: 1/ 209_210.

ـ صُفَار اللّون:

قال مُصوّبًا: "(صُفار اللّون): صفرته وصوابه ضمّ الصّاد وهم يفتحونها ويقولون (صَـفار البيض) ورجع فلان بصـفار الوجه"[1]، وأردف قائلًا: "لكنّني لم أجد كلمة (صُـفار) إلّا في اللّسـان وهذه عبارته (والصُّـفار صـفرة تعلو اللّون والبشرة وصـاحبه مصفور)، وضبط الصّفار بضمّة فوق الصّاد وتبعه صـاحب أقرب الموارد فقال الصُفار بالضمّ صفرة تعلو اللّون والبشرة، وانظر لماذا لم تكن صَفار بفتح أوّلها كأخواتها: سَواد، وبَياض، وخَضار؟"[2].

ردّ الشّـــيخ محمّد علي النّجّار على المغربيّ، فرأى أنّ هناك فرقًا بين الفتح، والضّـــمّ في كلمة الصّـــفار، حاملًا ذلك على الوهم، فالخطأ الّذي يراه النّجّار في الصّـيغة، والوزن؛ وإنّما هي الصُّـفرة[3]، ووافق الزّعبلاويّ رأي النّجّار هذا، إذ يرى بأنّه إذا أُريد به اللّون فالقول: (الصُّفرة، لا الصُّفار)[4].

أمّا الأستاذ عبد المعطي إسماعيل فقد خطّأ المغربيّ برأيه أنّ الصّاد في كلمة (الصَّـفار) بالفتح خطأ، وصـواب ذلك الضّـمّ، واعتمد _المغربيّ_ على ما جاء في اللّســان، وأقرب الموارد، فالمعنى الّذي جاء به اللّســان لم يكن بمعنى (صـفار اللّون)، وجعله الخُضـار لونًا للخضـرة، فليس في اللّغة سـند للخُضـار، والصُّفار، فلا يقال (صُفار البيض، وإنّما صُفرة البيض أو مُحّ البيض)[5].

([1]) عثرات اللّسان: 34.

([2]) المصدر نفسه: 35.

([3]) يُنظر: لغويّات وأخطاء لغويّة شائعة: 154.

([4]) يُنظر: معجم أخطاء الكتّاب: 341.

([5]) يُنظر: مثابة الكاتب: 68_69.

أقول: إنّ المغربيّ لم يكن مُصيبًا في توضيح ما أورده من اللّسان كشاهدٍ على الصُّفار بالضّمّ، حيث ذكر قول ابن منظور (ت 711هـ): "والصُّفَارُ: صُفْرَة تَعْلُو اللَّوْنَ وَالْبَشَرَةَ...، وَصَاحِبُهُ مَصْفُورٌ"[1]، فالمعنى الّذي أورده في اللّسان أنّ الصُّفرة هي الدّاء وليس اللّون، فلم يكن المغربيّ دقيقًا بفهم هذا المعنى.

ـ الفُسْحَة، والفَسْحَة:

خطّأ الشّيخ المغربيّ استعمال الكتّاب (الفَسحة) بفتح الفاء، وذكر أنّ صوابها الضّمّ، فقال: "(فُسْحة سماويّة): أي مكشوفة للسّماء، يفتحون فاء فسحة خطأ، وصوابها الضّمّ، وهي السّعة والفرجة بين الدّور"[2]، وذكر الرّازي (ت 666هـ): "(الْفُسْحَةُ) بِالضَّمِّ السَّعَةُ وَمَكَانٌ (فَسِيحٌ)، وَ(فَسَحَ) لَهُ فِي الْمَجْلِسِ وَسَّعَ لَهُ وَبَابُهُ قَطَعَ"[3]، جاء في القاموس: "الفُسْحَةُ، بالضّمّ: السَّعَةُ. وفَسُحَ المكانُ"[4]، وتناول هذه المسألة الدّكتور أحمد مختار عمر، ويرى أنّ (الفُسْحة) بضمّ الفاء لها عدّة معانٍ: كالسّعةِ، والنّزهةِ، والمساحة الخالية، والوقت القصير بين العملين لتناول الطعام: أي فُسْحَة التّلاميذ[5].

أمّا الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ فقد خطّأ استعمال الكتّاب (الفَسحة) بالفاء المفتوحة بمعنى السّعة، وذكر الصّواب ضمّ الفاء، قائلًا: "(الفُسْحة) بضمّ الفاء

([1]) لسان العرب (صفر): 463/4.

([2]) عثرات اللّسان: 38.

([3]) مختار الصّحاح (فسح): 239/1، ويُنظر: لسان العرب (فسح): 2 / 543.

([4]) القاموس المحيط (فسح): 233/1.

([5]) يُنظر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة (فسح): 3 / 1706.

للسّعة والفُرجة، وقد شاع في كلام الكتّاب قولهم: (فَسْحة سماويّة)، بفتح الفاء، للفرجة بين الغرف، والصّواب ضمّ الفاء"[1].

وممّا تقدّم يمكننا القول: إنّ لكلمة (الفسحة) لغة ثانية، إذ جاءت بالفتح في العين: "الفُساحة: السَّعَة في الأرض، بَلَدٌ فَسيح، وأمر فَسيح، فيه فَسْحة أي: سَعَة"[2]، وفي المحكم: "الفَسْحةُ: السّعَة، فَسُحَ الْمَكَان فَساحَةً"[3]، وعلى هذا يمكن أن تكون (الفَسحة) لغة في (الفُسحة) بالضّمّ.

ثانيًا: الإبدال بين الفتح والضّمّ:

مثلما عُقِد للإبدال الأوّل _الّذي ذكرناه آنفًا_ أبوابٌ في كتب العلماء كذلك هذا الإبدال فقد ذكره ابن قتيبة (ت 276هـ) في كتابه وأطلق عليه تسمية (باب ما جاء مفتوحًا والعامّة تضمّه)[4]، وذكر البطليوسي (ت 521هـ) في كتابه (ما جاء مفتوحًا والعامّة تضمّه)[5]، وذكره الجواليقي (ت 539هـ) في كتابيهِ[6]، وذكره السّيوطي (ت 911هـ) في كتابه (ممّا جاء مفتوحًا والعامّة تضمّه).

وفيما يلي بعض الأمثلة النّقديّة الّتي عرضها الشّيخ عبد القادر المغربيّ والّتي حصل فيها إبدال من هذا النّوع.

([1]) معجم أخطاء الكتّاب: 464.

([2]) العين (فسح): 3/ 148.

([3]) المحكم والمحيط الأعظم (فسح): 3/ 205.

([4]) يُنظر: أدب الكاتب: 393.

([5]) يُنظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: 2/ 208.

([6]) يُنظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة: 114، وشرح أدب الكاتب: 238.

ـ جَوْعَان:

خَطّأ الشّيخ المغربيّ استعمال الكتّاب لفظ (جُوعان) بضمّ الجيم، وذكر أنّ صـــوابه الفتح، بقوله: "(جَوعان): بفتح أوّله على وزن ســـكران والنّاس يضـــمّون جيمه ويقولون (جُوعان)"[1]، وأيّده بهذا الرّأي الدّكتور نعمة رحيم العزّاوي، بقوله: "يُخطِئ المعاصرون فيقولون (جُوعان) بضمِّ الجيم للمحتاج إلى الطعام، والصّـــحيح (جَوعان) بفتح الجيم"[2]، وذكرها اليازجي في كتابه نجعَة الرّائد وشَرِعَة الوَارد بالفتح[3].

وورد في تهذيب اللّغة نقلًا عن اللّيث: "الجُوع: اسْـم للمخمصـة، وَالْفِعْل جَـاع يجوع جَوْعـاً وجَوْعـة، وَيُقَـال: رجـل جَـائِع وجَوْعـان، وَرجـل جَـائِع نـائع، والمَجاعة: عامٌ فِيهِ جوع، وَيُقَال أجعته وجوّعته فجاع يجوع جوعًا"[4].

قال ابن منظور (ت 711هـ): "الجُوع: اسْـــمٌ للمَخْمَصـــةِ، وَهُوَ نَقِيضُ الشِّـــبَع، وَالْفِعْلُ جاعَ يَجُوعُ جَوْعًا وجَوْعةً ومَجاعةً، فَهُوَ جائعٌ وجَوْعانُ، والمرأَة جَوْعَى، وَالْجَمْعُ جَوْعَى وجِياعٌ وجُوَّعٌ وجُيَّعٌ...، والمَجاعةُ والمَجُوعة والمَجْوعةُ، بِتَسْكِينِ الْجِيمِ: عامُ الجُوعِ"[5].

([1]) عثرات اللّسان: 12.

([2]) معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء: 74/1، ويُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة، كوكب دياب: 73، وأخطاؤنا في الصّحف والدّواوين: 162_ 163.

([3]) يُنظر: نجعَة الرّائد وشَرِعَة الوَارد: 122.

([4]) تهذيب اللّغة (جوع): 34/3.

([5]) لسان العرب (جوع): 61/8.

فالّذي جاء صـــفة للرّجل (جاعَ جَوعان) على وزن (فَعلان)، والصّـــفة للمرأة (جَوعى) على وزن (فَعلى)، والّذي جاء على لغة بني أسد أنّهم يؤنّثون ما جاء على (فَعلان) بالتّاء، ويستغنون فيه بـ (فَعْلانة) فيقولون: (جَوْعانة)[1].

أمّا الأستاذ صـلاح الزّعبلاوي فقد خطّأ هذا وعدّه لحنًا خالصًـا، بقوله: "تقول: هو جائع وجوعان، بفتح الجيم، وهي جائعة وجوعى، بفتح الجيم أيضًـا، وبنو أسـد يقولون في (فَعْلَان): (فعلانة) للمؤنث، وتكون عندهم (جَوعانة) بفتح الجيم أيضًـا، وتقول: قوم جِياع، بكسر الجيم، وجُوّع، بضمّ الجيم وتشديد الواو المفتوحة، أمّا قولك: جُوعان وجُوعانة، بضمّ الجيم فيهما، فلحنٌ خالص"[2].

إنّ الدّكتور رمضـــان عبد التّوّاب قد بيّن ذلك بما حصـــل لمثل هذه الكلمات الّتي تنتمي إلى واقع انكماش الأصـــوات المركّبة، والّتي يرى فيها السّهولة، والتّيسير في اللّغة، أي تحوّل الصّوت من شدّة إلى يُسر، مثل كلمة: صُـوم في صَـوم، ويُوم في يَوم[3]، وهذا التّطوّر حصـل في العصـور الأولى للعربيّة في الأصـوات المركّبة، حيث حكى ابن السّكّيت (ت 244هـ): "وتقول: الكَوسَجُ للكَوسَج ولا تقل الكُوسَجُ، وهو الجَوْرَبُ ولا تقل الجُوْرَبُ"[4].

وخلاصـــة القول: إنّ الصّـــحيح بهذا اللّفظ كما ذكره المغربيّ (جَوْعَان) بفتح الجيم، وأدلّ دليل على ذلك ما جاء بكتب اللّغة، واتفاق أغلب النّقّاد واللّغويّين على هذا الضّـــبط، فقد ذكر الفارابي (ت 350هـ): "وما كان من

---

(1) يُنظر: شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك: 452، ويُنظر: النّقد اللّغوي عند صلاح الدّين الزّعبلاوي، وسام غالي العطافي، (أطروحة دكتوراه): 85.

(2) معجم أخطاء الكتّاب: 105.

(3) يُنظر: التّطوّر اللّغويّ: 78.

(4) إصلاح المنطق: 162.

النُّعوت على معنى الجوع والعطش، وما قاربهما أو ضادّهما، فهو على فَعْلان، مثل جَوْعان، وشَبْعان، وعَطْشان، ورَيّان"[1].

ـ نَعْنَع ـ نُعْنُع:

يقول المغربيّ: "(النُّعنُع): النّبات الطّيب الرّائحة الحار الطّعم المعروف وهو بضـــمّ نونيه وســـكون ما بينهما، والنّاس يفتحونهما، وأجاز الجوهريّ الفتح، وذهب إلى أنّ (نعنع) مختزل من (نعناع) المفتوح النّونين فإذا حذفت ألفه بقيت النّونان مفتوحتين وقد نسبوا الجوهريّ إلى الوهم في ما قال"[2].

يبدو أنّ المغربيّ قد خطّأ الجوهريّ (ت 393هـ)، بقوله: "النَّعْنَاع: بقلة معروفة، وكذلك النَعْنَعُ مقصـــورٌ منه"[3]، وجاء في العين: "والنَّعْنَعُ: بَقْلَة طَيِّبَة الرّيح وهو الفوذينج قال زائدة: الّذي أعرفه: النعناع"[4].

ذهب علماء اللّغة مذهبًا آخَرَ في هذا اللّفظ، فالصّـــواب عندهم (نُعْنُع) بضمّ النّونين، يقول الزّبيديّ (ت 379هـ): "ويقولون الرّيحانة طيّبة الرّيح: نَعْنَع، والصّواب: نُعْنُع، بضمّ النّونين"[5].

وأمّا ابن ســـيده (ت 458هـ) فذكر اللّفظ بضـــمّ النّونين وفتحهما، لكنّه حكى عن أبي حنيفـة أنّ اللّفظ بفتح النّونين من قول العـامّـة، قـائلًا: "والنُّعْنُع والنَّعْنَع: بقلـة طيّبـة الرّيح، قـال أبو حنيفـة: النُّعْنع: هكـذا ذكره بعض الرّواة

([1]) ديوان الأدب: 2/ 257.

([2]) عثرات اللّسان: 41_42.

([3]) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (نعع): 1291/3.

([4]) العين (نع): 1/ 91.

([5]) لحن العوام: 130، ويُنظر: معجم إيراد اللآل من إنشاد الضّوالِ وإرشاد السّؤال: 256.

بالضّـمّ: بقلة طيّبة الرّيح والطّعم، فيها حرارة على اللّسـان، قال: والعامّة تقول: نَعْنَع بالفتح"[1].

وحكى ابن مكّي الصّـقِلّيّ (ت 501هـ) أنّ قول العامة هو نعناع، وأمّا قول الخاصـة فهو نَعنَع وصـوابه نُعنُع بضـمّ النّونين، وأمّا النَّعناع فهو الرّجل الطّويل[2].

ورأى الزّمخشريّ (ت 538هـ) أنّ الأكثر سماعًا في هذا اللّفظ (النَّعْناع)، إذ قال: "خير البقول النَّعْنَع والنَّعْنَاع، وأكثر ما سمعت منهم النَّعْنَاع"[3].

وأمّا النّووي (ت 676هـ) فنراه ناقلًا لآراء علماء التّصـحيح اللّغويّ في اللّفظ بفتح النّون وضمّها[4].

وأمّـا النّقّـاد المحـدثون، ومنهم الـدّكتور أحمـد مختـار عمر فقد ذكر أنّ اللّغة الفصـيحة في النَّعناع، والنَّعنع وهما بمعنى الرّائحة الطّيبة، وأمّا النُّعْنع فهي لغة فصيحة مهملة[5].

وذكر الأسـتاذ محمّد العدناني على أنّ هذه الأسـماء النَّعنَع، والنَّعناع، والنَّعنع صحيحة؛ لأنّ أصحاب المعجمات اللغويّة (القديمة والحديثة) قد ذكروها في كتبهم[6].

([1]) المحكم والمحيط الأعظم (نعع): 102/1.
([2]) يُنظر: تثقيف اللّسان: 195.
([3]) أساس البلاغة (نعنع): 286/2.
([4]) يُنظر: تهذيب الأسماء واللّغات: 169.
([5]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ: 763.
([6]) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: 673.

وخلاصـــة القول: إنّ اللّفظ فيه لغات ثلاث الأفصـــح فيها: نَعنَع بفتح النّونين، وأمّا الثّانية: نُعنُع بضـمّ النّونين، وأمّا اللّغة الثّالثة: في النّعنع الّذي هو مقصـور النّعناع، فالتّغيير بين الضّـمة، والفتحة في اللّفظ له ما يجيزه صـوتيًّا بحكم قربهما في المخرج مع تواجد اللّسان فيهما، وتوافقهما في صفات الرّخاوة، والجهر، والخفاء، واللّين، ونتيجة لذلك فإنّ الإبدال يقع بينهما.

ثالثًا: الإبدال بين الكسر والفتح:

عقد الشّيخ المغربيّ قسمًا خاصًّا لهذا النّوع من الإبدال، سمّاه (ما كان مكسـور الأوّل فيعثر به اللّسـان ويفتحه)، وذكره الدّكتور شـوقي ضـيف تحت مُسمّى (كسر الأوّل والعاميّة تفتحه)[1]، أمّا ابن قتيبة (ت 276هـ) فقد خصّص له بابًا سـمّاه (باب ما جاء مكسـورًا والعامّة تفتحه)[2]، وذكره الجواليقي (ت 539هـ)[3]، وورد في الاقتضاب (ما جاء مكسورًا والعامّة تفتحه)[4]، وجاء في المزهر(ممّا تفتحه العامّة)[5]، وفيما يلي بعض الأمثلة الّتي عرضـها المغربيّ والّتي حدث فيها إبدال من هذا النّوع.

ـ البِرْطيل لا البَرْطيل:

يقول المغربيّ: "(البِرطيـل): الرّشـوة بـاؤهـا مكسـورة، والنّـاس يفتحونها"[6]، جاء في المصـباح: "الْبِرْطِيلُ بِكَسْـرِ الْبَاءِ الرِّشْـوَةُ وَفِي الْمَثَلِ

([1]) يُنظر: تحريفات العاميّة للفصحى: 168.
([2]) يُنظر: أدب الكاتب: 390.
([3]) يُنظر: شرح أدب الكاتب: 237.
([4]) يُنظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: 203/2.
([5]) يُنظر: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 1/ 316.
([6]) عثرات اللّسان: 54.

الْبَرَاطِيلُ تَنْصُـــرُ الْأَبَاطِيلَ كَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ الْبِرْطِيلِ الّذي هُوَ الْمِعْوَلُ لِأَنَّهُ يُسْـــتَخْرَجُ بِهِ مَا اسْـــتَتَرَ وَفَتْحُ الْبَاءِ عَامِّيٌّ لِفَقْدِ فَعْلِيلٍ بِالْفَتْحِ"[1]، وفي العين: "البِرْطيل: حَجَرٌ أو حديدٌ فيه طول يُنقَرُ به الرَّحَى، خِلْقَتُه كذلك، ليس ممّا يُطَوِّله النّاس، ولا يُحَدِّدونه، وقد يُشَبَّهُ به خَطمُ النَّجيبة"[2].

والبِرطيل: "رأس مبرطل: طويل من البرطيل وهو الحجر المستطيل...، ومنه أَلْقَمَه البِرْطيل وهو الرّشوة، وإنّ البَرَاطيل، تنصر الأباطيل، وبُرْطِلَ فلان: رُشِيَ"[3].

وجاء في حاشـــية كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب: "البراطلُ: حجارة مستطيلة صلبة تنقر بها الأرجاء، واحدها بِرطيل، بكسر الباء وقد شُبّه العظم المستدير حول العين الّذي ينبت عليه الحاجب بهذه الحجارة في الصّلابة"[4].

وحكى ابن هشـــام اللّخميّ (ت 577هـ): "وكذلك يقولون: (بَرْطيلٌ وجَرْجِيرٌ)، بفتح الأوّل، والصّـــواب: بِرطيل وجِرجير، بالكســـر، إذ لم ينطق في هذا المثال، إلّا بِفِعليل، بكسر الفاء، كما قالوا: صِنْدِيدٌ وقِطْمِيرٌ وغِطريف"[5].

وذكر ابن الجوزي (ت 597هـ): "البرطيل، للرشوة، بكسر الباء وكذلك كل ما جاء على (فِعليل) كبلقيس والبرجيس...، والعامّة تفتح الباء منهن"[6].

([1]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (برطل): 42/1.
([2]) العين (برطل): 471/7.
([3]) أساس البلاغة (برطل): 56/1.
([4]) نهاية الأرب في فنون الأدب: 9/ 164.
([5]) المدخل إلى تقويم اللّسان: 371.
([6]) تقويم اللّسان: 79.

وورد في حاشـــية الشّـــهاب أنّ البرطيل فيه لغتان وهو مولّد، بقوله: "البرطيل بكســر الباء، وقد تفتح حجر مســتطيل، واســتعماله بمعنى الرّشــوة مولّد...،"[1]، وما زال هذا القول شائعًا في لهجتنا العامّيّة في الشّام، ومِصر[2].

أمّا في العصـــر الحديث فقد تكلم عليها أصـــحاب الكتب الّتي تُعنى بفصّــاح العامّيّة، فقد ذكر الأســتاذ محمد خليل الباشــا في حاشــيته على كتاب (القول الفصـــل في ردِّ العامّيّ إلى الأصـــل): "...، ومن معانيه المعول وكان يُصــنع من الحجر، وكنّوا به عن الرِّشــوة؛ لأنّها تفعل في الشّــخص الصّــلد ما يفعـل المِعْوَل في الأرض"[3]، وأمّـا الشّـــيخ محمّـد الـدّســـوقي فقـد جعـل (بَرطيل محرّفة عن بِرطيل) بكسر أوّلها[4]، وعلى هذا ذهب آخرون[5].

وأمّا نقّاد اللّغة المحدثون فقد ناقشــوا هذه المســألة، قال الأســتاذ محمّد العدناني: "ويقولون عن الرِّشــوة (مثلثة الرّاء): بَرْطِيل، والصّــواب: بِرطيل، وقد أخطـأ من ظنّهـا غير فصـــيحـة؛ لأنّنـا نقول: بَرْطَلَـهُ فَتَبَرْطَـلَ، أي: رشـــاه فارتشــى"[6]، وخطّأ الأستاذ صــلاح الزّعبلاويّ هذا الاستعمال، قائلًا: "يستعمل

(1) حاشية الشّهاب (عناية القاضي وكفاية الرّاضي): 9/ 108.
(2) يُنظر: معجم فِصَاح العامّيّة: 165.
(3) القول الفصل في ردِّ العامّيّ إلى الأصل: 43.
(4) يُنظر: تهذيب الألفاظ العامّيّة: 150.
(5) يُنظر: معجم الألفاظ العامّيّة: 127، وتحريفات العامّيّة للفصحى: 62، ومعجم الكلمات الدّخيلة في لغتنا الدّارجة: 49، والمعجم الدّلاليّ بين العامّيّ والفصيح: 8_9، وقاموس ردّ العامّيّ إلى الفصيح: 38_39، ومعجم عطيّة في العامّيّ والدّخيل: 23_24.
(6) معجم الأخطاء الشّائعة: 36.

الكتّاب (البرطيل) بمعنى الرّشـــوة، وهذا صـــحيح، لكنّهم يقولونه بفتح الباء، والصّواب أن يقولوه بكسرها"[1].

وخطّأ كذلك الشّـيخ حسـن علوية اسـتعمال الكتّاب كلمة (بَرطيل) بفتح الباء، والصّـــواب عنده (بِرطيل) بضـــمّها، مســـتندًا بذلك إلى ما جاء بكتب اللّغة[2]، وتبعهم بذلك الأستاذ بشّـار بكّور[3]، والشّـيخ أحمد رضـا[4]، والدّكتورة هلا أمّون[5]، والدّكتور شامل الشّاهين[6].

وممّا تقدّم يتّضح أنّ (بِرطيل) بكسر الباء هو اللّفظ الصّـحيح كما ذكره المغربيّ، ونصّـــت على ضـــبطه كتب اللّغة القديمة والحديثة، وممّا يبدو أنّ اســـتعمالهم بَرطيل بفتح الباء على وزن فَعليل للخفّة؛ لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة في النّطق، فوقع الإبدال بين الكسر والفتح.

ـ بِلقيس:

نسمع كثيرًا كلمة (بَلقيس) بفتح الباء، والضّبط لهذه الكلمة فيه نظر، **يقول الشّيخ المغربيّ: "(بِلقيس) ملكة سبأ بكسر الباء، والنّاس يفتحون"**[7]، فلو تتبّعنا المعجمات اللّغويّة نرى أنّ هذا الضّبط لم يرد فيها، ففي التّاج:

([1]) معجم أخطاء الكتّاب: 47، ويُنظر: أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين: 159.
([2]) يُنظر: معجم الصّواب والخطأ في اللّغة العربيّة: 47.
([3]) يُنظر: عثرات الأقلام: 30.
([4]) يُنظر: معجم متن اللّغة: 1/ 275.
([5]) يُنظر: معجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة: 35.
([6]) يُنظر: معجم المنتقى من الخطأ والصّواب في اللّغة العربيّة: 39.
([7]) عثرات اللّسان: 54.

"بِلقيس...، مَلِكَةُ سَبَأَ الّتي ذَكَرَها اللهُ تَعالَى فِي كِتَابه الْعَزِيز، فَقَالَ: **﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ ٢٣ ﴾ [سورة النّمل:23]**[1]، إذ جاءت الكلمة بالكسر.

يقول ابن مكي الصّقلّيّ (ت 501هـ): "ويقولون: بَلقيس، والأكثر الأصوب: بِلقيس بكسر الباء"[2]، والّذي نلحظه من النّص أنّ الفتح يجوز فيه؛ لكنّ الكسر أكثر، وقد ذكر تصويب اللّفظ ابن هِشام اللّخميّ (ت 577هـ)، قائلًا: "ويقولون: (بَلقيس) بفتح الباء، والصّواب: بِلقيس، بكسرها"[3]، وذكر ابن شيث القرشيّ (ت 625هـ): "ويقولون: بَلقيس بفتح الباء، والصّواب: بِلقيس بكسرها، وليس في الكلام على مثال فعليل مفتوح الأوّل"[4]، وذكر الصَّغَانيّ (ت 650هـ) أنّ العامّة تفتح الباء في (بَلقيس) وهذا لحن، والصّواب كسرها[5].

وتبعهم بذلك ابن الجوزيّ (ت 597هـ)[6]، والنّووي (ت 676هـ)[7]، والصّفديّ (ت 764هـ)[8].

أمّا النّقاد المحدثون، ومنهم الدّكتور أحمد مختار عمر، إذ رفض استعمال كلمة (بَلقيس) بفتح الباء؛ مستدلًّا بذلك لعدم ورودها في المعجمات اللّغويّة، والصّواب عنده (بِلقيس) بكسر الباء، وعدّها لغة فصيحة[9]، وكذلك الأستاذ

([1]) تاج العروس (بلقس): 15/ 467.
([2]) تثقيف اللّسان: 108.
([3]) المدخل إلى تقويم اللّسان: 287.
([4]) معالم الكتابة ومغانم الإصابة: 232.
([5]) يُنظر: العباب الزّاخر واللّباب الفاخر: 50.
([6]) يُنظر: تقويم اللّسان: 79.
([7]) يُنظر: تهذيب الأسماء واللّغات: 333.
([8]) يُنظر: تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف: 167.
([9]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ: 1/ 191.

خضر أبو العينين، إذ قال: "يقال: (بَلقيس) ملكة سبأ بفتح الباء، وهذا خطأ والصّواب أن يقال: بِلقيس ملكة سبأ بكسر الباء"[1]، وتبعهم بذلك آخرون[2].

ويتّضح ممّا سبق أنّ (بلقيس) بكسر الباء هو الضّبط الصّحيح للكلمة لما جاء في كتب اللّغة؛ لأنّ صيغة (فَعليل) بفتح الفاء لا وجود لها في الأوزان العربيّة.

رابعًا: الإبدال بين الفتح والكسر:

أورد الشّيخ المغربيّ قسمًا خاصًّا لهذا النّوع من الإبدال، سمّاه (ما كان أوّله مفتوحًا فيعثر به اللّسان ويكسره)[3]، وذكره الدّكتور شوقي ضيف تحت مُسمّى (فتح الأوّل والعاميّة تكسره)[4]، أمّا ابن قتيبة (ت 276هـ) فقد خصّص له بابًا سمّاه (باب ما جاء مفتوحًا والعامّة تكسره)[5]، وذكره الجواليقي (ت 539هـ)[6]، وورد في الاقتضاب (ما جاء مفتوحًا والعامّة تكسره)[7]، وجاء في المزهر (ممّا

(1) معجم الأخطاء النّحويّة واللّغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 21.
(2) يُنظر: معجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة: 40، وموسوعة علوم اللّغة العربيّة: 171، والمعجم المفصّل في دقائق اللّغة العربيّة: 109، وموسوعة الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 224، وكيف تكون فصيحًا: 43، ومعجم الصّواب والخطأ في اللّغة: 51، والحُسن والإحسان فيما خلا عنه اللّسان: 91، ولحن القول تصويب وتغليط الألفاظ وجمل شائعة: 130، ومعجم الأخطاء الشّائعة، كوكب دياب: 47.
(3) يُنظر: عثرات اللّسان: 20.
(4) يُنظر: تحريفات العاميّة للفصحى: 164.
(5) يُنظر: أدب الكاتب: 388.
(6) يُنظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة: 198.
(7) يُنظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، للسيد البطليوسي: 198/2.

تكسره العامّة)[1]، وقد تناول المغربيّ كلمات تدخل ضمن ظاهرة الإبدال، مبيّنًا مواضع الإبدال فيها، سنعرض لأهمها.

ـ البَيْطَار لا البِيْطار:

البَطر: الشّق وزنًا ومعنى، وبه سُمّي البَيْطار بَيْطارًا، إذ جاء في المصباح: "بَطَرَ بَطَرًا فَهُوَ بَطِرٌ مِنْ بَابِ تَعِبَ بِمَعْنَى أَشِرَ أَشَرًا وَتَقَدَّمَ فِي الْأَلِفِ وَالْبَطْرُ الشَّقُّ وَزْنًا وَمَعْنًى وَسُمِّيَ الْبَيْطَارُ مِنْ ذَلِكَ وَفِعْلُهُ بَيْطَرَ بَيْطَرَةً"[2]، وفي اللّسان: "وبَطَرَ الشيءَ يَبْطُرُه ويَبْطِرُه بَطْراً، فَهُوَ مَبْطُورٌ وَبِطَيْرٌ: شَقَّهُ، والبَطْرُ: الشَّقُّ؛ وَبِهِ سُمِّي البَيْطارُ بَيْطارًا والبَطِيرُ والبَيْطَرُ والبَيْطارُ والبِيَطْرُ، مِثْلَ هِزَبْرٍ، والمُبَيْطِرُ، مُعالجُ الدوابِّ"[3]، والرّاجح أنّ (البَيْطار) بفتح الباء بمعنى الّذي يُبْطر الدّواب ويعالجها.

يقول الشّيخ المغربيّ: "(بيطار الدّواب): يكسرون أوّله وصوابه الفتح يقال (الدّنيا مومس: يومًا عند عطّار ويومًا عند بَيْطار)"[4]، وشايعه بذلك الأستاذ محمّد العدناني، قائلًا: "ويطلقون على الّذي يُعالج الدّواب، ويُسمّر نِعالها، اسم بِيطار، وهناك أسرٌ كثيرة في العالم العربيّ تحمل هذا الاسم، والصّواب: بَيْطار (بفتح الباء لا بكسرها)، والجمع بَياطِير"[5]، وخطّأ الدّكتور نعمة العزّاوي قول الكتّاب (بِيْطار) بكسر الباء، للشخص الّذي يعالج الدّواب،

(1) يُنظر: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 1/ 315.
(2) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (بطر): 51/1.
(3) لسان العرب (بطر): 69/4، وتاج العروس (بطر): 213/10.
(4) عثرات اللّسان: 22.
(5) معجم الأخطاء الشّائعة: 39.

والصّواب عنده (بَيْطار) بالفتح، معتمدًا في هذا على ما جاء في المعجمات [1]، وسار على خطاهم آخرون[2].

يتبيّن ممّا ســـبق أنّ كلمة (البَيطار) بالفتح لا بالكســـر فالتّحوّل الّذي حدث عند العامّة هو كسر المفتوح؛ وذلك سببه التّجانس الصّوتيّ الحاصل بين الكسرة، والياء، وممّا قاله شوقي ضيف في هذا الأمر: "والعاميّة لا تنطق بفتحة قبل الياء السّاكنة، بل تحولها إلى كسرة"[3]، ومن الأمثلة الّتي ذكرها على ذلك، كقولهم: بِيع في بَيع، وبِلِيلة في بَليلة، وجِناح في جَناح[4]، والأمثلة على ذلك كثيرة ذكرها علماء اللّغة، ومنهم الزّبيديّ (ت 379هـ) كقولهم: غِيْرة في غَيْرة[5]، وممّا ذكره ابن هِشـــام اللّخميّ (ت 577هـ) قولهم: عِلْوان في عَلْوان[6]، وممّن خطّأ ذلك وجعله محرّفًا أصـــحاب كتب العامّيّ والفصـــيح فيرون أنّ البِيْطار محرّف البَيْطار، وتعليلهم على ذلك هو اســـتنادهم على ضـــبط المعجمات اللّغويّة له[7].

([1]) يُنظر: معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء: 1/ 32.

([2]) يُنظر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 272/1، ومعجم الأخطاء النّحوية واللّغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 23، ونحو وعي لغويّ: 197، وعثرات الأقلام، بشّار بكّور: 32، ومعجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة: 43، ومعجم المنتقى من الخطأ والصّواب في اللّغة العربيّة:42، ومعجم الأخطاء الشّائعة، كوكب دياب: 52، ومعجم أخطاء الكتّاب: 67، وأخطاؤنا في الصّحف والدّواوين: 160، وفنّ الكتابة الصّحيحة: 268.

([3]) تحريفات العاميّة للفصحى: 165.

([4]) يُنظر: المصدر نفسه: 164.

([5]) يُنظر: لحن العوامّ: 174.

([6]) يُنظر: المدخل إلى تقويم اللّسان: 505.

([7]) يُنظر: تهذيب الألفاظ العامّيّة: 143.

ـ الغَواية لا الغِواية:

يقول المغربيّ: (الغِواية) بكسر الغين، والصّواب في ذلك (الغَواية) بالفتح، فقد مال الكتّاب إلى (غِواية) بكسر بنية الكلمة، والتي استقرّ رأي المغربيّ فيها بالفتحَ، قائلًا: "(الغَواية): يقولون (فلان يسلك طرق الغِواية) بكسر الغين، والصّواب فتحها"[1].

جاء في القاموس المحيط: "غَوايَةً، ولا يُكْسَرُ "[2]، وفي الأساس: "استغواهم بالأماني الكاذبة، وهو من الغواة ومن أهل الغَواية"[3]، وجاء في شرح الفصيح لابن الجبان (ت 416هـ): "(وغَوى الرّجل يَغْوى) غَيًّا وغَوْاية فهو غاوٍ"[4].

وقال ابن سيده (ت 458هـ): "غوى الرجل غيا، وغوى غَواية"[5]، فالمغربيّ يرى أنّ (الغَواية) بفتح الغين هو الصّحيح، وأنّ الكتّاب جنحوا إلى كسرها وهذا خطأ.

أمّا النّقّاد المحدثون فقد تطرّقوا إلى هذه المسألة، ومنهم الزّعبلاويّ، إذ قال: "أنّهم يلفظون الغِواية بكسر الغين، والصّواب فتحها"[6]، وخطّأ الأستاذ

([1]) عثرات اللّسان: 26.
([2]) القاموس المحيط (غوى): 1/ 1319.
([3]) أساس البلاغة (غوى): 1/ 716.
([4]) شرح الفصيح: 98، ويُنظر: كتاب الأفعال لابن القوطيّة: 199، وكتاب النّوادر لأبي مسحل الأعرابي: 1/ 343.
([5]) المحكم والمحيط الأعظم (غوى): 6/ 69.
([6]) معجم أخطاء الكتّاب: 448.

محمّد العدناني قولهم الغِواية بكسر الغين، ويرى أنّ صوابها الفتح، معتمدًا في هذا على ما جاء في المعجمات اللّغويّة من ضبطٍ للكلمة بالفتح لا بالكسر[1].

وذكر الأستاذ غازي جاسم العنبكي أنّه من الغلط أن نقول (الغِواية) بكسر الغين، والصّحيح عنده (الغَواية) بفتح الغين؛ ودليله أنّ الكلمة وردت بهذا الضّبط في كتب اللّغة[2]، وتبعهم بذلك آخرون[3].

ويتّضح من ذلك أنّ القول ما قاله المغربيّ، وخير دليل على ذلك هو ما جاء في كتب اللّغة، والمعجمات، ويبدو أنّ استعمال الكتّاب لكلمة (غِواية) بكسر الغين لا بفتحها، واستعمالهم لصيغة (فِعَالة) عوضًا عن (فَعَالة)؛ لأنّها أيسر نطقًا لديهم، على الرّغم من أنّ الكسرة أثقل حركة من الفتحة طلبًا للخفّة واليسر.

خامسًا: الإبدال بين الضّمّ والكسر:

عادةً ما تُعدُّ لغة الضّمّ علامة على البداوة، بينما يُشير الكسر إلى التحضّر والرّقي، ولكنّ هذا لا يعني أنّ كلام أهل البادية يخلو من الكسر، أو أنّ كلام الحضر يفتقر إلى الضّمّ، يقول سيبويه (ت 180هـ): "أنّ الكسرة أخفُّ عليهم من الضمة"[4]، بمعنى أنّ الكسر يكون أخفُّ وأيسر من الضّمّ في

([1]) يُنظر: معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة: 494_495.

([2]) يُنظر: معجم التّصحيحات اللّغويّة المعاصرة: 125.

([3]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ: 565، ومعجم الأخطاء النّحويّة واللّغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 127، ولحن القول، الدكتور عبد العزيز الحربي: 186، ومعجم الأخطاء الشّائعة، كوكب دياب: 238، وتصويبات لغويّة، محمود شاكر سعيد: 100، وعثرات الأقلام، بشّار بكّور: 56.

([4]) الكتاب: 37/4.

النّطق؛ لأنّ الضّـمّة كما يرى الدّكتور إبراهيم أنيس: "تحتاج إلى جهد عضـلي أكثر؛ لأنّها تتكوّن بتحرّك أقصـى اللّسـان، في حين أنّ الكسـرة تتكوّن بتحرّك أدنى اللّسـان، وتحرّك أدنى اللّسـان أيسـر من تحرّك أقصـاه"[1]، ويقول: "وممّا نلاحظه أنّ اللّغة العربيّة في تطوّرها إلى اللهجات الحديثة مالت في غالب الأحيان إلى التّخلص من بعض ضـمّاتها، وإبدال الكسـرة بها حين اسـتقرت في المدن والبيئات المتحضّرة"[2].

ويبدو أنّ أهل العامّة فضّـلوا الكسـر على الضّـمّ؛ طلبًا للخفّة والسّـهولة، فقد عقد الشّـيخ عبد القادر المغربيّ قسـمًا خاصًّـا بذلك سمّاه (ما كان مضـموم الأوّل فيعثر به اللّسان ويكسره)[3]، أمّا ابن قتيبة (ت 276هـ) فقد خصّص له بابًا سـمّاه (باب ما جاء مضـمومًا والعامّة تكسـره)[4]، وذكره الجواليقي (ت 539هـ)[5]، وورد في الاقتضـاب (ما جاء مضـمومًا والعامّة تكسـره)[6]، وجاء في المزهر (ممّا جاء مضمومًا والعامّة تكسره)[7].

وقد عرض المغربيّ لعدد من الكلمات الّتي أصـابها هذا النّوع من الإبدال، وسـنتطرق إلى المسـائل الّتي وردت عنده بحسـب ما وجدناه في نتاجه العلمي.

([1]) في اللّهجات العربيّة: 96.
([2]) المصدر نفسه: 91.
([3]) يُنظر: عثرات اللّسان: 44.
([4]) يُنظر: أدب الكاتب: 395.
([5]) يُنظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة: 117.
([6]) يُنظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: 198/2.
([7]) يُنظر: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 1/ 315.

ـ زُبْدة لا زِبْدة:

نسـمعُ كثيرًا: (زِبْدة) بكسـر الزّاي، وهذا الضّـبط خطأ صـوابه (زُبْدة) بالضّمّ، وهي رغوة اللّبن.

يقول المغربيّ: "(الزُّبدة): المأكولة، هي بضـمّ الزّاي، وهم يلفظونها مكسورة"[1]، وقد خطّأ الأستاذ محمّد العدناني هذا، بقوله: "ويُسَمُّونَ مَا يُسْتَخْرَجُ مِن اللَّبنِ بِالْمَخْضَ زِبدًا، والقطعة منه زِبْدة، وقد أجمعت المصـادر اللُّغويّة على أَنَّهُ يُسَـمَّى زُبْدًا، وتَسَـمَّى القطعة منه زُبْدَةً"[2]، وجاء في المصـباح: "وَالزُّبْدَةُ أَخَصُّ مِنْ الزُّبْدِ"[3].

فالزُّبدة بمعناها المقصـود بضـمّ الزّاي، وبعض العامّة يكسـرونها، وقد أنكر ذلك بعض النّقّاد المحدثين، قال الأسـتاذ خضـر أبو العينين: "يقال: املأ الإناء (زِبْدًا) أو (زِبْدة) (بكسر الزّاي) وهذا خطأ، والصّواب أن يقال: املأ الإناء (زُبْدًا) أو (زُبدة) (بضم الزّاي)"[4]، وشايعهم بذلك الدّكتور نعمة العزّاوي مُخطّئًا استعمالهم (زِبدة) بكسر الباء، موضّحًا أنّ الصّواب في ذلك (زُبْدة) بضمّ الزّاي وسـكون النّون، ويرى أنّ هذا الضّـبط الصّـحيح الّذي ورد في كتب اللّغة"[5]،

([1]) عثرات اللّسان: 45.

([2]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 281.

([3]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (زبد): 250/1، والصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (زبد): 480/2، ويُنظر: لسان العرب (زبد): 192/3، ومعجم ديوان الأدب: 1/ 235، وتاج العروس (زبد): 132/8.

([4]) معجم الأخطاء النّحوية واللّغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 70.

([5]) يُنظر: معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء: 165/1.

وتبعهم بذلك الدّكتور شامل الشّاهين[1]، والأستاذ عارف حجاوي[2]، والدّكتور محمود شاكر سعيد[3]، والدّكتورة كوكب دياب[4].

ويتّضح ممّا سبق أنّ (الزُّبدة) بضمّ الزّاي هو الضّبط الصّحيح لا الكسر، ويبدو أنّ العامّة حين كسروا الزّاي استثقالًا للضمّ عندهم، فكسروا الحرف؛ للخفّة واليسر، فنطقوا بصيغة (فِعْلة) للخفّة على الجهاز النّطقي، وغيّروها بصيغة (فُعْلة).

سادسًا: الإبدال بين الكسر والضّمّ:

ذكر اللّغويّون القدامى والمحدثون هذا النّوع من الإبدال ونبّهوا عليه، وعقدوا له أبوابًا خاصّة في كتبهم، فذكره ابن قتيبة (ت 276هـ) في كتابه بتسمية (باب ما جاء مكسورًا والعامّة تضمّه)[5]، وذكره الجواليقي (ت 539هـ)[6]، وورد في كتاب تحريفات العامّيّة لشوقي ضيف (كسر الأوّل والعامّيّة تضمّه)[7]، وذكره السّيوطي (ت 911هـ)[8]، وأمّا المغربيّ فقد ذكر في عثراته قسمًا خاصًّا لهذا النّوع سمّاه (ما كان مكسور الأوّل فيعثر به اللّسان ويضمّه)[9]، ومن المسائل الّتي ذكرها المغربيّ هي:

([1]) يُنظر: معجم المنتقى من الخطأ والصّواب: 159.
([2]) يُنظر: اللّغة العالية: 164.
([3]) يُنظر: تصويبات لغويّة: 75.
([4]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 146.
([5]) يُنظر: أدب الكاتب: 396.
([6]) يُنظر: شرح أدب الكاتب: 240.
([7]) يُنظر: تحريفات العامّيّة للفصحى: 169.
([8]) يُنظر: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 1/ 317.
([9]) يُنظر: عثرات اللّسان: 49.

ـ الحِصّة:

يقول الشّـيخ المغربيّ: "(حِصّـة): بمعنى نصـيب الإنسـان وحظّه من القســمة حاؤها مكســورة وهم يضــمّونها"[1]، وذكر الفيّومي (ت 770هـ): "الْحِصَّةُ الْقِسْمُ وَالْجَمْعُ حِصَصٌ مِثْلُ: سِدْرَةٍ وَسِدَرٍ وَحَصَّهُ مِنْ الْمَالِ كَذَا يَحُصُّهُ مِنْ بَابِ قَتَلَ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ نَصِيبًا وَأَحْصَصْتُهُ بِالْأَلِفِ أَعْطَيْتُهُ حِصَّةً وَتَحَاصَّ الْغُرَمَاءُ اقْتَسَمُوا الْمَالَ بَيْنَهُمْ حِصَصًا"[2]، وفي المختار: "(الْحِصَّـةُ) بِالْكَسْـرِ النَّصِيبُ وَ(أَحَصَّهُ) أَعْطَاهُ نَصِيبَهُ"[3].

والواضـح أنّ معنى (الحِصّـة) بكسـر الحاء هو النّصـيب كما وردت في المعجمات، وأهل العامّة يضـــمّونها، وإلى هذا نبّه نقّاد اللّغة المحدثون، ومنهم الزّعبلاويّ فجعله لحنًا، بقوله: "الشّائع على الألسنة ضمّ الحاء فيها (الحُصّـة)، وهو لحنٌ، والصّــواب كســرها"[4]، وأمّا الأســتاذ محمّد العدناني فقد ناقش هذه المســألة، قائلًا: "ويقولون: أخذ فلان حُصّـــته من الميراث أي نصـــيبه منه، والصّـواب: أخذ حِصّـته من الميراث"[5]، وعلى هذا الرّأي ذهب الأستاذ خضـر أبو العينين[6]، والأســـتاذ إلياس عطا الله[7]، والدّكتورة هلا أمّون[8]، والدّكتورة

([1]) عثرات اللّسان: 49.

([2]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (حصص): 139/1.

([3]) مختار الصّحاح (حصص): 74/1.

([4]) معجم أخطاء الكتّاب: 126، ويُنظر: أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين: 167.

([5]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 157.

([6]) يُنظر: معجم الأخطاء النّحويّة والصّرفيّة الشّائعة: 38.

([7]) يُنظر: رشفات من العربيّة: 245.

([8]) يُنظر: معجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة:69.

كوكب دياب[1]، والدّكتور نعمة رحيم العزّاوي[2]، والدّكتور عبد المنعم سيّد عبد العال[3]، والأستاذ شاكر غني العادلي[4].

يتّضح من ذلك أنّ (الحِصّة) بكسر الحاء هي الأصح كما ذكرها الشّيخ المغربيّ، والدّليل على ذلك ورودها في المعجمات اللغويّة بهذا الضّبط، والمعنى منه (النّصيب)، أمّا نطقها بالضّمّ (الحُصّة) فيُعدُّ شكلًا من أشكال التّجاور الصّوتيّ، أو التّأثّر بلهجاتٍ معيّنة ليسر في النّطق.

فاللّهجات قديمها وحديثها قد أبدلت بين "الفتح، والضّمّ، والكسر" ومع ذلك فإنّ هذا الإبدال بين الحركات لم يكن ثابتًا عند هذه اللّهجة أو تلك، فالّذي نراه في هذه اللّهجة بالضّمّ نراه في اللّهجة الأخرى بالكسر، والّذي يأتي بالكسر في هذه اللّهجة نراه بالفتح في لهجة أخرى[5].

ولا يفوتني أنْ أقول: إنّ الشّيخ المغربيّ قد عرض طيفًا واسعًا من هذه النّماذج تدخل ضمن الإبدال في الحركات، لكنّنا اقتصرنا العرض فيها التزامًا بالإيجاز.

([1]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 83.
([2]) يُنظر: معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء: 1/88_ 89.
([3]) يُنظر: جموع التّصحيح والتّكسير في اللّغة العربيّة: 125.
([4]) يُنظر: التّنبيه على الخطأ الشّائع والصّواب الضّائع: 123.
([5]) يُنظر: في اللّهجات العربيّة: 91.

المبحث الثّاني

التّشديد والتّخفيف

من الظّواهر الصّـوتيّة التّشـديد والتّخفيف، فالعلاقة بينهما وبين اللّسـان العربيّ وثيقة، فالبدو يميلون إليه لما فيه من غلظة تلائمهم؛ لأنّ البدو يميلون إلى الشّدّة في الأصوات[1]، فالبدويّ حرص على أنْ يكون صوته واضحًا لكي يُسـمع في الصّـحاري الواسـعة، فيلجأ إلى عدّة طرق منها: الجهر، والتّفخيم، والتّشديد، والتّثقيل، وكل هذه معانٍ تدخل على الحرف سمنًا فيمتلئ الفمّ بصداه، والعكس من ذلك فإنّ المدن المتحضّـرة يميلون إلى التّخفيف والتّأنّي؛ لأنّ ذلك فيه انسجامًا لطبيعة بيئتهم[2].

والتّشـديد لا غنى عنه فحين تقول: "كسَـرتها وقطعتُها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسّـرته وقطّعته ومزّقته...، واعلم أنّ التّخفيف في هذا جائز كلُّه عربيّ، إلّا أنّ فَعّلْتَ إدخالها ههنا لتبيين الكثير"[3]، فقد ورد في اللّسان نقلًا عن ثعلب (ت 291هـ): "الهَدْيُ، بِالتَّخْفِيفِ، لُغَةُ أَهل الْحِجَازِ، والهَدِيُّ، بِالتَّثْقِيلِ عَلَى فَعِيل، لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ وسُـفْلى قَيْسٍ"[4]، مع العلم أنّ القبائل البدويّة أحيانًا تميل بعضها إلى التّخفيف، مثلما تميل أحيانًا لغة قريش إلى التّشديد[5].

فقد وردت في العربيّة ألفاظ نطقت حينًا بالتّشديد، وحينًا بالتّخفيف، وهذه أهم الألفاظ الّتي عرضها المغربيّ:

([1]) يُنظر: في اللّهجات العربيّة: 100.

([2]) يُنظر: اللّهجات العربيّة في التّراث: 657/2.

([3]) الكتاب: 64/4.

([4]) لسان العرب (هدي): 359/15.

([5]) يُنظر: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 275/2_ 277.

ـ أبٌّ:

يقول المغربيّ: "ومن العجيب أنّ عامّة زماننا ينســـاقون أحيانًا بهذه الطبيعة المركوزة في اللّغة العربيّة فيشـدّدون بعض الكلمات كقولهم في (أب) المخفّف الباء بمعنى الوالد (أبّ) بالتّشديد"[1].

وعند مطالعتنا لمعجمات اللّغة وكتب اللّغويّين يبدو أنّ بعضــهم قد أنكر التّشــديد في اللّفظ، وبعضـــهم الآخر ذهب إلى جوازه فعدّه لغة، فذكر الفيّومي (ت 770هـ) ذلك في المصـــباح وإن جُعلت عنده لغة قليلة، قائلًا: "الْأَبُ لَامُهُ مَحْذُوفَةٌ وَهِيَ وَاوٌ لِأَنَّهُ يُثَنَّى أَبَوَيْنِ...، وَفِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ تُشَــدَّدُ الْبَاءُ عِوَضًـــا مِنْ الْمَحْذُوفِ فَيُقَالُ هُوَ الْأَبُّ، وَفِي لُغَةٍ يَلْزَمُهُ الْقَصْـــرُ مُطْلَقًا فَيُقَالُ هَذَا أَبَاهُ وَرَأَيْت أَبَاهُ وَمَرَرْت بِأَبَاهُ، وَفِي لُغَةٍ وَهِيَ أَقَلُّهَا يَلْزَمُهُ النَّقْصُ مُطْلَقًا فَيُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ يَدٍ وَدَمٍ"[2]، وممّن ســار على هذا الرّأي، الزّبيدي (ت ١٢٠٥هـــــ)، بقوله: "الأبُّ بالتّشـــديد لغة في الأب بالتّخفيف بمعنى الوالد نقله شـــيخنا عن ابن مالك في التّسـهيل، وحكاه الأزهري في التّهذيب أو غيرهما، وقالوا: استأببت فلانًا ببائين، أي اتّخذته أبًا"[3]، وتبعهم بذلك ابن الحنبلي (ت 971هـ) بإجازة لغة التّشديد[4]، وأمّا اللّغويّون المنكرون للغة التّشـديد، ومنهم أبو مسـحل الأعرابي (ت 230هـ)

([1]) عثرات اللّسان: 92.

([2]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (أ ب و): 2/1.

([3]) تاج العروس (أبب): 6/2.

([4]) يُنظر: بحر العوّام: 96، ويُنظر: رضيّ الدّين ابن الحنبليّ ناقدًا لغويًّا، نور مظهر نعمة، (أطروحة دكتوراه): 79.

فذكره مخفّفًا، قائلًا: "أبٌ بين الأُبُوَّة"[1]، وتبعه ثعلب (ت 291هـ) فجعله في باب المخفّف من الأسماء[2].

وجاء في شرح الفصيح للمرزوقي (ت 421هـ) الأب بالتّخفيف، فيرى المرزوقي بأنّه اسم منقوص حذفت الواو منه، والدّليل على ذلك هو تثنيته (أبوان)، فإنّ شدّدنا اللّفظ يكون بمعنى المرعى، وأدلّ دليل على ذلك قوله تعالى[3]: **﴿وَفٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [سورة عبس:٣١]**، وخَطّأ ابن مكّي (ت 501هـ)[4]، وابن هشام اللّخميّ (ت 577هـ)[5]، والصّفديّ (ت 764هـ)[6]، قولهم: (الأبُّ) بتشديد الباء، والصّواب عندهم بتخفيف الباء (الأبُ).

أمّا نقّاد العصـــر الحديث، ومنهم أحمد مختار عمر، فيرى أنّ اللّغة الفصـيحة هي (أبٌ)، وأمّا (أبٌّ) فعدّها لغة صـحيحة، ورجّح (أبٌ) وذكر بأنّها اللّغة الأفصح بتخفيف الباء لا تشديده[7].

ويتّضح ممّا سبق أنّ الأبّ بالتّشديد لفظ صحيح على الرّغم من انتشاره عند العامّة؛ إذ يُعدّ لغة ذكرها أغلب اللّغويين، وأبٌ بالتّخفيف هي اللّغة المشهورة.

([1]) كتاب النّوادر: 321.

([2]) يُنظر: الفصيح: 126.

([3]) يُنظر: شرح الفصيح للمرزوقي: 268.

([4]) يُنظر: تثقيف اللّسان: 127.

([5]) يُنظر: المدخل إلى تقويم اللّسان: 291، ويُنظر: تصحيح الفصيح ابن درستويه: 395.

([6]) يُنظر: تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف: 68.

([7]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقّف العربيّ: 4.

ـ أُرْتِجَ:

قال المغربيّ مُخَطِّئًا: "(أُرْتِجَ على فلان): اســـتغلق عليه الكلام فهو مجهول أرتج ارتاجًا كأكرم إكرامًا وهو مشـــتقّ من (الرّتاج) أي الباب العظيم، وقيل غير ذلك ومهما يكن فجيم (أرتج) مخفّفة وبعضهم يقول (أرتجّ) بتشديد الجيم من فعل الارتجاج خطأ"[1]، فيري المغربيّ أنّ (أُرتجّ) بتشـديد الجيم خطأ، والصّـــواب فيه التّخفيف بمعنى اســـتغلق عليه الكلام، فهكذا نطقت العرب، ووردت في المعجمات اللّغويّة.

جاء في المختار: "وَلَا تَقُلِ ارْتَجَّ بِالتَّشْدِيدِ[2]، وورد في المصباح: "أَرْتَجْتُ الْبَابَ إرْتَاجًا أَغْلَقْتُهُ إغْلَاقًا وَثِيقًا وَمِنْهُ قِيلَ أُرْتِجَ عَلَى الْقَارِئِ إذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِرَاءَةِ كَأَنَّهُ مُنِعَ مِنْهَا وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ مُخَفَّفٌ...، وَيُقَالُ رَتِجَ فِي مَنْطِقِهِ رَتَجًا مِنْ بَابِ تَعِبَ إذَا اسْـتَغْلَقَ عَلَيْهِ، وَالرِّتَاجُ بِالْكَسْـرِ الْبَابُ الْعَظِيمُ وَالْبَابُ الْمُغْلَقُ أَيْضًا"[3].

وإلى ذلك ذهب ابن قتيبة (ت 276هـ) على أنّ اللّفظ بالتّشديد من كلام العامّة، قائلًا: "وتقول: أراد فلان الكلام فَأُرْتِج عليه، ولا يقال ارْتُجّ، وأُرْتج: من الرّتـاج، وهو البـابُ كـأنّـه أُغلق عليـه"[4]، وإلى مثلـه حكى ابن درســـتويـه

(1) عثرات اللّسان: 94.
(2) مختار الصّحاح (رتج): 1/ 117.
(3) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (رتج): 1/ 218.
(4) أدب الكاتب: 381.

(ت 347هـ)[1]، والزّمخشـــري (ت 538هـ)[2]، وابن الجوزي (ت 597هـ)[3]، والصّفدي (ت 764هـ)[4].

يقول المبرّد (ت 285هـ): "ويقـال: أُرْتِجَ على فلان، أي: أُغْلق عليـه الكلام، وقول العامّة: أُرْتُجّ عليه، ليس بشـــيء، إلّا أنّ التَّوَّزي حدّثني عن أبي عبيدة، قال يقال: أُرْتُجّ عليه، ومعناه وقع في رُجَّةٍ، أي في اختلاط، وهذا معنى بعيد جدًا"[5].

أمّا أبو مســـحل الأعرابي (ت 230هـ) فحكاهما في نوادره، إذ قال: "ويقال: أُرْتِج عليك الكلام والمنطق، وأُرْتَجّ"[6].

والتّشـــديد والتّخفيف فيه لغتان، هذا ما حكاه ابن هشـــام اللّخميّ (ت 577هـ)، قائلًا: "وقولهم: أُرْتِجَ على فلان، وفيه لغتان: أُرْتِجَ بكســـر التّاء وتخفيف الجيم، أي: أُغْلق عليه في الكلام، وهي أفصـــح، وحكى التَّوَّزي عن أبي عبيدة حدّثني عن أبي عبيدة: أُرْتُجّ على فلان، بضـم التّاء وتشـديد الجيم، كما تنطق به العامّة، وهي أضعف ومعناه: وقع في رجَّةٍ، أي في اختلاط"[7].

فأمّا المحدثون، ومنهم محمّد العدناني فذكر أنّ اللّفظتين (أُرْتِجّ) بتشـديد الجيم، و(أُرْتِجَ) بـالتّخفيف قد اســـتعملتا في المعجمـات اللّغويّـة، وفي كتـب

([1]) يُنظر: تصحيح الفصيح وشرحه: 397.
([2]) يُنظر: الفائق في غريب الحديث: 35/2.
([3]) يُنظر: تقويم اللّسان: 73_ 74.
([4]) يُنظر: تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف: 96.
([5]) الكامل في اللّغة والأدب: 1/ 176_ 177.
([6]) كتاب النّوادر: 1/ 98.
([7]) المدخل إلى تقويم اللّسان: 161.

اللّغويّين فما المانع من اســـتعمالها؟، فضـــلًا عن ذلك فقد ذهب العدناني إلى جواز استعمال صيغ أُخرى: (ارْتُتِجَ عليه)، و(اسْتُرتِجَ عليه)[1]، وذكره بالتّخفيف الأستاذ إلياس عطا الله[2].

وخلاصة القول: إنّ التّشديد والتّخفيف في الجيم لغتان مستعملتان، لكنّ اللّغة الأفصـــح هي التّخفيف، فالجِدال الحاصِـــل بين التّخفيف والتّشـــديد في الكلمة يعود إلى اشـــتقاق الكلمة، فمن جعل (الجيم) مشـــدّدة في الكلمة، فإنّه اشـــتقّها من الرّجّة بمعنى الاضـــطراب والاختلاط، وأمّا من جعل الجيم مخفّفة اشتقّها من الرِّتاج بمعنى الباب المغلق والعظيم كأنّه أُغلق عليه.

ـ الدّخّان:

يدور على ألسنة العامّة قولهم: (تأذّيت من الدُّخَّان أو الدَّخَّان) بالدّال المضمومة أو المفتوحة وتشديد الخاء، وفي ذلك نظر، وصواب ذلك أن يقال: (تأذّيت من الدُّخَان) بالدّال المضمومة والخاء المخفّفة كما هو الشّائع، ففي قوله تعالى: **﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ﴾ [سورة الدخان:١٠]**، وقال: **﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ [سورة فصّلت:١١]**، فقد وردت اللّفظة بضمّ الدّال، وتخفيف الخاء.

يقول المغربيّ: "(دُخان): يشدّدون خاءه خطأ وهي مخفّفة، وقيل يجوز تشديدها وجمعها على دخاخين"[3]، ففي المختار:"(دُخَانُ) النَّارِ مَعْرُوفٌ وَجَمْعُهُ (دَوَاخِنُ)"[4]، وجاء في اللّسان: "دُخَانُ النَّارِ مَعْرُوفٌ، وَجَمْعُهُ أَدْخِنة ودَواخِن

([1]) يُنظر: معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 250_ 251.

([2]) يُنظر: رشفات من العربيّة: 106.

([3]) عثرات اللّسان: 91.

([4]) مختار الصّحاح (دخن): 103/1، والصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (دخن): 2111/5.

ودَواخِينُ"[1]، وذكر صاحب المصباح: "الدُّخَانُ خَفِيفٌ...،"[2]، أراد بقوله (خفيف) أنّ (الدُّخَان) مخفّف الخاء وليس مُشدّد.

وخَطّأ ابن درستويه (ت 347هـ) التّشديد، قائلًا: "وأمّا قوله: هو الدُّخَان، فإنّ العامّة تشدّد الخاء منه، وهى خفيفة، ووزنه على فُعَال، مأخوذ من: الدُّخْنة، ولا يجوز تشديدها إلّا في تكثير الفعل، إذا قيل: دخّنت تدخينًا، ويقال: قد دَخَن الدُّخَانُ، إذا سطع وارتفع...، وقول العامّة: دُخّان، بالتّشديد [إنْ] أُريد به جمع الداخن، على فُعّال فهو جائز، وإلّا فهو خطأ"[3]، وخطّأ ذلك الكسائي (ت189هـ)[4]، ، وابن قتيبة (ت 276هـ)[5]، وثعلب (ت 291هـ) إذ وضعه في باب المخفّف[6]، وابن الجبان (ت 416هـ)[7]، والمرزوقي (ت 421هـ)[8]، وابن الجوزيّ (ت 597هـ)[9]، والعُكبريّ (ت 616هـ)[10]، والسّمين الحلبي (ت 756هـ)[11]. والصّفديّ (ت 764هـ)[12].

([1]) لسان العرب (دخن): 13/ 149.
([2]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (دخن): 1/ 191.
([3]) تصحيح الفصيح وشرحه: 397.
([4]) يُنظر: ما تلحن فيه العامّة: 109.
([5]) يُنظر: أدب الكاتب: 101.
([6]) يُنظر: فصيح ثعلب: 127.
([7]) يُنظر: شرح الفصيح في اللّغة: 264.
([8]) يُنظر: شرح الفصيح للمرزوقي: 270.
([9]) يُنظر: تقويم اللّسان: 104.
([10]) يُنظر: المَشُوف المُعْلَمُ: 283.
([11]) يُنظر: عمدة الحُفّاظ: 2/ 7.
([12]) يُنظر: تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف: 257.

أمّا اللّغويّون المحدثون، ومنهم الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ فقد ساوى بين اللّغتين، قائلًا: "قُلْ: (دُخان) بتخفيف الخاء وتشديدها، واجمع المخفّف على (دَواخِن)، والمشدّد على (دَخاخِين)"[1]، وممّن نصّ بتخفيف الخاء الدّكتور أحمد مختار عمر[2]، والأستاذ عارف حجاوي[3]، والدّكتور محمود شاكر سعيد[4]، والأستاذ محمّد أبو الفتوح[5]، والدّكتور غازي مطشّر حمزة البدريّ[6].

أمّا الدّكتور أحمد مختار عمر فذكر اللّغتين التّشديد، والتّخفيف وعدّهما من اللّغات الفصيحة، مستندًا إلى ما جاء بذكرهما في المعجمات اللّغويّة والقرآن الكريم[7].

وممّا جاء في الشّعر، قول الشّاعر كعب بن سعد الغنوي:[8] [من الطّويل]

غَيَاثُ لِعانٍ لَمْ يَجِدْ من يُعينُهُ وَمُخْتَبَط يَغشى الدُّخَانَ غَريبُ

والخلاصة: يبدو أنّ الدُّخَان بتخفيف الخاء هي اللّغة الشّائعة في الكلمة، وأمّا الدُّخّان بتشديد الخاء فهي لغة أو قراءة، وورد بالتّخفيف في فن الكتابة الصّحيحة[9].

([1]) معجم أخطاء الكتّاب: 189.
([2]) يُنظر: أخطاء اللّغة العربيّة المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين: 202.
([3]) يُنظر: اللّغة العالية: 125.
([4]) يُنظر: تصويبات لغويّة: 67.
([5]) يُنظر: من الأخطاء الشّائعة في النّحو والصّرف واللّغة: 139.
([6]) يُنظر: حركة التّصحيح اللّغويّ في كتب العامّة في القرنين الخامس والسّادس الهجريّين: 114.
([7]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقّف العربيّ: 369.
([8]) ديوانه: 34.
([9]) يُنظر: فن الكتابة الصّحيحة: 267.

ـ دَمٌ لا دَمٌّ:

يقول المغربيّ: "(دم، فم، يد): يشدّدون أواخرها وهي مخفّفة، وأجاز بعضهم التّشديد فيها، وقال هو لغة لبعض العرب"[1].

فالدّم بتخفيف الميم هو الصّواب الّذي يوافق نطق العرب، والّذي جاء في المظان اللّغويّة، والعرب نطقت هكذا، ففي المصباح: "دَمِيَ الْجُرْحُ دَمًى...، خَرَجَ مِنْهُ الدَّمُ"[2]، بتخفيف الميم، فيرى المغربيّ أنّ اللّغة المشهورة تخفيف الميم، وأنّ هناك لغة بالتّشديد، وقد أيّد ابن السّكّيت (ت 244هـ) تخفيف الميم، بقوله: "وتقول: هذا دَمٌ، ولا تقل دَمٌّ"[3].

ومن اختار التّخفيف بهذا اللّفظ (الدّم) ثعلب (ت 291هـ)[4]، وأمّا ابن درستويه (ت 347هـ) فيرى أنّ استعمال العامّة (الدّم) بالتّشديد هو كلام سوء ولغة رديئة[5]، وخطّأ ابن مكي (ت 501هـ)[6]، والزّمخشري (ت 538هـ)[7]، وأبو البركات الأنباري (ت 577هـ)[8]، وابن الجوزي (ت 597هـ)[9]، والصّفدي (ت 764هـ)[10]، القول: بتشديد الميم في (الدّمُّ)، والصّحيح عندهم (الدّمُ)

([1]) عثرات اللّسان: 91.
([2]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (دمي): 200/1.
([3]) إصلاح المنطق: 182_ 183.
([4]) يُنظر: فصيح ثعلب: 127.
([5]) يُنظر: تصحيح الفصيح: 396.
([6]) يُنظر: تثقيف اللّسان: 126.
([7]) يُنظر: شرح الفصيح: 571/2.
([8]) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 359.
([9]) يُنظر: تقويم اللّسان: 105.
([10]) يُنظر: تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف: 262.

بتخفيف الميم، وذكر الخليل (ت 175هـ) الدّم بالتّشديد، قائلًا: "الدَّمُّ: الفِعل من الدِّمام، وهو كُلُّ دَواءٍ يُلطخ به على ظاهِر العَيْن"[1].

أمّا في العصر الحديث فقد نبّه على ذلك الدّكتور أحمد مختار عمر ويرى أنّ استعمال (دمّ) بتشديد الميم مرفوضة، وذكر أنّ اللّغة الفصيحة فيها (دمُ) بتخفيفها، وذكر أنّ (الدّمّ) بتشديد الميم لغة في (الدّم) بتخفيفها، معتمدًا في هذا على ما جاء في المعجمات اللّغويّة القديمة والحديثة[2]، وتبعه بذلك الأستاذ محمّد العدناني إذ قال: إنّ الدّم: "ميمه لا تُضعّف إلّا عند الضّرورة القُصوى (الدّمّ)"[3].

وخلاصة القول: نقول ما قاله المغربيّ بتخفيف الميم (الدّمُ)، وخير دليل أنّ التّخفيف هو الأفضل، وما قاله ابن سيده (ت 458هـ): "الدَّم: من الأَخْلاطِ، مَعْروفٌ، قال الكِسائيُّ: لا أَعْرِفُ أَحَداً يُثَقِّلُ الدَّمَ"[4].

وعلى ذلك فإنّ اللّغة المشهورة هي بتخفيف الميم، أمّا اللّغة الرّديئة فهي التّشديد.

ـ صَلاحيَة، رَفَاهيَة، كَرَاهيَة:

يقول الشّيخ المغربيّ: "(صلاحيَة، رفاهيَة، كراهيَة): بمعنى الصّلاح والرّفاهة والكراهة، وما كان على هذا الوزن من المصادر نحو علانية وطواعية وطماعية إلخ قاعدتها المطّردة أن تكون ياؤها مفتوحة مخفّفة ويخطئون

([1]) العين (دم): 14/8.

([2]) يُنظر: معجم الصّواب اللغويّ دليل المثقف العربيّ: 378.

([3]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 228.

([4]) المحكم والمحيط الأعظم (دمي): 409/9.

فيشدّدونها ويقولون صلاحيّة، رفاهيّة إلخ"[1].

قال السّيوطي (ت 911هـ): "وممّا يخفّف والعامّة تشدّده: الرّباعِيَة للسنّ (الّتي بين التّثنيّة والنّاب)، والرّفاهِيَة، والطَّواعِيَة، ورجل يَمانٍ وامرأة يمانيَة، وشام وشاميَة، والطّماعيَة...،"[2]، وفي التّاج: "والرَّفاهِيَةُ، مُخفَّفَة"[3]، وذكر ابن السّكّيت (ت 244هـ) في باب ما يخفّف: "وتقول: هي الرّباعيَة ولا تقل الرّباعيَّة"[4]، وتبعهما ثعلب (ت 291هـ)[5]، وعلي بن بالي (ت 992هـ)[6]، بهذه التّخطئة.

وأمّا النّقّاد المحدثون، ومنهم الأستاذ محمّد العدناني فقد أيّد التّخفيف في الرّفاهيَة، قائلًا: "ويقولون: رفاهيّة العيش، والصَّوابُ: رَفَاهِيَةُ العَيْش، أَوْ رَفَاهَتُهُ أَوْ رُفَهْنِيَتُهُ، أَي: خَفْضُ العيش وَلِينُهُ"[7]، أمّا في (الكراهيّة والصّلاحيّة) فقد أجاز فيهما تشديد الياء، فقال في الكراهيّة: "ولكنّ التّاج ومتن اللّغة يُجيزان تخفيف الياء كالمعجمات الأخرى، ويقولان إنَّ تشديد الياء جائز أَيْضًا"[8]، وقال في غير كتاب في (الصّلاحيّة): "ولكنْ: إذا نقلنا تعريف المصدر الصّناعي، كما ورد في النّحو الوافي: هو كُلُّ لفظ جامد أو مشتقّ، اسم أو غير اسم زِيدَ في آخره ياء مُشَدَّدَةٌ، بعدها تاء تأنيث مربوطة، وجدناه ينطبق انطباقًا تامًا على (صلاحيّة)،

([1]) عثرات اللّسان: 99_ 100.

([2]) المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 313/1.

([3]) تاج العروس (رفه): 36/ 385، ويُنظر: القاموس المحيط (رفه): 1/ 1246، والتّنبيه على غلط الجاهل والنّبيه: 2/ 654، وتقويم اللسان: 111.

([4]) إصلاح المنطق: 180.

([5]) يُنظر: فصيح ثعلب: 126.

([6]) يُنظر: خير الكلام في التّقصي عن أغلاط العوام: 32.

([7]) معجم الأخطاء الشّائعة: 107.

([8]) معجم الأخطاء الشّائعة: 216.

لذا يجوز أن نقول: صلاحية: مصدر صَلُحَ، وصلاحيّة: مصدر صِناعيٌّ من الصّلاح"[1]، فيبدو أنّ منهج الاستدلال في معجميه أوشك أن يكون ثابتًا؛ لأنّ اللّغة عنده تستعمل بمجرد ذكرها في واحدٍ من المعجمات.

وخطّأ الأستاذ خضر أبو العينين[2]، والأستاذ صلاح الدّين الزّعبلاويّ[3]، والدّكتور علي جاسم سلمان[4]، والشّيخ توفيق حسن علوية[5]، والدّكتور محمود شاكر سعيد[6]، والدّكتورة كوكب دياب[7]، والأستاذ محجوب محمّد موسى[8]، والأستاذ إبراهيم المنذر[9]، قولهم: الرّفاهيّة بتشديد الياء، والصّواب عندهم الرّفاهيَة بالتّخفيف.

من خلال العرض السّابق لأقوال اللّغويين القدامى والمحدثين، فإنّ اللّفظ الأشهر والأعرف في (الرّفاهيَة) تخفيف الياء لا تشديدها، قال ابن درستويه (ت 347هـ): "وأمّا قوله: وأنا في رفاهيَة، وعرفت الكراهيَة في وجهه، وهو حَسَن الطَّواعيَة لك وهي الرّباعية؛ فإنّ هذه الأسماء والمصادر على وزن فَعالِيَة، بتخفيف الياء الزّائدة في كلام العرب، وهي أسماء قليلة جدًا، والعامّة

([1]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 380.
([2]) يُنظر: معجم الأخطاء النّحويّة واللّغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 66.
([3]) يُنظر: معجم أخطاء الكتّاب: 236.
([4]) يُنظر: موسوعة الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 189.
([5]) يُنظر: معجم الصّواب والخطأ في اللّغة العربيّة: 117.
([6]) يُنظر: تصويبات لغويّة: 73.
([7]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 139.
([8]) يُنظر: تطهير اللّغة من الأخطاء الشّائعة: 59.
([9]) يُنظر: كتاب المنذر: 17.

تشدّد الياء منها تشبيها بياء النّسبة، وليست بها ولا مثلها"[1].

ـ السُّمَاني:

يقول الشّيخ المغربيّ: "(سُماني): اسم للطائر اللّذيذ اللّحم بضمّ أوّله، وبعد الميم ألف، وفي آخره ألف مقصورة: فميمه مخفّفة، والعامّة يشدّدون الميم ويقولون سُمّن مختزلًا، أو محرّفًا من سماني"[2].

ففي القول السّابق للمغربيّ ذكر أنّ السُّماني طائر، وهذا ما جاء ذكره عند أغلب العلماء، يقول الخليل (ت 175هـ): "والسُّمانَى: طائر شِبْه الفَرُّوجة، الواحدةُ: سُماناةٌ"[3]، وورد في كتب العلماء كقول الدّميري (ت 808هـ): "السُّمَانَى...، بضمّ السّين وفتح النّون على وزن الحُبَارَى: اسم لطائر يلبد بالأرض ولا يكاد يطير إلّا أن يُطَار، والسُّمَانَى: طائر معروف، ولا تقل سُمَّانَي بالتشديد"[4].

وذكر المغربيّ أنّ لفظ الميم مخفّف، فلا يمكن قول ذلك بالتّشديد، وهذا ما ذهب إليه العلماء، ونصّ ابن قتيبة (ت 276هـ) على أنّ اللّفظ بالتّشديد من كلام العامّة، إذ قال في باب (ما جاء خفيفًا والعامّة تشدّده): "ويقال: السُّمَانَى خفيفة، ولا يقال السُّمَّاني"[5]، وذكر ابن درستويه (ت 347هـ)، قائلًا: "السُّمَاني: الطّير، والواحدة سُماناة، فإنّ العامّة تشدّد الميم منه، ولا تأتي في آخره بألف، فتقول: هو السُّمَّان، والواحدة سُمَّانة، والعرب لا تقول ذلك إلّا بالألف

([1]) تصحيح الفصيح: 393.
([2]) عثرات اللّسان: 97.
([3]) العين (سمن): 274/7، ويُنظر: مختار الصّحاح (سمن): 154/1.
([4]) حياة الحيوان الكبرى: 547/2.
([5]) أدب الكاتب: 380.

والتّخفيف"[1]، وقال ابن عبّاد (ت 385هـ): "والسُّمَانى -خَفِيْفَةٌ-: طائِرٌ شِبْهُ الفَرُّوْجَة"[2]، وحكى الخطّابي (ت 388هـ)، قائلًا: "وممّا يخفّف والرّواة يثقّلونه ما جاء في قصة بني إسرائيل في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ**﴾ **[سورة البقرة:٥٧]**، إنّه السُّمَانَى، أصحاب الحديث يقولون بتشديد الميم فيه، وإنّما هو السُّمَانَى خفيف: اسم طائر"[3].

أمّا النّقّاد المحدثون فقد ذكروا ذلك، ومنهم الدّكتور أحمد مختار عمر فقد خطّأ قولهم (السُّمّان) بتشديد الميم، ويرى أن هذا الضّبط لم يأتِ في المعجمات، ذاكرًا أنّ اللّغة الفصيحة هي (السُّمَاني)، معتمدًا في هذا على ما جاء في المعجمات اللّغويّة[4].

وقال الأستاذ محمّد العدناني: "ويُطلقون على الطّائر المعروفِ اسْمَ سُمَّنَة، والصَّوابُ: سُمْنَة"، وأردف "وهناك طائر آخرُ اسْمُهُ سُمَاني...، قد يكون للواحد والجمع، أو واحده: سُماناة، والجَمْعُ: سُمَانيات"[5]، وتبعهم بذلك الدّكتور إميل يعقوب[6].

ويتّضح ممّا سبق أنّ ما ذكره المغربيّ هو الصّواب من تخفيف الميم في كلمة (السُّمَاني)، وأمّا تشديدها فهو من كلام العامّة، فكلهم مجمعون على أنّه الميم مخفّفة.

ـ العَارِيّة:

([1]) تصحيح الفصيح وشرحه: 396، ويُنظر: إصلاح المنطق: 138، وتقويم اللّسان: 122.
([2]) المحيط في اللّغة (سمن): 347/8.
([3]) غريب الحديث: 236/3.
([4]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقّف العربيّ: 451.
([5]) معجم الأخطاء الشّائعة: 121_ 122، ويُنظر: المنجد، لويس معلوف: 364.
([6]) يُنظر: المعجم المفصّل في الجموع: 229.

(العارية) بالياء المشـدّدة أو المخفّفة، والتّشـديد أكثر، كذا قال ابن مكّي الصّـقلّيّ (ت501هـ)[1]، **وخَطَّأ الشّـيخ المغربيّ في عثراته تخفيف الياء في (العارية)، واختلافهم في اشـــتقاقها، أهي من الإعارة أو من العار، قائلًا: "والنّاس يخفّفونها خطأ، فيقولون عارية على وزن ســـارية وخالية وجارية، نعم قد يجوز تخفيف (عارية) في الشعر**"[2]، وجاء في المصباح: "وقد تُخَفَّفُ الْعَارِيَّةُ فِي الشِّـــعْرِ"[3]، لكن بعد البحث في هذه المســألة، نجد أنّ المغربيّ قد تراجع عن رأيه هذا بالإباحة بجواز الوجهين. هذا ما ذكره في مقالٍ له في مجلّة المَجْمَع العربيّ في دمشق[4].

ولو عدنا إلى معجمات اللّغة نجد أنّ بعضـــهم ينســـبها إلى (العارة)، وبعضـــهم الآخر إلى (العار)، يقول الأزهري (ت370هـ): "وأمّا الْعَارِية فإنّها منســـوبة إِلَى العارة، وَهِي اسْـــم من الْإِعَارَة، يُقَال: أعرته الشَّـــيْء أُعيره إِعَارَةً وعارةً، كَمَا قَالُوا: أطعته إطاعةً وَطَاعَةً، وأجبته إِجَابَةً وجابةً، وَهَذَا كثير فِي ذَوَات الثَّلَاث؛ مِنْهَا العارة، والدّارة، والطّاقة، وَمَا أشـبهها، وَيُقَال: اسـتعرت مِنْهُ عارِيّة فأعارنيها"[5]، وفي المحكم: "ذهب بَعضـهم إِلَى أَنَّهَا من العارِ، وَهُوَ قَول ضَـعِيف، وَإِنَّمَا غرهم مِنْهُ قَوْلهم: يَتَعَيَّرُون العَوَاريَّ، وَلَيْسَ على وَضـعه إِنَّمَا هِيَ معاقبة من الْوَاو إِلَى الْيَاء"[6].

وفي المثل: "قيل للعارية: أين تذهبين؟ قالت: أجلب إلى أهلي مذمّة

([1]) تثقيف اللّسان: 135، ويُنظر: خير الكلام: 32.
([2]) عثرات اللّسان: 78.
([3]) المصباح المنير (عور): 437/2.
([4]) يُنظر: حول كتاب عثرات اللّسان، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج25، ج2: 263.
([5]) تاج العروس (عور): 13/ 163.
([6]) المحكم والمحيط الأعظم (عير): 237/2.

وعارًا"[1]، وفي العين: "لأنّها عارٌ على من طلبها"[2].

أمّا محمّد العدناني فقد ردّ على المغربيّ بتخطئته لاستعمال (عارية) المخفّفة الياء، موضّحًا بأنّ العاريّة، والعارَة، والعارِيَة تؤدّي نفس المعنى، وهي ما تعطيه لغيرك مستندًا بذلك إلى ما جاء في كتب اللّغة والمعجمات القديمة والحديثة[3].

ولقد أخطأ كثير من الكتّاب في نطق الكلمة وكتابتها عندما قالوا: (عارية بالياء المخفّفة)، وصوابها التّشديد، وكما قال الخطّابي (ت388هـ): "وممّا يجبُ أنْ يثقّلَ وهم يخفّفُونَهُ قولُ النبيّ (V): (العارِيَّةُ مؤدَّاةٌ)[4]، مشدَّدة الياء، ويُجمعُ على العوارِيّ، مشدَّدة كذلك، وهي اللّغة العاليةُ، وقد يُقالُ: هذه عاريَّة وعَارَة"[5].

وحكى ابن قتيبة (ت 276هـ) في باب ما يُشدّد والعوامّ تخفّفه: "وهي (العاريّة)، بالتّشديد، و(العَوَارِيُّ)"[6]، ووردت في بابُ المُشدّدِ عند ثعلب (ت 291هـ): "وهي العاريَّة"[7]، وفي كتاب التّعريفات للجرجاني (ت 816 هـ): "العَارِيَّةُ: هي بتشديد الياء تمليك منفعة بلا بدل"[8]، وفي النّهاية: "والعاريّة مشدّدة الياء، كأنّها منسوبة إلى العار؛ لأنّ طلبها عار وعيب، وتجمع على

([1]) بصائر ذوي التمييز: 112.

([2]) العين (عرو): 239/2، وتهذيب اللّغة (عري): 105/3، وغريب الحديث (عري): 91/2.

([3]) يُنظر: معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 472.

([4]) سُنَن التّرمذيّ: 3/ 117.

([5]) إصلاح غلط المحدثين: 35/1.

([6]) أدب الكاتب: 376.

([7]) كتاب الفصيح: 1/ 125.

([8]) التّعريفات: 149، ويُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون: 1157.

الْعَوَارِي مُشَدّدًا"[1].

وحكى المطرزيّ (ت 610هـ): "العاريَّة فعيّلة منسوبةٌ إلى العارة اسم من الإعارة كالغارة من (الإغارة) وأخذها من العار الغيب أو العري خطأ"[2]، وقيل: "هي مشـــتقّة من التّعاور، من قولهم اعتوروا الشّـــيء، وتعاوروه، وتعوّروه: إذا تداولوه بينهم"[3].

وتعقيبًا على ذلك يرى البحث أنّ العاريّة اشتقّت من (المعاورة والمناولة)؛ لأنّ الواو مرتبط بالعاريّة، وتقول العرب: يتعاورون العواريّ، ويتعورونها بالواو عندما يعير بعضهم بعضًا.

ـ قَدُوم:

قال المغربيّ مُصَوّبًا: "(قَدُوم) النّجّار: الآلة المعروفة الّتي ينحت بها الخشب دالها مخفّفة، والنّاس يشدّدونها"[4]، فالقدُوم هي الآلة أو الفأس الّتي يستعملها النّجّار، والصّواب عند المغربيّ (قَدُوم) بتخفيف الدّال.

جاء في العين: "والقدوم، مخفّفة: الحديدة الّتي ينحت بها الخشب، تؤنّث"[5]، وبمثل هذا حكى ابن السّكّيت (ت 244هـ)[6].

([1]) النّهاية في غريب الحديث والأثر: 320.

([2]) المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب: 89.

([3]) المُطْلِعُ على ألفاظ المُقْنِع: 14/ 327.

([4]) عثرات اللّسان: 106.

([5]) العين (قدم): 122/5، ويُنظر: الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (قدم): 2008/5، ومختار الصّحاح (قدم): 249/1، ولسان العرب (قدم): 471/12، والمصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (قدم): 492/2.

([6]) يُنظر: إصلاح المنطق: 183.

وذكر ابن الأنباري (ت 328هـ) بأنّ القدوم هي الآلة، فالعامّة تخطئ فيه فيشدّدونه، فذكر أنّ القدوم، بتشديد الدّال موضع[1]، وذكر ذلك ابن قتيبة (ت 276هـ) في باب: (ما جاء خفيفًا، والعامّة تشدّده)[2].

وأمّا بعض اللّغويّين كالمطرّزي (ت 610هـ) فقد ذكر أنّ (قدُّوم) بتشديد الدّال فيه لغة، قائلًا: "وأمّا القدوم من آلات النّجّار: فالتّشديد فيه لغة"[3]، وذكر الزّبيدي (ت 1205هـ) أنّ التّشديد فيه لغة ضعيفة، قائلًا: "(وقَدْ تُشَدَّدُ دالُهُ) على أنّه اسمُ مَوضِعٍ أَوْ على أنَّه قَدُومُ النَّجَّارِ، وَهِي لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ"[4].

وأمّا النّقّاد المحدثون الّذين عُنوا بتأليف كتب التّصويب فذكروا أنّ قدوم بتخفيف الدّال هو الصّواب، ومنهم الدّكتور أحمد مختار عمر، فيرى أنّ اللّغة الفصيحة هي (قَدُوم) واعتمد بذلك على ما جاء بمعاجم اللّغة، وذكر أنّ التّشديد فيها لغة ضعيفة[5]، وتبعه بذلك الدّكتور محمود شاكر سعيد[6]، والأستاذ محجوب محمد موسى[7]، والأستاذ عارف حجاوي[8]، والمعجم الوسيط[9]، والشّيخ أحمد رضا العاملي[10].

([1]) يُنظر: المذكّر والمؤنّث: 561/1.
([2]) يُنظر: أدب الكاتب: 378، وسهم الألحاظ في وهم الألفاظ: 25.
([3]) المُغرب في ترتيب المعرب: 162/2.
([4]) تاج العروس (قدم): 244/33.
([5]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغوي دليل المثقّف العربي: 596.
([6]) يُنظر: تصويبات لغويّة: 105.
([7]) يُنظر: تطهير اللّغة من الأخطاء الشّائعة: 65.
([8]) يُنظر: اللّغة العالية: 290.
([9]) يُنظر: المعجم الوسيط (قدم): 2/ 720.
([10]) يُنظر: معجم متن اللّغة (قدم): 512.

أمّا الأســـتاذ محمّد العدناني فنراه أقلّ حِدَّة ممّا ســـبقه، فذكر اللّغتين، ورجَّح لغة التّشـديد، بقوله: "ومِمَّا لا شَـكٍّ فِيهِ أَنَّ القَدُومَ أَعْلَى لُغَوِيًّا مِن القَدّوم، ولكن لمّا كانت العامّة لا تقولُ إِلَّا القَدُّومَ، فَإِنَّنِي أَرَى أَنْ نســـتعملها أكثر مِنَ القَدوم، ما دامت العامّة كلّها تعرفها، وما دامت فصـيحة، وما دامت غايتنا نقل أفكارنا، إلى أكبر عدد ممكن من النّاس بلغةٍ فصيحةٍ مفهومةٍ[1].

يتّضـح ممّا سـبق أنّ اللّفظ بالتّخفيف أشـهر، وهو كلام أغلب العرب، والتّشديد وإن حكاه بعضهم فهو لغة ضعيفة.

ـ اللِّثَة لا اللَّثَّة:

قـال المغربيّ مُخَطِّئًـا: "(اللِّثـة): مـا حول الأســـنـان من اللّحم وفيـه مغارزها: اللّام مكسورة والثّاء مفتوحة فهي على وزن عِدة وبعضهم يشدّدون الثّاء ويجعلونها على وزن لِمّة أو لَذّة خطأ"[2]، جاء في اللّســان نقلًا عن ابن جنّي (ت 392هـ): "اللّثَـة مَحْذُوفَـةُ الْعَيْنِ مِنْ لُثْت العِمـامـة أَيْ أَدرتهـا عَلَى رأْســي، واللِّثةُ مُحِيطة بالأَسـنان"[3]، "ولفظ (اللّثة) تضـبطه المعجمات بتشـديد اللّام مع الفتح أو الكسر، دون تشديد الثّاء"[4].

ذكر المغربيّ أنّ الكلمة مخفّفة الثّاء، فلا يُقال بالتّشديد، وهذا _ أيضًا _ قاله غير واحد من اللّغويّين، يقول ابن قتيبة (ت 276هـ): "و(هي لِثَةُ الرّجل)، لما حول أسنانه، وجمعها (لِثَاتٌ)، مكسورة اللّام مخفّفة، ولا يقال لِثَّةٌ"[5].

([1]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 541.

([2]) عثرات اللّسان: 108.

([3]) لسان العرب (لثي): 15/ 241.

([4]) الدّراسات الصّوتيّة عند علماء العربيّة: 29.

([5]) أدب الكاتب: 379.

وقال ابن درستويه (ت 347هـ): "وأمّا قوله: وهي اللِّثة، وهي مخفّفة كما قال، وهي: ما انحدر من اللّحم على الأسنان والعامّة تشدّد الثّاء منها، وهو خطأ؛ لأنّها من الأسماء المنقوصة، وهي في الأصل على فِعْلة، ولكن قد حذفت لام الفعل منها، كما حذفت من الحُمَة، فإذا صغِرت أو نسب إليها، رُدّت فيها المحذوفة فقيل: لُثَيّة، ولَثَوِية، ولا تردُ في الجمع"[1].

ومن اللّغويّين من نصّ على أنّ التّشديد في هذه الكلمة من كلام العامّة، قال المرزوقي (ت 421هـ): "(اللِّثَةُ) تخفَّفُ، وهِيَ مَغْرِزُ الأَسْنَانِ؛ لأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ المَنْقُوصَةِ، وَقَدْ ذَهَبَ مِنْهُ اللّامُ وقَدْ حُكِي فِي جمعِهَا لِثَوَاتٌ، فَالذَّاهِبُ مِنْهُ الوَاوُ"[2].

وخطّأ ثعلب (ت 291هـ)[3]، وابن الجبان (ت 416هـ)[4]، وابن مكّي (501هـ)[5]، وابن هشام اللّخميّ (ت 577هـ)[6]، وابن الجوزيّ (ت 597هـ)[7]، وابن الأثير (ت 606هـ)[8]، والصّفديّ (ت 764هـ)[9]، وابن خاتمة الأندلسي

([1]) تصحيح الفصيح وشرحه: 396.
([2]) شرح الفصيح للمرزوقي: 266_ 270.
([3]) يُنظر: فصيح ثعلب: 127.
([4]) يُنظر: شرح الفصيح في اللّغة: 263_ 264.
([5]) يُنظر: تثقيف اللّسان: 125.
([6]) يُنظر: المدخل إلى تقويم اللّسان: 289.
([7]) يُنظر: تقويم اللّسان: 159.
([8]) يُنظر: النّهاية في غريب الحديث والأثر: 4/ 232.
([9]) يُنظر: تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف: 452.

(ت770هـ)[1] فتح اللّام وتشـديد الثّاء، وصـوابها عندهم كسـر اللّام وتخفيف الثّاء.

أمّا النّقّاد المحدثون، ومنهم محمّد العدنانيّ فقد ذهبوا إلى أنّ تشـديد (اللِّثَّةُ) خطأ، والصّـواب فيه التّخفيف (اللِّثَةُ)[2]، وعلى هذا تبعه الأستاذ خضر أبو العينين[3]، والدّكتور محمّد ضـاري حمّادي[4]، والدّكتور محمود شـاكر سـعيد[5]، والدّكتورة هلا أمّون[6]، والدّكتور عبد العزيز مطر[7]، والأسـتاذ إلياس عطا الله[8]، والدّكتور أحمد مختار عمر[9]، والأسـتاذ زهدي جار الله[10]، والدّكتور غازي مطشّر حمزة البدريّ[11].

يتّضح ممّا سبق صحّة ما قاله المغربيّ من تخفيف الخاء وكسر اللّام في (اللِّثَةُ)، فتشـديد اللّفظ من كلام العامّة، فالرّاجح أنّ اللّغويّين القدامى والمحدثين قد أجمعوا على أنّ اللّفظ يُقال بالتّخفيف، وكسر اللّام[12].

ـ نَدِيّة:

([1]) يُنظر: معجم إيراد اللآل من إنشاد الضّوالِّ وإرشاد السّؤّال: 185.

([2]) يُنظر: معجم الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 226.

([3]) يُنظر: معجم الأخطاء النّحويّة والصّرفيّة واللّغويّة الشّائعة: 153.

([4]) يُنظر: بحوث في اللّغة: 208.

([5]) يُنظر: تصويبات لغويّة: 113.

([6]) يُنظر: معجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة: 239.

([7]) يُنظر: أحاديث إذاعيّة في الأخطاء الشّائعة: 64_ 65.

([8]) يُنظر: رشفات من العربيّة: 36.

([9]) يُنظر: معجم الصّواب اللغويّ دليل المثقّف العربيّ: 635.

([10]) يُنظر: الكتابة الصّحيحة: 276.

([11]) يُنظر: حركة التّصحيح اللّغويّ في كتب العامّة في القرنين الخامس والسّادس الهجريّين: 115.

([12]) يُنظر: المَشُوف المُعْلَمُ، لأبي البقاء العُكبريّ: 694.

خَطّأ المغربيّ استعمال العامّة القول (أرض ندِيّة) بتشديد الياء، والصّواب عنده (أرض نَدِيَة) بالتّخفيف مستندًا بذلك إلى ما جاء في معجمات اللّغة[1].

جاء في التّاج: "نَدِيَتْ لَيْلَتُنا فَهِيَ (نَدِيَة، كفَرِحَةٍ، وَلَا يقالُ) ندِيَّةٌ؛ وكَذلك، الأرضُ"[2]، وعلى هذا الرأي نصّ أغلب العلماء، فذكره ابن قتيبة (ت 276هـ) في باب (ما جاء خفيفًا والعامّة تشـــدّده) بالتّخفيف[3]، وقال وابن مكي (ت 501هـ): "ويقولون أرض نَدِيَّة، وعصا مستوِيّة...، والصّواب: تخفيف هذا كله، وما أشبهه"[4].

وممّن سار على سيرة هؤلاء ابن السّكّيت (ت 244هـ)[5]، وثعلب (ت 291هـ)[6]، وممّن عدّه من قول العامّة ابن درستويه (ت 347هـ)[7]، والمرزوقي (ت 421هـ)[8]، وابن هِشام اللّخميّ (ت 577هـ)[9]، وابن الجوزي (ت 597هـ)[10]، والصّفديّ (ت 764هـ)[11].

([1]) يُنظر: عثرات اللّسان: 111.
([2]) تاج العروس (ندى): 40/ 60، ويُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (ندى): 401/9.
([3]) يُنظر: أدب الكاتب: 377_ 379.
([4]) يُنظر: تثقيف اللّسان: 128.
([5]) يُنظر: إصلاح المنطق: 181.
([6]) يُنظر: فصيح ثعلب: 126.
([7]) يُنظر: تصحيح الفصيح وشرحه: 394.
([8]) يُنظر: شرح الفصيح للمرزوقي: 267.
([9]) يُنظر: المدخل إلى تقويم اللّسان: 292.
([10]) يُنظر: تقويم اللّسان: 179.
([11]) يُنظر: تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف: 513.

أمّا الدّكتور أحمد مختار عمر فيرى أنّ اللّغتينِ فصيحتانِ، أي بتشديد الياء وتخفيفها، معتمدًا في هذا على ما جاء ذكره في اللّسان: وقد نَدِيَتْ لَيْلَتُنا نَدًى، فهي نَدِيَّةٌ[1].

وعلى هذا يتبيّن بجلاء تام أنّ اللّفظ بالتّخفيف هو الأشهر، هذا ما جاء في كُتُبِ اللّغة، والمعجمات.

([1]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقّف العربيّ: 573.

الفصل الثّاني

المستوى الصّرفي

المبحث الأوّل: الجموع

المبحث الثّاني: المصادر

المبحث الثّالث: مسائل صرفيّة متفرّقة

المستوى الصّرفيّ:

المستوى الثّاني من مستويات التّحليل اللّساني، ويُطلق على هذا العلم الّذي يُعنى بدراسة هذا الجانب من اللّغة بـــ (علم الصّرف)، إذ يُشكّل ركنًا أصيلًا من أركانها، ومن ثَمّ فإنّ على المتخصص أن يكون متمكّنًا فيه، وأن يُلمّ بقواعده وأحكامه إلمامًا تامًّا، مع إتقان تطبيقها والعمل بمقتضاه.

والمتتبّع لكتب القدامى "يجد صفحاتها قد توسّمت بالشّتيت من النّقدات الصّرفيّة، ولعلّ أقدمها حكاية الخنساء وحسّان، كيف قوّم الأوّل الأخير، بعد أنْ ضعف افتخاره، وقلّل أجفانه، والحكاية معروفة قد سطّرتها الأسفار الأدبيّة القديمة والحديثة، فكان لعلم الصّرف نيل شرف الحظوة وعلو المكان بين علوم العربيّة، فإذا كان من المسلّم به أنّ النّحو منطق العرب وعماد اللّغة والأدب، فأنبيك أنّ الصّرف حرّ متاعه"[1].

ولكثرة موضوعاته المتشعّبة كالأصالة، والزّيادة، والإعلال، والجمع، والمشتقّات، وغير ذلك فقد اهتمّ نقّاد اللّغة المحدثون بهذا الجانب، وتناولوا كثيرًا من مسائله، ومنهم النّاقد الشّيخ عبد القادر المغربيّ الّذي حظي عنده هذا الجانب بتنوّع المسائل في محاضراته، ومقالاته، وفي ردوده، ومناظراته، **علما أنّنا سنتطرق إلى المسائل الصّرفيّة الّتي وردت عند الشّيخ المغربيّ، بحسب ما وجدناه في نتاجه العلمي.**

([1]) أثر شعر المولّدين في اتّساع اللّغة، كرّار حسن ناجي الهمّاشيّ (أطروحة دكتوراه)، إشراف: د. مجيد خير الله الزّامليّ، جامعة واسط، 1446هـ _ 2004م: 80.

المبحث الأوّل

الجموع

ـ الأكْفَاء والأكِفّاء:

قال مُرشدًا إلى الصّواب: "(أكْفَاء) في قولهم مثلًا: يجب تعيين الأكْفَاء من الرّجال، يُشـــدّدون فاءها خطأ، وصـــوابها التّخفيف لأنّها (أي المخفّفة) جمع كُفْء، على وزن (قُفْل) الّذي يجمع على (أقْفَال)"[1]، وورد في التّاج: "(والكفِيف) كأميرٍ: الضّرير، وقد لقّب به بعضُ المُحَدِّثِينَ كالمكفوف"[2].

وحكى ابن سيده (ت 458هـ): "(وهذا كِفَاء هذا، وكَفِيتُهُ، وكَفِيَّتُهُ، وكُفْؤُهُ، وَكُفُوهُ، وكَفْؤُه، بالفتح عن كراع، أي مثله، يكون ذلك في كل شيء، وفُلانٌ كُفْء فلانة، إذا كان يصـــلح لها بعلًا، والجمع من كل ذلك أكْفَاءٌ)"[3]، فيرى أنّ جمع (كُفْء) هو(أكْفَاء) بالكاف السّـــاكنة، والفاء المخفّفة والّذي يكون معنى (كُفْء) المثل والنّظير. فنقول "أكْفاء جمع كفء، أي قوي قادر على العمل"[4].

وقد بحث الأســتاذ محمّد العدنانيّ في هذه المســألة، وخطّأ اســتعمالهم جمع الكفيف، والكفي، والكفء، موضّـــحًا معنى كل واحدة منها، بقوله: "ويجمعون كفيفًا على أكفياء، ومكافيف، والصّـــواب أكِفّاء؛ لأنّه جمع لصـــفة

(1) عثرات اللّسان: 85، ويُنظر: العربيّة الصّحيحة، أحمد مختار عمر: 72.
(2) تاج العروس (كفف): 24 / 328.
(3) المحكم والمحيط الأعظم (كفأ): 7 / 92.
(4) في النّقد اللّغويّ، عبد العزيز مطر: 59.

على وزن فعيل مضـــاعفة ...، والكفيف هو الأعمى، ومكافيف جمع مكفوف، والأكفياء جمع الكفي، ومعناه الكافي"[1].

وقال الدّكتور مجيد الزّامليّ في توضيح معنى (الأكْفَاء والأكِفّاء)، والفرق بينها، قائلًا: "يكثر في كلام الكتّاب قولهم: هؤلاء الأطبّاء الأكفّاء بمعنى أنّهم حاذقون وماهرون، وليس هذا ســـائغًا ذلك أنّ الأكفّاء جمع كفيف، وهو جمع تكسير على وزن أفْعِلاء قياسًا، والكفيف فاقد البصر...، فمعنى الأكفّاء يعني: العمي، أو العميان، جارٍ على ألســـنة كثير من النّاس، وهو يعني مجازًا عكس ما أرادوه"[2]، وأردف "وجاء في اللّغة الأكْفِياء على وزن أفْعِلاء، وهو جمع كفيّ بتشـــديد الياء، وهو الّذي يقوم بالأمر، فيكفيك، ويُغنيك عن غيره، فإذا قلت: هؤلاء مهندسـون أكفياء، بمعنى: قادرين على القيام بالعمل وإتقانِه، صـحَّ ذلك، وهو شائع في الاستعمال"[3].

ويبدو ممّا ســـبق أنّ الصّـــواب في جمع (كُفْء) هو(أكْفَاء) بالكاف السّـــاكنة إذا كانوا حاذقين ماهرين، أمّا (أكفّاء) بقولنا: (مهندســـونَ أكِفّاء) فهذا المعنى المراد منه إذا كانوا عُمْيًا.

ـ جُهُود:

خَطّأ الأستاذ أسعد داغر قولهم: نالَ زيدٌ مطلوبَه بعد بذل الجُهُود، معلّلًا ذلك بأنّه لا يُمكن أنْ نجمعَ أو نُثنّي المصـــدر لغير المرّة والنّوع، والّذي سُـــمع عنه بالجمع يُحفظ، ولا يقاس عليه، إذ قال: "ويقولون: (نالَ مطلوبَه بعد بذل

(1) معجم الأخطاء الشّائعة: 219.
(2) نظرات في جموع التكسير: 178.
(3) المصدر نفسه: 178.

الجُهُود)، فيأتون بجُهُود جمع جَهْد مصـــدر جَهَدَ في الأمر، أي جَدَّ فيه وتَعِبَ، ولا يخفى أنّ المصـــــدر لغير المرّة والنوع لا يُثَنَّى ولا يُجمع، فما سُـــمع منه مجموعًا يُحفظ ولا يقاس عليه، وزِد على ذلك أنَّ جَمْعَ فُعْل على فُعُول مما يغلب لا ممّا يطّرد"[1].

وَرَدّ الشّـيخ المغربيّ على داغر، بقوله: "وأنكر أنْ يقال في جمع (جهد) (جُهُود)، وفي جمع (بحث) (أبحاث) قال: لأنّ المصـدر لا يجمع إلا إذا قُصـد به النّوع، فالصّـــواب أنْ يقال (مباحث) مكان أبحاث، غير أنّ الكتّاب الّذين يقولون (جهود) و (أبحـاث) إنّمـا يلاحظون تعـدّد أنواعهـا واختلاف شـــعبهـا فاســـتعمالهم لأبحاث وجهود جمعًا كاســـتعمالهم لكلمة (أعمال) جمع (عمل) و(أفعـال) جمع (فعـل) من حيـث يراد تعـدّد أنواع العمـل، واختلاف صـــوره وأشكاله"[2].

جاء في المصـــباح: "الْمَصْـــدَرُ الْمُؤَكِّدُ لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ لِأَنَّهُ جِنْسٌ وَالْجِنْسُ يَدُلُّ بِلَفْظِهِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْجَمْعُ مِنْ الْكَثْرَةِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْجَمْعِ فَإِنْ كَانَ الْمَصْـــدَرُ عَدَدًا كَالضَّـــرْبَاتِ أَوْ نَوْعًا كَالْعُلُومِ وَالْأَعْمَالِ جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا وَحَدَاتٌ وَأَنْوَاعٌ جُمِعَتْ فَتَقُولُ ضَـــرَبْتُ ضَـــرْبَتَيْنِ وَعَلِمْتُ عِلْمَيْنِ فَيُثَنَّى لِاخْتِلَافِ النَّوْعَيْنِ؛ لِأَنَّ ضَـــرْبًا يُخَالِفُ ضَـــرْبًا فِي كَثْرَتِهِ وَقِلَّتِهِ، وَعِلْمًا يُخَالِفُ عِلْمًا فِي مَعْلُومِـهِ وَمُتَعَلَّقِـهِ كَعِلْمِ الْفِقْـهِ، وَعِلْمِ النّحو كَمَـا تَقُولُ عِنْـدِي ثُمُورٌ إذَا اخْتَلَفَتْ الْأَنْوَاعُ وَكَذَلِكَ الظَّنُّ يُجْمَعُ عَلَى ظُنُونٍ؛ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِـهِ لِأَنَّ ظَنًّـا يَكُونُ خَيْرًا وَظَنًّا يَكُونُ شَـــرًّا"[3]، ورفض الدّكتور أحمد مختار عمر جمع (جهد) على

([1]) تذكرة الكاتب: 50.

([2]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 312.

([3]) المصباح المنير (قصد): 2/ 504.

(جُهُود) بحجّة عدم وروده في المعجمات اللّغويّة[1]، وذكر سيبويه (ت180هـ)، بأنّ المصدر لا يمكن جمعه بالقياس، والاطّراد، قائلًا: "واعلم أنّه ليس كل جمع يجمع، كما أنّه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال، والعقول، والحلوم، والألباب: ألا ترى أنّك لا تجمع الفكر، والعلم، والنّظر"[2].

وقد تناول هذه المسألة الأستاذ عبد اللّطيف الشّويرف، فذكر: "يقول النّحاة: إنّ المصدر لا يُثنّى ولا يجمع، ولا دلالة له على تذكير أو تأنيث؛ لأنّه يراد منه جنس الفعل من حيث هو، أي مجرد الحدث، وهو أمر معنوي محض لا صلة له بزمان ولا بمكان ولا بذات ولا علميّة ولا بتذكير أو تأنيث ولا بإفراد أو تثنية أو جمع أو غير ذلك، وهذا في المصادر الّتي لا يُقصد منها بيان العدد أو بيان النّوع، أمّا إذا قُصِد من المصدر بيان العدد فالنّحاة متّفقون على جواز تثنيته وجمعه، نحو: رَمَيْتُ رميتين، ورميت رميات ومنع بعضهم جمع المصدر وتثنيته إذا أُريد به النّوع، والصّحيح جواز ذلك إذا اختلفت الأنواع، نحو: (ذهبت في فهم الدّين مذاهب السّلف)، و(أربّي أولادي تربيتي الليّن والحَزْم)"[3]، يتّضح من ذلك أنّه يحق لنا جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه، فيمكننا بذلك من جمعه جمع تكسير أو جمع تصحيح.

يقول الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ: "أقول: لا بدَّ من القول بقياس جمع المصدر إذا أُريد به الاسم، جريًا على ما جمعه العرب من ذلك وقد جمع الشّعراء: (ضَيمًا وفَقدًا وفَقرًا) على: (ضُيُوم، وفُقُود، وفُقُور)"[4].

([1]) معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقف العربيّ: 302/1.

([2]) الكتاب: 3/ 619.

([3]) تصحيحات لغويّة: 604.

([4]) معجم أخطاء الكتّاب: 333.

فالجُهد، والجَهد لا يقتصر بذلهما على شخص واحد، بل تتنوّع مصادر القوّة، والنّوع، ويقول بذلك محمّد العدنانيّ: "ولمّا كان مصـــدر الطّاقة المبذولة (الجهد) واحدًا، أو لو فرضنا أنّه كذلك، فإنّ هذا الواحد لا بُدَّ لَهُ مِن أن يختلف، من حيث قوّته، وتأثيره، في كل مرّة عن المرّات الّتي سبقتها، والّتي ستليها، ممّا يُشكّل مجموعات متباينة من الطّاقات، يُتيح لنا المنطق أن نجمعها لأنّها قويّة، وذات تأثير فعّال"[1].

ويبدو أنّ الكتّاب يقومون بتخطئة من يجمع (جُهْد، وجَهْد) على (جُهُود)، وحجتهم بذلك أنّ المعجمات اللّغويّة قد أهملت الإتيان بوضـــع جمع لهاتين الكلمتين، ولا نرى مانعًا لجمعهما على (جُهُود).

ووضّـــح الدّكتور مجيد الزّامليّ ذلك، بقوله: "وعدم ورود هذا الجمع في معجمات اللّغة لا يعني أنّه خطأ، وإذا كان هذا مســـوّغًا لتخطئة الألفاظ والأساليب لكان من الخطأ استعمال كل الكلمات الّتي لم ترد في المعجم؛ لأنّ المعجمات لم تذكر كل الكلمات المطّردة المقيسة، كأسماء الفاعلين والمفعولين، وصـــيغ المبالغة، وبعض الجموع، وإنّما تذكر الأصـــول والضّـــوابط، ودلالات الألفاظ، ويعتمد في تطبيق هذه الأصـــول والضّـــوابط على معرفة القارئ للّغة العربيّة، وبذا ثبت أنّك تقول: نالَ خالدٌ مطلوبَهُ بعد بذل الجُهُود، وبذل العراقيون جهودًا في بناء وطنهم"[2]. وأوضـــح الزّامليّ في غير كتاب أنّ المصـــدر يجوز جمعه إذا اختلفت أنواعه[3]، أمّا مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة فقد أجاز جمع

([1]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 133.

([2]) المستدرك على تذكرة الكاتب: 56.

([3]) يُنظر: دراسات في علم الصّرف: 80.

المصـــدر مطلقًا إذا اختلفت أنواعه، وهذا نصّ القرار: "يجوز جمع المصـــدر، عندما تختلف أنواعه"[1].

ـ حَاجَة _ حَوَائِج:

شاع في الاستعمال جمع (حاجة) على (حوائج)، واختلف العلماء بذلك، فمنهم من ذهب إلى أنّ هذا الجمع على غير قياس؛ معلّلين بأنّ جمعه يكون لحائجة على وزن فاعِلة، ومنهم من ذهب إلى إقرار هذا الجمع اعتمادًا على السّماع.

أنكر الأســتاذ أســعد داغر هذا الجمع، بقوله: "وهكذا قيل في (حوائج) جمع (حاجة)، كأنّه جمع (حائجة)، وكان الأصمعي يُنكره ويقول إنّه مُوَلَّد"[2].

وإلى هذا الرّأي سار الأستاذ أحمد أبو الخضر منسي، قائلًا: "ويقولون: قضـــى حوائجه، يريدون جمعًا لحاجة، وهذه مخالفة للقياس، وليس في العربيّة، وإلّا كانت جمعًا لحائجة، أمّا جمع حاجة فهو: حاجٌ، وحاجات، وحِوَج...، فالصّواب أن يقولوا: قضى حاجة أو حاجاته"[3].

رَدّ **الشّـــيخ المغربيّ** على داغر بتخطئته لهذا الجمع حيث رأى بأنّه لا مانع من اســـتعمال (حوائج) جمعًا لكلمة (حاجة)، على الرّغم من أنّ بعض علماء اللّغة كالأصـــمعي قد أنكروا هذا الاســـتعمال، وذكر أنّ علماء اللّغة والمعجمات كانوا يذكرون الكلمات كما كانت تستعملها العرب القدامى، وينكرون

(1) مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عامًا (1934_1984): 88.
(2) تذكرة الكاتب: 66.
(3) حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتّاب: 42_ 43.

الكلمات الّتي تخرج عن قواعدهم الثّابتة، وبذلك فإنّهم لا يمنعون اســـتعمالها؛ لأنّها شائعة ومستعملة بين الكتّاب البُلغاء[1].

قال الحريري (ت 516هـ): "ويقولون: في جمع حاجة حوائج، فيوهمون فيه، كما وهم بعض المحدثين...، والصّـــواب أن يجمع في أقل العدد على حاجات"[2]، فهو بذلك وهمٌ، وجاء في التّاج: "تجمع الحاجة على (حاجات) جمع سلامة، (وحِوَج)، بكسر ففتح...، (وحوائج غير قياسي)، وهو رأي الأكثر (أو مولدة)"[3].

أجاز ابن السّـــكّيت (ت 244هـ) جمع حاجة على حوائج، قائلًا: "يُقال في هذا الشّـــيء حاجةٌ، وجمعُ حاجةٍ حاجاتٌ وحاجٌ وحوائجُ وحِوَجٌ"[4]، أمّا الأزهري (ت370هـ) فيرى أنّ أصـــل لفظة حاجة هو حائجة فَوَرَدَ الجمع على الأصل، إذ قال: "الحاجةُ فِي كَلام العرب الأصل فيها حائجة حذفوا منها الياء، فلمّا جمعوها ردّوا إليّها ما حذفوا منها، فقالوا: حاجة وحوائج، فدل جمعهم إيَّاها على حوائج أنَّ الياء محذوفة من الواحِدَة"[5]، وجاء في الصّـــحاح: "الحاجة معروفة، والجمع حاجٌ وحاجاتٌ وحِوَجٌ، وحوائجُ على غير قياس، كأنهم جمعوا حائجة، وكان الأصـــمعي يُنْكِرُه ويقول: هو مُوَلَّدٌ، وإنّما أنكره لخروجه عن

(1) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 310.
(2) درّة الغوّاص: 239.
(3) تاج العروس (حوج): 5/ 496، ويُنظر: النّقد اللّغويّ عند السّامرائيّ، حسين كريم الدّلفي، (رسالة ماجستير): 49.
(4) الألفاظ: 420.
(5) تهذيب اللّغة (حوج): 88/5، ولسان العرب (حوج): 2 / 242.

القياس، وإلا فهو كثير في كلام العرب"[1]، وذكر ابن سـيده (ت 458هـ) هذا الجمع واصفًا إيّاه بالنّدرة، قائلًا: "جمعُوا حَاجَة على حوائج، وَهُوَ نَادِر عَزِيز"[2].

ومن المُجيزين لهذا الجمع _ الحوائج _ الشّيخ مصطفى الغلاييني حيث رأى بأنّها منصـوص عليها في كتب الفصـحاء، إذ قال: "الحوائج جائزة منصوص عليها، وقد وردت كثيرًا في نثر من يوثّق بكلامهم وشعرهم، نعم إنّها شـاذّة في القياس باعتبارها جمع حاجة...، لكنّها ليسـت شـاذّة في السّـماع ولا نادرة في الاستعمال"[3]، يعتقد الغلاييني أنّ (الحوائج) هي جمع لكلمة (حائجة)، وأيضًا جمع لكلمة (حاجة) وبما أنّ الحاجة هي مخففة من الحائجة، فإنّ وزنها يكون (فاعِلة) لذا، من المنطقي أن تُجمع على (فواعل) بناءً على الأصـل؛ لأنّ الأشـياء عندما تُجمع تعود إلى جذورها، فجمع (حوائج) تمّ بناءً على مراعاة هذا الأصل[4]، وممّا يعضّد ذلك قول الشاعر الجاهلي الأعشى: [مجزوء الكامل]

النّاس حَـــولَ قِـــبابِـــــــهِ أَهْلُ الحَوَائِجِ وَالمَسَـــائِـــلْ[5]

وقول الفرزدق:[6] [من الطّويل]

وَلي بِبِلادِ الهِنـدِ عِنـدَ أَميرِهـا حَوائِجُ جَمّاتٌ وَعِندي ثَوابُها

([1]) الصّحاح (حوج): 1 / 307.
([2]) المحكم والمحيط الأعظم (حوج): 3/ 451.
([3]) نظرات في اللّغة والأدب: 38.
([4]) يُنظر: المصدر نفسه: 38.
([5]) ديوان الأعشى: 244.
([6]) ديوانه: 79.

وقول أبي الأسود الدّؤلي:[1] [من الكامل]

وإذا طلبتَ من الحَوائِجِ حَاجةً فادْعُ الإله وأحسِن الأعمَالا

ومحصول القول: إنّ الشّيخ المغربيّ لم يخالف قواعد العرب في إجازة هذا الجمع متّكئًا على أقواها وهو السّماع، ويرى البحث صواب جمع (حاجة) على (حوائج) فقد ورد ذلك عن اللّغويّين، وكلام العرب. فجمع الحوائج فصيح كثير[2].

وأجاز ذلك الدّكتور مجيد الزّامليّ، قائلًا: "فما حجّة النّقّاد اليوم في إنكاره ومقالة الجوهري: وإلّا فهو كثير في كلام العرب، وقال سيبويه وأما تَنَجّزَ حوائجه واسْتَنْجَزَ، فهو بمنزلة: تيقن واستيقن، وقد جرت به ألسنة كثير من الفصحاء"[3]، وقال في غير كتاب: "فلا مانع من أنْ يقول النّاس (حوائج)، كما يقولون: حاجات، ولا يضرّهم أن كانت الحوائج جمعا لـ (حاجة) أو لـ (حائجة)، فالعبرة إنّما هي بالسّماع، أو القياس الصّحيح"[4]، "وإذن فالاستعمال عربي صحيح"[5].

([1]) ديوانه: 422.

([2]) يُنظر: المعيار في التّخطئة والتّصويب، عبد الفتّاح سليم: 23.

([3]) المستدرك على تذكرة الكاتب: 69.

([4]) نظرات في جموع التّكسير: 173.

([5]) مثابة الكاتب: 153.

- زُهُور _ وُرُود:

عدّ الأستاذ أسعد داغر قول الكتّاب (زَهْر، ووَرْد، وسَهْم) جمعًا على (زُهُور، ووُرُود، وسُهُوم) خطأ؛ لأنّه ورد على غير ما أوردته العرب، قائلًا: "ومما يَكْثُرُ وُرُودُهُ في كلامهم مجموعًا على خلاف المسموع عن العرب: (نَسَائِم، وسُهُوم، ووُرُود) جمع نسمة، وزهر، وورد، والصّواب: نَسَمَات، وأسْهُم، أو سِهام، ووُرْد، أو وِراد"[1]، وذكر: "ويجمعون كلمة (زهر) على (فُعُول)، فيقولون: (زُهُور)، وقد شاع استعمالها كثيرًا...، وحينئذ يكون الفصل للمعاجم، ولم يرد جمع (زهر) في واحد منها على (زُهُور)"[2].

وعلى هذا القول **ردّ الشّيخ المغربيّ داغر، وذكر بأنّ علماء النّحو جوّزوا استعمال (فُعول) كجمع قياسيّ لكل ما كان على زنة (فَعْل)، والشّرط في ذلك ألّا تكون عينه واوًا، نحو: ثوب فلا يصحّ أن يجمع على ثووب، بل (أثواب)**[3].

قال سيبويه (ت 180هـ): "وأمّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعلًا) فإنّه يكسّر من أبنية أدنى العدد على (أفْعالٍ)، وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسّرونه على (فعولٍ وفعالٍ) و(فعولُ) أكثر"[4].

وممّا جاء جمعًا على (فُعُول) في أعلى النّصوص الفصيحة، قوله تعالى: **﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ١٢٥﴾ [سورة**

([1]) تذكرة الكاتب: 72_ 73.

([2]) المصدر نفسه 73_ 74.

([3]) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 313.

([4]) الكتاب: 3/ 576.

البقرة:١٢٥]، فجاء السُّجُود جمعًا على (فُعُول). وورد في المصباح: "وَالرَّوْضَةُ الْمَوْضِعُ الْمُعْجِبُ بِالزُّهُورِ"[1].

ومن أصحاب التّصحيح اللّغويّ الحديث ممّن لم يرتضوا بهذا المنع، الدّكتور أحمد مختار عمر، فقد أكّد أنّ هذا الجمع صحيح، بما ورد له من مسموع عن العرب، ناعتًا مجمع اللّغة المصريّ بغير الموفّق عندما عدّ هذا اللّفظ من كلام المولّدين[2].

وذكر الأستاذ محمّد العدنانيّ: "ويخطّئونَ مَنْ يجمع الورد عَلَى وُرُودٍ، ويقولونَ: إنَّ الصّواب هو جمعه على: وُرْدٍ، وَ ورادٍ كما يقول الصحاح، والمحكم، والمختار، واللّسان، والقاموس، والتّاج، والمد، ومحيط المحيط، واكتفى المصباح بذكر الجمع (وِرَاد) وحده، ولكن ذكر المتنُ الجمع (وُرُود)، الّذي أهملت ذكره المعجمات الأُخْرَى؛ لأنَّ جَمْعَ (فَعْل) على (فُعُول) قياسي، إذا كان الاسم مفتوح الفاءِ، غير معتل العَيْنِ، مثل: وَرْدٍ، وَبَحْثٍ، وكعب الّتي تُجْمَعُ عَلَى: وُرُود، وبُحُوث، وكُعُوب"[3]، وقد جعل المنذر هذا الجمع صحيحًا، مأنوسًا لا بأس باتّباعه[4].

أمّا محمّد علي النّجّار فقد نبّه على هذا الاستعمال؛ إذ إنّ العرب أعرضوا عن هذا الجمع قانعين بأزهار جمعًا للمفرد هذا، ويقولون: (أزاهير) إنْ أرادوا جمع الجمع، بقوله: "وقد يقول قائل: وما تنكر أن يكون زهور جمع زَهْر أو زهَر، وفُعُول ينقاس في فعْل وفعَل كقلب، وقلوب، وأسد، وأسود، فأقول: إنّ العرب على

([1]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (روض): 1/ 245.

([2]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغوي دليل المثقّف العربيّ: 426.

([3]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 718.

([4]) يُنظر: كتاب المنذر: 59.

كثرة مضطربهم في القول وسعة متصرّفهم وحاجتهم إلى جمع الزّهور لم نرهم – فيما وصلنا – أتوا بالزّهور وإنّما أتوا بالأزهار، فعلمنا أنّهم أطّرحوه عن عمد واختيار، وكان علينا أن نتابعهم في هذا الإهمال والاستغناء عن الزّهور بالأزهار؛ كما استغنوا بالأموال في جمع المال عن الميلان، وكان يسعهم أن يقولوه كما قالوا تاج وتيجان وقاع وقيعان"[1].

والمعنى من هذا القول في رأي النّجّار أنّ العرب لم تعتد هذا الجمع للمفرد هذا الغامض والمبهم، ومن أراد السّير على خطى القدامى عليه تركه.

وخلاصة القول: إنّ جمع (زَهْر) و (وَرْد) على (زُهُور) و(وُرُد) هو جمع قياسيّ بخلاف من منع ذلك؛ "لأنّ (فعُولًا) كما يطّرد في اسم على (فَعِل) كنَمِر، ونُمُور، وكَبِد وكُبُود، يطّرد في (فَعْل) اسمًا ثلاثيًّا ساكن العين مثلّث الفاء، نحو: كَعْب وكُعُوب، وبُرْج وبُرُوج، وضِرْس وضُرُوس"[2]. فهذه التّخطئة لا وجه لها.

ـ جمع (سَائِح على سُوّاح):

قال مُصوّبًا: "ومن العثرات قولهم (قافلة سوّاح تمرّ بدمشق)، وصواب سوّاح بالواو أن يُقال: (سيّاح) بالياء؛ لأنّ فعله ساح يسيح: أي أنّه فعل يائي لا واوي"[3].

فالسّيّاح هو جمع تكسير ويعني الماء الجاري، أو الجري على وجه الأرض كما ورد في اللّسان: "السّيحُ: الماءُ الظَّاهِرُ الْجَارِي عَلَى وَجْهِ الأَرضِ،

(1) لغويّات وأخطاء لغويّة شائعة: 62.

(2) المستدرك على تذكرة الكاتب: 106.

(3) عثرات الأقلام والأفمام، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج30، ج3: 507.

وَفِي التَّهْذِيبِ الْمَاءُ الظَّاهِرُ عَلَى وَجْهِ الأَرض، وجمعه سُـيُوح"[1]، فسـيوح جمع كثرة، وأسـياح جمع قلّة، وذكر الدّكتور إبراهيم السّـامرّائيّ: "ويجمعون (سـائح) على (سُـوَّاح) فكأنَّ الكلمة جاءت من فعل أجوف واويّ، والصّـحيح أن يقال: (سِيَّاح)، ويبدو أنَّ الّذي جرَّ إلى هذا الخطأ ضـمَّةُ السّين في الكلمة المجموعة (سِيَّاح) على (فِعَّال)"[2].

وقد خطّأ الأستاذ كمال إبراهيم قولهم: "السّوّاح والصّيّاغ والصّواب هو: أن يقال: (السّـياح) بالياء و(الصّـواغ) بالواو؛ لأنّ الأوّل يائي والفعل (سَـاحَ يَسِيحُ)، والثّاني واوي والفعل (صَاغَ يَصُوغُ)، وهما جمع (سَائح وصَائغ)"[3].

ووضّـح الدّكتور مصـطفى جواد أنّ السـبب الّذي جعلهم يقعون في هذا الخطأ هو عدم معرفتهم بأصـل هذا الفعل، ظنًّا منهم أنّ أصـل كلمة (السّـائح) أجوف واوي وليس يائيًّا، وهذا ما أشـار إليه بكلمة (المفقود)، قائلًا: "وليس (السّـائح) من (سَـاح يَسُـوحُ) المفقود حتّى يجمع على (سُـوّاح)، مثل: (قَائد وقوّاد)، بل هو مثل: (غَائِب وغيّاب)، و(غَائِب وغُيّاب)"[4]، وذكره المنذر السّيّاح وتمنّى إجازة الوجهين[5].

وعلّق الأستاذ محمّد العدنانيّ على هذه المسألة، بقوله: "(ويجمعون سائحًا على سوّاح، والصّواب سُيّاح؛ لأنّ الفعل يأتي، سَاح في الأرض يسيح، وليس

([1]) لسان العرب (سيح): 2/ 492، ومختار الصّحاح (سيح): 158/1.
([2]) التّطوّر اللّغويّ التاريخيّ: 124.
([3]) أغلاط الكتّاب: 23، ويُنظر: من أغلاط المثقّفين، إبراهيم الوائلي: 72.
([4]) قُل ولا تقل: 30.
([5]) يُنظر: كتاب المنذر: 54.

يسُوحُ"[1]، وجاء في قوله تعالى: **﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ﴾ [سورة التوبة:٢]**.

وذكر الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ، قائلًا: "وما دام الفعل قد جاء بالياء، ولم يأتِ بالواو، فأنت تقول في المبالغة: (سَيّاح) بفتح السّين وتشديد الياء، وفي جمع (السّائح): (سُيّاح) بضم السّين وتشديد الياء نحو كاتب وكتّاب، وقول الكتّاب: (كثر السُّوّاح في القطر هذا العام) خطأ، صوابه: (كثر السُّيّاح)"[2].

وبناءً على ذلك يتّضح أنّ العرب لم يقلبوا ما أصله (ياء) إلى (واو) في الجمع، وأمّا الّذي أصله واو فيجوز قلبه ياء عند جمعه، بذلك فأنّ كلمة (سائح) تجمع على (سيّاح)، وليس على (سوّاح)؛ لأنّ العرب قالوا ذلك في السّماع في: (صُوَام وقوام) (صِيَام: وقيام). فالفعل ساح يسيح، يكون يائيًا لا واويًا، فلا صحّة لقولهم: (سَوّاح للمفرد) و(سُوّاح للجمع)[3].

ـ سَيِّد وأسْيَاد:

يقول المغربيّ: "ومن هنا ننتقل إلى جمع كثر النّزاع حوله وعدّوا استعماله من عثرات الأقلام فأطبّقه على قاعدة توهّم الأصالة، وهو (أسياد) في جمع (سَيِّد)، فعلماء اللّغة في معاجمهم يجمعون (سَيِّد) على سادة، وسادات، وسيايد، ولم ينقلوا إلينا جمعه على أسياد...، أمّا وقد أسّسنا قاعدة توهّم الأصالة فنلجأ إليها ونقول إنّ (أسياد) ليست جمعًا لسيّد المشدّد، وإنّما هو جمع لسَيْد المخفّف...، و(سيّد) هذه المخفّفة من سيّد هي الّتي جمعناها نحن العرب

(1) معجم الأخطاء الشّائعة: 122، ويُنظر: من الأخطاء الشّائعة في النّحو والصّرف واللّغة: 94.
(2) معجم أخطاء الكتّاب: 297.
(3) يُنظر: تثقيف اللّسان العربي (بحوث لغويّة)، د. عبد العزيز مطر: 289.

المتأخرين على أسياد بناءً على توهّم أصالة يائها كما جمع العرب الأقحاح قيْل على أقيال..."[1].

وقد جاء في المعجم الوسيط: "(السَّيِّد) الْمَالِك وَالْملك وَالْمولى...، والجمع سادة وسيائد"[2]، فقد بيّن الوسيط أنّ هناك جمعين لـ (سيّد) حيث ذكر (سادة، وسيائد) وهذا الأخير جمعه غريب، ولكن هل من دليل على صحّة جمع سيّد على أسياد؟، يقول الدّكتور مجيد الزّامليّ: "أقول: وقع الإشكال في جمع هذه الصّفة تكسيرًا، فهم يجمعونها حينًا على أسياد، كما جُمع (ميّت) و(خيّر) على أموات وأخيار، لكن (سيّدًا) لم يُجمع على أسياد، وإنّما جُمع على سادة على غير قياس، وحملوه على أنّ (سادة) جمع (سائد) على ما يكثر في هذا النّحو"[3].

وحكى ابن سيده (458هـ): "والسَّيِّد الرئيسُ وقال كُرَاع وجمعه سَادَةٌ ونَظَّرَه بقَيِّم وقامةٍ وعَيَّل وعالةٍ وعندي أنّ سادةً جمع سائِد على ما يكثر في هذا النّحو وأمّا قامةٌ وعالةٌ فجمع قائم وعائل لا جمع قَيِّم وعَيِّل كما زعم هو؛ لأنّ (فيعلًا) لا يجمع على فَعَلَةٍ إنّما بابه الواوُ والنُّون وربما كُسِّر منه شيء على غير فَعَلة كأمْوات وأهْوِناء"[4]، وممّا جاء بقوله تعالى: **﴿وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا ٦٧﴾[سورة الأحزاب:٦٧]**، وورد في شعر الشّاعر الجاهلي لبيد بن ربيعة:[5] [من الرّمل]

([1]) جمع سيد على أسياد، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج26، ج1: 154_155.

([2]) المعجم الوسيط (سود): 461/1.

([3]) نظرات في جموع التّكسير: 175.

([4]) المحكم والمحيط الأعظم (سود): 8/ 602.

([5]) ديوانه: 133.

فـي قُرُومٍ ســـادَةٍ مِن قَومِـــهِ نَظَرَ الـدّهْرُ إلـيْـهِم فَابتَهـــلَ

ذكر الدّكتور أحمد مختار عمر أنّ جمع (سـيّد) على أسْـيَاد مرفوضـة عند بعض اللّغويّين والكتّاب؛ معلّلًا ذلك بعدم وروده في المعجمات اللّغويّة، وذكر أنّ اللّغة الفصـيحة فيه (سـادة)، وأمّا أسْـيَاد فعدّها لغة صـحيحة لورودها في المعجمات ، موضّـحًا بأنّ الجمع لا يرفضـه النّظر ومثله: ميّت، وأموات، وحيّز، وأحياز[1].

وناقش الأسـتاذ محمّد العدنانيّ هذه المسـألة، قائلًا: "ويجمعون السّـيّد على أسياد، والصّواب سادة، وسيائِد، وسياد، وسادات جمع سادة"[2].

يتبيّن ممّا سبق أنّ صواب الجمع هو (سادة، وسادات)، "لذا قل: جاء السّادة، لا الأسياد"[3].

ـ فَم _ أفْمَام:

اختلف العلماء في مسألة هذا الجمع، بعضهم ذهب إلى جمع (فمْ) بالميم المخفّفة على (أفمام)، وبعضهم ذهب إلى جمع (فم) على (أفواه)؛ وعلّلوا ذلك إلى إرجاعه للأصل وهو (فوْه) على زنة (سوْط)[4]، متّكئين بذلك على قول صاحب القاموس: "أفْواهٌ، وأفْمامٌ ولا واحِدَ لَها، لأَنَّ فَماً أَصْلُهُ فَوَهٌ"[5]، **أمّا الشّيخ المغربيّ** فقد بيّن في مقالة له سمّاها (عثرات الأقلام والأفمام) أنّ "(الأفمام) جمع

([1]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ: 44.

([2]) معجم الأخطاء الشّائعة: 122.

([3]) نظرات في جموع التّكسير: 176.

([4]) يُنظر: بحر العوّام: 103، ويُنظر: عقد الخلاص: 213.

([5]) القاموس المحيط (فوه):1/ 1251.

(فم) المشدّدة الميم وهي لغة في الفم المخفّفة الّتي جمعها أفواه وقد اخترنا الأفمام على الأفواه للازدواج بالأقلام"[1].

ويبدو أنّ بعضم قد أجاز هذا الجمع، وبعضهم أنكره، قال ابن سيده (ت 458هـ): "الفاه والفُوهُ، والفِيهُ، والفم سَـــوَاء، وَالْجمع أَفْواهٌ...، وَأما مَا حكى من قَوْلهم أَفْمامٌ فَلَيْسَ بِجمع فَمٍ، وَإِنَّمَا هُوَ من بَاب ملامح ومحاســـن"[2]، وجاء في قوله تعالى: **﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [سورة التوبة:٣٠]**.

قال ابن منظور (ت 711 هـ): "وَلَمْ نسْـمَعْهم قَالُوا أَفْمام وَلَا تفَمَّمت، وَلَا رَجُلٌ أَفَمّ، وَلَا شَـيْئًا مِنْ هَذَا النّحو لَمْ نَذْكُرْهُ، فَدَلَّ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى تصَـرُّفِ الْكَلِمَةِ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَالْهَاءِ عَلَى أَنّ التَّشْدِيدَ فِي فَمٍّ لَا أَصل لَهُ فِي نَفْسِ الْمِثَالِ، إِنَّمَا هُوَ عارضٌ لَحِقَ الْكَلِمَةَ"[3]، ويرى بعض اللّغويّين أنّ كلمة (فم) حذفت منها الهاء والواو، والأصل هو (فوْه) على وزن (فعل) وعند جمعها تصير (أفواه) على وزن (أفْعَال)، ويدلّ ذلك بأنّ أصل (فمْ) هو (فوه)، فقال سيبويه (ت180هـ): "ومن ذلك فم تقول: فُوَيْـةٌ، يدلك على أنَّ الّذي ذهب لام وأنّها الهاء قولهم: أفواه، وحذفت الميم ورددت الّذي من الأصل كما فعلت ذلك حين كسرته للجمع فقلت: أفواه"[4].

أمّا أحمد مختار عمر فقد وافق المغربي، فيرى أنّ (فم) المخفّفة الميم يمكن جمعها على (أفمام، وأفواه)، أمّا الميم المشــدّدة فيعدُّ جمعها على (أفمام)

([1]) عثرات الأقلام والأفمام، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج30، ج3: 500.

([2]) المحكم والمحيط الأعظم (فوه): 4/ 432.

([3]) لسان العرب (فوه): 13 / 526.

([4]) الكتاب: 3 / 453.

لغة غير فصـــيحة في فم[1]، وذكر الدّكتور مجيد الزّامليّ: بأنّ (أفمام) جمع (فم)، قائلًا: "قولهم أفمام جمع فم من غير تشديد؛ لأنّ العرب جمعت امرأة على نساء، وجمعت لمحة على ملامح، فلِمَ لا تجمع فمًا على أفمام؟"[2].

ويتّضح من ذلك أنّ يكون جمع فم (أفمام وأفواه)؛ لأنّ أغلب اللّغويّين قد أشـاروا إلى ذلك على الرّغم من الاختلافات الّتي حصـلت بآرائهم، وتأكيدًا لذلك ما جاء في المعجم الوســيط: "الفم من الإنســان فتحة ظاهرة في الوجه وراءها تجويف يحتوي على جهازي المضــغ والنّطق، وقد تشــدّد الميم وقد تضــمّ الفاء، والجمع أفمام"[3].

ـ مَكَان وأمْكِنة وأمْكن وأمَاكِن:

قال الشّــيخ المغربيّ: (مكان) اســم مكان على وزن (مفعل) من الفعل "كـان"، أي موضـــع الوجود، والقيـاس أن يجمع على (مكـاون) مثـل (مكمن ومكـامن)، لكنّ العرب قـالوا (أمكنـة) و(أمكن) ثمّ (أمـاكن)؛ ذلـك لأنّهم توهّموا الميم أصــليّة، فجعلوا الوزن (فعال) لا (مفعل). وبناءً على هذا التّوهّم، جمعوه كما يجمع ما وزنه (فعال) مثل: (قذال وأقذلة) و(عناق وأعنق)[4].

قال ابن منظور (ت711هـ): "والمكان: الموضع، والجمع أمكنة وأماكن، توهّموا الميم أصــلًا حتّى قالوا تمكّن في المكان"[5]، فإنّ توهّم أصــالة الميم في (مكـان) جعلهم يتوهّمون باشـــتقاق الفعل (تمكّن) منـه، وجـاء في المقاييس:

([1]) يُنظر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 3 / 1744.
([2]) معجم أوهام الحريري في درّة الغوّاص: 231.
([3]) المعجم الوسيط (الفم): 2 / 702.
([4]) يُنظر: تأصيل أصل في اللّغة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج5، ج5: 209.
([5]) لسان العرب (كمن): 13 / 365.

"والمكان: اشـــتقاقه من كان يكون"[1]، وحكى الخليل (ت 175هـ): "فلمّا كثرت صـــارت الميم كأنّها أصـــليّة فجمع على أمكنة ويقال: تمكن، كما يقال من المسكين: تمسكن، وفلان منّي مكان هذا"[2].

وناقش السَّامرَّائيّ هذه المسألة، قائلًا: "ومن هذا: المكان الّذي جمع على أمكنة...، ولكنّي أضيف هنا إلى أنّ شهرة (المكان)، وسيرورة استعماله جعلا منه أصـلاً، أقول: أصـلًا (لأنّهم أخذوا منه الفعل) (م ك ن)، الدّال على القدرة، و(التّمكّن) الثّبوت في المكان والاستقرار فيه، ثم اتُّسِعَ فيه إلى القدرة مطلقًا، و (المكين): هو القدر المتمكّن ذو المكان وكأنّهم حسبوه على (فعيل)، ولم يلمحوا إلى أنّه من (كون)"[3].

وبناءً على ما ســبق فإنّ الشّــيخ المغربيّ لم يُخَطِّئ هذا الاســتعمال، ولكنّه جعله على قاعدة توهّم أصالة حرف الميم وانجذاب الطبع.

ـ مَنَارَة، ومَنَائِر، ومَنَاور:

يقول الشّــيخ المغربي: **إنّ جمع (منارة على منائر) بالهمزة ناشــئ عن توهّم أن ألف منارة زائدة، بينما هي أصلية؛ لأنّها مشتقّة من النّار أو النّور، ووزنها (مَفعلة)، فالقياس أن يقال (منايِر) بالياء، إذ إن الواو والياء إذا وقعتا بعد ألف في جمع (فعائل) تُهمزان إذا كانتا زائدتين، مثل فضائل. أما إذا كانتا أصليّتين كما في (منارة ومغارة)، فالأصل أن تبقيا على حالهما، فيقال (مناور**

(1) مقاييس اللّغة (كون): 5 / 148.
(2) العين (مكن): 5 / 410.
(3) معجميّات: 46.

ومغاور)، غير أن العرب جمعوا (منارة) على (منائر) بالهمزة، بناءً على توهّمهم أنّ ألفها زائدة[1].

جاء في المصباح المنير: "والمنارة...، والجمع مناور بالواو ولا تهمز لأنها أصلية...، وبعضهم يهمز فيقول منائر تشبيها للأصلي بالزّائد كما قيل مصائب والأصل مصاوب"[2].

ذكر ابن جنّي (392هـ): "قالوا أيضًا: منارة ومنائر، وإنّما صوابها: مناور؛ لأنّ الألف عين وليست بزائدة"[3].

فالقياس في جمع (منارة) على (مناور) لاشتقاقها من النّار أو النّور، فالألف في (منارة) ليست زائدة فهي منقلبة أي أنّها عين الكلمة؛ وعليه فإنّ بعضًا من اللّغويّين قد خطّأ جمعها على (مَنائِر)، ومنهم سيبويه (ت180هـ) فقد رفض هذا الجمع ووصفه بعبارة (الغلط)[4].

وللشّيخ الغلاييني رأيّ، قال: "قلت: يقال في جمع منارة (مناور) على القياس، و(منائر) على غير القياس، وكلاهما منصوص عليه، ومن همز فقد شبّه الأصلي بالزّائد كما قالوا: (مصائب ومصاوب) جمع مصيبة"[5]، وحكى الشّيخ الأستراباذي (686هـ)، بقوله: "إذا وقع بعد ألف الجمع فيه واو أو ياء ليست بمدة زائدة، سواء كانت أصليّة كما في مقيمة ومقاوم ومريبة ومرايب أو زائدة كما في جداول، وعثاير، فتبقى على حالها: أمّا الأصليّة فلأصالتها، وأمّا

---

(1) يُنظر: توهّم الحرف الأصلي زائدًا، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج27، ج4: 63.
(2) المصباح المنير (نور): 2 / 629.
(3) الخصائص: 3 / 147.
(4) يُنظر: الكتاب: 4 / 356.
(5) نظرات في اللّغة والأدب: 46.

الزّائدة المتحرّكة فلقوّتها بالحركة وكونها للإلحاق بحرف أصلي، وإن كانت الواو والياء مدّة زائدة في المفرد قلبت ألفًا ثم همزة، كما في نتائف وكبائر، وقد يهمز معايش، تشبيها لمعيشة بفعيلة والأكثر ترك الهمز، وكذا قد يهمز المنائر في جمع منارة، تشبيهًا لها بفعالة، والفصيح المناور"[1]، وقال عمر الثّمانيني (ت 442هـ): "وَتَقُولُ فِي: "مَقَالِ": مَقَاوِلُ"؛ لأَنَّ الْأَصْلُ: مَقْوَلُ فَتُصَحِّحُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ؛ لأَنَّ أَصْلَهَا الْحَرَكَةُ، وَهَمْزهَا خَطَأً، وَتَقُولُ فِي جَمْعِ (منارة): مَنَاوِرُ؛ لأَنَّهَا مِنَ النُّورِ"[2]، وذكر صاحب كتاب نظرات في اللّغة والنّحو: "قالوا: وإذا كان حرف المد أصليًّا امتنع قلبه همزة...، ولمَّا عُورضوا بقول العرب (مصائب) و (منائر) قالوا: بشذوذهما"[3].

ولقد جاءت كلمة (منائر) في حديث النّبي محمّد (V): "إنّ المقسطين في الدّنيا على منائِرَ من لؤلؤٍ يوم القيامة"[4]، وممّن خطّأ جمع (منارة على منائر) الشّيخ محمّد الكرباسي، إذ قال: "ويقولون في جمع المنارة منائر، والصّواب: مناور بالواو...، وقد خطّأ سيبويه من يجمع المنارة على منائر"[5].

وخطّأ الأستاذ أسعد داغر جمع منائر ونظائره ونعتها بالشّذوذ، قائلًا: "وشذّ مصائب ومنائر وغيرهما ممّا سُمع بالهمزة مع أصالة حرف المد فيه"[6].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب: 134.

([2]) شرح التّصريف: 501.

([3]) نظرات في اللّغة والنّحو، طه الرّاوي: 16_17.

([4]) غريب الحديث: 1 / 419.

([5]) نظرات في أخطاء المنشئين: 3 / 108_109.

([6]) تذكرة الكاتب: 94.

وحكى أبو زكريا النّووي (ت٦٧٦هـ) مُيسِّرًا لهذه المسألة، بقوله: "(المنائر) هي جمع منارة بفتح الميم باتّفاقهم قال الجوهريّ وغيره هي مفعلة بفتح الميم من الاستنارة قال أهل اللّغة والنّحو وجمعها مناور بالواو؛ لأنّها من النّور قالوا ويجوز (منائر) بالهمزة تشبيهًا للأصلي بالزّائد كما قالوا مصائب وأصلُه مصاوب قال صاحب المحكم الجمع مناور على القياس ومنائر بالهمز على غير قياس قال ثعلب إنَّما كان ذلك؛ لأنّ العرب تشبِّه الحرف بالحرف فشبّهوا منارة وهي مفعلة بفعالة فكسّروها تكسيرها"[1].

يتبيّن ممّا سبق: أنَّ (المَنَائِر) جمعًا لـ (منارة) صحيح لا ضير في فصاحته، ولكنّه مخالف للقاعدة في أنّ عين (مفاعِل) أصل، أو منقلبة عن أصل لا تهمز، و(منارة) عينها منقلبة عن الواو، ولا نقدر أنْ نطلق عليه بالخطأ؛ لأنّه شاذ، والشّاذ ليس خطأ بالضّرورة، بل هو من الظّواهر اللّغويّة الّتي ذكرها العرب الّذين نثقّ بفصاحتهم.

(1) تحرير ألفاظ التّنبيه: 191.

المبحث الثّاني

المصادر

ـ نقولُ: تَذْكَار أم تِذْكار:

نســتعملُ في بعض المناســبات كلمة (تِذْكار) بالتّاء المكســورة، نحو: (أهْدَيته هديّةً تِذْكارِيّةً)، وهذا من الأخطاء الشّائعة، وصواب ذلك (تَذْكار) بالتّاء المفتوحة.

يقول الشّــيخ المغربيّ: "(تَذكار، تَرحال، تَجوال، تَســيار...)، يُخْطِئ النّاس فيكسرون التّآآت من أوائل هذه الكلمات وأشباهها، والصّواب فيها كلّها الفتح لأنّها مصادر على وزن (تَفعال) وقاعدته المطّردة فتح أوّله، فالصّواب أنْ يقال: تَذْكار، تَرْحال، تَجْوال...،"[1]؛ لأنّ العرب في وزن (تَفْعال) تفتح التّاء، إنْ كان مصدرًا، وتكسر التّاء إنْ كان اسمًا، جاء في اللّسان: " وتِفْعالٌ بِكَسْرِ التَّاءِ يَكُونُ اسْمًا، فأَمّا الْمَصْدَرُ فإنه يَجِيءُ عَلَى تَفْعال بِفَتْحِ التَّاءِ"[2].

وقد شــذّ مصــدرانِ عن وزن (تَفْعال) هما (تِبْيان، وتِلْقاء)، وهذان المصــدران لا يُقاس عليهما[3]، يقول الحريري (ت 516هـ): "ويقولون في مصدر ذكر الشّيء: تِذْكار بكسر التّاء، والصّواب فتحها، كما تفتح في تَسآل وتَسيار وتَهيام"[4].

([1]) عثرات اللّسان: 22.

([2]) لسان العرب (بين): 68/13.

([3]) يُنظر: المصدر نفسه، والصّفحة نفسها.

([4]) درّة الغوّاص: 515.

جاء في كتاب غريب القرآن: "ليس في الكلام مَصْدَرٌ على وَزْنِ (تِفْعال) مكسور التّاءِ إلّا حَرْفَين وهما (تِبْيان) و(تِلْقَاءُ)، فَإِنَّهُما مصدران جاءا بكَسْرِ التّاء، وأمّا الأسماء الّتي لَيْسَتْ بمصادر على هذا الوَزْنِ نحو (تِمْيالٍ) و (تِجْفَافٍ) و(تِبْراكٍ) اسم موضع، فهي مكسورة التّاء"[1]، وجاء في شرح الشّافية: "ولم يجيء تِفْعال – بكسر التّاء – إلا ستّة عشر اسمًا: اثنان بمعنى المصدر، وهما التِّبيان، والتِّلقاء، ويقال: مَرَّ تِهْواءٌ من اللّيل: أي قطعة، وتِبْراك، وتِعْشار، وتِرْباع: مواضع، وتِمْساح...،"[2]، وحكى العُكبري (ت 616هـ): "ومن المصادر الممدودة ما كان على تَفْعَال نحو: التَّقْضَاء والتَّشْرَاء؛ لأنّه نظير التّكرار، والتَّسيار"[3].

أمّا الدّكتور أحمد مختار عمر فقد خطّأ ذلك موضّحًا بأنّ ما ورد عن العرب وزن (تَفْعال) بفتح التّاء، وعدّها لغة فصيحة، معتمدًا في هذا على ما جاء بالكتب اللّغويّة[4].

وذكر الدّكتور عبد العزيز الحربي: "(تَسآل، وتَجوال، وتَرحال، وتَذكار) وغيرها من المصادر، فإنّها جميعها بفتح التّاء منها، لا بالكسر؛ إلّا كلمة (تِبيان) فبالكسر، ومن غير المصادر (تِلقاء) و (تِنبال) للرجل القصير"[5]

ويتّضح ممّا سبق أنّ المصادر الّتي تبدأ بالتّاء والّتي جاءت على وزن (تَفْعال) تكون مفتوحة التّاء، مثل (تَذْكار، وتَكْرار، وغير ذلك ممّا يشابهها،

([1]) كتاب غريب القرآن: 167، ويُنظر: الكتاب: 84/4.

([2]) شرح الشّافية لابن الحاجب: 1/ 167.

([3]) اللّباب في علل البناء والإعراب: 440/2.

([4]) معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقّف العربيّ: 220.

([5]) لحن القول: 187.

سوى كلمتين وردتا عن العرب بكسر التّاء وهما (تِبْيان، وتِلْقاء)، فهذا ما قالت به العرب.

ـ الجُدَرِي، والجُدْري:

قال المغربيّ مُخَطِّئًا: "(الجدري): المرض المعروف، يسكّنون داله خطأ، والصّواب فتحها مع ضمّ الجيم"[1]، وشايعه بذلك الأستاذ بشار بكّور[2].

أمّا الأستاذ صلاح الدّين الزّعبلاويّ فقد وقف على كلمات كان حقّها التّحريك، ولكنّ اللّسان تعثّر بها وسكّنها، ومن بين هذه الكلمات: "(الجُدْرِي) بالدّال السّاكنة، وهو لحن شائع"[3].

جاء في المصباح: "وَالْجُدَرِيُّ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَضَمِّهَا وَأَمَّا الدَّالُ فَمَفْتُوحَةٌ فِيهِمَا"[4]، وحكى الكسائي (ت189هـ)، بالجيم المضمومة والدّال المفتوحة: "وتقول: ما لقى النّاس من الجُدَري! بضم الجيم، وفتح الدّال"[5]، وجاء في إصلاح المنطق: "قال أبو عبيدة: يقال أصابه الجُدَريّ، الجيم مضمومة والدّال مفتوحة، وإن شئت قلت الجَدَريّ، ففتحت الجيم والدّال"[6]، وذكر "ويقال هو الجُدَرِيّ، والجَدَريّ، لغتان جيّدتان"[7]، وفي الصّحاح: "والجُدَرِيُّ بضم الجيم

([1]) عثرات اللّسان: 63.
([2]) عثرات الأقلام: 37.
([3]) معجم أخطاء الكتّاب: 90.
([4]) المصباح المنير (جدر): 1/ 93.
([5]) ما تلحن فيه العامّة: 137.
([6]) إصلاح المنطق: 131
([7]) المصدر نفسه: 173.

وفتح الدّال، والجَدَريُّ بفتحهما: لغتان، تقول: جُدِّرَ الرّجل فهو مُجَدَّرٌ، وأرض مُجَدَّرَةٌ: ذات جُدَريٍّ"[1].

وضُـــبطت الكلمة بلغتين، حيث وردت عند ابن الجوزي (ت597هـ): "وهو الجُدَرِي، والجَدَري والعامّة تكســـر الجيم"[2]، وفي اللّســـان: "والجُدَرِيُّ، والجَدَرِيُّ، بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الدَّالِ وَبِفَتْحِهِمَا لُغَتَانِ"[3].

وأمّا الصّفديّ (ت 764هـ) فقط خطّا قول العامّة: "(الجِدَرِيّ)، والصّواب: (الجَدَريّ) و (الجُدَريّ) بضم الجيم وفتحها، لا بكسرها"[4].

ورفض الدّكتور أحمد مختار عمر استعمال (أصابَه الجُدْريّ) مُبينًا ذلك لوجود خطأ في ضـــبط الدّال، واللغة الفصـــيحة عنده هي (أصـــابَه الجُدَرِيّ)، معتمدًا في هذا على ما جاء عن المعجمات اللّغويّة القديمة، والحديثة[5].

ومحصـــول القول: (الجدري)، بالجيم المضـــمومة أو المفتوحة، كلاهما لغتانِ صـــحيحتانِ، وذلك لورودهما في المعجمات اللّغويّة ويُشـــيران إلى المعنى نفسه.

([1]) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (جدر): 2/ 609.

([2]) تقويم اللّسان: 91.

([3]) لسان العرب (جدر): 4/ 120.

([4]) تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف: 1/ 210.

([5]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ: 289، والصّحيح والضّعيف في اللّغة العربيّة، محمود فجال: 67.

ـ بالرَّفاء والبنين، رَفَه، الرَّفه، رفاه، رفاهيّة:

خطّأ الشّـــيخ المغربيّ قول العامّة: (بالرَّفاء) بفتح الرّاء، وأوضـــح المغربيّ بأنّ صـواب الرّاء (الكسـر)، وذكر أنّهم يقلبون الهمزة الأخيرة (هاء) ويقولون: (رفاه) وهذا خطأ[1].

جاء في كتاب العين: "رجلٌ رفّاءٌ بين الرِّفاءة والرِّفاية...، والرِّفاءُ: يكون الاتّفاق، وحُسْـن الاجتماع...، وفي الحديث: بالرِّفاء والبنين"[2]، فقد وردت الرّاء مكسورة في لفظ (الرِّفاء).

وقال ابن منظور (ت711هـ): "والرِّفاءُ بِالْمَدِّ: الالتِئَامُ والاتِّفاقُ، وَرَفَأَ الرّجلَ يَرْفَؤُه رَفْأً: سَكَّنَه، وَفِي الدُّعَاءِ لِلمُمْلِكِ بالرِّفاءِ والبَنِينَ أَي بِالِالْتِئَامِ والاتِّفاقِ وحُسْـــنِ الِاجْتِمَاعِ"[3]، وشـــايع الأســـتاذ محمّد العدنانيّ قول المغربيّ بهذا الاستعمال[4].

وأمّا (رَفَه) يقول المغربيّ: "(الرّفه): بفتح الرَّاء وسكون الفاء مصـدر رفه رفهًا كمنع منعًا إذا لان عيشه وحسن حاله، ويجوز كسر الرّاء، والنّاس يغلطون فيلفظونها (رَفَه) بالتّحريك أي، بفتح الفاء والرّاء، كما يقولون (رفاه العيش) خطأ وصوابه رفاهة العيش ورفاهية العيش على وزن كراهة وكراهية"[5]، وذكر قولهم:

([1]) يُنظر: عثرات اللّسان: 55.

([2]) العين (رفأ): 281/8.

([3]) لسان العرب (رفأ): 87/1، ويُنظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (رفود): 4/ 2574، والنّهاية في غريب الحديث والأثر (رفأ): 240/2، وجمهرة اللّغة: 1067/2.

([4]) معجم الأخطاء الشائعة: 107.

([5]) عثرات اللّسان: 79_70.

(صلاحية، رفاهية، كراهية): بمعنى الصّلاح، والرّفاهة، والكراهة، وما كان على هذا الوزن من المصـــادر نحو علانية وطواعية وطماعية إلخ قاعدتها المطّردة أنْ تكون ياؤها مفتوحة مخفّفة ويخطئون فيشـــدّدونها ويقولون صـــلاحيّة، رفاهيّة...،"[1].

وحكى ابن القوطية (ت367هـ): "وَرفَهَت الإبلُ رَفْهَا وَرُفُوهَا: وَرَدَت الماء كل يوم، والقوم توسّـــعوا في عيشـــهم، ورفة العيش رَفَاهَةً: اتَّســـع، والرَّفَاهِيَة: السَّعَة"[2].

ومن زاوية أخرى يبدو أنّ أغلب النّقّاد واللّغويّين قد خطّأ اســـتعمال (الرَّفاه)، ومنهم: الأستاذ أسعد داغر، إذ قال: "ومن قولهم: متمتّع برفاه العيش، كأنَّهم يقيســونَ (الرّفاه) على الرّخاء والهناء، والصّــواب: رفاهة، أو رَفَاهِيَة"[3]، وشـايعه بذلك الأستاذ كمال إبراهيم، بقوله: "هو في رفاه من عيشـه، والصّـواب في رفَاهِيَة أو رفاهة، ولم تسمع رفاه"[4]، وتبعهم في ذلك الشّيخ إبراهيم اليازجي، قائلًا: "ويقولون: هو في رفاه من العيش، ولم ينقل عنهم لفظ الرّفاه، وإنّما يُقال: رَفَـاهَـة، ورَفَـاهِيَـة بتخفيف اليـاء"[5]، وإلى ذلـك ذهـب الـدّكتور أحمـد مختـار عمر[6]، ومحجوب محمد موسى[7].

([1]) عثرات اللّسان: 99_100.
([2]) كتاب الأفعال: 102.
([3]) تذكرة الكاتب: 143.
([4]) أغلاط الكُتّاب: 20.
([5]) لغة الجرائد: 27.
([6]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ: 407.
([7]) يُنظر: تطهير اللّغة من الأخطاء الشّائعة: 106.

أمّا الأســـتاذ الزّعبلاويّ فقد ناقش هذه المســـألة منتقدًا بعض الكُتّاب اســتعمالهم (الرَّفاه)، وقال مُتســائِلًا عن ذلك: "فيقولون: كان فلانٌ في رفاه من العيش، فهل هذا صـحيح؟ أقول: ليس الغريب أن يَشِـيع اسـتعمال الكتّاب للرّفاه في كلامهم، وأن يقتصـــروا عليه في تعبيرهم عن هذا المعنى، وأن يُســـمّوا به الأسـماء، ولكن الغريب حقًّا أنْ يسـتعمله النّقّاد أنفسـهم فيذكروه مصـدرًا للفعل، كما قرأتُ ذلك أخيرًا في صـــحيفة يوميّة، وليس في اللّغة ما يبيح ذلك، أو يُجيزه"[1].

ويتّضح ممّا سبق عن تثبّت صحّة المصدر من (الرَّفاه)، لما ذكرناه من أدلّة في كتب اللّغة القديمة، والحديثة، ونذهب مذهب الشّـــيخ المغربيّ في تصحيحه لهذا الاستعمال.

ـ عَنان الفرس أم عِنان الفرس:

جنح بعض الكتّاب إلى فتح بُنية الكلمة (عَنان) الّتي ارتأى الشّـــيخ المغربيّ كســرها، قائلًا: "**(عِنان الفرس): بكســر العين والنّاس يفتحونها، أمّا عَنان بفتح العين فهو ما بدا لك من السّـــماء**"[2]، فقد ورد في العين: "والعِنانُ من اللِّجَام: السَّيْرُ الّذي بيدِ الفارس الّذي يُقَوِّمُ به رأس الفرس، ويُجْمع على أَعِنَّة وعُنُن، وعَنانُ السَّـماءِ: ما عنَّ لك منها أي: بدا لك إذا نظرت إليها، ويقال: بل عَنانُ السَّـماءِ: السَّـحاب، الواحدة عَنانَةٌ"[3]، وفي الصّـحاح: "والعنان للفرس،

([1]) معجم أخطاء الكتّاب: 236.

([2]) عثرات اللّسان: 57.

([3]) العين (عن): 1/ 90.

والجمع الأعِنَّةُ، والعِنانُ أيضًا: المُعانَّةُ، وهي المعارضة، وعِنانا المتن: حَبْلاه، ويقال للرّجل: إنَّه طرِفُ العِنانِ، إذا كان خفيفًا"[1]، فالمغربيّ يرى أنّ كسر العين في (عِنان) هو الصّحيح، وأنّ الكتّاب يلفظونها بالفتح وهو خطأ، وقد جاءت فيها العين محرّكة بالكسر، وقد أشار إليها الزّبيدي (ت 1205هـ)، قائلًا: "والعِنانُ، بالكسْرِ: الحَبْلُ الطَّويلُ"[2].

أمّا (العَنان) بفتح العين فالقصد منها السّحاب، وناحية الشّيء الّذي ننظر إليه ففي المصباح: "وَالْعَنَانُ مِثْلُ السَّحَابِ وَزْنًا وَمَعْنًى الْوَاحِدَةُ عَنَانَةٌ"[3].

أمّا النّقّاد المحدثون فقط خَطّأوا ذلك، وشايعوا المغربيّ برأيه فقد ذكرت الدّكتورة هلا أمّون: أنّ (العَنان) بفتح العين خطأ، وصواب ذلك أن نقول (عِنان) بكسر العين، بمعنى سير اللّجام الّذي تُمسك به الدّابة، أمّا (العَنان) بفتح العين فهو ما يبدو لك من السّماء إذا نظرت إليها[4].

وخطّأ ذلك الدّكتور عبد العزيز الحربي وعدّه لحنًا، بقوله: "تخلط الألسنة بين الفتح والكسر في كلمة "العنان" (عَنان السّماء، وعِنان الفرس) فيكسرون الأوّل، ويفتحون الثّاني، والصّواب: كسر عين عِنان الفرس؛ وهو: السّير الّذي تُمسك به الدّابة، وجمعه: أعنّة، وفتح عينه لحنٌ...، وأمّا عَنان السّماء: فهو كسحاب وزنًا ومعنى"[5].

([1]) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (عنن): 6/ 2166.
([2]) تاج العروس (عنن): 35/ 428.
([3]) المصباح المنير (عنن): 2/ 432.
([4]) يُنظر: معجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة: 189.
([5]) لحن القول: 164.

وناقش هذه المسألة الأستاذ محمود عبد الرّزّاق جمعة، بقوله: "يَشِيعُ الْخَلْطُ بَيْنَ (عَنَانٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ و(عِنَانٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَالتَّشَابُهُ بَيْنَهُمَا كَبِيرٌ فِي الرَّسْمِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا كَبِيرٌ فِي الْمَعْنَى، فَكَلِمَةُ (عَنَانٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ يُقْصَدُ بِهَا السَّحَابُ، وَالأُفُقُ، وَنَاحِيَةُ الشَّيْءِ الّذي تَنْظُرُ إِلَيْهِ، أَمَّا كَلِمَةٌ (عِنَانٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ فَتُطْلَقُ عَلَى سَيْرِ لِجَامِ الْفَرَسِ أَوِ الدَّابَّةِ"[1]، وإلى ذلك ذهب آخرون[2].

ويتبين ممّا سبق أنّ الشّيخ المغربيّ يرفض استعمال كلمة (عَنان) بالمعنى الّذي يُشار إليه؛ لعدم وروده بهذا الضّبط في المعجمات.

ـ عِيان:

يقول بعض الكتّاب: (فلانٌ شاهدُ عَيَان) ويفتحون عين الكلمة، أي: شاهد الحدث وحضره، و(هذا الأمرُ واضح للعَيَان)، أي: اتّضح، وظهر، وهذا خطأ، وصوابه: (عِيان) بكسر العين.

قال المغربيّ ناقدًا: "(رأيته رؤية عِيان)، بكسر العين، والنّاس يفتحونها"[3]، فلو تتعبّنا هذه اللّفظة في المعجمات القديمة فالواضح أنّها لم تأتِ بهذا الشّكل بالفتح، بل جاءت بالكسر، ففي المحكم: "والعَيْنُ والمُعَايَنَةُ: النّظر وَقد عايَنَه مُعاينَةً وعِيانًا، وَرَآهُ عِيانا: لم يشك فِي رُؤْيَته إِيَّاه ولقيه عِيانًا"[4].

فالمصدر (المعاينة) يُراد منه: عايَنَه عِيانًا ومعاينَةً، كخَاصَمَ خِصَامًا ومُخَاصَمَةً، وقد خَطّأ ابن بالي (ت992هـ) فتح العين بكلمة (العَيان)

(1) الأخطاء اللّغويّة الشّائعة في الأوساط الثّقافيّة: 101.
(2) يُنظر: دليل الأخطاء الشّائعة في الكتابة والنّطق: 63، وأخطاء أُلِفناها: 113، وتصويبات لغويّة: 83، ومعجم المنتقى من الخطأ والصّواب: 269، والعربيّة الصّحيحة: 175.
(3) عثرات اللّسان: 57.
(4) المحكم والمحيط الأعظم (عين): 249/2، ولسان العرب (عين): 302/13.

مؤكّدًا على كسرها[1]، وأمّا استعمال (العَيان) بالفتح، فإنّه مصدر الفعل (عَان) إذا سال[2].

وإلى ذلك ذهب أغلب النّقّاد المحدثون إلى تخطئة هذا الاستعمال (العَيَان) بفتح العين، إذ قال محمّد العدنانيّ: "ويقولون: محمّدٌ شاهدُ عَيَانٍ، ورأى المعركة عَيانًا، والصّواب: (شاهد عِيان، ورأى المعركة عِياناً)"[3]، وإلى هذا ذهب آخرون[4].

أمّا الأستاذ صلاح الدّين الزّعبلاويّ فنراه مُخطِّئًا لاستعمالهم (العَيان) بالفتح، قائلًا: "ويقول الكتّاب حينًا: رأيته عَيانًا، بفتح العين، ولا وجه له، وإنّما هو بكسرها، تقول: رأيته عِيانًا، بالكسر، ويقولون: (هذا شاهد عَيان)، يجعلونه بفتح العين، وهو بكسرها، ويقول الكتّاب كذلك: (هذا ظاهر للعَيان)، فيفتحون العين، وهي مكسورة"[5]، وقال في غير كتاب: "(العيان) للمواجهة يقوله الكتّاب بفتح العين، وهو بالكسر...،"[6]، أمّا الأستاذ أحمد مختار عمر فنراه متذبذب الرّأي في هذه المسألة، فتارة يستعمل لفظ (العَيَان) بالفتح؛ معلّلًا ذلك بانتشار

([1]) خير الكلام في التّقصّي عن أغلاط العوام: 41.

([2]) يُنظر: الكليّات: 654، ويُنظر: الجيم: 2/ 269.

([3]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 475.

([4]) معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء:58/2، ويُنظر: نحو وعي لُغويّ: 199، وتقويم اللّسانين:126، وموسوعة الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 169، ومعجم الأخطاء النّحوية واللّغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 121، وفن الكتابة الصّحيحة: 319، وتصويبات لغويّة، الدّكتور عرفة حلمي: 201.

([5]) معجم أخطاء الكتّاب: 430.

([6]) أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين: 233.

الكلمة بين الكُتّاب، وموضّحًا على أنّها اسم مصدر للفعل (عاين)[1]، وذكر في غير كتاب أنّ (العَيَان) بالفتح خطأ، والصّواب هو الكسر[2].

وبناءً على ذلك نذهب مع الشّيخ المغربيّ في استعمال لفظ (عِيان) بكسر العين؛ وذلك لما جاء في كتب اللّغة القديمة والحديثة، وممّا يعضّد ذلك وروده في المعجم الوسيط: "عاينَهُ مُعَايَنَةً، وعِيانًا: رآه بعينه"[3].

ـ المَنْعَة:

قال مُخطِّئًا: خطّأ الشّيخ المغربيّ في عثرات اللّسان استعمالهم للفظ (المَنْعَة) مصدرًا بالنّون السّاكنة، وبيّن أنّ صوابها الفتح، بقوله: "**(هم في عزّ ومَنَعة) نون (منعة) متحرّكة، وهم يخطئون فيسكّنونها، والمنعة امتناع الإنسان من أنْ يعدوَ عليه عادٍ**"[4]، وتابع أبو حفص النّسفي (ت537هـ) رأي المغربي، مخطِّئًا قولهم لـ (المَنْعة) بالنّون السّاكنة مصحّحًا بفتح الميم والنّون، قائلًا: "إذا كانت لهم منعة، بفتح الميم والنّون هي الصّحيحة، لا بتسكين النّون، هي ما يمتنع به عن قصد الأعداء"[5].

وعند تتبّعنا للمعاجم اللّغويّة القديمة وجدنا أنّ هنالك أثرًا لهذه الكلمة، إذ جاء في اللّسان: "المَنْعُ: أَن تَحُولَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّيْءِ الّذي يُرِيدُهُ، وَهُوَ

(1) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ: 554،
(2) أخطاء اللّغة العربيّة المعاصرة عند الكُتّاب والإذاعيّين: 205.
(3) المعجم الوسيط: 641/2.
(4) عثرات اللّسان: 66.
(5) طلبة الطّلبة في الاصطلاحات الفقهيّة: 87.

خلافُ الإعْطاءِ، وَيُقَالُ: هُوَ تحجيرُ الشَّـــيْءِ، مَنَعَه يَمْنَعُه مَنْعًا"[1]، و(المَنَعة) القوّة والعزّ، والشّـــائع فيها (النّون المفتوحة)، كالحَركة، والجلَبَة، فقد حكى ابن عبّاد (ت385هـ)، قائلًا: "والمَنَعَةُ :المَعْقِلُ، والعِزُّ وهي مَصْـــدَرٌ كالحَرَكَة والجَلَبَة من: مَنُعَ مَنَاعَةً ومَنَاعًا فهو مَنِيْعٌ"[2]، وحكى صـــاحب المصـــباح بأنّ النّون ساكنة في (مَنعة) مخصوصة بالشّعر، وغير مطلقٍ، قائلًا: "مَنَعْتُهُ الْأَمْرَ وَمِنْ الْأَمْرِ مَنْعًا فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ مَحْرُومٌ وَالْفَاعِلُ مَانِعٌ وَالْجَمْعُ مَنْعَةٌ مِثْلُ كَافِرٍ وَكَفَرَةٍ، وَجَاءَ لِلْمُبَالَغَةِ مَنُوعٌ وَمَنَّاعٌ وَامْتَنَعَ مِنْ الْأَمْرِ كَفَّ عَنْهُ وَمَا نَعْتُهُ الشَّـــيْءَ بِمَعْنَى نَازَعْتُهُ وَتَمَنَّعَ عَنْ الشَّـــيْءِ وَامْتَنَعَ بِقَوْمِهِ تَقَوَّى بِهِمْ وَهُوَ فِي مَنَعَةٍ بِفَتْحِ النُّونِ أَي فِي عِزّ قَوْمِهِ فَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مَنْ يُرِيدُهُ قَالَ الزَّمَخْشَـرِيُّ وَهِيَ مَصْـدَرٌ مِثْلُ الْأَنَفَةِ وَالْعَظَمَةِ أَوْ جَمْعُ مَانِعٍ وَهُمُ الْعَشِيرَةُ وَالْحُمَاةُ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَقْصُورَةً مِنْ الْمَنَاعَةِ وَقَدْ تُسَـكَّنُ فِي الشِّـعْرِ لَا فِي غَيْرِهِ خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَهُ مُطلَقًا"، وممّن أجاز بسـكون النّون في لفظ (المنعة) لضـرورة الشّـعر، الأسـتاذ كمال إبراهيم مســتندًا بذلك إلى ما قاله الشّـــاعر حافظ إبراهيم، قائلًا: "ويلفظ النّاس (منعة) بسكون النّون، والصّواب فتح الأوّل والثّاني منها، يقال: فلان في منعة، أي في عزّ فلا يقدر عليه من يريده، ويجوز تسـكين النّون في الشّـعر ضـرورة، قال حافظ إبراهيم: [من الطّويل]

أَرَى لِرِجـــالِ الغَرْبِ عِزًّا ومَنْعَـةً وكَـم عَزَّ أقـوامٌ بِعـزِّ لُغـاتِ[3]

([1]) لسان العرب (منع): 343/8، وتهذيب اللّغة (منع): 14/3، وتاج العروس(منع): 218/22.

([2]) المحيط في اللّغة (منع): 2 / 70.

([3]) أغلاط الكُتّاب: 56، ويُنظر: ديوان الشّاعر: 254.

وقد أجاز محمّد العدنانيّ (المنعة) بالنّون السّـــاكنة، مُتّكئًا في هذا على ورودها في كتب اللّغة، والحديث، والمعجمات اللّغويّة قديمًا، وحديثًا[1].

ووافقه بهذا الأســتاذ الزّعبلاويّ باســتعمال (المنعة) بســكون النّون، رادًّا على قول الشّـــيخ عبد القادر المغربيّ الّذي خطّأ هذا الاســـتعمال، إذ قال الزّعبلاويّ: "ومن الكتّاب من يقول: (المَنْعة) بســـكون النّون، وقد أنكر ذلك الشّـــيخ المغربيّ في (العثرات)، ولا وجه لإنكاره، ففي الأفعال لابن القوطيّة (ت 367هـ): (وَمَنْعَ الحِصْـــنُ مناعًا، ومَنْعَةً: لم يُرَمْ: أي: لم يُنَلْ، وقد جاءت المَنْعة) فيه بســكون النّون، وكذلك جاء في الحديث: (سَـــيَعوذُ بِهَذا البيت قومٌ ليســـت لهُم مَنْعةٌ)، أي قوة، وجاءت (المَنْعة) بســـكون النّون، لذا قُل: (مَنَعْتُهُ كذا)...، والمنْعة بسكونها فتأمل"[2]، وذكر الأستاذ شامل الشّاهين (المنعة) بلغات ثلاث، موضّحًا أنّ أشهرها فتح الميم والنّون[3]، وممّن ذهب إلى صواب اللّفظ بفتحتين الأستاذ شاكر غني العادلي[4]، ومن الكتّاب من أجاز استعمالها بالميم والنّون المفتوحة، والنّون السّـــاكنة كذلك، وعدّ كســـر الميم فيها خطأً[5]، وممّا يعضّـــد ذلك ورود لفظ (المنعة) بسكون النّون في قول الشّـــاعر الجاهلي المرقّش الأصغر عمرو بن حرملة: [من مجزوء البسيط]

ومن عزِيز الحِمى ذِي مَنْعَـــةٍ أَضْـــحى وقد أَثَّرتْ فيهِ الكُلومْ[6]

([1]) يُنظر: معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 641.

([2]) معجم أخطاء الكُتّاب: 585.

([3]) يُنظر: معجم المنتقى من الخطأ والصّواب في اللّغة العربيّة: 364.

([4]) يُنظر: التّنبيه على الخطأ الشّائع والصّواب الضّائع: 100.

([5]) يُنظر: معجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة: 252.

([6]) ديوان المرقّشَينِ: 96.

وممّن أجاز اللّغتين ابن هشـــام اللّخميّ (ت577هـ)، قائلًا: " (المنْعة): وفيها لغتانِ: منْعَة، بإسـكان النّون، ومَنَعَة، بفتحها"[1]، ومنهم من جعلها بالنّون السّـــاكنـة وعدّها لغـة بليغـة، وجعل الحرف الأوّل والثّاني مفتوحًا جمعًا لـ (مانع)[2].

ويتّضح ممّا سبق صحّة القول في (هو في عزّ ومَنَعَة، أو مَنْعَة) بالنّون السّاكنة والمفتوحة، ويؤكّد ذلك ما ذُكِر آنفًا.

(1) المدخل إلى تقويم اللّسان: 214.

(2) يُنظر: التّعبير الصّحيح: 188.

المبحث الثّالث

مسائل صرفيّة متفرّقة

ـ آجَرهَ ـ أجّره:

خَطّأ المغربيّ استعمال الكتّاب للفعل (أجّر)، بقولهم: **(أجّرَ الدّار تأجيرًا)، قائلًا: "يخطئون فيشدّدون الجيم ويقولون (أجّره) على وهم أنّه من باب (فرّح) وصوابه آجَرَه...، من باب أكرم ومصدره إيجار، وأصله إئجار على وزن إكرام، وتكون (آجره) من باب قاتل ومصدرها حينئذ المؤآجرة"**[1]، وورد في العين: "وآجرتُ مملوكي إيجارًا فهو مُؤجّر"[2]، فالفعل آجَرَ جاء على وزن (أفْعَل) الّذي يُشير إلى المصدر (إيجار)، والاسم المفعول منه (مؤْجَر)، وجاء في اللّسان: "الأَجْر: الْجَزَاءُ عَلَى الْعَمَلِ، وَالْجَمْعُ أُجور، والإِجارَة: مِنْ أَجَر يَأْجِرُ، وَهُوَ مَا أَعطيت مِنْ أَجْر فِي عَمَلٍ، والأَجْر: الثَّوَابُ؛ وَقَدْ أَجَرَه اللَّهُ يأْجُرُه ويأْجِرُه أَجْرًا وآجَرَه اللَّهُ إِيجارًا، وأْتَجَرَ الرجلُ: تَصَدَّقَ وَطَلَبَ الأَجر"[3]، وفي المصباح: "وَقَالَ الزمَخْشَرِيُّ: وآجَرْتُ الدّارَ، على أَفعلْتُ، فأَنَا مُؤْجِر وَلَا يُقَال: مُؤَاجِرٌ، فَهُوَ خَطَأٌ"[4]، فعدّها من الغلط القبيح.

وتماشيًا مع ما تمّ ذكره فقد خطّأ أغلب النّقّاد استعمال الفعل (أجّر) بتشديد الجّيم، بمعنى (آجَرَ)، قال الأستاذ أسعد داغر: "ويقولون: أجّرني الدّار، وهو خطأ، صوابه: آجَرَنِي إيجارًا، أي: أكْراني وكاراني. فاستأجرت، أي اكْتَرَيْتُ

([1]) عثرات اللّسان: 84.

([2]) العين (أجر): 173/6.

([3]) لسان العرب (أجر): 10/4، والقاموس المحيط (أجر): 342/1، والمحكم والمحيط الأعظم (أجر): 484/7، والكليّات (أجر): 1/ 48.

([4]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير(أجر): 1/ 5.

وتَكَارِيتُ واسْـــتَكْرَيْتُ، فهو مُؤْجِر وأنا مُســـتَأجِر، أمّا أجّرَ فلم ترد إلا بمعنى: صَـنَعَ (الْآجُرَّ)، يقال: أَجّرَ الرَّجلُ، أي: طَبَخَ الطِّين (أَجُرًّا)، و(الآجُرّ) أو اللّبن هو الطّوب"[1].

أمّا مصـطفى جواد فقد شـايع المغربيّ وداغر بالرّأي نفسـه، قائلًا: "قل: أجَر داره إيجارًا أي أســـكنها غيره بأجرة، ولا تقل: أجّرها تأجيرًا، فمعنى أجّرها فيها الآجر وهو الّذي نسميه الطّابوق"[2].

وخطّأ محمّد علي النّجّار هذا الاســتعمال، بقوله: "ويقولون أجّرني الدّار أي أكراني إيّاها، وهو خطأ صوابه: آجَرني، أمّا أجّر فمعناه: صنع الآجّرَ، وهو الطّوب"[3]، وتبعهم بذلك الأستاذ زهدي جار الله[4]، وآخرون[5].

وناقش الدّكتور مجيد الزّاملي هذه المســـألة، قائلًا: "ويرد في التّعبير الحديث اســـتعمال الفعل (أجّر يُؤجِّرُ)، متعدّيًا للدّلالة على معنى الإكراء في نحو قولهم: أجّر فلانٌ دارَهُ، ومعنى الاكتراء في نحو قولهم: أجّر خـالـدٌ الـدّار من ســعيد، ولم يرد اســتعمال هذا الفعل متعدّيًا للدّلالة على المعاني المذكورة، وإنّمـا ورد للـدّلالـة على معنى الإكراء الفعل الثلاثي (أجَر)، متعدّيًـا، في نحو قولهم: آجَر فلانٌ داره، والفعل المزيد بـالهمزة (آجَر) متعديًـا، في نحو قولهم: آجر فلان داره، ويستعمل الفعل (استأجَرَ) للدّلالة على معنى الاكتراء، في نحو

([1]) تذكرة الكاتب: 107، ومثابة الكاتب: 24.

([2]) قُل ولا تقُل: 2/ 70.

([3]) محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشائعة: 49.

([4]) الكتابة الصّحيحة: 14.

([5]) يُنظر: أخطاء ألفناها: 24، وتطهير اللّغة من الأخطاء الشّائعة: 102، ونظرات في أخطاء المنشئين: 1/ 15، ومعجم الصّواب والخطأ في اللّغة العربيّة: 30.

قولهم: استأجر خالد الدّار من سعيد"[1]، في حين أنّ الشّيخ إبراهيم اليازجي قد استطاب عنده هذا الاستعمال (أجّر)، فذكر: "ويقولون أجّر المنزل تأجيرًا، أي اكتراه، وهو عكس المعنى؛ لأنّ التّأجير يكون من المالك، تقول: أجّرته المنزل فاستأجره"[2].

ومن المُجيزين لهذا الاستعمال (أجّرَهُ الدَّار)، الأستاذ محمّد العدنانيّ، ودليله على ذلك أنّ مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة قد ذكره في (المعجم الكبير) الّذي صدر عام (1970م)، بمعنى أَنَّ أَجّرَ الدَّار ونحوها يعني: أجَرَها، وأنَّ كلمة (أَجَّرَ) مُوَلّدة[3]، وكذلك مجمع اللّغة العربيّة في دمشق قد تبعه بذلك مُجيزًا هذا الاستعمال[4].

وممّن أجاز هذا الاستعمال، الأستاذ أحمد مختار عمر وذكر أنّ هناك لغتين فيهما بأنّ (أجَره البيت) لغة فصيحة، و(أجّره البيت) لغة صحيحة، مستندًا إلى كثرة ورود (فَعّلَ) بمعنى (فَعَلَ) في لغة العرب، وأردف بأنّ المعجم الكبير قد ذكر بأنّ كلمة (أجّر) مولّدة، فضلًا عن ورودها في عدد من المعجمات الحديثة[5].

وعلى هذا الرّأي ذهب الدّكتور إميل يعقوب فقد ساوى بين الاستعمالين مجيزًا (أجَرتُ الدّارَ وأجّرتها)[6].

وبناءً على ذلك أنّ استعمال (أجّر) بالجيم المشدّدة لسنا بحاجة إليه؛

([1]) دراسات في النّقد اللّغويّ: 21.
([2]) لغة الجرائد: 41.
([3]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 22، وتصويبات لغويّة: 17.
([4]) قرارات الألفاظ والأساليب: 7.
([5]) معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقف العربيّ: 11_12.
([6]) يُنظر: معجم الخطأ والصّواب في اللّغة: 66.

لأنّ كتب اللّغة قد خلت منه بمعناه الّذي ذُكر، ولا ضـير من اسـتعمال (أجَرَه وآجَرَه) اللّتين تؤدّيان المعنى المطلوب، "لذا قُلْ: أَجَرْتُ الدَّارَ، وَآجَرْتُ الدَّارَ، ولا تقل: أجّرتها تأجيرًا"[1].

ـ الأزْمة، الأَزَمَة، الآزِمَة:

اختلف الكُتّاب في صـواب لفظة (الأزْمة) بالزّاي السّـاكنة، فمنهم من خطّأ ذلك ورأى أنّ الفتح أوجب، ومن النّقّاد الّذين ذهبوا لهذا الرّأي الأسـتاذ مازن المبارك، قائلًا: "قل الأزَمة، ولا تقل الأزْمة"[2]، والواضـح أنّ الأستاذ زهدي جار الله قد خالف هذا الرّأي مُخطّئًا اسـتعمالهم (تعرّض البلد لأزَمةٍ اقتصـاديّة)، وذكر أنّ الصّـحة في اسـتعمال (تعرّض البلد لأزْمةٍ اقتصاديّة)؛ معلّلًا ذلك لأنّ جمعها (أزَمات، لا أزْمات)[3].

يقول الشّيخ المغربيّ في العثرات: "أزْمة ماليّة: أي: شدّة وضيق مالي، الزّاي سـاكنة والميم مخفّفة مفتوحة، هذا صـوابها، والنّاس يكسـرون الزّاي، ويشـدّدون الميم، ويقولون: (أزِمّة)، وهذا من صـنيعهم خطأ، ولأزِمّة المشـدّدة معنى آخر، وهو أن تكون جمعًا لزمام بمعنى مقْود الدَّابة"[4]، وممّن أجازها بأشـكالها الثّلاثة، محمّد العدنانيّ، قائلًا: "ويقولون أحيانًا: وقع فلان في أزمة ماليّة، أي: في ضـيق مالي، والصّـواب وقع في أزْمَةٍ، أو آزِمَةٍ، أو أزَمَةٍ ماليّة"[5]، وممّن أجازها الدّكتور نعمة رحيم العزّاوي، مؤكّدًا صـحّة اسـتعمال اللّفظتينِ، قائلًا: "يَهِمُّ المعاصـرون فيظنّون أنّ الشّـدّة يُقال لها الأزْمة بسـكون

([1]) دراسات في النّقد اللّغويّ: 21.
([2]) نحو وعي لُغويّ: 196.
([3]) يُنظر: الكتابة الصّحيحة: 13.
([4]) عثرات اللّسان: 85.
([5]) معجم الأخطاء الشّائعة: 24.

الزّاي حسب، في حين أنّها جاءت في المظان بسكون الزّاي وفتحها"[1].

وجاء في الصّحاح: "الأزْمَة: الشدَّةُ والقحط. يقال: أصابتهُمْ سَنَةٌ أزَمَتْهُمْ أَزْمًا"[2]، وقال الرّازي (ت666هـ): "(الْأَزْمَةُ) الشِّدَّةُ وَالْقَحْطُ وَ(أَزَمَ) عَنِ الشَّيْءِ أَمْسَكَ عَنْهُ"[3]، وذكر الدّكتور أحمد مختار عمر (الأزْمة)، و(الأزَمة)، و(الآزِمَة) ومعناها القلق، والشّدّة، والارتياب، وضيق العيش، ذاكرًا، أَزْمة، أَزَمة: والجمع: أَزَمات، وأَزْمات[4].

أمّا مصطفى جواد فقد شايع ناقدنا المغربيّ، بإثباته على صحّة لفظ (الأزْمَة) بسكون الزّاي، إذ قال: "قل: أزْمة سياسيّة ولا تقل: أزَمة ولا أزِمة، فأمّا الأزْمة فهي ساكنة الزّاي في لغة العرب، ولم يرد لها وجه آخر، وإذا جمعتها جمع مؤنّث سالمًا قلت: (أزَمات) بفتح الزّاي، بعد أنْ كانت في المفرد ساكنة؛ وذلك لأنّها من الأسماء، وليست من الصّفات"[5].

وعلى هذا الرّأي ذهب الشّيخ محمّد جعفر الكرباسيّ، قائلًا: "الأزْمة: وهي ساكنة الزّاي من الأسماء وليست من الصّفات فكل اسم على وزن فَعْلة يجمع على فَعَلات فتقول أزْمته أزَمات"[6].

ولا يفوتني أنْ أذكر الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ حيث ناقش هذه المسألة مُجيزًا الاستعمالين فيها (الأزْمة بسكون الزّاي، والأزَمة بفتح الزّاي)، ورادًّا على

([1]) معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء: 2 / 15.
([2]) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (أزم): 5/ 1861.
([3]) مختار الصّحاح (أزم): 17/1.
([4]) يُنظر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 88/1.
([5]) قُل ولا تقُل: 65/1، ويُنظر: كبوات اليراع: 323.
([6]) نظرات في أخطاء المنشئين: 26/1.

رأي الأســـتاذ زهدي جار الله، بقوله: "أقول: أنكر بعض النّقّاد (الأزَمة) بفتح الزّاي وأوجبوا فيها السّـــكون كالأســـتاذ زهدي جار الله في كتابه الكتابة الصّحيحة...، وصواب المسألة أنّه جاء عن العرب (الأزْمة)، بسكون الزّاي، وفتحها صريحًا، قال ابن سيده وأصابتنا أزْمة وأزْبة، بسكون الزْاي منهما، وأزَمة وأزَبة، بفتح الزّاي، وهو الضيق والشدّة"[1].

ولكن ممّا يُلام عليه الزّعبلاويّ أنّه لم يكن دقيقًا في طرح هذه المعلومة الّتي ردّ بها الأســـتاذ زهدي جار الله ظانًّا بإنكاره (الأزْمة) بالسّـــكون، وقبوله (الأزَمة) بالفتح، فإنّنا عندما تتبّعنا الكتاب وجدنا عكس ما قاله الزّعبلاوي، وهذا ما وثّقناه في بداية الموضوع.

وفي الشّعر وردت هذه اللّفظة (الأزْمة) بالزّاي السّاكنة في شعر الشّاعر إبراهيم بن هرمة (ت150هـ): [من الكامل]

وَمِن أَزْمَةٍ حَصّـــاءَ تّطرَحُ أَهلَها عَلى مَلَقيّـاتٍ يُعبّرنَ بـالغُفرِ[2]

ويتبيّن ممّا ســـبق أنّ الكلمة وردت في المعجمات القديمة بأشـــكالها الثّلاثة، وكذلك في المعجمات الحديثة، فقد ذكر المعجم الوسيط: "الآزِمة: الشدّة والقحط، (ج) أوازم، الأزْمة الأزَمة الضّـــيق والشـــدّة، يقال أزمة ماليّة وأزمة سياسيّة وأزمة مرضيّة والقحط والحِمية"[3].

([1]) معجم أخطاء الكتّاب: 13، وتصويبات لغويّة: 22.

([2]) ديوانه: 267.

([3]) المعجم الوسيط (أزم): 1/ 16.

ـ أشّرَ تأشيرًا:

ورد في التّاج: "وقد (أَشَـرَتْ) المرأَةُ (أَسـنانَها تَأْشِـرُهَا أَشْـراً، وأَشَّـرَتْها) تَأْشِـيرًا: (حَزَّزَتْهَا) وحَرَّفَتْ أَطرافَ أَسـنانِها"[1]، وحدّ الشّـيخ إبراهيم اليازجي (التأشير) فقال: "ويقولون: أشّر على الصّك تأشيرًا: أي: رسم عليه علامة تفيد التّوقيع، أخذوه من الإشـارة على توهّم أصـالة الهمزة في أوّلها، وهو من كلام العامّة، على أنّ الإشـارة لا تفيد ما يريدونه من ذلك، والصّـواب أن يقال: وقّع على الصّك أو أعلم عليه إذا لم يرد صريح التّوقيع"[2].

يقول الشّـيخ المغربيّ: "أشّـر على الكتاب أو الدّفتر تأشـيرًا إذا وضـع عليه إشـارة، أي علامة تدلّ على أنّه قُرئ، أو أنّ فيه ملاحظة أو غير ذلك، ولا يخفى أنّ الهمزة في كلمة (إشـارة) زائدة على المادّة الاصـليّة الّتي هي الشّـور فهي كالهمزة في مصـادر إقامة واقالة وإمالة وإزالة، ثم أنّ إشـارة مصدر أشار يشير وأصل إشارة إشوار كما أنّ أصل إقامة، وإقالة، وإمالة، وإزالة إقوام...، طرأت عليها كلها قاعدة صـرفيّة حذفت أحد حرفي العلّة من وسـطها وعوضـتها عنه تاء في آخرها...، حتّى توهّموا أنّ همزتها أصـليّة كهمزة إمارة مصدر أمر، وأنّ مادّتها الّتي اشتقّت منها أشَر المهموز لا شور الأجوف، وأنّ وزنها فعالة لا إفعال، وبناءً على هذا التّوهّم اشـتقّوا منها فعل (أشَّر)"[3].

ويرى الكتّاب في تخطئتهم لهذا الاسـتعمال (أشّـر تأشـيرًا)، أنّ معنى التّأشـير لم يرد هكذا؛ لأنّ أصـله اللّغويّ أُخذ من (تحزيز الأسـنان، وتحديد

([1]) تاج العروس (أشر): 10/ 54.

([2]) لغة الجرائد: 41.

([3]) تأصيل أصل في اللّغة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق: مج5، ج5: 214.

الأطراف)، وهذا المعنى لا يرتبط بمعناه الّذي يُراد منه اليوم[1]، إذ جاء في اللّسان: "وتأْشير الأَسنان: تَحْزيزُها وتَحْديدُ أَطرافها"[2]، أمّا محمّد علي النّجّار فقد ذكر أنّ هذا الاستعمال عامّي، قائلًا: "يقولون: أشّر على الصّك أي وقّع عليه، وهو تعبير عامّي"[3]، ويُخطّئ الأستاذ محمّد العدنانيّ ما ورد عن النّجّار حول هذا الاستعمال، مستندًا إلى ما جاء في المعجمات اللّغويّة الحديثة، ومنها متن اللّغة من أنّ (أشّر على كذا) بمعنى وضع إشارة عليه وهو فعل مولّد، وكذلك المعجم الكبير[4].

وبالعودة إلى قول اليازجي: أشّر على الصّك تأشيرًا: أي: رسم عليه علامة تفيد التّوقيع، إلى أنّ التّوقيع قد استعمل عند العرب بمنزلة التّأشير، جاء في (شفاء الغليل): "التّوقيع: إيقاع شيء على شيء...، ومنه توقيع السّلطان"[5].

وذكر الشّيخ محمّد علي النّجّار: "فترى أنّ (التّأشير) و(التّوقيع) يرجعان إلى معنيين متماثلين، فإذا لم ينكر (التّوقيع) لما يكتب على القصص في القديم، كان استعمال (التّأشير) في هذا غير منكر، وقد كنت أرى أن يهجر (التّأشير) إلى (التّوقيع) إيثارًا للاتباع على الابتداع، فثناني عن هذا الخاطر أنّ التّوقيع تُعُورف الآن في وضع المرء اسمه في ذيل ما يكتب أمارةً على إقراره

(1) يُنظر: تقويم اللّسانين: 101_102، ومجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق: مج3، ج7: 217، وإصلاحات في لغة الكتابة والأدب: 30_31، ومثابة الكاتب: 126.
(2) لسان العرب (أشر): 4 /21.
(3) محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 41.
(4) يُنظر: معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 18.
(5) شفاء الغليل: 2/ 350.

وإجازته، وكان هذا في القديم يُقال فيه: كتب فلان بخطّه"[1]، وجاء في الأساس: "وسكّينٌ وقيعٌ ومُوَقَّعٌ: حديدٌ"[2].

وناقش الدّكتور نعمة رحيم العزّاوي هذه المسألة، قائلًا: "وإذا رجعنا إلى كتب اللّغة لم نجد هذا الفعل الجديد وهذه الصّيغ الجديدة، ووجدنا فيها (الأَشَر) بفتحتين، وهي البطر، وبابه (طَرِبَ) فهو (أشِرٌ) وتأشير الأسنان تحزيزها وتحديد أطرافها، وأشّر الخشبة بالمنشار وبابه (نَصَر)، ولذا أرى أنّ العربيّة في غنى عن هذا الفعل، وهذه الصّيغ الجديدة المولّدة إذ بالإمكان أن نستعمل (المَعْلَم) بفتح الميم وسكون العين وفتح اللّام بمعنى السّمة أو العلامة وجمعه (معالم)"[3]، ويُفهم من رأي العزّاوي أنّ الفعل (أشّر تأشيرًا) لم تستعمله العرب، وإنّما هو مولّد، ولكن حكى ابن قتيبة (ت276هـ) : "وتقول إذا ألقيت عليه الإشارة وهي ما ألقاه الميشار: أشّرتُ أؤشّرُ تأشيرًا"[4].

ونخلص ممّا تقدّم أنّ بعض الكتّاب قد منع (التّأشير) بمعناه المتعارف عليه اليوم، فقدّم بديلًا له وهو (المَعْلَم أو أشَرَ) وغير ذلك، وبعضهم يرى أنّ استعمال (أشّرَ تأشيرًا) جائزًا؛ لأنّ التّأشير والتّوقيع يعطيانِ معنييِنِ متشابهينِ، "فثبت بذلك أنّك تقول: أشّر المدير على الصّك أو على الجواز، إذا وضع سِمةً أو ما أسمَوْهُ بالتّأشيرة على الصّك أو الجواز، إيذانًا بإجازته والموافقة عليه، كما تقول: أشّرَ الرّئيس على الكتاب إذا وضع عليه إشارةً برأيه"[5].

([1]) لغويّات وأخطاء شائعة: 55.

([2]) أساس البلاغة (وقع): 350/2.

([3]) التّعبير الصّحيح: 82.

([4]) رسالة الخطّ والقلم: 27، ويُنظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: 1/ 182.

([5]) المستدرك على تذكرة أدب الكاتب: 18.

ـ تَدَاول:

يقول الأستاذ أسعد داغر: "ويقولون: (داوله في الأمر)، و(جلسوا يتداولون في المسألة)، و(قضت المحكمة ساعة في المداولة)، فيستعملون (المداولة والتّداول) بمعنى المشاورة والتّشاور ولم يسمعا عن العرب بهذا المعنى"[1].

وَرَدّ الشّيخ عبد القادر المغربيّ على داغر، قائلًا: "وأنكر (المداولة والتداول) بمعنى المشاورة والتّشاور، لكن إذا كان معنى (تداولوا الشّيء بينهم) أخذه هذا مرّة وذاك مرّة فلماذا لا يجوز أنْ يقال تداولوا الرّأي بمعنى تجاذبوه فكان هذا يبديه مرّة وذاك أخرى، وهو التّشاور نفسه؟[2]، وجاء في اللّسان: "وتَداوَلَتْهُ الأَيدي: أَخذته هَذِهِ مرَّة وَهَذِهِ مرَّة"[3]، فالّذي ورد في اللّغة (المداولة بين الشّيئين) إذا أخذت هذا مرّة وذاك مرّة أخرى.

أمّا الأستاذ محمّد علي النّجّار فقد أنكر ذلك، قائلًا: "ويقولون: داوله في الأمر، وتداولا فيه، وإنّما يقال: تداولوا الشّيء، إذا أخذوه بالدّول، هذا مرّةً وهذا مرّةً، والله يُداوِلُ الأيّام بين النّاس، مرّة لهم ومرّة عليهم، ويقال: تداولنا العمل والرّأي بيننا، بمعنى تعاورناه، وكان هذا أصل الوهم في التّداول في الرّأي، فأصل ذلك أنْ يتعاوروا الرّأي، ويتجاذبوه، ثم ضُمّن معنى التّقاوض، فَعُدّي بفي فقيل: تداولوا في الرّأي، وقد كان يجب أنْ يقال: تداولوا الرّأي، وسرى هذا الوهم

([1]) تذكرة الكاتب: 100.

([2]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج6: 262.

([3]) لسان العرب (دول): 252/11، ويُنظر: الصّحاح (دول): 1700/4، ومعجم ديوان الأدب (دول): 460/3، وتاج العروس (دول): 28/ 507.

في داوله، أي فاوضه"[1].

ويبدو أنّ الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ قد شايع النّجّار بالرّأي، قائلًا: "لا صحّة لقول الكتّاب: (داولته في الأمر)، وإنّما تقول: (داولتُ بين الشَّيئين)، إذا أخذت هذا مرّة وذاك أخرى، فإذا آثرت استعمال: (تداولنا) فيما يعنيه الكتّاب، قُلْتَ: (تداولنا بحث الأمر أو البحث فيه)، أو (تداولنا النّظر فيه)، وما شاكل ذلك، ولك أن تقول بدل (داولته في الأمر) فاوضته فيه، وباحثته الأمر، وباحثتُهُ فيه"[2].

جاء في قوله تعالى: **﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[سورة آل عمران: ١٤٠]**، وأمّا الأستاذ أحمد مختار فقد أجاز التّصحيح، قائلًا: "يمكن تصحيح العبارة المرفوضة على أساس أنّ المشاورة تقتضي تبادل الرّأي، وانتقاله من طرف إلى آخر"[3]، وجاء في التّذكرة: "وفيه خبر مشهور، وقد أخلق بكثرة التّداول فيه"[4].

يتّضح من ذلك أنّ (التّداول في حقيقته هو التّشاور)، فيعبّر كل شخص عن رأيه في وقت معيّن، فكلّ شخص يحاول أن يُقنع الآخر برأيه، ومنها العبارات المتداولة الّتي نسمعها في المحاكم: (مداولة القضيّة، وتشاور القضاة فيما بينهم، وبعد المداولة يصدر الحكم)، وعلى ذلك يمكننا القول: (داولنا الأمر فيما بيننا، أو تداولنا الأمر، وداولته فيه).

([1]) محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 38.

([2]) معجم أخطاء الكتّاب: 202.

([3]) معجم الصّواب اللّغويّ: 368.

([4]) التّذكرة الحمدونيّة: 7/ 388.

ـ خِلسة ـ خُلسة:

كثيرًا ما نسمع قول العامّة: (رآه خِلْسة) بكسر الخاء، والمعنى منه على غفلة، أو خِفْية، وهذا خطأ فصواب ذلك أنْ يُقال: (رآه خُلْسة) بضمّ الخاء، بمعنى رآه على غفلة أو خِفْية، وهذا ما نطقت به العرب، فقد ورد في مختار الصّحاح: "(الْخُلْسَةُ) بِالضَّمِّ يُقَالُ: الْفُرْصَةُ خُلْسَةٌ"[1]، ووردت في المصباح: "خَلَسْتُ الشَّيْءَ خَلْسَةً...، اخْتَطَفْتُهُ بِسُرْعَةٍ عَلَى غَفْلَةٍ...، وَالْخُلْسَةُ بِالضَّمِّ..."[2].

والخُلْسة بضمّ الخاء بمعنى النُّهزة، يقال: (الفُرصةُ خُلْسةٌ)، وقد جاء في التّاج: "الخُلْسة، بالضَّمِّ: الفُرْصة، يُقَال: هذِه خُلْسَةٌ فانْتَهِزْهَا"[3]، وفي اللّسان: "والخُلْسَة، بِالضَّمِّ: النُّهْزةُ. يُقَالُ: الفُرْصَةُ خُلْسَةٌ"[4].

يقول الشّيخ المغربيّ مخطّئًا استعمالهم (خِلْسة) بكسر الخاء، بقوله: "خُلْسَة: اسم من الاختلاس، فهو مضموم الأوّل، والنّاس يكسرونه، ويقولون: أخذ الشّيء الفلاني خِلْسة، ومنه (لا قطع في الخُلْسة)، أي: لأقطع يدٍ فيها"[5]، وشايعه بهذا الرّأي الأستاذ نعمة رحيم العزّاوي، قائلًا: "ومن أخطائهم قولهم: (جاء فلان خِلْسَة) بكسر الخاء، والصحيح (خُلْسَة) بضمّ الخاء"[6].

أمّا الأستاذ الزّعبلاويّ فقد ناقش هذه المسألة مخطّئًا من يقول (خِلْسة)

([1]) مختار الصّحاح (خلس): 1/ 94، والصّحاح (خلس): 923/3.
([2]) المصباح المنير (خلس): 1/ 177.
([3]) تاج العروس (خلس): 20/16.
([4]) لسان العرب (خلس): 6/ 65.
([5]) عثرات اللّسان: 44.
([6]) معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء: 1/ 118.

بكسر الخاء، والصّحيح عنده بالضّمّ، بقوله: "في كلام الكتّاب: (دخل فلان المدينة خِلْسة)، وقولهم هذا سليم، لكنّهم يلفظون (خِلسة) بكسر الخاء، وهي في اللّغة بضمّ الخاء، و(الخُلْسة) في الأصل ما اختلس؛ أي: ما اختطف على غفلة"[1]، وتناول هذه المسألة في غير كتاب، موضّحًا أنّ (الخُلْسة) بالخاء المضمومة الاسم من الاختلاس، وبفتح الخاء: المرّة من خَلَسَ، وبكسر الخاء فغير منقول[2].

وأمّا أحمد مختار عمر فنراه مُصحّحًا لهذا الاستعمال فذكر أنّ (خِلْسة) بكسر الخاء لغة صحيحة، وبضمّ الخاء لغة فصيحة، ودليله على ذلك بأنّ خِلْسة مكسورة الخاء اسم هيئة على وزن (فِعْلة)، للدّلالة على هيئة المختطف خفاءً[3]، ووردت بكسر الخاء في قول الشّاعر تأبّط شرًّا:[4] [من الطّويل]

سَتَأتي إلى فَهمٍ غَنيمَةُ خِلْسَةً وَفي الأَزْدِ نَوْحُ وَيْلَةٍ بِعَويلِ

وعند تتبّع بعض المعجمات اللّغويّة القديمة وجدنا أنّ كلمة (خِلْسة) جاءت بكسر الخاء، فقد وردت في المقاييس: "ثُمَّ يُقَالُ لِلنُّهْزَةِ فُرْصَةٌ، لِأَنَّهَا خِلْسَةٌ، كَأَنَّهَا اقْتِطَاعُ شَيْءٍ بِعَجَلَةٍ"[5]، وجاءت بكسر الخاء عند الثّعالبي (ت429هـ)[6].

نخلص من ذلك إلى أنّ أغلب النّقّاد قد أجمعوا على أنّ الصّواب

([1]) معجم أخطاء الكُتّاب: 175.

([2]) يُنظر: أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين: 173.

([3]) معجم الصّواب اللّغويّ: 358.

([4]) ديوانه: 60.

([5]) مقاييس اللّغة (فرص): 4/ 488.

([6]) يُنظر: الشّكوى والعتاب: 233، وثمار القلوب: 670.

(خُلْسة) بضمّ الخاء، لا بكسرها، وهذا ما ذهب إليه ناقدنا المغربيّ وما تمّ اثباته من المعجمات القديمة والحديثة بضبط الكلمة بضم الخاء (الخُلْسة)، إذ جاء في معجم متن اللّغة: "الخُلسة: الفرصة: ما يؤخذ سلبًا ومكابرةً، وهي الاسم من الاختلاس"[1].

ـ الدُّلالة، والدَّلالة، والدِّلالة:

قال المغربيّ مُخَطِّئًا: الدُّلالة هي أُجرة الدّلّالِ، والكسر في دالِها خَطَأٌ، والدِّلالة بالكسر فهي اسم لحرفة الدّلّال، وأمّا بفتح الدّال فهو مصدر دلّه على الشّيء[2].

يبدو أنّ المغربيّ قد خالف معجمات اللّغة في رأيه هذا، ففي الجمهرة: "وَالدَّلَالَة: حِرْفَة الدَّلال"[3]، وفي اللّسان[4]، والتّاج أيضًا[5].

أمّا محمّد العدنانيّ فقد ردّ على المغربيّ، قائلًا: "ولم أعثر على الدُّلالة إلّا في مصادر الفعل: دَلَّهُ على الشيء دُلالة"[6]، معتمدًا في هذا على ما جاء في معجمات اللّغة القديمة والحديثة، ويذكر: ودَلَّه عليه دَلالةً، ودَلّه عليه دِلالةً، ويقول إنّ فتح الدّال في هذه المصادر أعلى، ويُردف بأنّ أُجرة الدّلّال يجوز فيها الوجهين (الدِّلالة، والدَّلالة)، وحرفة الدّلال أيضًا، (الدِّلالة، والدَّلالة)، هذا

(1) معجم متن اللّغة: 2/ 315، ويُنظر: المعجم المفصّل في اللّغة والأدب: 609.
(2) يُنظر: عثرات اللّسان: 44_45.
(3) جمهرة اللّغة (دلل): 114/1.
(4) يُنظر: لسان العرب (دلل): 249/11.
(5) يُنظر: تاج العروس (دلل): 498/28.
(6) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 226.

ما جاءت به الكتب اللّغويّة[1].

ويتّضـــح ممّا تقدّم أنّنا إذا أردنا معنى المهنة نقول: (الدِّلالة)، فهذه لغة فصيحة، وإذا أردنا المعنى الآخر أُجرَة الدَّلّال نقول: (الدِّلالة أو الدَّلالة).

ـ جمع مفعول على مفاعيل (مشهور ـ مشاهير):

أجاز الشّـــيخ المغربيّ جمع مفعول على مفاعيل، ولكنّه اعترف بأنّ جمعه جمع تصـحيح هو الأكثر اسـتعمالًا وفصـاحة، معتمدًا على ما جاء في القرآن الكريم من أمثلة مثل: (مسؤولون، ومبعوثون، مجموعون، محرومون...)، فقد تناول هذه المسألة إجابة لسؤال من الأمير شكيب أرسلان، موضحًا الآتي:

يرى أغلب النّحويّين كابن هشام، والزّمخشري، وابن الحاجب، والرّضـي، بأنّ كل ما كان على وزن مفعول وكان صفة يكون جمعه (تصحيح لا تكسير)، وأردف أنّ هناك كلمات جمعت جمع تكســـير لمفعول مثل:(مكتوب مكاتيب، محبوس محابيس، مســـجون مســـاجين...) وردّ النّحويّون عليها بأنّ هذا الكلام ليس حجّة، إمّا أن تكون من كلام الفقهاء، أو لأنّها غير واردة في معاجم اللّغة، وفي كلام المتقدّمين[2].

فيذهب أكثر اللّغويّين بأنّ ما كان من اســـمي (الفاعل، والمفعول) ويبدأ بميم يجمع جمع تصـحيح لا تكسـير فهو يشـابه الفعل في اللّفظ والمعنى، والّذي جاء في اسم المفعول: (مَلْعُون، ومَشْؤُوم، ومَيْمُون، ومسلوخ، ومَكْسُور) فجمعها

([1]) يُنظر: معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة:226.

([2]) فتاوى لغويّة، صحة جمع مفعول على مفاعيل، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج13، ج3: 143_145.

وَرد على (مَلَاعِيْن، ومَشَـائِيم، ومَيَامِيْن، ومَسَـالِيخ ومَكَاسِـير)[1]، يقول سـيبويه (ت 180هـ): "والمفعول نحو: مَضْـــرُوب ، تقول: مَضْـــرُوبُون، غير أنّهم قد قالوا: مَكْسُـور، ومَكَاسِـير، ومَلْعُوْن ومَلَاعِيْن، ومَشْـئُوم ومَشَـائِيم ومَسْـلُوْخَة ومساليخ، شبّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن، كما فعل ذلك ببعض ما ذكرنا ، فأمّا مجرى الكلام الأكثر فأن يجمع بالواو والنّون والمؤنث بالتّاء"[2].

يقول ابن السّـــرّاج (ت 316هـ): "مَفْعُول: مثله بالواو والنّون، وقالوا: مكسور ومكاسير، ومَلْعُون وملاعين، شبّهوها بالأسماء"[3].

أمّا النّقاد المحدثون فقد تباينوا في جمع (مفعول) على (مفاعيل) إنْ كان وصفًا، ومنهم الأستاذ محمّد سليم الجندي الّذي منع هذا الجمع بعد أن استدلّ بأقوال العلماء، قائلًا: "فهذه أقوال العلماء، وكلّها صريحة بأنّ ما كان على وزن مفعول من الصّـفات، لا يجمع جمع تكسـير، وما ورد عن العرب مخالفًا لهذا القياس، فهو شاذّ لا يقاس عليه غيره"[4].

يقول المغربيّ في جمع (مشهور على مشاهير): "يقولون في تزييفها إنّ علماء اللّغة لم يذكروا في معاجمهم أنّ مشـهور تجمع على مشـاهير فلا يجوز اسـتعمالها عملًا بقاعدة النّحاة المذكورة، فإذا رددنا عليهم بأنّ هذا الجمع إذا لم يدوّنه علماء اللّغة في معاجمهم نصًّـــا فقد اســتعملوه هم أنفســهم في كلامهم عرض: فقد استعملها (أبو زيد الأنصـاري) صـاحب (النّوادر في اللّغة) ونطق بها (الزّبيدي) شـارح القاموس، و(الفيّومي) صـاحب المصـباح، و(السّـيوطي)

(1) يُنظر: شرح الشّافية: 181/2، وجامع الدّروس العربيّة: 2/ 66_67.
(2) الكتاب: 3/ 641.
(3) الأصول في النّحو: 3/ 23.
(4) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: 41.

مؤلف المزهر، و (الميداني) جامع أمثال العرب"[1]، فقد ورد في التّاج: "وصالحٌ النّبيّ عَلَيْهِ السّلام من مشاهير الأَنبياءِ، كَانَت منازِلُ قومِه فِي الحجْر"[2].

ذكر المغربيّ في غير كتاب عبارة: "(ومن مشاهير علماء الحديث)"[3]، وقد ردّ الأستاذ سليم الجنديّ ذلك مخطّئًا المغربيّ، قائلًا: "ومشهور لا يُجمع قياسًا على مشاهير، ولم نرَ من نقله من أئمة اللّغة"[4].

وممّن انتقد جمع مشهور على مشاهير العلّامة الشّنقيطي حيث ذكر ذلك السّيّد رشيد رضا، قائلًا: "وكان الشّنقيطي الكبير انتقد على رفيق بك العظم تسمية تاريخه أشهر مشاهير الإسلام بهذه العلة، وهي أَنَّ مَفْعُولًا لا يجمع على مَفَاعِيل قياسًا، ولكن لفظ (مَشَاهِير) استعمله المتقدمون، ومنهم صاحب القاموس في غير مادّة"[5]، وممّن أجاز جمع مَفْعُول على مَفَاعِيل الأب أنستاس الكرملي، بقوله: "ومن جملة الألفاظ الّتي يحاول اليوم بعض الخلق إماتة ما أنشأه منها السّلف جمع مشاهير المشهور فقد عدّه أحد رجال مجمع دمشق خطيئة لا تغتفر ...، بدعوى أنّه لم ينقله أحد من أئمة اللّغة، كأن كتب اللّغة الّتي انتهت إلينا تشتمل على كل ما نطقت به العرب ، وكل ما

([1]) فتاوى لغويّة، صحة جمع مفعول على مفاعيل، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج13، ج3: 144.

([2]) تاج العروس (صلح): 6/ 550.

([3]) الأخلاق والواجبات: 22.

([4]) مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 7، ج 8: 382.

([5]) السّيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة: 546.

ينتظم في سلك كلامهم من طريق القياس والسّماع"[1].

وذكر الشّيخ الغلاييني: "وقد جمع (مَشْهُورًا) على (مشاهير) صاحب القاموس في قاموسه، والفيّومي في مصباحه، والميداني في شرح أمثاله، وقد عَدَّ النّحاةُ ما ورد من ذلك سماعيًا، وأطلقوا المنع في تكسير غير ما سمع ولكن في هذا المنع تحجيرًا على النّاس، ومن رجع إلى كلام متقدّمي النّحاة كسيبويه وغيره، لا يجد كل هذا التّضييق"[2].

كذلك جاءت كلمة (مشهور) جمع تكسير في كتب الأعلام واللّغة، يقول ابن قتيبة الدّينوري (ت276هـ): "فهذه الكواكب، ومنازل القمر: مَشَاهِير الكواكب الّتي تذكرها العرب في أشعارها"[3]، وحكى ابن عبد ربّه (ت328هـ): "ومن مشاهير فرسان الخوارج عمرو القنا، من بني سعد بن زيد مناة، وعبيدة بن هلال، من بني يشكر بن بكر بن وائل، وهو الّذي طعن صاحب المهلّب في فخذه"[4].

أمّا الأستاذ محمّد العدنانيّ فقد جمع بين الجمعين كليهما فقال: "ويُخطّئون من يجمع مشهورًا على مشاهير، ويقولون: إنَّ الصّواب هو مَشْهُورُونَ، ولكن الجمعين كليهما صحيحان"[5].

([1]) مجلّة لغة العرب (السّنة السّابعة): 768، ويُنظر: المصدر نفسه (السّنة الرّابعة): 16، ويُنظر: الأب أنستاس ماري الكرملي ناقدًا لغويًا، محمد جاسم العجياوي، (رسالة ماجستير): 70.

([2]) جامع الدّروس العربيّة: 2 / 67.

([3]) أدب الكاتب: 94.

([4]) العقد الفريد: 185/1.

([5]) معجم الأخطاء الشّائعة: 135.

أمّا الدّكتور مجيد الزّامليّ فقد أوضح ما كان مُلتبِسًا، فقال: "لا بدّ من ملاحظة الصّفة المبدوءة بالميم من اسمي الفاعل والمفعول، فإذا أتت على أصلها، فاعتمدت على موصوف مذكور أو مقدّر فبابها التّصحيح، وإذا ضارعت الأسماء أو خرجت إلى بابها، فاشتهرت في الاستعمال مفردة عن موصوفها، منقطعة عنه، جاز فيها التّكسير كما تُكسّر الأسماء كمَقْطُوع ومَقَاطِيع، ومَكْفُوْف ومَكَافِيف، ومَلْعُوْن وَمَلَاعِيْن، فإذا كان اللّفظ على معنى الوصفيّة وسبيل الاشتقاق، امتُنع تكسيره، وإذا فارق الوصفيّة وكأنّه لم يشتقّ من الفعل، فضارع الأسماء جاز أن يُكسّر تكسير الأسماء"[1]، وقد جاء جمع (مفعول) على (مفاعيل) في قول الشّاعر المسيّب بن علس: [من البسيط]

هُمُ الرَبيعُ عَلى مَن ضَافَ أَرحُلَهُم وَفي العَدُوِّ مَناكيدٌ مَشائيمُ[2]

ويرى البحث جواز جمع (مفعول على مفاعيل)؛ وذلك لشيوعه على ألسنة الكتّاب واللّغويّين، وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة جمع مفعول على مفاعيل مطلقًا[3]، وجاء في التّاج: "وجِذْلُ الطِّعان، بِالْكَسْرِ: لَقَبُ عَلْقَمَة بنِ فِراسِ بنِ غَنْمٍ مِن مَشاهِير العَرَب"[4].

([1]) نظرات في جموع التّكسير: 158.

([2]) ديوانه: 126.

([3]) يُنظر: مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عام (1934_1984): 76.

([4]) تاج العروس (جذل): 28/ 198.

ـ جمع وَفَاة:

يقول بعض الكتّاب والمتحدّثين: (وَفِيَّات) بالياء المشدّدة، وكسر الفاء، جمعًا لكلمة (وَفاة) وهذا خطأ؛ لأنّ (الوَفاة) جمعها (وَفَيَات) بتخفيف الياء، وفتح الواو، والفاء.

وخَطّأَ الشّيخ المغربيّ ذلك في عثراته، بقوله: (الوَفَيَاتُ جمع وفاة، كما أنّ النَّوَيَات جمع نواة، ياء الوَفَيَات مخفّفة، وهم يقولون: وَفَيّات بالتّشديد، ويقولون في اسم تاريخ ابن خلكان: وفيّات الأعيان خطأ"[1] فجمع (النواة، نَويَات) بالنّون المفتوحة، والياء المخفّفة.

وذكر محمّد العدنانيّ أنّ الوَفاة: "المَوْت، ويجمعونها على وَفِيَّات، والصَّوابُ: وَفَيَاتٌ، فقد سمّى ابن خلكان كتابه المشهور في التّراجم: وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان"[2].

وناقش هذه المسألة الأستاذ نسيم نصر، قائلًا: "كثيرًا ما يتردّد الخطأ في جمع وفاة على (وَفِيَّات) بتشديد الياء، مع أنّ انتباهة القارئ العادي تكفي لإدراك الخطأ في وجود هذه الشّدّة على الياء، فبينما نحن في صدد (وَفَيَات) بمعنى (ميتات)، إذا بنا في (وَفِيَّات) بتشديد الياء، نخرج إلى جمع (وَفِيّة)، أي كثيرة الوفاء"[3].

([1]) عثرات اللّسان: 114.

([2]) معجم الأغلاط اللّغويّة: 728.

([3]) أخطاء ألِفناها: 186، ويُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ: 1/ 797.

وذكر ذلك الشّـــيخ محمّد علي النّجّار، بقوله: "ويقولون: الوفيّات، وهي الوَفَيَات"[1]، وجاء في معجم اللّغة العربيّة المعاصــرة: "شــهادة الوَفاة: شــهادة تُحرَّر من...، نســبة الوَفَيَات"[2]، فقد ذكر جمع الوفاة على وَفَيَات، بفتح الفاء، وتخفيف الياء.

وجاء في التّاج: "كَذَا فِي (وافِي الوَفَيَات) للصَّـــفَديّ"[3]، فالوفاة: "كفتاة: الموت جمع وَفَيَات، يقال: (أدركتهُ الوفاة)"[4].

ويتّضــح ممّا ســبق أنّ (وفاة) تُجمع على (وَفَيَات)، بفتح الواو، والفاء، وتخفيف الياء، هذا ما اتفق عليه أغلب النّقاد، وما تمّ ذكره في الكتب اللّغويّة القديمة والحديثة.

(1) محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 41، ويُنظر: فن الكتابة الصّحيحة: 327.
(2) معجم اللّغة العربيّة المعاصرة (وفي): 3/ 2476، والعربيّة الصّحيحة: 185.
(3) تاج العروس (بيح): 6/ 324.
(4) أقرب الموارد (وفي): 2/ 1472، والمعجم الوسيط (وفت): 2/1074.

الفصل الثّالث

المستوى النّحويّ

المبحث الأوّل: التّعدّي واللّزوم

المبحث الثّاني: التّضمين

المبحث الثّالث: مسائل نحويّة متفرّقة

المستوى النّحويّ:

يُعَدُّ النّحو من أهمّ علوم اللّغة العربيّة وأعلاها منزلةً؛ إذ إنّه تناول دراسة الجمل، والتّراكيب، ويسهم في صيانة اللّسان من الوقوع في الخطأ، فهو بمثابة الطّريق الّذي يُرشدنا إلى فهم القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشّريف، كما أنّه يسهم في توضيح المعاني الغامضة فلا سبيل إلى معرفتها إلّا من خلاله، بذلك يُعدّ المعيار الّذي يُعرف به سقيم الكلام من صحيحه.

فعلم النّحو تمثّل في مدرستينِ رئيستينِ، هما: البصرة الّتي غلب على نهجها القياس، والكوفة الّتي اعتمدت على السّماع[1]، فنال هذا العلم اهتمامًا واسعًا من العلماء منذ القدم، فظهر علماء أجلّاء أمثال الخليل (ت 175هـ)، وسيبويه (ت 180هـ)، وابن السّرّاج (ت 316هـ)، وابن جنّي (ت 392هـ)، وغيرهم كُثُر، فقد عرّف ابن جنّي النّحو، قائلًا: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتّثنية، والجمع، والتّحقير، والتّكسير، والإضافة، والنّسب، والتّركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوًا كقولك: قصدت قصدًا ثم خُصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم كما أنّ الفقه في الأصل مصدر فقهت الشّيء أي عرفته ثم خصّ به علم الشّريعة من التّحليل والتّحريم، وكما أن بيت الله خصّ به الكعبة وإن كانت البيوت كلّها لله، وله نظائر في قصر ما كان شائعًا في جنسه على أحد أنواعه، وقد استعملته العرب ظرفًا وأصله المصدر"[2].

([1]) يُنظر: الزّمخشري اللّغويّ وكتابه الفائق: 113.

([2]) الخصائص: 1/ 34.

لقد كانت آراء العلماء معرّضة للرّفض أو القبول، من هذا ظهر النّقد مع ظهور المدوّنة النّحويّة ونشـــأ معها، وجاء في المصـــباح: "وَمَنْ صَـــنَّفَ فَقَدْ اسْتَهْدَفَ أَيْ انْتَصَبَ كَالْغَرَضِ يُرْمَى بِالْأَقَاوِيلِ"[1]، أي أنّه وضـع نفسه موضـع النّقد، وذكر الزّبيديّ (ت 1205هـ): "كَانَ الْخَطِيب يَقُول: من صَـنَّف فقد جعل عَقْلَة على طَبَقٍ يَعرِضُه على النّاس"[2]، فالكتب الّتي تؤلّف قابلة للنّقد، والباحث النّاقد يفتّش ويبحث فيها القضـايا الغامضـة الّتي تقبل النّقاش، والأخذ، والعطاء بالردّ على ما يُعاب فيها، أو يؤاخذ عليها من قول ضـعيف لا يوافق قول العرب القدامى، واللّغويين الأوائل الّذي ورد في مصـــنّفاتهم، وغيرها من أمور النّقد النّحويّ، فيبدو "أنّ أهل العصـــر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قولٍ ثالث"[3]، فأصـــبح النّقد اللّغويّ يمثّل جزءًا مهمًا لعنايـة العرب بلغتهم، والوسـيلة الّتي اتّخذها العلماء لكشـف مكانتها القيّمة والحفاظ عليها[4]، وبعد ذلك فقد شُـغِل نقّادنا بالتّحري عن الصّـواب، لتقويم ألسـنة المتحدّثين فيه، ونقدهم لتلك الألفاظ، والتّراكيب الّتي تسـتعمل في غير موضـعها، ومنهم الشّـيخ عبد القادر المغربيّ الّذي تتبّع عددًا من القضايا في مقالاته، **وسنتناول في هذا الفصل نقده لبعض العبارات والتّراكيب الّتي وجدناها في نتاجه العلمي، فضلًا عن رأيه حول المتعدّي واللّزوم، وغير ذلك.**

([1]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (هدف): 2/ 635.

([2]) تاج العروس: 1/ 23.

([3]) الإصباح في شرح الاقتراح: 172.

([4]) يُنظر: النّقد اللّغويّ عند العرب حتّى نهاية القرن السّابع الهجريّ: 24.

المبحث الأوّل

التَّعَدّي وَاللُّزُوم

تُعدُّ ظاهرة التّعدّي واللّزوم من الجوانب المهمّة في الدّراســـات النّحويّة والصّـرفيّة، فلها تميّز واضـح في المدوّنة النّحويّة، فتُقسم الأفعال على قسمين: (متعدّية ولازمة)، فالفعل اللّازم هو الفعل القاصـــر؛ لأنّه يلزم الفاعل ولا يتعدّاه إلى المفعول به، فهذا ما أيّده ســـيبويه (ت 180هـ) حين عقد له بابًا ســـمّاه (باب الفاعل الّذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول)[1]، وحدّه مصطفى الغلاييني بأنّه: "هو ما لا يتعدّى أثرُهُ فاعله، ولا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله، مثل: (ذهب ســعيدٌ، وســافر خالدٌ)، وهو يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاج إلى المفعول به...، ويســـمّى: (الفعل القاصـــر) لقصـــوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل"[2].

أمّا المتعدّي فحكاه ســـيبويه في (باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعول)، قائلًا: "وذلك قولك: ضَـــرَبَ عبد الله زيدًا، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَب، وشـغلْت ضـرب به كما شـغلت به ذهب، وانتصـب زيد؛ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل"[3]، وحدّه العُكْبَريّ (ت 616هـ) ، بقوله هو: "ما افتقر بعد فاعله إلى محلٍّ مخصـــوص يحفظه"[4]، ويُســـمّى الفعل المتعدّي (المجاوز، أو الواقع)[5].

([1]) يُنظر: الكتاب: 1/ 33، وتيسيرات لغويّة، شوقي ضيف: 11.

([2]) جامع الدّروس العربيّة: 1/ 46.

([3]) الكتاب: 1/ 34.

([4]) اللّباب في عِلل البناء والإعراب: 1/ 267.

([5]) يُنظر: نزهة الطّرف في علم الصّرف: 1/ 59، والنّحو الوافي، عبّاس حسن: 150/2.

إنَّ المتابع لهذه الظّاهرة يرى استعمال العامّة والخاصّة من النّاس لأفعال على غير ما وضـــعت له، فاســـتعملوا المتعدّي لازمًا، والعكس كذلك، فهذا ما شـجّع المغربيّ على البحث والتّفتيش عن هذه الاسـتعمالات الّتي لم توافق اللّغة العربيّة، ومنها:

ـ أثّر في نفسه أم أثّر على نفسه:

خطّأ الشّيخ المغربيّ من يعدّي الفعل (أثّر) بحرف الجرّ (على)، بقولهم: (أثّر على نفسه)، ويرى أنّ الصّواب، قولهم: (أثّر في نفسه) بتعديته بحرف الجرّ (في)[1]. وذكر المغربيّ أنّ هذا التّعبير_أثّر على_ من صنيع الأعاجم، فهو تعريب لـ (Influer sur)، وأردف المغربيّ أنّ هناك بديلًا للفعل (أثّر) أكثر فصاحة منه وهو الفعل (حاك يحيك)، مكان (أثّر يؤثّر) معتمدًا في هذا على ما جاء في حديث النّبي (V): (البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك)، وما ذكره صاحب اللّسان: (أثر في نفسك)، ثم قال: (فلان ما يحيك فيه الملام) إذا لم يؤثّر فيه[2].

ورد في المقاييس نقلًا عن الخليل (ت 175هـ): "وَالْأَثَرُ بَقِيَّةُ مَا يُرَى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَمَا لَا يُرَى بَعْدَ أَنْ تَبْقَى فِيهِ عَلَقَةٌ"[3]. وذكر أبو هلال العسكري (ت 395هـ): "والعزيز الّذي لا يؤثّر فيه الضّيم"[4].

([1]) يُنظر: تعريب الأساليب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكي، ج1: 340.

([2]) يُنظر: المصدر نفسه: 340.

([3]) مقاييس اللّغة (أثر): 1/ 54.

([4]) جمهرة الأمثال: 1/ 208_ 209.

وجاء في المحكم: "وأَثَّرَ في الشَّيْءِ تَرَك فيه أَثَرًا"[1]، وفي التّاج: "وأَثَّر فِيهِ تَأْثِيراً: تَرَكَ فِيهِ أَثَراً، والتَّأْثِيرُ: إِبقاءُ الأَثَرِ فِي الشَّيْءِ...، وَيُقَال: أَثَّرَ بوَجْهِه وبِجَبِينِه السُّجُود، وأَثَّرَ فِيهِ السَّيْفُ والضَّرْبَةُ"[2]. وجاء متعديًّا في قوله تعالى: **﴿كَانُواْ هُمۡ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ وَءَاثَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ ٢١﴾ [سورة غافر:٢١].**

روي أنّ الإمام علي ذكر مولاتنا الزّهراء (P)، فقال: "...، وإنّها استقت بالقربة حتّى أثّر في صدرها...،"[3].

يرى الدّكتور مصطفى جواد أنّ أثر الشّيء يكون من جهة العمق، وليس من جهة العلو؛ لأنّه داخل الشيء لا في خارجه، مع أنّ (عليه) لا تفيد الوغول بل تفيد العلو، بل تستلزم الاندماج، ورجّح _ جواد_ أنّ سبب تعدية الفعل (أثّر) بـ (على) هي ترجمته من الفرنسيّة إلى العربيّة، والمترجمون قلّدوهم[4].

وخطّأ كوكبة من أرباب التّصحيح تعدية الفعل (أثّر) بحرف الجرّ (على)، ومنهم الأستاذ أسعد داغر[5]، والدّكتور نعمة العزّاوي[6]، والأستاذ زهدي جار الله[7]، والأستاذ محمّد العدنانيّ[8]، والدّكتور سعدون بن أحمد الرّبعي[9]، والدّكتورة

([1]) المحكم والمحيط الأعظم (أثر): 10/ 173، ويُنظر: القاموس المحيط (أثر): 1/ 341.
([2]) تاج العروس (أثر): 10/ 14_ 24.
([3]) علل الشّرائع: 2/ 359.
([4]) يُنظر: قل ولا تقل: 1/ 74.
([5]) يُنظر: تذكرة الكاتب: 72.
([6]) يُنظر: فصول في اللّغة والنّقد: 80.
([7]) يُنظر: الكتابة الصّحيحة: 3.
([8]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة:
([9]) يُنظر: الرّوضات الحسان في حقلي اللّغة واللّسان: 98.

كوكب دياب[1]، والأستاذ خضر أبو العينين[2]، والشّيخ محمد الرّيسوني[3]، والدّكتور محمود شاكر[4]، والدّكتور محمود إسماعيل[5]، والدّكتور عبد المعطي إسماعيل[6].

وعلى النّقيض من ذلك فقد أجاز الدّكتور أحمد مختار عمر تعدية الفعل (أثّر) بـ (على)، وفقًا لمفهوم إنابة حروف الجرّ بعضها لبعضٍ، مستدلًّا بقوله تعالى: **﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ مِّنۡ أَهۡلِهَا ١٥﴾ [سورة القصص:١٥]**، فيرى بأنّ (على حين) بمعنى (في حين)[7].

وبالرّدّ على ما ذكر آنفًا، قد أنكر الدّكتور مصطفى جواد بمن يحتجّ بإنابة حروف الجرّ بعضها مقام بعضٍ؛ لأنّه قول لم يعتمد على إدراك أسرار اللّغة العربيّة، ولا يكون قياسيًّا، ولا سماعيًّا؛ إذ إنّه كان بمعزلٍ عن لغة فصحاء العرب فلم يُسمع منهم (أثّر عليه)، ولا (التّأثير عليه)[8].

وزيادة على ذلك أنَّ الفعل (أثّر) قد ورد في كلام الشّاعر الجاهلي عنترة بن شدّاد، قال:[9] [من البسيط]

أَشكو مِنَ الهَجرِ في سِرٍّ وَفي عَلَنٍ شَكوى تُؤَثِّرُ في صَلدٍ مِنَ الحَجَرِ

([1]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 13.
([2]) يُنظر: معجم الأخطاء النّحويّة واللّغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 191.
([3]) يُنظر: عثرات الأقلام والألسنة: 27.
([4]) يُنظر: تصويبات لغويّة: 15.
([5]) يُنظر: الأخطاء الشّائعة في استعمالات حروف الجرّ: 51.
([6]) يُنظر: مثابة الكاتب: 23.
([7]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقّف العربيّ: 9.
([8]) يُنظر: قل ولا تقل: 1/ 74.
([9]) ديوانه: 119.

وقال الأعشى الكبير:[1] [من الخفيف]

أَثّـَرَت في جَناجِــنٍ كَإرانِ الـ مَيْتِ عُـولِــينَ فَــوقَ عُـــوجٍ رِسالِ

وورد في كتاب الأغاني: "...، وأيّ حرّةٍ حَصانٍ تسمع قول بشّار فلا يؤثّر في قلبها"؟[2].

ويتّضح ممّا تقدّم من نصوص لغويّة أنّ الصّواب في تعدية الفعل (أثّر) يكون بحرف الجرّ (في)، هذا ما قاله الشّيخ المغربيّ، وما ذكره أصحاب اللّغة القدامى، وأرباب التّصحيح اللّغويّ الحديث كما ذكرنا آنفًا.

ـ أحَاط:

قال المغربيّ: وقولهم (فلان أحاط فلانًا علمًا بالأمر) أي أعلمه به من جميع جهاته، فيجعلون فعل (أحاط) متعدّيًا وهو لازم، يقال: أحاط زيد علمًا بالأمر وفي القرآن الكريم: ﴿ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ١٢﴾ [سورة الطلاق:١٢]، فإذا أريد استعمال فعل (أحاط) في مثل هذا المقام جاز أن يقال: (فلان جعل فلانًا يحيط علمًا بالأمر)[3].

فلو تتبّعنا معجمات اللّغة نجد أنّ (حاط) ورد متعدّيًا بالباء، والمعنى منه (أحاط)، إذ جاء في المصباح: "حَاطَهُ يَحُوطُهُ حَوْطًا رَعَاهُ وَحَوَّطَ حَوْلَهُ تَحْوِيطًا أَدَارَ عَلَيْهِ نَحْوَ التُّرَابِ حَتَّى جَعَلَهُ مُحِيطًا بِهِ وَأَحَاطَ الْقَوْمُ بِالْبَلَدِ إحَاطَةً اسْتَدَارُوا بِجَوَانِبِهِ وَحَاطُوا بِهِ مِنْ بَابِ قَالَ"[4].

([1]) شرح ديوان الأعشى: 300.

([2]) الأغاني: 3/ 126.

([3]) عثرات الأقلام، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج2، ج3: 89.

([4]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (حوط): 1/ 156.

ويأتي الفعل متعدّيًا بنفسه، ففي التّاج: "حاطَهُ يَحوطُه حَوْطاً وحيطَةً وحِياطَةً، بكَسْرِهما: حَفِظَه وصانَهُ وكَلأَه، ورَعاهُ، وذَبَّ عَنهُ، وتَوَفَّر عَلَى مَصالِحِه وتَعَهَّدَهُ"[1]، كما جاء في اللّسان: "حاطَه يَحُوطُه حَوْطاً وحِيطةً وحِياطةً: حَفِظَه وتعَهَّده"[2].

و(أحاطه) شائع في كلام الكتّاب، إذ يعدّون الفعل بنفسه[3]، فهذا ما أنكره عدد من النّقاد، منهم الأستاذ محمّد العدناني الّذي شايع المغربيّ، بقوله: "ويقولون: أحاط الحديث بالكتمان، والصّواب: أحاط الكتمانُ أو الكتمانَ بالحديث، وقد أجمعت المعجمات كلّها على استعمال الفعل (أحاط) لازمًا"[4]، وعلى هذا الرّأي ذهب الشّيخ إبراهيم اليازجي[5]، والأستاذ عبّاس أبو السّعود[6].

ولو فتّشنا أكثر نجد أنّ الفعل جاء لازمًا، وجاء متعدّيًا كذلك، هذا ما أجازه الشّهاب الخفاجي (ت 1069هـ)، بقوله: "(أحاط) يكون لازمًا، وهو المعروف...، ويكون متعدّيًا أيضًا، ولم يعرفه كثير فوقعوا في أمور غريبة، وتعسّفات عجيبة"[7].

([1]) تاج العروس (حوط): 19/ 220.

([2]) لسان العرب (حوط): 7/ 279.

([3]) يُنظر: الأخطاء الشّائعة في استعمالات حروف الجرّ: 133.

([4]) معجم الأخطاء الشّائعة: 73.

([5]) يُنظر: لغة الجرائد: 12.

([6]) يُنظر: شموس العرفان بلغة القرآن: 67.

([7]) شفاء الغليل: 2/ 417.

وورد في نهج البلاغة: "وألبسكم الرّياش، وأرفع لكم المعاش، وأحاط بكم الإحصاء"[1]، إذ جاء متعدّيًا بنفسه، وورد في كتاب عيون الأخبار: "اللّهم ومن أراد بنا سوءًا فأحطْ ذلك السّوء به كإحاطة القلائد على ترائب الولائد"[2].

يرى الدّكتور مصطفى جواد أنّ تطوّر اللّغة يُشعر أنّ (حاطه) أصله (حاط به)، فضلًا عن أنّ (حفّه) أصله هو: (حفّ به)، وأردف أنّ (أحاط به) هو تقدير (أحاط الشّيء به)، بمعنى: جعله له كالحائط، وحذف المفعول من جملة الفعل لا يدلّ على أنّ الفعل لازمٌ[3]، وممّن خطّأ استعمال الفعل (أحاط) بمعنى الإخبار، الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ، إذ يرى أنّ المناسب فيه القول: (أُعلمكم بكذا، أو أُخبركم، أو أُنبئكم)[4].

وذكر الأستاذ كمال إبراهيم: "أَحَطْتُهُ علمًا بالمسألة، والمعنى أنهيتها إليه، وأعلمته بها، فيعدّون هذا الفعل، وهو لازم لا يتعدّى، فيقال: أَحَطْتُ بالأمر، وأَحَطْتُ به علمًا، ولا يقال: أَحَطْتُهُ علمًا، ولا يُعرف في هذه اللّفظة غير هذا"[5].

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة هذه الأساليب (أحاطه الله بعنايته، احتاطوا القرية من جميع جهاتها، وأحاطوا المحاصرين، وأحطته علمًا بقصّتي)، فترى اللّجنة أنّ الفعل الرّباعي (أحاط) يُمنع استعماله متعدّيًا في هذا المعنى، فلا يستعمل إلّا لازمًا، فيقال: أحاط به علمًا[6].

([1]) شرح نهج البلاغة: 5/ 149.
([2]) عيون الأخبار، ابن قتيبة الدّينوري: 1/ 180.
([3]) يُنظر: قل ولا تقل: 1/ 130.
([4]) يُنظر: معجم أخطاء الكتّاب: 148.
([5]) أغلاط الكتّاب: 11.
([6]) يُنظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 87.

يستبين من ذلك أنّ قول الكتّاب (أُحيطكم علمًا) خطأ؛ لأنّ الإحاطة تكون للعالم بالشّيء المحيط به لا للمخاطب، فضلًا عن ذلك أنّ الإحاطة استعمالها يكون في العلم بالشّيء، والإحصاء[1].

ـ ارْتَابَ:

خطّأ الشّيخ المغربيّ الأستاذ أسعد داغر لإنكاره تعدية الفعل (ارتاب) بحرف الجرّ (في)، والصّواب عنده ارتاب منه لا فيه، وذكر المغربيّ أنّ الفعل يتعدّى بحرف الجرّ (في) واستند في ذلك إلى ما جاء في لسان العرب (ارتاب فيه) والمعنى منه شكّ فيه[2].

قال الأستاذ داغر: "ويقولون: (وَلَيْسَ فِي القَرْيَةِ مَنْ يَرْتَابُ فِي أَمْرِهِ)، فإن كان المراد بالارتياب الشّك، وَجَبَ أَنْ يُعَدَّى بـــ (مِنْ)، فَيُقَالُ: ارْتَابَ مِنْهُ، وإِنْ كَانَ المُرَاد التّهمة والخوف فبالباء، فيقال: ارْتَابَ بِهِ"[3].

فالواضح أنّ رأي داغر هو ظنّ منه، ففي المختار: "(أَرَابَ) الرَّجُلُ صَارَ ذَا رِيبَةٍ فَهُوَ (مُرِيبٌ)، وَ(ارْتَابَ) فِيهِ شَكَّ"[4]، وفي اللّسان: "وارْتابَ فِيهِ أَي شَكَّ، واسْـــتَرَبْتُ بِهِ إِذا رأَيتَ مِنْهُ مَا يَرِيبُك، وأَرابَ الرجلُ: صَـــارَ ذَا رِيبةٍ، فَهُوَ مُرِيبٌ"[5].

قال تعالى: **﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [سورة البقرة:٢]**، بمعنى لا شكّ

([1]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ في أبنية الأفعال: 2/ 23.
([2]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 311.
([3]) تذكرة الكاتب: 95.
([4]) مختار الصّحاح (ريب): 1/ 132، ويُنظر: الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (ريب): 141/1.
([5]) لسان العرب (ريب): 1/ 442.

فيه، وورد في المعجم الوسيط: "(ارتاب) فِيهِ وَبِه شكّ وَيُقَال ارتاب بِهِ اتهمه"[1]، فالرّاجح أنّ الفعل يعدّى بحرف الجرّ (في) إذا أُريد به معنى الشّك، ويعدّى بحرف الجرّ (الباء) إذا أُريد به معنى التّهمة.

وخطّأ الأستاذ زهدي جار الله قولهم ارتاب فيه بمعنى شكّ، ويرى أنّ الصّواب في ذلك هو ارتاب منه[2]، وعلى هذا الرّأي سار الأستاذ محمّد العدنانيّ[3]، والأستاذ خضر أبو العينين[4]، وذكر الدّكتور إميل يعقوب هذا بقوله: "يُخطِّئ بعض الباحثين من يقول: (ارتاب في كذا) (بمعنى: شكّ)، والصّواب عنده القول: (ارتاب منه)، ولكن أجازت المعجمات العربيّة القول: (ارتاب فيه وبه ومنه)"[5].

يتبيّن من ذلك القول ما قاله المغربيّ، فنقول في معنى الشّـــك (ارتاب فيه)، وأمّا في التّهمة نقول (ارتاب به).

ـ اكتَرث:

خطّأ الأستاذ أسعد داغر القول: لا يكترِثُ فلان بهذا الأمر، والصّحيح عنده أن يُعدّى الفعل بحرف الجرّ (اللّام)، قائلًا: "ويقولون: (لا يَكْتَرِثُ بهذا الأمر)، فيُعَدُّون (اكْتَرَثَ) بالباء قياسًا على: عبأ وبَالَى، والصّواب أنْ يُعَدَّى باللّام، فيقال: لا يَكْتَرِثُ للأمر، أي: لا يَعْبَأُ به، ولا يُبالي، أمّا (أبَه) فعندما

(1) المعجم الوسيط: 384/1.
(2) يُنظر: الكتابة الصّحيحة: 105.
(3) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 110.
(4) يُنظر: معجم الأخطاء النّحويّة والصّرفيّة واللّغويّة الشّائعة: 194.
(5) قل فهذا صواب: 63، ويُنظر: معجم الخطأ والصّواب في اللّغة: 152، والمعجم المفصّل في دقائق اللّغة العربيّة: 33.

يُستعمل بهذا المعنى يُعَدَّى باللّام مثل (اكْتَرَثَ)، نحو: لا يُؤْبَهُ له، وما أَبَهْتُ له"[1].

وردّ الشّـــيخ المغربيّ قول داغر هذا، وعاب عليه تعدية فعل بغير ما يعدّى به عادةً من حروف الجرّ، وذكر المغربيّ تعدية الفعل بحرف الجرّ الباء (اكترث به)[2]، وأردف المغربيّ، قائلًا: "وهناك نوع آخر من التّضـمين وهو أن يتعدّى الفعل بنفســـه بعد أن كان يتعدّى بحرف الجرّ أو بحرفٍ بعد أن كان متعدّيًا بنفسه وأمثلته مكشوفة معروفة – أنكر كل ذلك وعابه– ، ولمّا شعر بأنّ حجّة الكتّاب في هذا الاستعمال هو (التّضـمين) تشاءم بالتّضـمين وشكاه إلى الرّأي العامّ، إذ قال: (إنّ باب التّضـــمين إذا فُتح على مصـــراعيه تعذّر إقفاله على الأنس والجنّ)، وعندي أنّ مصـــــلحة لغتنا العربيّة والحرص على تنمية أســاليبها يســتدعي فتح هذا الباب على مصــراعيه: فمن عرف كيف يدخل منه ويستفيد من (التّضمين) عرف ومن لم يعرف لا يلومنّ إلّا نفسه، وبهذه المعرفة تتفاضـــل الكتّاب، ويفوق بعضـــهم على بعض، وإلّا فكيف يســوغ لنا أن نمنع (التّضمين) خشية أن لا يحسنه بعض ضعاف الكتّاب"[3].

جاء في الأساس: "كرثه الأمر: حرّكه، وأراك لا تكترث لذلك ولا تنوص: لا تتحرك له ولا تعبأ به، وكرّثته الكوارث: أقلقته"[4]، فجاء بالتّخفيف كثَره الأمر حرّكه، وبزيادة الهمزة أكثره، وبتشديد الرّاء كرّثه.

وذهب بعض اللّغويّين إلى جواز تعدية الفعل باللّام، ومنهم الفيّومي

([1]) تذكرة الكاتب: 54.

([2]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 312.

([3]) المصدر نفسه: 312_ 313.

([4]) أساس البلاغة (كرث): 2/ 128.

(ت 770هـ)، بقوله: "وَهُوَ لَا يَكْتَرِثُ لِهَذَا الْأَمْرِ أَيْ لَا يَعْبَأُ بِهِ وَلَا يُبَالِيهِ"[1]، وفي اللّسان: "وَيُقَالُ: مَا أَكْتَرِثُ لَهُ أَي مَا أُبالي بِهِ"[2].

وذهب بعضهم الآخر إلى جواز تعديته باللّام، ومنهم ابن الأثير (ت606هـ)، بقوله: "مَا أَكْتَرِثُ بِهِ: أَيْ مَا أُبالِي. وَلَا تُسْتَعْمَل إلاَّ فِي النَّفْيِ"[3]، وجاء في كتاب التّوقيف على مهمّات التّعريف: "البال: الحال الّتي يكترث بها، وكذلك يقال ما باليت بكذا أي ما اكترثت"[4].

يتبيّن من ذلك جواز تعدية الفعل (اكترث) بحرف الجرّ اللّام، وكذلك حرف الجرّ الباء، "فإذا عُدّي باللّام فهو محمول على الأصل، فـ "ما أكترث له" يعني: ما أتحرّك له، وإذا عُدّي بالباء فقد روعي ما انتهى إليه معناه، فـ "ما أكترثُ به" يعني: ما أُعنَى به ولا أهتمُّ، ويؤيّد ذلك ما ورد في كلام العلماء، ففي القاموس المحيط: (إذا سَلِمْتَ لم أكْتَرِثُ بِغَيْرِكَ، كما تقول: كلُّ شيء ولا وجع الرّأس)، وفي اللّسان: (ويقال قَرَّعَني فلان بِلَوْمِه، فما ارْتَقَعْتُ به أَي لم أَكْتَرِثْ به"[5].

([1]) المصباح المنير (كرث): 2/ 530.

([2]) لسان العرب (كرث): 2/ 180، ويُنظر: مختار الصّحاح (كرث): 268/1، والصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (كرث): 290/1، والقاموس المحيط (كرث): 174/1، وتاج العروس (كرث): 5/ 333.

([3]) النّهاية في غريب الحديث والأثر: 4/ 161.

([4]) التّوقيف على مهمّات التّعريف: 70.

([5]) معجم الصّواب اللّغويّ في أبنية الأفعال: 3/ 59_ 60.

ـ أمْعَنَ:

يقول الأستاذ أسعد داغر: "وممّا يكثر استعمالهم له على خِلافِ الصَّوَاب (قولُهم: ...، وَبَعْدَمَا أَطَالَ الإمعان في هذا الأمر قَالَ لي...، فالإمْعَان معناه: الإبعاد، وهو لازم لا يَتَعَدَّى بنفسه، بل بحرف الجرّ (في)، تقول: أَمْعَنَ الرَّجُلُ فِي سَيْرِهِ، وَأَمْعَنَ الفَرَسُ في عَدْوِهِ، والطَّائِرُ في الجَوِّ، والسَّفِينَةُ في البَحْر)"[1]

خَطّأ الشّيخ المغربيّ الأستاذ أسعد داغر بقوله هذا، وذكر المغربيّ أنّ صواب التّركيب أن يُقال: (أمعن نظرًا) أي متعدّيًا وليس لازمًا[2]، وبالرّجوع إلى معجمات اللّغة، إذ جاء في الأساس: "أمعن في الأمر: أبعد فيه...، وأمعنوا في سيرهم"[3]، وفي التّاج: "ومِنْه قَولُهم: أَنْعَم النَّظَر فِي الشَّيْءِ، إِذَا أَطَالَ الفِكْرَةَ فِيهِ"[4]، فيبدو أنّ الفعل أنعم جاء متعدّيًا، أمّا في المصباح، إذ جاء الفعل لازمًا فيه يقول الفيّومي (ت 770هـ): "وَأَمْعَنَ الْفَرَسُ إمْعَانًا تَبَاعَدَ فِي عَدْوِهِ وَمِنْهُ قِيلَ أَمْعَنَ فِي الطَّلَبِ إذَا بَالَغَ فِي الِاسْتِقْصَاءِ"[5].

أمّا فصحاء اللّغة فقد ورد عندهم اللّفظ متعدّيًا، فذكره المقّري (ت1041هـ)، بقوله: "وأعطى به صفقة يمينه بيعة تامّة، بعد أن أمعن النّظر وأطال الاستخارة"[6]، وأبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ)، قائلًا: "ومن أمعن

([1]) تذكرة الكاتب: 146.

([2]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج6: 263_ 264.

([3]) أساس البلاغة (معن): 2/ 220.

([4]) تاج العروس (نعم): 33/ 512.

([5]) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (معن): 2/ 576.

([6]) نفح الطّيب: 1/ 424، ويُنظر: نهاية الأرب في فنون الأدب: 23/ 239.

النَّظر في ذلك سهّل عليه مناسبة ما يظهر ببادئ النّظر أنّه لا مناسبة له"[1]، وابن الأثير (ت 606هـ)، بقوله: "فحينئذٍ أمعنتُ النّظرَ، وأنعمتُ الفكرةَ في اعتبار الكتابين، والجمع بين ألفاظهما"[2]، وذكر الكفويّ (ت 1094هـ): "فمن أمعن النّظرَ في قَوْلنا: القيام حاصل لزيد في الخارج"[3]، وإلى ذلك ذهب آخرون[4].

وممّن أنكر مجيئه متعدّيًا الشّيخ إبراهيم اليازجيّ، إذ قال: "ويقولون أمعن في الأمر...، وأمعن فيه النّظر، وكل ذلك غلط؛ لأنّ الإمعان بمعنى الإبعاد في المذهب، وهو لا يستعمل إلّا لازمًا، يقال: أمعنت السّفينة في البحر أي أوغلت، وأمعن الطّائر في الطّيران إذا تباعد، وقد يستعمل بمعنى المبالغة في الأمر مجازًا، يقال: أمعن في الطّعام والشّراب وأمعن في الضّحك"[5].

أمّا الدّكتور أحمد مختار عمر، فيرى أنّ الفعلين (أمعن وأنعم) بمعنى واحد، إذ وصفهما باللّغة الفصيحة (أمعن في النّظر لاستقصاء الأمر) و(أنعم النّظر لاستقصاء الأمر)، وذكر أنّ الفعل أمعن هو فعل لازم، وتعديته تكون بحرف الجرّ (في) معتمدًا في هذا على ما أجازه مجمع اللّغة العربيّة بمصر[6].

([1]) تفسير البحر المحيط: 2/ 378، ويُنظر: التّذييل والتّكميل: 8/ 196.

([2]) النّهاية في غريب الحديث والأثر (المقدّمة): 1/ 10.

([3]) الكليّات: 911.

([4]) يُنظر: شرح كفاية المتحفّظ: 434، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح:106/2، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:1/ 70، والدّر النّقي في شرح ألفاظ الخِرقي: 2/ 493.

([5]) لغة الجرائد: 19.

([6]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقّف العربيّ: 76.

وناقش هذه المسألة الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ، مؤيّدًا لرأي الكتّاب بأنّ (أمعن وأنعم) بمعنى واحد (أنعمت النّظر في الشّيء) أي (أنعمت النّظر فيه)، ولام المانعين بذلك، قائلًا: "أنكر الباحثون قول القائل: (أمعنت النّظر إليه، وجعلوا الصّواب: أمعنت في النّظر إليه، وقد تبيّن بالتّحقيق أنّ (أمعن) قد سُمع متعدّيًا، وذلك في الشّعر الجاهلي، وقد تبيّنت هذا في كلام الفصحاء أيضًا، قال أبو حيّان التّوحيدي في كتابه (المقابسات): (بعد إمعان النظر، وإنعام الفحص)، وقال الحريريّ في (مقامته الثانية): (أمْعَنْتُ النّظر في توسمُّه)، وقال ابن الأثير صاحب (النّهاية) في مقدمته (فحينئذٍ أمعنت النظر، وأنْعَمْتُ الفكر)، ومثل ذلك كثير، لذا صحّ قولك: (أمعنت النّظر)، بمعنى: أنعمت النّظر لمجيئه في الشّعر الجاهلي، وكلام الفصحاء"[1].

يتبيّن من ذلك أنّ الفعلين (أمعن وأنعم) يأتيان بمعنى واحد، ويستعملان متعدّيين ولازمين، كما جاء ذكرهما في المظان اللّغويّة، وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة في دمشق قولهم: أمعن النّظر متعدّيًا بنفسه[2].

ـ تَأكّد:

جاء على ألسنة الكتّاب: (تأكّدتُ الأمرَ) على زنة تفعّل ويعدّون الفعل، بيد أنّ الحقيقة اللّغويّة لا تتّفق مع ما ذهبوا إليه؛ إذ إنّ الفعل (تأكّد) جاء في المظان اللّغويّة لازمًا، **يقول الشّيخ المغربيّ: "إنّ (فعل تأكّد) لازم إذ يقال تأكّد الأمر إذا ثبت وتحقق فقولهم (تأكّدتُ الأمرَ) خطأ"**[3]، وشايعه بذلك الشّيخ اليازجي فيرى أنّ الفعل لم يُسمع إلّا لازمًا، بقوله: "ويقولون: تأكّدت الأمر، أي تحقّقْتُهُ، واستيقنته، ولم يُسمع تأكّد إلّا

(1) معجم أخطاء الكتّاب: 578.

(2) يُنظر: قرارات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق في الألفاظ والأساليب والتّصويبات اللّغويّة: 103.

(3) مناظرة لغويّة أدبيّة بين الأساتذة عبد الله البستاني، وعبد القادر المغربيّ، وأنستاس الكرملي:22.

لازمًا، تقول: تأكّد لي الأمر، أي ثبت عندي، وتحقّق"[1].

أمّا الأستاذ أسعد داغر فقد خطّأ ما قاله الأستاذ الكرملي "تتأكّد أن لا فرق"[2]، معلّلًا ذلك بأنّ الفعل لازم[3]، وقال الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ: "لا تقل: (تأكّدْتُهُ أو تأكّدْتُ منه)، بل (تأكّد لي هذا، وتأكّد عندي)"[4]، وقال ابن منظور (ت711هـ): "وَكَّدَ العَقْدَ والعَهْدَ: أَوثَقَه، وَالْهَمْزُ فِيهِ لُغَةٌ. يُقَالُ: أَوْكَدْتُه وأَكَّدْتُه وآكَدْتُه إِيكادًا، وَبِالْوَاوِ أَفصح، أَي شَدَدْتُه، وتَوَكَّدَ الأمر وتأَكَّدَ بِمَعْنًى"[5].

أمّا الدّكتور إبراهيم السّامرّائيّ، والأستاذ زهدي جار الله، فإنّ الفعل عندهما متعدٍ بنفسه إلى المفعول، ولا يجوز دخول حرف الجرّ عليه، وممّا يراه السّامرّائيّ بأنّ انتشار هذا الاستعمال جاء بسبب التأثّر بالألفاظ الأعجميّة، وما نُقل عن اللّغتين الفرنسيّة والإنكليزيّة[6].

وذكر الأستاذ محمّد العدنانيّ أنّ الفعل (تأكّد) لم يرد في المعجمات إلّا لازمًا، ولم تُجزْ هذه المعجمات تعديته"[7].

وقد أكّد المجمع العربيّ بالقاهرة على أنّ استعمال الفعل (أكّد) متعدّيًا بنفسه إلى مفعوله، أو مع حرف الجرّ صحيح، وتُخرّج تعدية حرف الجرّ (على) بطريقتين يتمثّل الأوّل منها: أن يقدّر لأكّد مفعول محذوف هو مصدر يدلّ عليه المقام ويصلح متعلّقًا

([1]) لغة الجرائد: 98.
([2]) يُنظر: أغلاط اللّغويين الأقدمين: 11.
([3]) يُنظر: المصدر نفسه: 11.
([4]) معجم أخطاء الكتّاب: 18.
([5]) لسان العرب (وكد): 3/ 466.
([6]) يُنظر: معجميّات: 66، والكتابة الصّحيحة: 15، والأخطاء الشّائعة في استعمالات حروف الجرّ: 201.
([7]) معجم الأخطاء الشّائعة: 26.

لـ (على)، مثل التّنبيه والحثّ، وحذف المفعول به جائز في اللّغة العربيّة.

وأمّا الثّاني فإنّ الفعل (أكّد) يمكن أن يكون متضمّنًا معنى (نبّه)؛ إذ إنّ (نبّه) يتعدى بحرف الجرّ (على)؛ لذا فإنّ اللّجنة تُقِرّ بسلامة العبارتين لغويًّا ولا حرج في استعمالهما[1].

ويرى الدّكتور مصطفى جواد جواز استعمال حرف الجرّ (على)، بقوله: "فالسّبب في ذلك؛ ما قدّمت ذكره من كون (على) للاستعلاء، فهي تفيد السّيطرة والقدرة، وما زال العلو دليلًا على القهر والغلبة، والسّفول دليلًا على الذّلة والضّعة؛ فلذلك وجب استعمال (على) إرادة أنّ المؤكِّد أمر ومسيطر على المؤكَّد عليه"[2].

ونخلص: إلى ما ذهب إليه المغربيّ من رأي فهو يمثّل حجّة قاطعة؛ لأنّه استند إلى كلام العرب الّذي لا يمكن نقضه، فهم أساس القواعد ومنبعها.

([1]) يُنظر: القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب: 285_ 286.

([2]) القول الناجع في الغلط الشّائع، مصطفى جواد، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج24، ج3: 403.

المبحث الثّاني

التّضمين

يُعَدُّ التّضـــمين من الظّواهر اللّغويّة الّتي جذبت أنظار اللّغويّين فبذلوا وَكْدَهم في تحقيقها والبحث في قواعدها، ففي معجمات اللّغة جاءت مادّة (ضَـمَنَ) للدّلالة على (الإيداع والكفالة)، فالكفالة: هي إنابة شـخص لشـخص آخر للقيام بمهامه، ففي المُجْمَل: "ضَـمَنْتُ الشَّـيْءَ ضَـمَانًا، تَكَفَّلْتُ بِه، وَكُلُّ شَـيْءٍ جَعَلْتَهُ فِي وَعَاء شَـيْءٍ فَقَد ضَـمَّنتَه إيَّاه"[1]، وفي الأساس: "ضَـمَنَ المال عَنْهُ : كَفَلَ لَهُ بِهِ...، وَمِن المجاز: ضَـمَنَ الوِعَاءُ الشَّـيْءَ، وَتَضَـمَّنَه، وَضَـمَّنَتَهُ إيَّاهُ، وَهُوَ فِي ضِـمْنِه يُقَال: ضَـمَنَ القَبْر الميت، وَضَـمَنَ كِتَابَه وَكَلَامَه مَعْنى حَسَنًا، وَهَذَا فِي ضِمَّن كِتَابَه"[2]، وقال ابن منظور (ت 711هـ): "ضَمَنَ الشَّيْءُ الشَّـيءَ: أَوْدَعَهُ إِيَّاهُ، كَمَا تُودَعُ الوِعَاءِ الْمَتَاعِ، وَالْمَيِّتَ القَبْر"[3]، فالتّضـمين نراه واضـحًا في قول ابن هشـام (ت 761هـ)، بقوله: "قد يُشـربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمّى ذلك تضمينًا"[4]، فذهب ابن هشام إلى جعل التّضمين قائمًا على إشـــراب اللّفظ معنى اللّفظ الآخر، آخذًا هذا اللّفظ حكم الآخر في الدّلالة، والعمل، والمعنى.

وبيّن ذلك الأشـموني (ت 900هـ)، قائلًا: "التّضـمين: إشـراب اللّفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه؛ لتصـير الكلمة تؤدّي مؤدّى كلمتين"[5]، وذكر

([1]) مُجمل اللّغة (ضمن): 566/1.
([2]) أساس البلاغة (ضمن): 1/ 587.
([3]) لسان العرب (ضمن): 13/ 257.
([4]) مُغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: 1/ 858.
([5]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1/ 199.

السّـيوطي (ت 911هـ) نقلًا عن الزّمخشـري (ت 538هـ): "من شـأنهم أنّهم يضمّنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضـمّن"[1]، فقد عدّ الزّمخشـري التّضـمين منحصـرًا بالأفعال، ويرى الزّعبلاوي، أنّ تضـمين الأفعال لا يعني تجريد الفعل الأوّل من معناه وكسـبه معنى جديدًا؛ بل الجمع بين الدّلالتين الأولى حقيقيّة، والثانية هي دلالة الفعل الّذي أُشـرب معناه، فالفعل الّذي يُعدّى بغير تعديته ولم يحقّق هذه الفائدة في جمع الدّلالتين، وضمّ معناهما يُرفض حمله على التّضمين أساسًا[2].

ومن فوائد التّضـمين الإيجاز، وكذلك فائدة معنويّة، فاللّفظ يؤدّي مؤدّى لفظين ويقوم على الجمع بين دلالتيهما، من ذلك ما جاء في كتاب الكلّيّات: "وفائدة التّضـمين هي أن تؤدّي كلمة مؤدّى كلمتين، فالكلمتان معقودتان معًا قصدًا، وتبعًا[3]، و ذكره ابن هشام (ت 761هـ)، قائلًا: "وفائدته أن تؤدّي كلمة مؤدّى كلمتين"[4].

فالفائدة من التّضـمين كما ذكرها العلماء هو المجيء بالمفردة وإحلالها محل الأخرى لتُعطي _فيما أرى_ دلالة أقوى وأعمق ممّا كانت لتؤدّيه المفردة الأولى، وإلّا ما المبرّر من إبدال فعل بفعل آخر؟.

والتّضـمين عند الأئمّة لم يُجمع على قياس، فبعضـهم أيّد قياسـه، وبعضـهم الآخر منعه، وممّن أيّد هذا القياس هم علماء البيان الّذين وجدوا فيه نوعًا من أنواع التّوسـع بحذف لفظ كالحال، فالفعل المضـمّن قد دلّ على معناه

([1]) الأشباه والنّظائر في النّحو: 1/ 241.

([2]) يُنظر: مسالك القول في النّقد اللّغويّ: 192.

([3]) الكلّيّات: 267.

([4]) مُغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: 1/ 858، ويُنظر: النّحو الوافي: 2/ 581.

الحقيقي، فالّذي جاء من الفعل الملحوظ فُهِمت قرينته وحُذفت، وحُذف العامل بدليل قياس لا شبهة فيه[1].

وبعضهم حكى بأنّ "التّضمين سماعيّ لا قياسيّ، وإنّما يذهب إليه عند الضّـــرورة أمّا إذا أمكن إجراء اللّفظ على مدلوله فَإنَّه يكون أولى وكذا الحذف والإيصـال، لكن لشـيوعهما صـار كالقياس حَتَّى كثر لِلْعُلَمَاءِ التَّصَـرُّف وَالقَول بهما فِيمَا لا ســـماح فِيهِ، ونظيره ما ذكره الفقهاء من أنّ ما ثبت على خلاف الْقِيَاسِ إذا كَانَ مَشْهُورًا يكون كالثّبات بِالْقِيَاسِ فِي جَوَاز القياس عَلَيْهِ"[2]، ويبدو أنّ استعمال التّضـمين وشـيوعه وكثرته أدت إلى جعله قياسيًّا، وذُكِرَ في شـرح التّصـريح: "واختُلِف في التّضـمين أهو قياسـيّ أم سـماعيّ؟ والأكثرون على أنّه قياسيّ، وضـابطه أن يكون الأوّل والثّاني يجتمعان في معنى عام، قاله المرادي في تلخيصه"[3].

ولا يفوتنا أن نذكر ههنا رأي ابن جنّي (ت 392هـ) بهذه المسألة، قائلًا: "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتّســـع فتوقّع أحد الحرفين موقع صـــاحبه إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[4]، وأردف: "ووجدّت في اللّغة من هذا الفنّ شـيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعلّه لو جُمع أكثره، لا جميعه، لجاء كتابًا ضـخمًا، وقد عرفت طريقه، فإذا مرّ بك شـيء منه فتقبّله وأنس به، فإنّه فصـل من العربيّة لطيف حسـن يدعو إلى

([1]) يُنظر: مسالك القول في النّقد اللّغويّ: 195، ويُنظر: النّحو العربيّ نقدٌ وبناء: 156.

([2]) الكلّيّات: 266_ 267.

([3]) شرح التّصريح على التّوضيح: 536.

([4]) الخصائص: 2/ 308.

الأنس بها والفقاهة فيها"[1]. "فللتّضـمين صـلة بقواعد الإعراب من جهة تعدّي الفعل بنفسـه، أو بالحرف وصـلة بعلم البيان من جهة التّصـريف في معنى الفعل، وعدم الوقوف به عند حدّ ما وضـع له، ومن هذه النّاحية لم يكن كبقيّة قواعد علم النّحو، قد يستوي في العمل بها خاصّة النّاس، وعامّتهم"[2]، يبدو أنّ النّحويّين اعتمدوا حروف الجرّ وسـيلة للتّضـمين مثلما ذكر السّـهيلي (ت 581هـ) تضـمين فعل سـبّح معنى صـلّى، قائلًا: "وإذا أردت التّضـمين لمعنى الصّـلاة دخلـت البـاء تنبيهًـا على ذلـك المعنى، فنقول: (سبّح باسم ربك)، كما تقول: (صلّ باسم ربك)، أي: مفتتحًا باسمه"[3].

وقد ناقش مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مسـألة (التّضـمين) فحدّه، قائلًا: "التّضـمين: أن يؤدّى فعل أو ما في معناه في التّعبير، مؤدّى فعل آخر، أو ما في معنـاه، فيُعطى حكمـه في التّعـديـة واللّزوم، ويرى المجمع أنّ التّضـمين قياسـي، لا سـماعي لكن بشـروط ثلاثة: الأوّل: تحقيق المناسـبة بين الفعلين، الثّـاني: وجود قرينـة تـدلّ على ملاحظـة الفعـل الآخر، ويؤمن معهـا اللّبس، الثّالث: ملاءمة التّضـمين للذوق العربي"[4]، وعلى هذا فإنّ الدّكتور فاضـل السّـامرّائيّ اعتمد ما أقره المجمع[5]، وممّن سـار على ذلك وأجازه الدّكتور مصـطفى جواد، بقوله: "كما يضـمّن الفعل معنى غيره فيتعدّى تعدية ما ضـمّن معناه"[6].

([1]) الخصائص: 2/ 310.

([2]) النّحو الوافي: 2/ 586.

([3]) نتائج الفكر في النّحو: 36.

([4]) مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عامًا: 6.

([5]) يُنظر: معاني النّحو: 3/ 13_ 14.

([6]) دراسات في فلسفة النّحو والصّرف واللّغة والرّسم: 91.

وذهب إلى هذا بعض النّقّاد المحدثين، ومنهم الأستاذ الزّعبلاويّ، بقوله: "قد أشتهر أمره وأنزل منزلة الأصل الّذي لا خلاف فيه، وقد صحّحه أكثر الحذّاق، ولم يدفعوه، فجاء في استعمال كثير من الأئمّة، والعلماء المصنفين...، ومثل هذا وذاك ما لا يُحصى"[1]، و**الشّيخ عبد القادر المغربيّ**، قائلًا: "التّضمين وهو أن يتعدّى الفعل بنفسه بعد أن كان يتعدّى بحرف الجرّ أو بحرفٍ بعد أن كان متعدّيًا بنفسه وأمثلته مكشوفة معروفة...، وعندي أنّ مصلحة لغتنا العربيّة والحرص على تنمية أساليبها يستدعي فتح هذا الباب على مصراعيه: فمن عرف كيف يدخل منه ويستفيد من (التّضمين) عرف ومن لم يعرف لا يلومنّ إلّا نفسه، وبهذه المعرفة تتفاضل الكتّاب، ويفوق بعضهم على بعض، وإلّا فكيف يسوغ لنا أن نمنع (التّضمين) خشية أن لا يحسنه بعض ضعاف الكتّاب"[2]، **وسيتناول هذا المبحث عرض بعض الأمثلة الّتي تتعلّق بهذا الموضوع والّتي جرى استخلاصها من مقالاته، وبيان رأيه فيها.**

ـ اسْتَنَدَ:

يتردّد على ألسنة الكتّاب قولهم: استند خالدٌ على قول صاحبه، والصّواب في ذلك أن يقال استند خالدٌ إلى قول صاحبه أي بتعدّي الفعل (استند) بحرف الجرّ (إلى)، جاء في المصباح: "السَّنَدُ بِفَتْحَتَيْنِ مَا اسْتَنَدْتَ إلَيْهِ مِنْ حَائِطٍ وَغَيْرِهِ وَسَنَدْتُ إلَى الشَّيْء سُنُودًا مِنْ بَابِ قَعَدَ وَسَنِدْتُ أَسْنَدُ مِنْ بَابِ تَعِبَ لُغَةٌ وَاسْتَنَدْتُ إلَيْهِ بِمَعْنًى وَيُعَدَّى بِالْهَمْزَةِ فَيُقَالُ أَسْنَدْتُهُ إلَى الشَّيْءِ فَسَنَدَ هُوَ وَمَا يُسْتَنَدُ إلَيْهِ مِسْنَدٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَمُسْنَدٌ بِضَمِّهَا وَالْجَمْعُ مَسَانِدُ وَأَسْنَدْتُ الْحَدِيثَ إلَى قَائِلِهِ بِالْأَلِفِ رَفَعْتُهُ

([1]) أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين: 251_ 252.

([2]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 312_ 313.

إلَيْهِ بِذِكْرِ نَاقِلِهِ"[1]، يتبيّن أنّ الأفعال استند، وسند، وأسند جاءت متعدّية بـ (إلى)، أمّا قولهم بتعدية الفعل بـ (على) فلا صحّة له، ويقول الأستاذ أسعد داغر في هذه المسألة: "ويقولون: (زَارَهُ اسْتِنَادًا على وَعْدِهِ لهُ بالمساعدة)، فيعدّون (استند) بالحرف على ولم يُسْمَع عنِ العَرَبِ تَعْدِيَة الفعل (سَنَدَ) ومشتقاته إلّا بالحرف (إلى)، يُقَالَ: (سَنَدَ إِليهِ، وَتَسَانَدَ، واسْتَنَدَ)، أي: اعْتَمَدَ عَلَيْهِ"[2].

وعلى هذا القول **انتقد المغربيّ قول داغر فيرى أنّ الفعل (استند) يتعدّى بحرف الجرّ (على)، والّذي حمله على ذلك أنّ الفعل يتعدّى بحرف جرّ آخر لتناوب حروف الجرّ على معنى التّضمين**[3]، وذهب الزّعبلاويّ، قائلًا: "وقد رأيت أنّ سند، واستند، وتساند، وأسند تتعدّى بـ (إلى)، والكتّاب يعرفون ذلك غالبًا لكنّهم يقولون حينًا: استندت على فلان، فيعدّون الفعل بـ(على)، وحقيقة الأمر أنّ (سند) وما اشتقّ منه إنّما يتعدّى بـ(إلى) في هذا المعنى في الوضع والمجاز وهكذا تقول: ركنت إليه، وسكنت واطمأننتُ إليه، وأخلدت إليه، واستسلمت إليه، وقصدت إليه، كلّه يتعدّى بـ(إلى)، كما تقول: اعتمدت عليه، وعوّلت عليه، وارتكزت عليه، واتّكأت عليه، والفارق بين (استندت إليه) و(اعتمدت عليه) أنّ في الاعتماد استنادًا وتمكّنًا"[4].

يستبين ممّا تقدّم أنّ الصّواب في ذلك هو (استند إلى) بتعدية الفعل بحرف الجرّ (إلى) هذا ما جاء في كتب اللّغة القديمة، وذكره الدّكتور أحمد مختار عمر، بقوله: "سَنَدَ إلى يَسنُد، سُنُودًا، فهو سانِد، والمفعول مَسْنودٌ إليه

([1]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (سند): 1/ 291.

([2]) تذكرة الكاتب: 52.

([3]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 312.

([4]) معجم أخطاء الكتّاب: 287_ 288.

سنَد إلى الحائط: اعتمد عليه، واتّكأ، ركن إليه أحسَّ بالتَّعب فسنَد إلى شجرة"[1].

ـ أَنِفَ:

يقول المغربيّ: إنّ الفعل (أَنِفَ) يمكن أن يتعدّى بحرف الجرّ (من)، وكذلك يمكن أن يتعدّى بنفسه إذا ضُمّن معنى (كره)، قائلًا: "فعل (أَنِفَ) فإنّه يتعدّى بحرف الجرّ، فيقال: أَنِفْتُ من كذا، فإذا ضمّنّاه معنى فعل (كَرِهَ) صحّ لنا تعديته بنفسه، ويقال إذ ذاك: (أَنِفتُهُ) أي كرهته"[2]، و"أنِف الشّيء كرههُ أو أباه"[3].

فإذا تتبّعنا المعجمات اللّغوية بحثًا عن الفعل (أَنِفَ)، إذ جاء في اللّسان: "أَنِفَ مِنَ الشَّيْءِ يأْنَفُ أَنَفًا إِذَا كَرِهَهُ وشَرُفَتْ عَنْهُ نفسُه"[4]، وحكى ابن سيده (ت 458هـ): "أَنِفْت الشَّيْء كرهتُه"[5]، وفي المصباح: "أَنِفَ مِنْ الشَّيْءِ أَنَفًا مِنْ بَابِ تَعِبَ...، وَأَنِفَ مِنْهُ تَنَزَّهَ عَنْهُ قَالَ أَبُو زَيْدٍ أَنِفْت مِنْ قَوْلِهِ أَشَدَّ الْأَنَفِ"[6]، وفي تهذيب اللّغة: "أَنِفَتْ فرسي هَذِه الْبَلدة"[7]، وجاء في شعر الشّاعر حسّان بن ثابت:[8] [من الوافر]

قَسامةُ أُمُّكُمْ إنْ تنسِبوها إلى نسبٍ فتأَنَفُهُ الكِرامُ

([1]) معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 2/ 1117، ويُنظر: الخطأ والفصيح في اللّغة العربيّة: 15.
([2]) كلمة في التّضمين، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج26، ج3: 476.
([3]) أساليب العرب في صناعة الإنشاء، شاكر شقير: 31.
([4]) لسان العرب (أنف): 9/ 15، ويُنظر: تاج العروس (أنف): 23/ 44.
([5]) المخصّص (أنف) 3/ 290.
([6]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (أنف): 1/ 26.
([7]) تهذيب اللّغة (أنف): 15/ 346.
([8]) ديوانه: 265.

نجد أنّ الفعل قد ذُكر متعدّيًا بنفســـه، وكذلك متعدّيًا بحرف الجرّ (من) مثلما ذكر ناقدنا المغربيّ، ولكن على نقيض ذلك فقد خطّأ بعض نقّاد اللّغة المحدثون ذلك، ومنهم الشّيخ إبراهيم اليازجي الّذي يرى أنّ الفعل (أَنِفَ) يتعدّى بحرف الجرّ (من) ولا يتعدّى بنفســه، قائلًا: "ومثله قولهم هذا أمر يأنفه الكريم، والصّواب يأنف منه"[1]، وشايعه بذلك محمّد علي النّجّار، بقوله: "ويقولون: هذا أمر يأنفه الكريم، والصّواب يأنف منه"[2]، وعلى هذا الرّأي ذهب كل من الشّيخ محمّد جعفر الكرباسـي[3]، والأسـتاذ زهدي جار الله[4]، والأسـتاذ أسـعد خليل داغر[5].

أمّا الأسـتاذ صـلاح الدّين الزّعبلاويّ فيرى أنّ الفعل (أَنِفَ) يأتي لازمًا ومتعدّيًا لكن بشـروطٍ، فإذا كان الفعل بمعنى (أبى وتنزّه) فهو لازمٌ ومتعدٍّ، أمّا إذا كان الفعل بمعنى (غضـب) فهو لازمٌ دائمًا، وأمّا أن يأتي بمعنى (كره) فلا يأتي إلّا متعدّيًا، واستند في ذلك إلى ما ورد في كتب اللّغة[6].

أمّا الدّكتور أحمد مختار عمر فيقول: "يشـيع اسـتعمال الفعل (أَنِف) متعدّيًا بحرف الجرّ (من)، وهو الأصـل، أمّا الاسـتعمال المرفوض فقد أثبتته المعجمات القديمة كاللّسـان، بقوله: (أنفت فرسـي هذا البلد: كرهته) كما أثبتته المعجمات الحديثة كالوسـيط، بقوله: أنِف الشّـيءَ ومنه: تنزَّه عنه وكرهه، وقد

([1]) لغة الجرائد: 26.

([2]) محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 2/ 40.

([3]) يُنظر: نظرات في أخطاء المنشئين: 1/ 37.

([4]) يُنظر: الكتابة الصّحيحة: 19.

([5]) يُنظر: تذكرة الكاتب: 91.

([6]) يُنظر: معجم أخطاء الكتّاب: 29.

أقرَّ مجمع اللّغة المصري هذا الاستعمال"[1].

يتبيّن من ذلك أنّ اللّغتينِ فصيحتانِ، ونوافق بذلك ما ذكره المغربيّ، لذا صحّ قولك: أنِف الشّيء، وأنِف من الشّيء، ويؤكّد ذلك الدّكتور إميل يعقوب[2]، والأستاذ محمّد العدنانيّ،[3]، وأجاز القول بذلك المعجم الوسيط[4].

ـ اهتمّ في الأمر _ اهتمّ بالأمر:

خطّأ الأستاذ أسعد داغر قول الكتّاب بتعدية الفعل (اهتمّ) بحرف الجرّ (في)، قائلًا: "ويُعدُّون الفِعْل (اهْتَمّ) بـــــ (في) فيقولون: (يَهْتمّ في إحباط مَسَاعِيهِم)، والصَّوَاب أن يُعَدَّى بالباء، يقال: اهْتَمَّ لَهُ بالأَمْرِ، أي: عُنِيَ بِهِ وَأَقْدَمَ عَلَيْهِ"[5].

وردّ المغربيّ على قول داغر مُنكرًا ما جاء به، فيرى المغربيّ أنّ الفعل (اهتمّ) يتعدّى بحرف الجرّ (في) أي: (اهتمّ في الأمر) آخِذًا إيّاه على التّضمين[6]، لكن عند تتبُّع معجمات اللّغة نجد غير ما ذكره المغربيّ، ففي الأساس: "أهمّه الأمر حتّى همّه أي أذابه...، واهتمّ به"[7]، وفي الصّحاح: "والاهتِمامُ: الاغتمام، واهْتَمَّ له بأمره"[8]، والهمّ الحزن، وما هممّت به نفسك، جاء في قوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾ [سورة يوسف: ٢٤]**، وقال:

([1]) معجم الصّواب اللّغويّ: 85.
([2]) معجم الصّواب والخطأ: 76_ 77.
([3]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 31.
([4]) يُنظر: المعجم الوسيط: 1/ 30.
([5]) تذكرة الكاتب: 86.
([6]) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 312_ 313.
([7]) أساس البلاغة (همم): 380/2، ويُنظر: المُغرب في ترتيب المعرب (همم): 506/1.
([8]) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (همم): 5/ 2061

﴿طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [سورة آل عمران:١٥٤]، فالّذي جاء أنّ الفعل (اهتمّ) متعدّيًا بحرف الجرّ (الباء) على خلاف ما ذكره المغربيّ، وعلى ذلك يقول بعض النّقّاد، ومنهم محمّد العدنانيّ: "ويقول المتن: اهتمّ للأمر، والصّواب اهتمّ بالأمر، عُني بالقيام به"[1]، معتمدًا في هذا على ما في المعجمات اللّغويّة، إذ جاء في المصباح: "وَأَهَمَّنِي الْأَمْرُ بالألفِ أَقْلَقَنِي وَهَمَّنِي...، وَاهْتَمَّ الرَّجُلُ بِالْأَمْرِ"[2]، الواضح أنّ الأستاذ محمّد قد خطّأ القول بتعدية الفعل بحرف الجرّ اللّام، وشايعه بذلك الأستاذ خضر أبو العينين[3]، والأستاذ سعيد الشّرتوني[4]، والدّكتورة كوكب دياب[5].

وبناءً على ذلك فإنّ المغربيّ لم يكن مُصيبًا برأيه، فالفعل (اهتمّ) جاء متعدّيًا بحرف الجرّ الباء، وهذا هو الوارد في الكتب اللّغويّة القديمة والحديثة.

ـ تَسَرَّب:

قال المغربيّ مُصَوّبًا: (تسرّبت الأموال إلى جيوبهم) بتعدية الفعل (تسرّب) بحرف الجرّ (إلى)[6]، جاء ذلك ردًّا على قول الأستاذ أسعد داغر لإنكاره تعدّي الفعل تسرّب بحرف الجرّ (إلى)، والصّواب عنده تعديته بـ (في)، قائلًا: "ويُعَدُّونَ الفِعْلَ تَسَرَّبَ بـــ (إلى)، فيقولون: (الأموال الّتي تَسَرَّبت إلى جُيُوبِهم)، وفي كُتُبِ اللُّغَةِ: تَسَرَّبَ الوَحْشُ فِي جُحْرِهِ، وَانْسَرَبَ: دَخَلَ، فَالصَّوَابُ

(1) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 702.
(2) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (همم): 2/ 641.
(3) يُنظر: معجم الأخطاء النّحويّة واللّغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 278.
(4) يُنظر: أقرب الموارد في فُصح العربيّة والشّوارد: 1/ 519.
(5) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 329.
(6) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 312.

أَنْ يُقَالَ: (تَسَرَّبَتْ في جُيُوبِهِم)"[1].

واتّضح بالبحث أنّ (تسرّب) و(انسرب) و(سرب) وردت متعدّيةً بحرف الجرّ (في)، إذ جاء في الصّحاح: "انْسَرَبَ الوَحْشِيُّ في سَرِبِهِ، وانْسَرَبَ الثَّعلب في جُحْرِهِ وتَسَرَّبَ، أي دخَل"[2].

وذكر الزَّبيدي (ت 1205هـ): "(وانْسَرَبَ): دَخَل فِي السَّرَبِ، والوَحْشِيُّ فِي سَرَبِه وكِنَاسِهِ، والثَّعْلبُ فِي جُحْرِه، وتَسَرَّبَ إذا دَخَلَ"[3]، وتقول: سَرَبَ فِي الْأَرْضِ مَضَى وَسَرَبَ الْمَاءُ جَرَى، وَالسِّرْبُ بِالْكَسْرِ الْجَمَاعَةُ مِنْ الظِّبَاءِ وَالْبَقَرِ، وَالسَّرَبُ بِفَتْحَتَيْنِ بَيْتٌ فِي الْأَرْضِ[4]، وَ"(تَسَرَّبَ) دَخَلَ فِيهِ"[5].

أمّا النّقّاد المحدثون، ومنهم محمّد العدنانيّ فقد أنكر قولهم: تسرّب إليه، والصّواب عنده تسرّب فيه، قائلًا: "ويقولون: تَسَرَّبَ إِلَى المكان، والصَّوابُ: تَسَرَّبَ في المكان، أي: دَخَلَهُ خِفْيَةً"[6]، وإلى نظير ذلك ذهب الدّكتور أحمد مختار عمر فرفض القول بتعدية الفعل (تسرّب) متعدّيًا بحرف الجرّ (إلى)، وذكر أنّ اللّغة الفصيحة فيه تعديته بحرف الجرّ (في) مُستندًا بذلك إلى وروده في المعجمات اللّغويّة[7]، وتبعه بذلك الأستاذ خضر أبو العينين[8]، والدّكتورة

([1]) تذكرة الكاتب: 127.
([2]) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (سرب): 1/ 147.
([3]) تاج العروس (سرب): 3/ 54.
([4]) يُنظر: المُغرب في ترتيب المعرب (سرب): 1/ 222، والمصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (سرب): 1/ 272.
([5]) مختار الصّحاح (سرب): 1/ 145.
([6]) معجم الأخطاء الشّائعة: 117.
([7]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقّف العربيّ: 228.
([8]) يُنظر: معجم الأخطاء النّحويّة واللّغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 231.

كوكب دياب[1].

ومن النّقّاد من نراه يسعى لتأكيد صحّة تعدية الفعل بحرف الجرّ (إلى)، مخالفًا بذلك لآراء النّقّاد لإثبات ذلك، فيرى أنّ (تسـرّب، وانسـرب، وسـرب) والمعنى الّذي جاء منها هو الجري، والذّهاب، والمضـي، وهذا من باب الاتّساع في المعنى فلا مانع من تعدية الفعل بحرف آخر، ووضّـح أنّ تعدية الفعل بحرف الجرّ (في) هو تعيين موضع حدوث الفعل، أمّا تعدّيه بـ (إلى) فالمعنى منه هو موضع انتهائه، قائلًا: "إذا ثبت أنّ (السّرب، والتّسرّب، والانسراب) في الأصل جريٌ وذهابٌ ومضيٌّ، كان تعدّي الفعل بـ (في) يعني تعيين موضع حدوث الفعل، وتعدّيه بـ (إلى) يعني الدّلالة على موضع انتهائه، ولذا صحّ قول الكتّاب: تسـرّبت الأموال إلى جيوب الأفراد، إذا تتابعت فانتهت إلى هذه الجيوب، وقولهم: تسـرّبت الأخبار إلى العدوّ إذا مضـى بعضـها إليه إثر بعض"[2].

إنّ رأي الأسـتاذ الزّعبلاويّ يمكن قبوله، إذ إنّ الأصـل اللّغويّ للفعل (تسرّب) يدلّ على الاتّساع والذّهاب، ولا يعني دخوله في كل موضع، فقد ذكر ابن فارس (ت 395هـ): "السِّـينُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أَصْـلٌ مُطَّرِدٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الِاتِّسَاعِ وَالذَّهَابِ فِي الْأَرْضِ، مِنْ ذَلِكَ السِّرْبُ وَالسُّرْبَةُ، وَهِيَ الْقَطِيعُ مِنَ الظِّبَاءِ وَالشَّاءِ؛ لِأَنَّهُ يَنْسَرِبُ فِي الْأَرْضِ"[3]، وذكر الفيروزآبادي (ت 817هـ): "السّرب الذّهاب في حُدُور"[4]، وذكر ابن القوطيّة (ت 367هـ): "وسـرب في الأرض

(1) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 155.
(2) معجم أخطاء الكتّاب: 268.
(3) معجم مقاييس اللّغة (سرب): 3/ 155.
(4) بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز: 3/ 211.

سُروبًا: ذهب"[1].

بذلك نذهب بقبول ما قاله المغربي بتعدية الفعل (تسـرّب) بحرف الجرّ (إلى)، فضـلًا عن تعدّيه بحرف الجرّ (في)، فهذه التّعدية هي لتضـمين الفعل معنى آخر واتّسـاعه، فالتّسـرّب، والسّـروب، والانسـراب هي الذّهاب، والجري والمضي.

ـ تَقَصّى عن الأمر_ تَقَصّى في الأمر:

في اللّغة: "وقَصَّ آثارَهم يَقُصُّـها قَصًّـا وقَصَـصًـا وتَقَصّـصَـها: تَتَبَّعَهَا بِاللَّيْلِ...، وَكَذَلِكَ اقْتَصَّ أَثره وتَقَصّـصَ"[2]، وقال الزّمخشـري (ت 538هـ): "وتقصّيت المكان: صرت في أقصاه"[3]، وذكر: "واستقصيت الأمر وتقصيته: بلغت أقصـاه في البحث عنه"[4]، وحكى الزّبيدي (ت 1205هـ): "وتَقَصَّـاهُم: طَلَبَهُم واحِدًا واحِدًا مِن أقاصِيَهم"[5]، يبدو أنّ الأصل اللّغويّ للفعل (تقصّى) هو نصب المفعول به مباشرة، دون اتّصالٍ بحرفٍ من حروف الجرّ.

وذكر سـيبويه (ت 180هـ) أنّ الأصـل اللّغويّ في تقصّـى (تقصّـص) فالّذي حصل هو إبدال الصّاد الثّانية والّتي هي (اللّام) ياء لكراهية التّضعيف، قائلًا: "هذا باب ما شَـذَّ فأُبدل مكان اللّام الياء لكراهية التّضـعيف، وليس بمطّرد، وذلك قولك: تسربتُ، وتظنّيت، وتقصّيْت من القصّة"[6]، وعند التوسع

([1]) كتاب الأفعال: 72.
([2]) لسان العرب (قصص): 75/7، ويُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (قصص): 101/6.
([3]) أساس البلاغة (قصو): 2/ 84.
([4]) المصدر نفسه (قصو): 2/ 84.
([5]) تاج العروس (قصو): 39/ 309.
([6]) الكتاب: 4/ 424.

في البحث عن هذا الفعل يبدو أنّه يتعدّى بحرف الجرّ (في) كما ذكره بعض الكتّاب، كذلك أجاز بعضهم تعديته بحرف الجرّ (عن)، يقول الأستاذ أسعد داغر: "ويُعدّون الفعل استقصى بـــ(عن)، فيقولون: بعد استقصائي الوافر عن بقايا المسلمين هناك، والصّواب: أن يعدّى بـ(في)، يقال: استقصى في المسألة استقصاء، بلغ الغاية، وهكذا تقصّى فإنّه بمعنى (استقصى)"[1]، فجعل داغر (استقصى وتقصّى) يتعدّيان بحرف الجرّ (في)، ومنع تعديتهما بـ (عن).

وعلى هذا القول **ردّ الشّيخ المغربيّ على قول داغر، فيرى المغربيّ أنّ الفعل (تقصّى) يتعدّى بحرف الجرّ (عن)، بقوله: (تقصّى عن الأمر) مُضمّنًا تعدية الفعل بحرف الجرّ (عن) بعدما كان متعدّيًا بنفسه**[2].

أمّا الدّكتور أحمد مختار عمر فقد شايع المغربيّ بالرّأي نفسه، مُجيزًا استعمال الفعل (تقصّى) متعدّيًا بحرف الجرّ (عن)، وفسّر ذلك على تضمين الفعل (تقصّى) معنى الفعل (بَحَثَ) الّذي يتعدّى بحرف الجرّ (عن)[3].

وذكر الرّازي (ت 666هـ) الفعل (تقصّى) متعدّيًا بحرف الجرّ (في)، بقوله: "وَ(اسْتَقْصَى) فِي الْمَسْأَلَةِ وَ(تَقَصَّى) بِمَعْنًى"[4]، وذهبت الدّكتورة كوكب دياب إلى هذا الرّأي[5].

وممّا يعضّد ذلك مجيء الفعل (تقصّى) متعدّيًا بحرف الجر (عن) في

([1]) تذكرة الكاتب: 153.

([2]) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 312_ 313.

([3]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقف العربيّ: 250.

([4]) مختار الصّحاح (قصا): 1/ 255.

([5]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 261_ 262.

أقوال العلماء، فجاء في تفسير البحر المحيط: "وإن كان اللّفظ مقتضاه الإطلاق لأنّهم لو عملوا بمطلقه لم يحصل التّقصّي عن الأمر بيقين"[1]، ويرى الدّكتور مجيد الزّامليّ أنّ الأرجح جواز تعدية الفعل (تقصّى) بحرف الجرّ (عن)؛ لأنّ المعنى الدّلالي المراد منه تقتضي قبوله، فالتّعدية بحرف الجرّ عن الّذي يفيد المجاوزة أي الابتعاد، ومن ثَمّ يكون معنى (تقصّى عن الأمر) هو الابتعاد عنه، خلافًا لاستعمال الحرف (في) الّذي يُعطي معنى الظّرفيّة، وأمّا المعنى الدّلالي الثّاني فيُشير إلى البحث والتّقصّي، وهذا التّفريق أيَّدته الكتب اللّغويّة القديمة[2].

وبناءً على ذلك يمكن القول: تقصّيت في المسألة، واستقصيت في المسألة، وتقصّيت عن الأمر، وتقصّيت المكان، واستقصيت المكان.

(1) تفسير البحر المحيط: 1/ 418.

(2) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ في أبنية الأفعال: 3/ 225_ 226.

ـ حُبًّا للمصلحة_ حُبًّا بالمصلحة:

ذهب الأستاذ أسعد داغر إلى تخطئة من يقول: حبًّا بالمصلحة العامّة، والصّواب عنده أن يتعدّى المصدر (حُبّ) باللّام، إذ قال: "ويقولون: وقد فَعَلَهُ حُبًّا بالمصلحة العامّة، فيُعَدُّون كلمة حُبّ بالباء، والصّواب أن يُقال: حُبًّا للمَصْلَحَة العامّة"[1].

وعلى هذا القول **ردّ الشّيخ المغربيّ** بتخطئة داغر **فيرى _المغربيّ_ أنّ الفعل (حُبّ) يتعدّى بحرف الجرّ (الباء)**[2]، جاء في المختار: "وَيُقَالُ: (أَحَبَّهُ) فَهُوَ (مُحَبٌّ) وَ (حَبَّهُ) يُحِبُّهُ بِالْكَسْرِ فَهُوَ (مَحْبُوبٌ)"[3]، وذكر الفيروزآبادي (ت 817هـ): "وحُبَّ بفلانٍ، أي: ما أحَبَّه"[4]، وحكى ابن القوطيّة (ت 367هـ): "وحببتُ الشّيءَ حبًّا وأحببته"[5]، وقال ابن السّكّيت (ت 244هـ): "يقال: أحببت الرّجل، فأنا أحبه، إحبابًا ومحبّةً، وأنا محبٌّ وهو محبٌّ"[6].

وممّن سار على خطى داغر بالرّأي نفسه الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ، قائلًا: "ويقول الكتاب حينًا: (فعلت ذلك حبًّا بك) أو (حبًّا فيك)، فهل هذا صحيح؟. أقول: الصّحيح أن تقول: (حبًّا لك)؛ إذ لا وجه لتعدية المصدر بالباء أو بـ (في)، لأنّ الفعل يتعدّى بنفسه، لا بالحرف، أمّا قولك: (حبًّا لك)، فقد

([1]) تذكرة الكاتب: 133.
([2]) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 312.
([3]) مختار الصّحاح (حبب): 1/ 65.
([4]) القاموس المحيط (حبب): 1/ 71.
([5]) كتاب الأفعال: 37.
([6]) كتاب الألفاظ: 338.

استعملت اللّام بعد المصدر لتقوية عمله، وهي تدعى: لام التّقوية"[1].

ومن النّقّاد من ذكر جواز تعدية الفعل بحرف الجرّ (اللّام) الأستاذ أنستاس الكرمليّ، بقوله: "ومن خطئهم أنّهم يقولون: يعمل هذا حُبًّا به، والأصوب حُبًّا له؛ لأنّه يقال: أحُبُّهُ، لا أحبُّ به"[2].

ولو رجعنا إلى كتب النّحو في معاني اللّام لوجدنا أنّها تدلّ على (الاستحقاق)، ذكر ذلك الزّجّاجيّ (ت 337هـ) في باب لام الاستحقاق، قائلًا: "لام الاستحقاق خافِضَةً لِما يتّصل بها كما تخفض لام الملك ومعنياهما متقاربان، إلّا أنّا فصلنا بينهما لأنّ من الأشياء ما تستحق، ولا يقع عليها الملك، ولام الملك كقوله (ﷻ): **﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢﴾ [سورة الفاتحة:٢]**، و **﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا ٤٣﴾ [سورة الأعراف:٤٣]**"[3]، وأمّا معنى الباء إذ جاءت (للسببية) ذكر معناها المالقيّ (ت 702هـ)، بقوله: "السّبب: نحو قولك: ضربتك بمخالفتِك، وأحسنت إليك بإكرامِك، قال الله تعالى: **﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦۖ ٤٠﴾ [سورة العنكبوت:٤٠]**، وقال: **﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ ١١﴾ [سورة آل عمران:١١]**...، معنى ذلك كله بسبب"[4].

وممّن جاء الفعل متعدّيًا عنده بـ (اللّام) ثعلب[5] (ت 291هـ)، حيث أنشد: [من الرّجز]

أحبُّــه حبًّــا له سُــــوّارى كمـــا يُحِــبُّ فَرَخَه الحُبَــارى

([1]) معجم أخطاء الكتّاب: 108.

([2]) الأوهام العائرة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج17، ج7: 322.

([3]) كتاب اللّامات: 65.

([4]) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 222.

([5]) مجالس ثعلب: 223.

نخلص من ذلك أنّ المصدر (حبّ) يجوز تعديته بحرف الجرّ الباء، واللّام، ولكن الأفصح فيه هو تعديته بحرف الجرّ (اللّام)؛ لأنّ أغلب النّقّاد وكتب اللّغة ذكروه متعدّيًا باللّام، والّذي صرّح به المغربيّ أنّ الفعل يتعدّى بالباء إذا ضمّن معنى فعل آخر[1].

ـ خَفِي:

في اللّغة: "وخفي الشّيء واختفى واستخفى وتخفّى: استتر...، ولا يخفى عليه خافية"[2]، وورد في اللّســـان: "وخَفِيَ عَلَيْهِ الأَمرُ يَخْفَى خَفاءً"[3]، وحكى الزَّبيدي (ت 1205هـ): "(وخَفِيَ) عَلَيْهِ الأَمْرُ، (كرَضِــيَ)، يَخْفَى (خَفاءً) بالمدِّ، فَهُوَ خافٍ"[4]، وجاء في الصّحاح: "وخَفَى عليه الأثر يَخْفى خَفاءً"[5].

فالواضح أنّ الفعل (خفي) يتعدّى بحرف الجرّ (على)، وإلى هذا ذهب أغلب النّقّاد إلى تخطئة القول: (خفي عنه)، والصّواب عندهم هو (خفي عليه).

يقول الأستاذ أسعد داغر: "ويقولون: لا يَخْفَى عَنِ القُرَّاءِ، فَيُعَدُّونَ الفِعْل (خَفِيَ) بـــ (عَنْ)، والصَّوَابِ أَن يُعَدَّى بـــ(على)"[6]، **وردّ الشّيخ المغربيّ** على قول داغر منتقدًا رأيه هذا، فيرى المغربيّ أنّ الفعل يعدّى بغير ما يعدّى به عادة من حروف الجرّ، وهذا من باب التّضمين بتعدية الفعل بنفسه بعد أن كان يتعدّى بحرف الجرّ، أو بحرفٍ بعد أن كان متعدّيًا بنفســـه، والأمثلة على ذلك

---

(1) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 313.
(2) أساس البلاغة (خفي): 1/ 260.
(3) لسان العرب (خفي): 14/ 234.
(4) تاج العروس (خفي): 37/ 563.
(5) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (خفي): 6/ 2329.
(6) تذكرة الكاتب: 63.

كثيرة ومعروفة[1]، وجاء في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ**﴾ **[سورة آل عمران:٥]**، وفي الشّعر، إذ قال الشّاعر زُهير بن أبي سُلمى:[2] [من الطّويل]

ومَهمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِن خَليقةٍ وإنْ خَالَها تَخْفَى على النّاس تُعلَمِ

وقول الطّرمّاح:[3] [من البسيط]

لَوْ كَانَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ مِنْ خَلْقِهِ خَفِيَتْ عَنْهُ بَنُو أَسَدِ

يتبيّن من ذلك أنّ الفعل يتعدّى بحرف الجرّ (على)، ولكن هذا لا يمنع من تعدّيه بحرف الجرّ (عن)، فعند البحث في كتب العلماء نجد أنّ الفعل قد ورد متعدّيًا بحرف الجرّ (عن)، ففي التّاج: "غَبِيَ (الشَّيءُ مِنْهُ: خَفِيَ) عَنهُ فَلم يَعْرِفه"[4]، وذكر الثّعالبي (ت 429هـ): "فإن نظر إلى الشّيء كاللّمحة ثمّ خَفي عنه، قِيل لاحَه لوحةً"[5]، وذكر القيرواني (ت 453هـ): "وكان الله تعالى قد علم من غشّه ما خفي عن الملائكة"[6].

أمّا نقّاد العصر الحديث، ومنهم الأستاذ زهدي جار الله فقد خطّأ القول بتعدية الفعل بحرف الجرّ (عن)، والصّواب عنده تعديته بالحرف (على)، قائلًا: "لا يخفى عنك ذلك، صوابه: لا يخفى عليك ذلك"[7]، وتبعه بذلك الأستاذ عبد

([1]) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 312_ 313.
([2]) ديوانه: 70.
([3]) ديوانه: 126.
([4]) تاج العروس (غبو): 39/ 140.
([5]) فقه اللّغة وأسرار العربيّة: 146.
([6]) زهر الآداب: 2/ 398.
([7]) الكتابة الصّحيحة: 88.

المعطي إسماعيل[1]، والدّكتورة كوكب دياب[2]، والأستاذ خضر أبو العينين[3]، والدّكتور محمود شاكر سعيد[4]، وشاكر غني العادلي[5]، وذكر الشّيخ إبراهيم اليازجي أنّ الفعل (خفي) لا يتعدّى بنفسه وإنّما يتعدّى بـــ (على)، إذ قال: "ويقولون لا يخفاك أنّ الأمر كذا فيعدّون الفعل بنفسه، والصّواب لا يخفى عليك"[6]، وقال الشّيخ محمّد علي النّجّار: "يقولون: لا يخفاك أنّ الأمر كذا، والصّواب: لا يخفى عليك"[7].

ويبدو أنّ الفعل يتعدّى بنفسه، فقد ذكر الشّيخ أحمد المقّري (ت 1041هـ): "ولا يخفاك حسن هذه العبارة الصّقيلة المرآة"[8]، وذكر...، "ولا يخفاك أنّه التزم في هذه القطعة ما لا يلزم"[9]، وذكر الشّيخ عبد القادر البغداديّ (ت 1093هـ): "ولا يَخْفَاكَ أَنَّ مَا نَقَلَهُ عَنِ السُّهَيْلي في الموضعَيْنِ مُختلف"[10]، وتبعهما الدّكتور عبد الفتّاح سليم[11].

وممّن أيّد تعدية الفعل (خفي) بنفسه وحمل ذلك على التّضمين موافقًا بذلك رأي الشّيخ المغربيّ الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ، قائلًا: "وإنّي لأميل إلى

([1]) يُنظر: مثابة الكاتب: 45.
([2]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 107.
([3]) يُنظر: معجم الأخطاء النّحويّة واللّغويّة والصّرفيّة الشّائعة: 212.
([4]) يُنظر: تصويبات لغويّة: 65.
([5]) يُنظر: التّنبيه على الخطأ الشّائع والصّواب الضّائع: 117.
([6]) لغة الجرائد: 25.
([7]) محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 2/ 40.
([8]) نفح الطّيب: 4/ 58.
([9]) المصدر نفسه: 7/ 444.
([10]) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 107/9.
([11]) يُنظر: اللّحن في اللّغة مظاهره ومقاييسه: 2/ 334.

إســـاغته، لا عملًا على نزع الخافض، أو إســـقاط الجارّ؛ لأنّ لذلك مواضـــع خاصّة، ولا حَمْلًا على ما كثرَ مَجيئه لازمًا ومتعدّيًا من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) بكسر عين ماضيه وفتح عين مضارعه، ولكن حملًا على التّضمين الّذي قال جماعة بقياســـه...، فقد عدّى الشّـــافعيّ (يَخْفَى عليهم) تَعْدِيَةٌ (يَفوتُهم) فقال (يَخْفَاهُم)، فضـــمّ إلى معنى الخفاء في (يخفاهم) معنى الفوات، فقد يخفى حال الشّـــافعيّ على هؤلاء ثمّ يدركونه، وقد يخفى حاله فيفوتهم ولا يدركونه، وهذا ما أراده الشّـــــافعيّ حين قال (ليخفاهم حالي)؛ أي: ليخفى عليهم فيفوتهم أمره، وهذا مقتضى التّضمين"[1].

نخلص من ذلك إلى ما قاله المغربيّ فالفعل (خفي) يمكن تعديته بنفسه، أو بحرف الجرّ (على) و (عن) بحمله على التّضمين، لذا تقول: "بعدت السّفينة في عرض البحر حتّى خَفيت معالمها عن ناظري، كما تقول: لا يخفى عليّ شيءٌ من هذا العلم مهما دقّ وفي ذلك وضوح وبيان"[2].

([1]) معجم أخطاء الكتّاب: 175.

([2]) المستدرك على تذكرة الكاتب: 77.

المبحث الثّالث

مسائل نحويّة متفرّقة

ـ أثْنَاء:

يُخطّئُ بعض الكتّاب من يقول: التقيتُ زيدًا أثناء الرّحلة، وجرى حادث سير أثناء الدّوام، ووصل زيدٌ أثناء الدّرس، وصواب ذلك أن يقال: التقيتُ زيدًا في أثناء الرّحلة، وجرى حادث سير في أثناء الدّوام، ووصل زيدٌ في أثناء الدّرس، فيسقطون حرف الجرّ من التّعبير، بحجّة ورودها في كلام العلماء مجرورة، وأثناء الشّيء أوساطه وتضاعيفه، وأثناء: "ليست ظرفًا ولا مضافة إلى ما تكتسب منه الظّرفيّة؛ لهذا رأى علماء العربيّة ألّا تستغني عن حرف الجرّ، وأوجبوا أن نقول: قال محمّدٌ في أثناء خطابه كذا"[1].

وأنكر الشّيخ محمّد علي النّجّار استعمال (أثناء) منصوبة على الظّرفيّة، وصوابه عنده استعماله مع حرف الجرّ (في) الّذي يكسبه معنى الظّرفيّة، قائلًا: "أشار الخطيب أثناء كلامه...، فالصّواب أن يقال: في أثناء الكلام"[2]، وذكر النّجّار في غير كتاب تخطئة استعمالهم (في ثنايا العام المنصرم)، وصوابه عنده (في أثناء العام)، واستند في ذلك إلى ما ورد في كتب اللّغة[3]، وتبعه بذلك شاكر شُقير[4]، والدّكتور محمود سلمان ياقوت[5]، وممّن سلك طريق

([1]) تصويبات لغويّة: 16.

([2]) محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 48.

([3]) يُنظر: لغويّات وأخطاء لغويّة شائعة: 176.

([4]) يُنظر: لسان غصن لبنان: 17.

([5]) يُنظر: فن الكتابة الصّحيحة: 384_ 385.

الإنكار واحتذى حذو هؤلاء في التّخطئة، الأســـتاذ زهدي جار الله[1]، والدّكتور نعمة رحيم العزّاوي[2]، وآخرون[3].

ومن المنكرين صـحّة (أشـار أثناء كلامه) الأسـتاذ أسـعد داغر، بقوله: "ويقولون: (أَشَـارَ الخَطِيبُ أَثْنَاءَ كَلَامِهِ)، فينصـبون (أثناء) على الظّرفيّة، وهي ليسـت ظرفًا ولا مُضَـافَة إلى ما تكتسـب منه الظّرفيّة؛ لتسـتغني بها عن حرف الجرّ في، بل هي جمع (ثِنْي)، وَأَثْنَاءُ الشَّـــيْءِ: تَضَـــاعِيفُهُ، وَأَثْنَاء الكلام: أَوْسَاطُهُ، فالصَّوَاب أَن يُقَالَ: (فِي أَثْنَاءِ الكلام)"[4].

وعلى هذا القول **ردّ الشّـيخ المغربيّ** على داغر، قائلًا: "والّذي نعرفه أنّ (أثناء وأوســـاط) كلاهما ظرفان من ظروف المكان المبهمة مثل بين ووســـط وخلال، وكل هذه الظّروف يجوز حذف (في) منها قياسًـــا فقولهم أثناء الكلام وأثناء الخطاب بمنزلة قولنا خلال الكلام وبين الكلام ومطاوي الكلام وغضـــون الكلام، ويراد بها كلّها الفترات القصـــيرة من الزّمن الّتي تتخلّل الكلام، وسُـــمع أنفذته ثني كتابي أي طيّه"[5].

فالّذي قاله داغر يعدّ من الوهم؛ لأنّ ما ذكره قد ورد في كتب اللّغة، قال الرّضـــي (ت 686هـ): "هذا الحكم ليس مختصًّـــا بالمفعول به، بل المفعولات

([1]) يُنظر: الكتابة الصّحيحة: 47.

([2]) يُنظر: التّعبير الصّحيح: 20.

([3]) يُنظر: تطهير اللّغة من الأخطاء الشّائعة: 117/1، وموسوعة الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 209، ومثابة الكاتب: 37، ونظرات في أخطاء المنشئين: 86/1، والمعجم الوجيز في الأخطاء الشّائعة والإجازات اللّغويّة: 26، وأزاهير الفصحى: 78، والعربيّة الصّحيحة: 183.

([4]) تذكرة الكاتب: 50.

([5]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 312.

الخمسة فيه سواء، إلّا المفعول معه؛ وذلك لمراعاة أصل الواو، إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها **أثناء الكلام**"[1].

فأثناء مفردها (ثني) إذ جاء في اللّسان: "والثِّنْي: وَاحِدُ أَثْنَاء الشَّيْءِ أَي تَضَاعِيفُهُ؛ تَقُولُ: أَنفذت كَذَا ثِنْيَ كِتَابِي أَي فِي طَيّه"[2]، نلاحظ أنّ (ثني) مفرد جاء منصوبًا على الظّرفية، وممّن ناقش هذه المسألة الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ فيرى أنّ قول الكتّاب وصلت أثناء المحاضرة صحيح، وأعطى لذلك أمثلة من الشّعر والنّثر، وذكر أنّ (أثناء) ورد في كلام الأئمة منصوبًا على الظّرفيّة، فهذه أدلّة على جواز نصب (أثناء) على الظّرفية[3]، وممّن صرّح بهذا الرّأي أي _ النّصب على الظّرفية_ أحمد العواميّ[4]، وشايعهما بذلك الأستاذ محمّد العدنانيّ، بقوله: "فلا أَرَى مَا يَحُولُ دُونَ إِجازة (أَثْناءَ) و(في أثناء)، ثُمَّ وَجَدْتُ في الصّفحة(٢٠٦ من الجزء ٢٥) من مجلّة مجمع القاهرة، أنّ مؤتمر المجمع أجاز لنا أن نقول: في أثنائِهِ وأَثْناءَهُ"[5].

وخلاصة ما تقدّم: يجوز لنا أن نقول: قلتُ أثناء كذا، واللّغة الأعلى والأفصح قولنا: قلتُ في أثناء كذا، وقد أقرّ مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة جواز القول: في أثناءه، وأثناءه[6].

([1]) شرح الكافية: 1/ 337، ويُنظر: النّكت على الألفيّة والكافية والشّافية والشّذور والنّزهة:1/350.

([2]) لسان العرب (ثنى): 14/ 115.

([3]) يُنظر: معجم أخطاء الكتّاب: 83.

([4]) يُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكي: 1/ 269.

([5]) معجم الأخطاء الشّائعة: 52.

([6]) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من (1934 إلى 1978م): 104.

ـ اشتريته بثلاثة جنيهات ونصفٍ:

خطّأ الأستاذ أسعد داغر هذا الاستعمال، قائلًا: "وَمِنْ هذا القبيل قولهم: اشـتراه بثلاثة جنيهات ونصـف، والصّـحيح أنْ يُضَـافَ النّصـف إلى الجنيه، ويُقال: بثلاثة جنيهات ونصـف جنيه"[1]، **وردّ الشّـيخ المغربيّ** على هذا القول وذكر بأنّ التّنوين في (نصفٍ) عوضٌ عن المضاف إليه[2].

ومن المؤيّدين لقول المغربيّ الأسـتاذ محمّد العدنانيّ، بقوله: "بما أنّ النّاس يفهمون أنّ المقصـود بالنّصـف هو نصـف الدّينار، فلا أرى مانعًا من القول: اشـتراه بعشـرة دنانير ونصـف، وفي الحذف مع المحافظة على المعنى بلاغـة"[3]، وتبعهمـا بـذلـك الـدّكتور إميـل يعقوب[4]، ومن المخطّئين لهـذا الاسـتعمال، الأسـتاذ زهدي جار الله[5]، ولم يذكر الأسـتاذ زهدي الأسـباب الّتي دعته إلى التّخطئة.

يتّضـح من ذلك صـحّة العبارة (اشـتريته بثلاثة جنيهات ونصـفٍ)، فإنّ حذف كلمة (جنيه) لا يلتبس المعنى فيها، فحذف المضـاف إليه إذا أُمِنَ اللّبس يعدّ من الأساليب العربيّة.

ـ على الرّغم كذا ـ رغم كذا:

من الأسـاليب الّتي يشـكّكون في عروبتها قولهم: سـأسـافر غدًا برغم المطر، أو بالرّغم من المطر، **وذكر الشّيخ المغربيّ** أنّ **(رغم)** شائعة ومستعملة

([1]) تذكرة الكاتب: 61.

([2]) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 309.

([3]) معجم الأخطاء الشّائعة: 248.

([4]) يُنظر: معجم الخطأ والصّواب في اللّغة: 254.

([5]) يُنظر: الكتابة الصّحيحة: 309.

في كلام العرب، ويكثر استعمالها مع (الأنف)، بقولهم: (على رغم أنفه) و (رغم أنف فلان)[1].

فقولهم: أنجزت ذلك رغم فلان خطأ؛ لأنّ العرب لم تستعمله، والمعنى الّذي يقصدونه لا يؤدّيه؛ لأنّ الرّغم بمعنى (الكره والذّلّ)، يُقال: "رغم أنفي لله تعالى رغمًا، بالحركات الثّلاث في راء المصدر، أي ذلّ وانقاد، كأنّه لصق بالرّغام هوانًا فعلى هذا يكون معنى التّركيب الشّائع: فعلت ذلك كره فلان أو ذلّه، والصّواب أن يقال: فعلته على رغم فلان، أو على رغم أنفه، أو على الرّغم منه"[2].

يقول الأستاذ أسعد داغر شارحًا هذا التّركيب: ويتصرّفون في كلمة رغم تصرّفًا يخرجها عن المحفوظ والمنقول، فيقولون فعلته بالرّغم منه ورغمًا عنه، وبالرّغم عنه، والمسموع في استعمالها عن العرب قولهم: فعلت ذلك على رغم أنفه، وعلى رغمه، وعلى الرّغم منه"[3]. فيرى داغر أنّ هذا التّركيب لم يرد عن العرب وهو مرفوض.

أمّا الدّكتور مصطفى جواد فرفضه، إذ لا يعدُّ وجهًا من وجوه العربيّة، وأجازه لضرورة الشّعر، فقال: "ولا تقل فعله رغم أنف فلان، وفعله على رغم فلان؛ وذلك لأنّ نصب كلمة رغم ليس له وجه من النّحو مقبول عند إرادة هذا المعنى بالعبارة المذكورة ...، واللّغة العالية هي في استعمال على أي على

([1]) يُنظر: تعريب الأساليب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكي، ج1: 339.

([2]) أزاهير الفصحى: 57.

([3]) تذكرة الكاتب: 108.

الرّغم من أنفه وعلى رغم أنفه ودونها لغة استعمال الباء أي برغم وغير الفصيح هو قولهم: فعله رغم أنف فلان...، ولا يجوز إلّا في الشّعر"[1].

ومن المخطّئين لهذا الاستعمال (رغم) كوكبة من النّقّاد، ومنهم الأستاذ زهدي جار الله[2]، والشّيخ محمّد جعفر الكرباسيّ [3]، والدّكتور نعمة العزّاويّ[4]، وأحمد محمد عبد الدّايم[5]، والدّكتور إميل يعقوب[6]، والدّكتور مصطفى جواد[7]، والدّكتور مجيد الزّاملي[8].

أمّا مجمع اللّغة في القاهرة فقد جوّز ما خطأه نقّاد التّصحيح اللّغويّ، والّذين لهم نظر ودراية في اللّغة، وجاء نص قرار المجمع: "يستعمل الكتّاب هذا التّعبير: (فعلت كذا رغم كذا)، أو (رغمًا عن كذا)، والمسموع الفصيح في مثل هذا (فعلت كذا على الرغم من كذا)، أو (برغم كذا)، ويمكن أن يعلّل استعمال (فعلت كذا رغم كذا)، أو (رغمًا عن كذا) بأنّ رغم هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو منصوب على نزع الخافض، كذلك يمكن تعليل استعمال (عن) مكان (من) بأنّ الأولى تنوب مناب الأخرى، فإنّ (عن) توافق (من) وترادفها، وتكون بمعناها كما صرّح بذلك النّحاة"[9]. وممّن شايع المَجمع بهذه الإجازة الأستاذ صلاح الزّعبلاوي، بقوله: "أقول الرّأي أن يؤخذ بالتّخريج الأوّل، أمّا نزع

([1]) قل ولا تقل: 1/ 129_ 130.
([2]) يُنظر: الكتابة الصّحيحة: 116.
([3]) يُنظر: نظرات في أخطاء المنشئين: 1/ 184.
([4]) يُنظر: التّعبير الصّحيح: 26.
([5]) يُنظر: من أوهام المثقّفين في أساليب العربيّة: 51.
([6]) يُنظر: معجم الخطأ والصّواب في اللّغة: 149.
([7]) يُنظر: في التّراث اللّغويّ: 367.
([8]) يُنظر: دراسات في النّقد اللّغويّ: 180.
([9]) القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب: 103.

الخافض فهو سماع لا وجه فيه لقياس، وهو مقصور على ما نصب وحقه أن يجرّ[1]، يبدو أنّ الزّعبلاويّ آخذًا بالإجازة، ورافضًا التّخريج، مرجّحًا التّخريج الأوّل على الثّاني وهو المنصوب على الحال، فيرى أنّ النصب على نزع الخافض سماعي، ولكثرة السّماع فيه لا يكون قياسًا في نظره.

ونقل إجازة المَجمع الأستاذ محمّد العدنانيّ، لكنّه لم يعلّق عليها واكتفى بالنّقل فقط، وهذا السّكوت منه يجعلنا أن نقول: إنّه يجوّز استعماله[2]، وشايعهم بهذا آخرون[3].

وممّا سبق يتّضح أنّ **(الرّغم)** لا يستعمل من غير (على أو الباء)، إنْ كان مقرونًا بـــ أل، أو مضافًا. أمّا إذا تجرّد من حروف الجرّ فإنّ المعنى الّذي يقصدون إليه لا يؤدّيه ذلك[4]. قال صاحب المصباح: " الرَّغَامُ بِالْفَتْحِ التُّرَابُ، وَرَغَمَ أَنْفُهُ رَغْمًا، مِنْ بَابِ قَتَلَ، وَرَغِمَ مِنْ بَابِ تَعِبَ لُغَةٌ كِنَايَةٌ عَنْ الذُّلِّ، كَأَنَّهُ لَصِقَ بِالرِّغَامِ هَوَانًا، وَيَتَعَدَّى بِالْأَلِفِ فَيُقَالُ: أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَهُ، وَفَعَلْتُهُ عَلَى رَغْمِ أَنْفِهِ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَيْ عَلَى كُرْهٍ مِنْهُ"[5].

([1]) معجم أخطاء الكتّاب: 234.

([2]) يُنظر: معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 265.

([3]) يُنظر: معجم الخطأ والصّواب في اللّغة: 149_ 150، ومعجم الصّواب اللّغوي دليل المثقّف العربيّ: 1/ 405، ومغالطات لغويّة: 157.

([4]) يُنظر: دراسات في النّقد اللّغويّ: 180.

([5]) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (رغم): 1/ 231.

ـ لا سيّما:

قال امرؤ القيس:[1] [من الطّويل]

ألا رُبَّ يومٌ لكَ منْهنّ صَالح ولا سيَّما يومٌ بَدارة جُلْجل

اختلف النّحويّون في عمل (لا سـيَّما) وهذا الاختلاف قديم طويل الذّيول، نراه مبثوثًا في كتبهم، وقد حكى ثعلب (ت 291هـ) أنّه من قال على نقيض ما ذُكر في شعر امرئ القيس فهو مُخطئ[2].

وأمّا **الشّـيخ المغربيّ** فقد صـرّح بعدم جواز حذف (لا) من (لا سـيّما) معتمدًا في هذا على ما قاله بعض اللّغويّين أمثال ابن هشـام (ت 761هـ)[3]، وتبعه بهذا الرّأي الأسـتاذ صـلاح الزّعبلاويّ مخطّئًا حذف (لا) منها، بقوله: "والصّـحيح إثبات (لا) فـ (لا سـيّما) تُسـتعمل لإفادة أنّ ما بعدها وما قبلها مشـتركان في حكم واحد، لكنّ ما بعدها أوفر نصـيبًا من هذا الحكم...، والأكثرون على أنّ تشـديد (سِـيّ) ودخول (لا) عليها واجب ، وأنّ من اسـتعمل (لا سـيّما) خلاف ذلك فهو مخطئ، كما جاء في المغني ، وقال المرادي إنّ (سـيّما) بحذف (لا) لم يرد في كلام من يُحتجّ بكلامه. أمّا حذف (الواو) فالأكثرون على إجازته، وقد جاء في الشّعر والنّثر"[4].

([1]) ديوانه: 112.

([2]) يُنظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: 2/ 351.

([3]) يُنظر: مناظرة لغويّة بين الأساتذة: عبد الله البستاني، وعبد القادر المغربيّ، وأنستاس الكرملي:15.

([4]) معجم أخطاء الكتّاب: 295.

ومن المنكرين لحذف (لا) من (لا سيّما) الزّبيدي (ت 379هـ)[1]، وحكى السّيوطي (ت 911هـ): "ولا تحذف (لا) من (لاسيّما)؛ لأنّه لم يسمع إلا في كلام المولّدين"[2].

ومن المعاصرين من انتقد حذف (لا) من (لا سيّما) عبد الله البستاني، وذكر عدم جواز حذف الواو منها واقترانه بها أي: (ولا سيّما)[3]، وشاكر شُقير[4]، والدّكتور عبد العزيز الحربي[5]، وأسعد داغر[6]، وجرجي شاهين عطيّة[7]، والدّكتور عرفة حلمي عبّاس[8].

بيد أنّ بعض اللّغويّين قد أجازوا حذف (لا) والإتيان بالياء مخفّفة، ومنهم الرّضي في شرحه على الكافية، قائلًا: "وتصرّف في هذه اللّفظة تصرّفات كثيرة؛ لكثرة استعمالها، فقيل: (سيّما)، بحذف (لا)، و(لا سيما) بتخفيف الياء، مع وجود (لا) وحذفها"[9]، وذكر ابن هشام (ت 761هـ): "وذكر غيره _غير ثعلب_ أنّه قد يُخفّف، وقد تُحذف الواو"[10]، وأمّا ابن فارس

([1]) يُنظر: لحن العوامّ: 290_ 291.

([2]) همع الهوامع: 3/ 294.

([3]) يُنظر: مناظرة لغويّة بين الأساتذة: عبد الله البستاني، وعبد القادر المغربيّ، وأنستاس الكرملي:10_ 11.

([4]) يُنظر: كتاب غصن لبنان في انتقاد العربيّة العصريّة: 26.

([5]) يُنظر: لحن القول: 36.

([6]) يُنظر: تذكرة الكاتب: 84.

([7]) يُنظر: ردّ الشّارد إلى طريق القواعد: 27.

([8]) يُنظر: تصويبات لغويّة: 206.

([9]) شرح الرّضي على الكافية: 136.

([10]) مغني اللّبيب: 2/ 352.

(ت 395هـ) فنراه مكتفيًا بذكر (لا سـيّما) بغير (الواو)[1]، وذكر الدّكتور خليل بنيان الحسّون أنّه من الممكن أن تأتي (سيّما) بلا (واو)، معتمدًا في هذا على أقول النّحويّين والفصـــحاء، ومنهم الجاحظ (ت 255هـ)[2]، ذاكرًا قوله: "فإذا كان من تقع عليه الشّـــريطة معدومًا ســـيّما من يوثّق بحلمه وعقله، وأمانته ونصـــحه...،"[3]، وجاء في كتاب معاني القراءات للأزهري (ت 370هـ) نقلًا عن الزّجّاج (ت 311هـ) في قراءة قوله (ﷺ): ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[سـورة طه:٦٣]...، قائلًا: "ولمّا وجدت سبيلًا إلى موافقة المصحف لم أجز مخالفته؛ لأنّ اتّباعه سنّة، سيّما وأكثر القرّاء على اتّباعه"[4].

ومن النّحويّين من عدّها من (أدوات الاســـتثناء)، ورفض ذلك غيرهم، قال ســـيبويه (ت 180هـ): "وســـألت الخليل، رحمه الله، عن قول العرب (ولا سيّما زيدٍ) فزعم أنّه مثل قولك: (ولا مثل زيدٍ) و (ما) لغوٌ، وقال: (ولا سيّما زيدٌ) كقولهم: (دع ما زيدٌ)، وكقوله: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [سـورة البقرة:٢٦]، فـــ (سِيّ) في هذا الموضع بمنزلة (مِثل)، فمن ثَمّ عملت فيه (لا) كما تعمل (ربَّ) في (مِثل)، وذلك قولك: (ربّ مثلِ زيدٍ)"[5]. وقال الرّضـــي: "وأمّا، لا سـيّما، فليس من كلمات الاسـتثناء حقيقة، بل المذكور بعده منبّه على أولويّته بالحكم المتقدّم، وإنّما عُدَّ من كلماته؛ لأنّ ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويّته بالحكم"[6].

([1]) يُنظر: معجم مقاييس اللّغة (سوي): 3/ 112.
([2]) يُنظر: في التّصحيح اللّغويّ والكلام المباح: 160.
([3]) رسائل الجاحظ: 1/ 152.
([4]) معاني القراءات: 2/ 151.
([5]) الكتاب: 2/ 286.
([6]) شرح الرّضي على الكافية: 2/ 134.

وخلاصة القول: يجوز دخول (لا) على (سيّما)، فضلًا عن استعمالها من غير (واو)، وننهي المسألة بقول أبي حيّان الأندلسي (ت 745هـ): "وكذلك حَذْفُ (لا) من لا سيّما إنّما يُوجَدُ في كلام الأدباء المولّدين لا في كلام من يحتجّ بكلامه"[1].

ـ لم يَعُدْ قادرًا على العمل:

أنكر الأستاذ أسعد داغر استعمال الكتّاب للفعل (عاد) و (يعود) بمعنى (صار)، بقولهم: لم يَعُد يصلح للاستخدام، ولم يَعُد قادرًا على العمل، وصواب ذلك عنده (عاد لا يقدر على العمل، أو عاد لا يصلح للاستخدام، أو عاد غير قادر على العمل، قائلًا: "ويقولون: لم يعد يصلح للاستخدام، ولم يعد قادرًا على العمل، وهو شائع كلّ الشّيوع بين كثيرين من الكتّاب، وقرينة الكلام في هذا الاستعمال تدلّ صريحًا على أنّهم يريدون بالفعل (يعود) مضارع (عاد) بمعنى صار، فالصّواب إذًا أن يُسَلَّط النَّفي على خَبَرِهِ لا عليه نفسه، فيقال: (عادَ لا يصلح للاستخدام)، أو (عَادَ غَيْرَ قادر على العمل)، أو (عَادَ لا يَقْدِر على العمل)"[2].

وعلى هذا الرّأي **ردّ الشّيخ المغربيّ** على داغر، بقوله: "قال _الأستاذ داغر_ والصّواب عاد فلان لا يقدر على العمل، وقد اعترف بأنّ (عاد) هنا بمعنى (صار)، و(يعود) بمعنى (يصير)، و(صار) كما لا يخفى من أخوات (كان)، فإذا جاز أن يقال: (لم يكن فلان قادرًا). جاز أن يقال: (لم يعد قادرًا) أي (لم يصر قادرًا)، **وأردف** ثمّ أنّ هذه الافعال وإن سمّيت أخوات (كان) حفظ

([1]) ارتشاف الضّرب: 1552.

([2]) تذكرة الكاتب: 50.

لكلّ منها مقام لا تتعدّاه في استعمال البلغاء فقولنا في (لم أعد اسمع) أنّ (أعد) بمعنى (أصر) لا يصحّ لنا أن نضعها موضعها في هذا المقام الخاص فنقول (لم أصر أسمع)"[1]، ففي المصباح: "وَعَادَ إلَى كَذَا وَعَادَ لَهُ أَيْضًا يَعُودُ عَوْدَةً وَعَوْدًا صَارَ إلَيْهِ"[2]، وفي المحكم: "وعادَ: فعل بِمَنْزِلَة صَار"[3]، وجاء في قول الشّاعر ساعدة بن جُؤَيَّة[4]: [من البسيط]

فَقامَ تُرعَدُ كَفّاهُ بِمِحجَنِهِ قَد عادَ رَهْبًا رَذِيًّا طائِشَ القَدَمِ

يتبيّن من ذلك أنّ المعنى من (عاد) هنا هو (صار) ولا يريد المعنى أنّه عاود حالًا كان عليها قبل[5]، فإن كان الفعل (عاد) معناه (صار) وصحّ أن يُقال: لم يكن فلان قادرًا، جاز أن يقال: لم يعُد قادرًا، أي لم يَصِر قادرًا، وهذا ما أوضحه المغربيّ آنفًا.

ـ تسكين الهاء في الضّمير (هو) و (هي):

(1) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 308.
(2) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير (عود): 2/ 436.
(3) المحكم والمحيط الأعظم (عود): 2/ 324.
(4) ديوان الهذليّين: 1/ 193.
(5) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (عود): 2/ 324، وتاج العروس (عود): 8/ 436.

خطّأ الشّيخ المغربيّ تسكين هاء الضّمير المرفوع للمفرد الغائب بعد واو العطف، ويرى أن يبقى على حاله (وهُو) بضــمّ الهاء، وجوّز اســكانه في علم العروض فقط[1]، فيرى المغربيّ أنّ التّسكين يكون جائزًا في الضّرورة الشّعريّة.

أقول: إنّ الهاء في (هو وهي) حرفان يُبتدأُ بهما بمعنى أنّ حقّهما أوّل الكلمة، والقياس فيهما التّحريك؛ إذ إنّ اللّغة العربيّة لا تبتدئ بســـاكن، بيد أنّ الواقف على هاء الضّـــمير (هو وهي) في القرآن الكريم في أثناء تقدّم حروف العطف عليها (الواو، والفاء، وثمّ) يجد بأنّ حركتها ســـاكنة مخفّفة، إذ إنّ الضّــمّة، والكســرة خفّفت فيهما، جاء في قوله (ﷻ): **﴿وَهو بِكُلِّ شَـيۡءٍ عَلِيمَۢ﴾ [سورة البقرة:٢٩]**، و**﴿ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ ﴾ [سورة البقرة:٧٤]**، و**﴿ثُمَّ هوَ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلۡمُحۡضَـرِينَ ﴾ [سـورة القصـص:٦١]**، فقُرأ بالتّســكين في هذه الآيات[2].

ومن النّحويّين من أجاز التّســكين في (هو وهي) بعد (الواو، الفاء، لام الابتداء)[3]، يقول ســيبويه (ت 180هـ): "واعلم أنّ كل شــيء كان أوّل الكلمة وكان متحرّكًا ســوى ألف الوصــل فإنّه إذا كان قبله كلام لم يُحذف ولم يتغيّر، إلّا ما كان من هُوَ وَهِيَ، فَإِنَّ الهَاءَ تســكّن إذا كان قبلها واو، أو فاء، أو لام، وذلك قولك: وهو ذاهب ، ولهو خيرٌ منك، فهو قائم، وكذلك هي، لمّا كثُرتا في

([1]) يُنظر: عثرات اللّسان: 67.

([2]) يُنظر: الحُجّة في القراءات السّبع، ابن خالويه: 27، والمبسوط في القراءات العشر، الأصبهاني: 128، والبيان في غريب إعراب القرآن: 69، وشرح المفصّل: 7/ 311، ومعاني القرآن وإعرابه: 1/ 157.

([3]) يُنظر: شرح الرّضي على الكافية: 2/ 419، ويُنظر: محمد علي النجار ناقدًا لغويًا، سارة عطية، (رسالة ماجستير): 57.

الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلّا مع ما بعدها صـــارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فأسكنوا كما قالوا في فَخِذ: فَخْذْ، وَرَضِـيَ: رَضَـى، وفى حَذِرٍ: حَذْرٌ، وسَرُو: سَرْوَ، فعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم وصارت تستعمل كثيرًا، فأسكنت في هذه الحروف استخفافًا"[1].

وأمّا أصـــحاب التّصـــويب اللّغويّ الحديث، ومنهم الشّـــيخ محمّد علي النّجّار فقد أجازوا التّسكين في هاء الضّمير (هو وهي) بعد واو العطف، أو لام الابتداء، أو الفاء، كقولهم: "(عليّ حســـن الخلق وَهْو محبوب)"[2]، معتمدًا في هذا على ما جاء في كتب النّحويّين، وقرّاء القراءات الصّحيحة، فمنهم من سكّن الهاء، ومنهم من ضمّها.

يتّضح ممّا سبق جواز تسكين الهاء في ضمير الرّفع للمفرد الغائب بعد (الواو، والفاء، ولام الابتداء) على خلاف ما خطأه المغربيّ؛ إذ إنّه ورد ســـاكنًا في كثير من القراءات القرآنية، وكذلك جوازه من قبل النّحويّين.

([1]) الكتاب: 4/ 151.

([2]) لغويّات وأخطاء لغويّة شائعة: 172_ 173، ويُنظر: دقائق العربيّة، أمين ناصر الدّين: 112.

الفصل الرّابع

المستوى الدّلاليّ

المبحث الأوّل: التّطور الدّلاليّ

المبحث الثّاني: المعرّب، والدّخيل، والمولّد

المبحث الثّالث: مسائل دلاليّة متفرّقة

المستوى الدّلاليّ:

يُعدّ المستوى الدّلالي من مستويات اللّغة المهمّة، والحجر الأساس لها، إذ يأتي بعد المستويات الصّوتية والصّرفية والنّحويّة، ويعمل بشكلٍ كاملٍ معها، ويرتبط بها ارتباطًا وثيقًا، فكما تعتمد تلك المستويات عليه في أداء وظائفها التحليلية، يحتاج هو بدوره إلى الاستعانة بها ليؤدّي وظيفته على الوجه الأكمل[1].

وإذا عدنا إلى المعجمات العربيّة نجد أنّ (الدَّلالة) تحمل معاني مختلفة، فالمعنى المحوريّ لمادّة (دلل) يدور حول الإرشاد إلى الطّريق، والاهتداء، والإبانة، ففي الصّحاح: "وقد دَلَّهُ على الطّريق يَدُلُّهُ دَلالَةً ودِلالَةً ودُلولَةً"[2]، وفي المقاييس: "الدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا، وَالْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشَّيْءِ. فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: دَلَلْتُ فُلَانًا عَلَى الطَّرِيقِ. وَالدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ. وَهُوَ بَيِّنُ الدَّلَالَةِ وَالدِّلَالَةِ"[3]، وفي القاموس المحيط: "ودَلَّهُ عليه دَلالَةً...، فانْدَلَّ: سَدَّدَهُ إليه. والدِّلِّيلى، كخِلِّيفَى: الدَّلالَةُ، أو عِلْمُ الدَّليلِ بها، ورُسوخُهُ"[4].

وحدّها الرّاغب (ت 425هـ)، بقوله: "الدَّلالة: ما يتوصّل به إلى معرفة الشّيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرّموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممّن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن

---

(1) علم الدّلالة، أحمد مختار عمر: 13.

(2) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (دلل): 4/ 1698، وُينظر: مختار الصّحاح (دلل): 1/ 106.

(3) مقاييس اللّغة (دلّ): 2/ 259.

(4) القاموس المحيط (دلل): 1/ 1000.

يرى حركة إنسان فيعلم أنّه حيٌّ، قال تعالى: ﴿**مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ ١٤** ﴾ **[سورة سبإ:١٤]**، أصل الدَّلالة مصدر كالكناية والأمارة، والدّال: من حصل منه ذلك، والدّليل في المبالغة كعالم، وعليم، وقادر، وقدير، ثمّ يُسمّى الدَّالُ والدّليل دلالة، كتسمية الشّيء بمصدره"[1].

ذكر الزّركشي (ت794هـ): "أنّها كون اللّفظ بحيث إذا أُطلق فهم منه المعنى من كان عالمًا بوضعه له"[2]، ومن هذا العرض يبدو أنّ المعاني المأخوذة من (الدّلالة) في هذه المعجمات تدلّ على الاهتداء والإبانة، والإرشاد إلى الطّريق.

ومن العلماء من شارك في بيان مفهوم الدَّلالة، قال الجرجاني (ت 816هـ): "كون الشّيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر؛ فالشّيء الأوّل: هو الدّال، والشّيء الثّاني: هو المدلول"[3].

أمّا عن المحدثين فقد حدّ علم الدَّلالة أحدهم، بقوله: "العلم الّذي يدرس المعنى، أو دراسة المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللّغة الّذي يتناول نظريّة المعنى، أو ذلك الفرع الّذي يدرس الشّروط الواجب توافرها في الرّمز حتّى يكون قادرًا على حمل المعنى، وجعله بعضهم مرادفًا لدراسة المعنى"[4].

وللمغربيّ جهود في تتبّع المفردات، والعبارات ودلالاتها في أغلب مقالاته، وأبحاثه، ومحاضراته حتّى صارت مادّة يبحث فيها قضاياه اللّغويّة

([1]) المفردات في غريب القرآن: 171.

([2]) البحر المحيط في أصول الفقه: 2/ 36.

([3]) التّعريفات للجرجاني: 108، ويُنظر: شرح الكوكب المنير: 125.

([4]) علم الدّلالة، أحمد مختار عمر: 11.

بصـورة عامّة، وأشـار إلى تنوّعها الدّلاليّ بسـياقها المرتبط بها، وكذلك التّداخل الحاصـل في اللّغات. وسيتطرّق البحث لهذه المادّة الّتي ذكرها المغربيّ بحسب ما وجدناه في نتاجه العلمي، وهي: الدّلالة في المفردات، والأســـاليب وتطوّرها الدّلاليّ.

المبحث الأوّل

التّطوّر الدّلاليّ

يُعدُّ التّطور سنة من سنن الله في الكون، وبما أنّ اللّغة توصف بالكائن الحي، أو هي شبيهة _بالكائن الحي_ تكون عرضة لهذا التّطور و"التّطوّر في اللّغة أمر حتمي يشبه أن يكون وجهًا من وجوه تطوّر الحياة نفسها، وهو في معناه البسيط التّغيير الّذي يطرأ على اللّغة سواء في أصواتها أو دلالة مفرداتها، أو في الزّيادة الّتي تكتسبها اللّغة أو النّقصان الّذي يصيبها، وذلك كلّه نتيجة عوامل مختلفة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحياة الأمم في مجالاتها كافّة، وممّا لا شكّ فيه أنّ التّطوّر اللّغويّ مرتبط بسنن التّطوّر العام في حياة الإنسان، واللّغة ظاهرة اجتماعيّة تتأثّر بكلّ ما يعتري الإنسان من أحوال عامّة يشترك فيها جميع أفراد الأمّة المعيّنة، وليس في مقدور أمّة من الأمم أن توقف تطوّر لغة من اللّغات أو جعلها تجمد على وضع خاص، ذلك أنّ الأمّة نفسها لا يمكنها أن تتّصف بذلك، حيث تتضافر العوامل الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسّياسيّة، وما إلى ذلك في تشكيل البنية العامّة للأمّة مع مرور الأيّام"[1].

وتغيّر المعنى ليس إلّا جانبًا من جوانب تطوّر اللّغة، وفهم هذا المعنى بصورة كاملة لا يكون إلّا إذا نظرنا إليه من هذه الزّاوية الواسعة، "فاللّغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال، بالرّغم من أنّ تقدّمها قد يبدو علينا في بعض الأحايين، فالأصوات والتّراكيب والعناصر النّحويّة وصيغ الكلمات ومعانيها معرّضة كلّها للتّغيّر والتّطوّر، ولكن سرعة الحركة والتّغيير فقط من الّتي تختلف من فترة

(1) التّطور الدّلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم: 45.

زمنيّة إلى أخرى ومن قطّاع إلى آخر من قطّاعات اللّغة"[1].

وبناءً على ذلك فإنّ رفض أو قبول التّطوّر الدّلاليّ عند القدامى والمحدثين لم يكن واضح المنهج؛ لأنّ الأمور قد اختلطت بين "الاعتداد بالسّماع وتأويل الشّواهد من جهة، وفتح باب المجاز وضروب التغيّر المتعدّدة من جهة أخرى، ولذلك يبدو أنّ ما ورد عند معظم هؤلاء من قبول للتّطوّر؛ لأنّه مقيس على كلام العرب وهذا لا يمثّل تيّارًا عامًّا، إذ بقي هؤلاء يرجّحون السّماع على القياس"[2].

إنّ اللّغويّين المحدثين قد صنّفوا دراساتهم اللّغويّة وفق ما جاء به القدماء، ومنها: التّعميم أو التّوسيع، والتّخصيص أو التّضييق، والتّغليب، والنّقل، وغير ذلك.

أولًا: اتّساع المعنى:

ورد في المقاييس أنّ: "الوَاوُ وَالسِّينُ وَالْعَيْنُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الضِّيقِ وَالْعُسْرِ، يُقَالُ وَسُعَ الشَّيْءُ وَاتَّسَعَ"[3]، و"يقع توسيع المعنى أو امتداده عندما يحدث الانتقال من معنى خاص إلى معنى عام، ويعد هذا الشّكل على قدم المساواة في الأهمية مع الشكل الآتي (تضييق المعنى)"[4]،

وقد ذكر الدّكتور إبراهيم أنيس أنّ "تعميم الدّلالات أقل شيوعًا في اللّغات من تخصيصها، وأقل أثرًا في تطوّر الدلالات وتغيرها"[5]، "ويعني توسيع

([1]) دور الكلمة في اللّغة، ستيفن أولمان: 153.
([2]) المدخل إلى فقه اللّغة العربيّة: 221.
([3]) مقاييس اللّغة (وسع): 6/ 109.
([4]) علم الدّلالة، أحمد مختار عمر: 243.
([5]) دلالة الألفاظ: 154.

المعنى أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السّابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل، والأمثلة على ذلك كثيرة في لغة الصّغار والكبار، وفي كل اللغات: فالطّفل قد يطلق كلمة تفاحة على كل الأشياء المستديرة الّتي تشبهها في الشّكل مثل البرتقالة وكرة التّنس أو كرة الباب وثقّالة الورق"[1].

تنبّه العلماء المحدثون إلى هذه الكلمات والتّطوّر الحاصل فيها، ومنهم الشّيخ عبد القادر المغربيّ فبحث في معانيها الّتي كانت فيها وتغيّرها إلى معانٍ أخرى، ومنها:

ـ التّظاهرة والمظاهرة:

يقول المغربيّ: "لا حاجة بنا أنْ نجعلَ (المظاهرة) بمعنى (الاظهار) ثم نصحّحها بالتّظاهر، بل نقول أوّل وهلة أنّ المراد بالمظاهرة (المعاونة) وهو معناها اللّغويّ، ولا ريب أنّ النّاس في مظاهراتهم السّياسيّة والوطنيّة يعاون بعضهم بعضًا"[2]، "وتظاهر القوم، إذا تعاونوا"[3].

وممّا يجيء على ألسنة النّاس بصورة عامّة **(المظاهرات والتّظاهرات)** ونعني بها تلك التّجمعات الّتي تخرج من أجل رفض، أو قبول للحكومات، أو تأييد لمناسبة دينيّة، أو اجتماعيّة وهذا مقبول؛ لأنّ التّظاهر هو المشاركة والتّعاون.

ويرى المغربيّ أنّ "في كلمة (التّظاهر) ما يدعو إلى التّشاؤم... والّذي روّج كلمة التّظاهرة في بادئ الرّأي أنّ التّاء تلحق بالمصادر فتفيد معنى الوحدة فالتّظاهرة هو مصدر من باب (تفاعل) وبناؤه للوحدة وهو القياس في كل

([1]) علم الدّلالة: 244.

([2]) استدراك لغويّ، التّظاهرات والمظاهرات، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج5، ج7: 333.

([3]) جمهرة اللّغة: (ظهر) 2 / 764.

مصـدر، ولكن إلحاق التّاء بالمصـادر لإفادة الوحدة لا نظنّه قياسًـا مطّردًا في كل مصـدر بل هو قياس أو كثير في المصـادر الثّلاثيّة والرّباعيّة المجرّدة وفي أبواب الأفعال والمفاعلة والتّفعيل وهو لم يسمع قط في باب (التّفعل) و(التّفاعل) فلا يقول البلغاء(تكلّم تكلّمة واحدة ولا أنّ القوم تقاتلوا تقاتلة واحدة)"[1].

يقول الشّـيخ مصـطفى الغلاييني: "قلت: كلاهما صـحيح في هذا المقام؛ لأنّ المظاهرة: المعاونة والنّصرة، والتّظاهر: التّعاون والتّناصر غير أنّ للتظاهر معنى آخر وهو التّدابر ضـــد التّناصـــر، كأنّ كل واحد منهما يولي ظهره الى الآخر، أمّا المظاهرة فهي المناصـــرة والمعاونة ولا تكون في معنى الضّـــد لهذا نميل إلى استعمالها أكثر ممّا نميل إلى التّظاهر"[2].

وممّن خطّأ ذلك الأسـتاذ المنذر، فيرى أنّ من يقول: (مُظاهرة الشّـعب) خطأ، وصـوابه عنده: (تظاهر الشّعب)[3]، وذكر أيضًـا: "(إنّ نوايا الأمم تعرف بالمظاهرات)، والصّواب (إنّ نيات الأمم تعرف بالتّظاهرات)"[4].

ومن المُجيزين لاستعمال لفظ (المظاهرة) عدد من النّقّاد، ومنهم الدّكتور إميل يعقوب[5]، وشـامل الشّـاهين[6]، والدّكتور أحمد مختار عمر[7]، وسـليمان محمّد ياقوت[8]، والأســـتاذ محمّد العدناني، قائلًا: "ويخطّئون من يقول: قام

([1]) استدراك لغويّ، التّظاهرات والمظاهرات، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 5، ج 7: 334.
([2]) نظرات في اللّغة والأدب: 6.
([3]) يُنظر: كتاب المنذر: 1.
([4]) المصدر نفسه: 15_16.
([5]) معجم الخطأ والصّواب: 192.
([6]) يُنظر: معجم المنتقى: 246.
([7]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ: 1/ 709.
([8]) يُنظر: فن الكتابة الصّحيحة: 260.

الطّلاب بتظاهرة سلميّة، وهذا ليس خطأ؛ لأنّ الفعل تظاهر يعني:

١. ظهر، ولابدّ لمن يقوم بتظاهرة من الظّهور للنّاس.

2. تعاون، ولا تنجح تظاهرة، لا يتعاون فيها المتظاهرون بعضهم مع بعض، ويجوز أن نسمّيها (مُظَاهَرَة) أيضًا؛ لأنّ معنى ظاهره عاونه أيضًا"[1].

ولهذه الأســـباب قدّم المغربيّ مقترحًا إلى المَجْمع العلمي للّغة العربيّة لإهمال كلمة (التّظاهرة) وإعلان أمرها في الصّـــحف لكي يتحاماها الكتّاب ويرجعوا الى كلمة المظاهرة بمعناها الّذي سبق شرحه أعني (المعاونة) أو إلى كلمة (المجاهرة)[2]، بذلك فقد جوّز المجمع العلمي للّغة العربيّة في القاهرة استعمال لفظة (المظاهرة) تماشيًا مع استعمال المحدثين[3].

ـ دِيْنار:

الدّينار العملة النّقدية الّتي كانت وظلت إلى اليوم تستعمل للمقايضة، **يقول المغربيّ: "ولما أُنزل القرآن – وهو المعجز – تضمّن كثيرًا من تلك الكلمات الأعجميّة الّتي أدخلها عامة العرب مع بضائعهم وصقلها بلغاؤهم وشعراؤهم بألسنتهم، حتى أصبحت بذلك فصيحة كسائر فصيح كلامهم"[4]**، "والدّينار: معروف وهو أربعة وعشرون قيراطًا، والقيراط ثلاث حبّات من وسط

([1]) معجم الأخطاء الشّائعة: 160.

([2]) يُنظر: استدراك لغويّ، التّظاهرات والمظاهرات، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج5، ج7: 334_ 335.

([3]) يُنظر: القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب: 17.

([4]) الاشتقاق والتّعريب: 47.

الشّعير فمجموعه اثنان وسبعون حبّة وهو مُجمع عليه"[1]، وقد ورد لفظ (دينار) في القرآن الكريم في سورة [آل عمران الآية: 75] **﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ ٧٥ ﴾**.

يرى أغلب العلماء الّذين قالوا بعجمة أصل **(دينار)** على أنّه فارسيّ الأصل وأنّ هذا الأصل الّذي تعرّب منه صار محل اختلاف فيه، فذكر ابن منظور (ت 711هـ) "الدّينار: فارسيّ معرّب، وأصله **(دِنّار)**، بالتّشديد، بدليل قولهم دنانير ودنينير فقلبت إحدى النّونين ياء لئلّا يلتبس بالمصادر الّتي تجيء على فِعّال"[2] _ وهذا الرّأي أكثر انتشارًا _ وذكر بعضهم أنّ أصله **(دين آر)**[3]، أي: الشّريعة جاءت به.

ومن المحدثين من ذهب إلى أنّ أصل دينار غير فارسيّ وأنّه لاتيني معرّب عن (ديناريوم) ومعناه "عشريٌّ وهو نقد روماني قديم يشتمل على عشر وحدات وكان الدّينار عشرة دراهم عند العرب"[4].

ويبدو أنّ لفظ **(دينار)** معرّب عن الفارسيّة لا اللاتينيّة، فالعرب لا تعرف له اسمًا غير تسمية الدّينار بذلك صار كالعربيّ[5].

([1]) البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي:522/2.

([2]) لسان العرب (دنر): 4/ 229، والقاموس المحيط (دنر): 393.

([3]) يُنظر: المفردات في غريب القرآن:318.

([4]) تفسير الألفاظ الدّخيلة، طوبيا العنيسي الحلبي: 30.

([5]) يُنظر: المعرّب من الكلام الأعجميّ: 71.

ـ لَدُودٌ:

إنّ اللّدود في اللّغة مصـطلح يُطلق على شـديد الخصـومة، جاء في المقاييس: " اللَّامُ وَالدَّالُ أَصْـلَانِ صَـحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى خِصَـامٍ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى نَاحِيَةٍ وَجَانِبٍ، فَالْأَوَّلُ اللَّدَدُ، وَهُوَ شِدَّةُ الْخُصُـومَةِ. يُقَالُ رَجُلٌ أَلَدُّ وَقَوْمٌ لُدٌّ...، وَاللَّدُودُ: مَا سُقِيَ الْإِنْسَانُ فِي أَحَدِ شِقَّيْ وَجْهِهِ مِنْ دَوَاءٍ"[1]، وفي المختار: "ل د د: رَجُلٌ (أَلَدُّ) بَيِّنُ (اللَّدَدِ) أَيْ شَـدِيدُ الْخُصُـومَةِ وَقَوْمٌ (لُدٌّ) وَ(لَدَّهُ) خَصَـمَهُ مِنْ بَابِ رَدَّ فَهُوَ (لَادٌّ) وَ (لَدُودٌ) بِالْفَتْحِ"[2].

ويذكر بعض الكتّاب هذا المصـطلح ويريدون به الغلبة في الخصـومة، والعداوة الشّديدة، ومنهم النّاقد أسعد داغر وقد خطّأه المغربيّ، بقوله: "ويقولون: هو عدوّي اللّدود وهو من ألدّ أعدائي فيسـتعملون اللّدود بمعنى الشّـديد العداوة والمنقول عن العرب خصم لدودّ، أي: شديد الخصومة"[3].

وردّ على ذلك الشّيخ المغربيّ، إذ قال: "أقولُ: أيخلوا عدوّ من خصومة فإنّه يكون بين المرء وآخر مسـألة يتخاصـمان فيها بشـدّة فهو خصـم لدودّ له يعاديه من أجلها فيصـبح عدو له...، فوصـف العدو باللّدود ليس بدعًا من أساليب اللّغة ولا غريبًا عن تسامح البلغاء في استعمال كلماتها"[4]، ويتبعه بذلك الشّـيخ إبراهيم اليازجي، بقوله: "ويقولون: هو عدوّ لدودّ، وهو ألدّ أعداء فلان، يريدون باللّدود الشّـديد العداوة، وهو خلاف المعروف في اسـتعمال العرب؛ لأنّ

([1]) مقاييس اللّغة (لدّ): 203/5.

([2]) مختار الصّحاح (لدد): 281/1.

([3]) تذكرة الكاتب: 110، ويُنظر: مثابة الكاتب: 97.

([4]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، الشّيخ عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج6: 262.

اللّدودّ عندهم بمعنى الّذي يغلب في الخصـــومة يقال: لدّه يلدّه فهو لادّ لـه، وهو رجل لدود، ويقال: خصـــم الدّ إذا كان شـــديد الخصـــام لا يذعن للحجّة، ومأخذه من اللّديد وهو صـــفحة العنق؛ لأنّ المخاصـــم ينصـــب لديديه عند الخصام"[1].

بَيْد أنّ بعض النّقّاد يرَوْن بأنّه لا فرق بين (العداوة، والخصـــومة) وهذا يدخل في باب اتّســاع دلالة الألفاظ، وإلى ذلك ذهب النّاقد رشـيد الشّـرتوني، قائلًا: "وهنا لا يصـح انتقاد الشّـيخ _إبراهيم اليازجي_؛ لأنّ شـدّة العداوة تسـتلزم شدّة المخاصـمة الّتي هي من لوازم شدّة العداوة بمثابة وصـفه بشدّةِ العداوة فلا لوم إذًا على من يقول: (عدوّ لدود) بمعنى شديد العداوة"[2].

أمّا الدّكتور أحمد مختار فذهب إلى صحّةِ هذا الاستعمال، مسوّغًا ذلك، بقوله: "فالخصـومة والعداوة قريبتا الدّلالة، والعداوة مبعثها الخصـومة عادة؛ ولذا يمكن التّوسّـع في المعنى ليشـملهما معًا، أو يشـمل إحداهما"[3]، وتبعه الدّكتور مجيد الزّامليّ، قائلًا: "فلانٌ لدودٌ بمعنى شـــديد العداوة أو الخصـــومة لا غبار عليه"[4].

وخلاصة القول: إنّ هناك فريقينِ، أحدهما متمسّك بضـرورة التّفريق بين المعاني، والفريق الآخر يجوّز ذلك لما فيه من توسّـــع في اللّغة والدّلالة؛ لأنّ الخصـومة والعداوة أمران مترابطان وهذا ما نراه صـحيحًا، فقد أجاز مَجْمع اللّغة العربيّة هذا التّعبير وأقرّه بوصفهم باب من أبواب الاتّساع، ومراعاة لمعنى الشّدة

([1]) لغة الجرائد: 28.

([2]) مجلّة الضّياء ولغة الجرائد، رشيد الشّرتوني، مجلّة المشرق، عدد 17، لسنة 1899م: 800.

([3]) معجم الصّواب اللّغويّ: 1/ 70.

([4]) المستدرك على تذكرة الكاتب: 203.

في دلالة اللّدد؛ لأنّ العداوة مبعثها الخصـــومة، وأنّ الخصـــومة من دواعي العداوة[1].

ثانيًا: تغيّر المعنى:

ونقصد به الألفاظ الّتي تخرج من الدّلالة المعجميّة إلى المعاني المجازيّة ويستعمله النّاس لتوضيح الصّورة أو الدّلالة[2]، ومن العوامل المهمة الّتي شغلت علماء اللّغة موضوع تغيّر المعنى وصوره، وأسباب حدوثه، والعوامل الّتي أثّرت في استعمال الألفاظ أو موتها[3]، يقول أولمان: "لقد سبق أن عرّفنا المعنى بأنّه علاقة متبادلة بين اللّفظ والمدلول ولسوف يفيدنا هذا التّعريف في دراستنا عندما ننتقل من الصّورة الثّابتة إلى الصّورة المتحركة لمعاني الكلمات ويقع التّغيير في المعنى كلما وجد أي تغيّر في هذه العلاقة الأساسيّة"[4].

وقد بحث المغربيّ في كلمات وقع فيها التّغيير الدّلالي في اللّغة، ومنها:

ـ إعْدَام:

وفيها خلاف بين فريقين، فبعضـــهم يُجيز اســـتعماله في مجال الأحكام القضـــائيّة (حكمت المحكمة بإعدام فلان) أو (صـــدر حكم المحكمة بإعدام فلان)، ففريق يرى بـأنّ هذا التّعبير غير جـائز؛ لأنّ دلالتـه في اللّغـة النّفي، ويقترح هذا الفريق بإضافة كلمة (حياة) لتصير العبارة (إعدام حياة فلان) بمعنى

([1]) يُنظر: القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب: 289.

([2]) يُنظر: علم الدّلالة والمعجم العربي:69.

([3]) علم الدلالة، أحمد مختار: 235.

([4]) دور الكلمة في اللّغة: 152.

نفي حياته وموته، **أمّا الفريق** الآخر فيرى أنّ استعمال (حكمت المحكمة بإعدام فلان) صـــحيح؛ لأنّ الإعدام هو بمعنى الموت[1]، وطُلب من المجمع العلمي الإجابة **بناءً على ذلك:**

يرى المَجمع العلمي أنّ ما قاله الفريقان من أنّ (الإعدام) لغة هو بمعنى (النفي) أو (الموت) لا صحة له، وينصّ على أنّ الإعدام إذا أُطلق كان معناه الفقر[2].

وذكر المغربيّ أنّ (عدم فلان الشّـــيء) عُدْمًا وعَدَمًا فقده: فالعُدم والعَدم المصـــدران أصـــل معناهما أن تفقد الشّـــيء أي شـــيء كان بحيث يغيب عنك ويذهب عن متناول حسّـــك ثم غلبا في كلام البلغاء على فقد شـــيء معيّن وهو المال، فإذا قال البلغاء : فلان مصـــــاب بالعُدم أو العَدم أرادوا أنّه فقد المال وغير موجود لديه لا أنّه فقد الولد أو البصـر مثلًا، وأرْدَف قائلًا : ثم إذا دخلت الهمزة على فعل (عدم) كان للتّعدية مرّة، وللصّـــيرورة مرّة أخرى ففي صـــورة التّعدية يصـــبح الفعل متعدّيًا إلى مفعولين بعد أنْ كان متعدّيًا إلى مفعول واحد كما هي القاعدة فقولهم: (أعدم الله فلانًا الولد) أو البصـــر وإعدامًا معناه أنّه تعالى سلبه ولده أو بصره أمّا إذا كانت الهمزة للصّيرورة فأنّ الفعل يصبح إذ ذاك لازمًا ويخص اســتعماله بفقد المال وحده، فإذا قال البلغاء (أَعْدَمَ زيدٌ) كان المعنى أنّه (صـــار ذا إعدام وعُدْم) أي فقر فهو معدم وعديم أي فقير[3]، وورد

([1]) يُنظر: فتوى لغويّة كلمة إعدام، مجمع اللّغة العربية، دمشق، عبد القادر المغربيّ، مج 6، ج6: 286.

([2]) المصدر نفسه: 286.

([3]) يُنظر: المصدر نفسه، مج5، ج6: 287.

في الوسيط: "يقال: قضى القاضي بإعدام المجرم قضى بإزهاق روحه قصاصًا"[1].

تناول الأستاذ محمّد العدنانيّ هذه المسألة، بقوله: "ويُخَطِّئُونَ مَن يقولُ: أَعْدَمَ الجَلّادُ المجرم، أي : قَضَى على حياته؛ لأنّ الفعل (أعْدَمَ) في المعجمات يعني: أَعْدَمَ الرّجلُ: افتقر، أعْدَمَهُ اللهُ: أفقره، أعدمني الشّيء: لم أجده، وتجيز المعجمات: أَعْدَمَهُ اللهُ الحياة: أفقدَهُ إيَّاها"[2]، وجاء في اللّسان: "وأَعْدَمَ إعْداماً وعُدْمًا: افْتَقَرَ وَصَارَ ذَا عُدْمٍ"[3]، وذكره أحمد رضا في المتن، بقوله: "العُدْم والعُدم والعَدَم: الفقدان والذّهاب، وهو الأصل في المعنى، وغلب على فقدان المال والفقر، والإعدام: الإفقاد وغلب قديمًا على الفقر كما شاع عند أهل العصر في إفقاد الحياة، فيقولون: حكم عليه بالإعدام أي الموت"[4].

ويرجع المغربيّ إلى عبارة: (أعدمت الحكومة فلانًا) أو (حكمت بإعدامه) أو (حكمت بالإعدام): أعدم والإعدام هذا هو ولا ريب نفس (أعدم) المتعدّي إلى مفعولين لكن مستعمليه المتأخرين يحذفون مفعوله الثّاني، فيقولون: (أعدمت الحكومة فلانًا) بحذف مفعوله الثّاني والتّقدير (أعدمت الحكومة فلانًا حياته) أي سلبته إيّاها، فالنّتيجة أنّ قولهم (أعدمت الحكومة فلانًا) أو (حكمت بإعدام فلان) أي (قتلته) هو تركيب جديد دخيل في لغتنا العربيّة؛ وذلك لأنّه لم يُسمع من بلغاء اللّغة الاقدمين، لكن له نظير في قول البلغاء من يقولون

([1]) المعجم الوسيط (عدم): 2/ 588.

([2]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 435.

([3]) لسان العرب (عدم) :393/12.

([4]) معجم متن اللّغة (عدم): 4 / 48.

(لا أعدمني الله فضـلك) أي معروفك و(أعدمني الله فلانًا) أي حرمنيه وسـلبنيه وفي هاتين الجملتين قد ذكر المفعولان[1].

إنّ علماء اللّغة المعاصـــرين هم اليوم فريقان إزاء هذا التّركيب (حكمت المحكمة بإعدام فلان) الفريق الأوّل يرى أنّه لا يجوز هذا الاســـتعمال الجديد؛ لأنّ اللّغة ســـماعيّة بتراكيبها كما هي ســـماعيّة بمفرداتها، فالواجب إهماله والاستعاضـة عنه بغيره مثل (حكمت المحكمة بقتل فلان قصـاصًـا) أو (قاصّـته بالقتل) أو ما حاكى ذلك.

والفريق الثّاني يرى أنّه لا مانع من قبول هذا التركيب الجديد وترويجه بين الكتّاب ما دامت مادته عربيّة، لا ســـيّما أنّه يرجع إلى نظائر له في اللّغة الفصحى.

أمّا المجمع العلمي العربي فهو قد تبنّى رأي الفريق الثّاني وصـــوّب هذا الاستعمال توسيعًا لدائرة التّخاطب في اللّغة وتنمية لأساليبها وتراكيبها[2].

وبناءً على ذلك نســتطيع القول بأنّ كلمة (الإعدام) هي الأصـــحّ؛ لأنّ الإنسان بفقده للحياة تنتقل روحه من الوجود إلى العدم، وعليه فإنّ جسد الإنسان يصبح بلا قيمة وينتهي بمرور الزّمن.

ـ السّنة، والعامُ:

ذكر الفيّومي (ت770 هـ): بأنّ "السّـــنة الحول وهي محذوفة اللّام...، والسّـــنة عند العرب أربعة أزمنة...، وربّما أطلقت السّـــنة على الفصـــل الواحد

([1]) يُنظر: فتوى لغويّة كلمة إعدام، مجمع اللّغة العربية، دمشق، عبد القادر المغربيّ، مج6، ج6: 288_289.

([2]) يُنظر: المصدر نفسه: 288_289.

مجازًا يقال دام المطر السّـــنة كلها والمراد الفصـــل"[1]، فنلاحظ أنّ دلالة لفظة (السّنة) قد تغيّرت مجازًا من دلالتها على الفصول الأربعة إلى دلالة فصل من هذه الفصــول الأربعة، وهذا من قَبيل إطلاق الكل، وإرادة الجزء، قال القلقشـندي (ت821هـ): "وفي بعض التّعاليق أنّ من العرب من جعل السّنة ستة أزمنة"[2].

وجاء في التّهذيب نقلًا عن ابن السّـــكّيت (ت 244هـ): "السّـــنة عند العرب اسم لاثني عشر شهرًا، ثمّ قسّموا السّنة فجعلوها شطرين: ستة أشهر، وستة أشهر، فبدأه بأوّل السّنة، أوّل الشّتاء؛ لأنّه ذكر والصّيف أنثى، ثم جعلوا الشّتاء نصفين؛ فالشّتوي أوّله، والرّبيع آخره، فصار للشّتوي ثلاثة أشهر، وللرّبيع ثلاثة أشهر، وجعلوا الصّيف ثلاثة أشهر، والقيظ ثلاثة أشهر فذلك اثنا عشر شهرًا"[3].

ويرى المغربيّ أنّ لعلماء اللّغة ثلاثة جوانب في هذه المســـألة: فذهب بعضــهم إلى أنّه لا فرق بين **(السّــنة والعام)**، في المعنى ولا في الاسـتعمال، فالسّـــنة هي العام، والعام هو السّـــنة[4]، وأردف أنّ (ثعلب) (ت 291هـ) قد جمعها ثلاثتها في فصــيحه، بقوله: (والعام والحول والسّــنة بمعنى واحد ويأتي كل واحد منها على شتوة وصيفة)[5].

يقول المغربيّ: ويفهم من عبـارتـه الأخيرة أي _ثعلـب_ أنّ كلًّا من

([1]) المصباح المنير (سنه):1/ 296_ 297.

([2]) صبح الأعشى: 1/ 530.

([3]) تهذيب اللّغة (شتا): 11/ 272.

([4]) يُنظر: الفرق بين السّنة والعام في العربيّة، مجمع اللّغة العربية، دمشق، عبد القادر المغربيّ، مج13، ج3: 181.

([5]) يُنظر: المصدر نفسه: والصّفحة نفسها.

الأسماء الثّلاثة يشترط في مدلوله أن يشتمل على (شتوة) أي فصل شتاء كامل و(صيفة) أي فصل صيف كامل، وذلك بأن نعدُّ أوّل يوم من فصل الشّتاء هو أوّل السّنة فيمضي فصل الشّتاء ويدخل فصل الصّيف حتّى آخر يوم منه فتكون السّنة قد تمت أمّا إذا اعتبرنا يومًا من وسط فصل الشّتاء ثم مضى الشّتاء ومضى الصّيف ودخل الشّتاء حتّى وصلنا إلى اليوم الّذي بدأنا به، فإنّ هذه الأيام الّتي مضت لا تؤلّف لنا سنة وإنّما ألّفت منها أنصافًا غير متوالية، فإطلاق اسم الحول والسّنة والعام عليها تجوّزًا وتسامحًا، هذا هو استعمال الكلمات الثّلاث في فصيح كلام العرب عند ثعلب[1].

أمّا الفيّومي فيقول: "(والسّنة الحول)"[2]، ثم قال: "(والعام الحول)"[3] وقال: "(حال حولًا من باب قال إذا مضى ومنه قيل للعام حول)"[4].

ومن المجيزين استعمال (السّنة بمعنى العام)، الشّيخ محمّد علي النّجّار[5]، والأستاذ محمّد العدنانيّ منتقدًا من فرّق بينهما، فيرى أنّ معناهما واحد، معتمدًا في هذا على ما جاء في كتب اللّغة[6].

وذهب بعضهم إلى أنّ هناك فرقًا بينهما – العام والسّنة – جاء في المصباح المنير نقلًا عن الجواليقي (ت540هـ): "ولا تفرّق عوام النّاس بين العام

([1]) يُنظر: الفرق بين السّنة والعام في العربيّة، مجمع اللّغة العربية، دمشق، عبد القادر المغربيّ، مج13، ج3: 181_ 182.

([2]) المصباح المنير (حول):1/ 229.

([3]) المصدر نفسه (حول):2/ 438.

([4]) المصدر نفسه (حول): 1/ 157.

([5]) يُنظر: محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: 2/ 32.

([6]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 122.

والسّنة ويجعلونهما بمعنى فيقولون لمن سافر في وقت من السّنة أي وقت كان إلى مثله عام وهو غلط، والصّـــواب ما أخبرت به عن أحمد بن يحيى (ثعلب) أنّه قال السّنة من أي يوم عددته إلى مثله والعام لا يكون إلا شتاءً وصيفًا"[1]، وذكر الدّكتور أحمد مختار عمر أنّ اسـتعمال (السّـنة والعام) على حدٍّ سـواء فصيح، إلّا أنّ "العام أخصُّ من السّنة، فكلّ عامٍ سنة، وليس كل سنة عامًا"[2]، وممّن تبعه بالتّفريق بينهما[3].

وذكر المغربيّ وحاصل الفرق أنّ السّنة لا تسمّى عامًا ما لم تتألّف من صيف وشتاء كاملين متواليين وإلى هذا ذهب الأزهريّ وصاحب لسان العرب، فقد قالا العام الحول يأتي على (شتوة وصيفة)، وذهب بعضهم إلى أنّ هناك فرقًا آخر بين كلمتي (السّنة والعام) نشأ عن التّجوّز في استعمال العرب لكلمة (السّنة) مذ أصبحوا يريدون بها القحط والجدب والشّدّة، قال ابن أبي الحديد(ت 656هـ) في (شرح النّهج): والسّنة اسم لكل عام ثم غلبت على عالم القحط، وقد شاع هذا الاستعمال على لسانهم بحيث إذا أطلقوا كلمة (سنة) فُهِم منها هذا المعنى في الأعم الأغلب وعليه الحديث الشريف (**اللّهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف**)[4]، يعني سني شدّة وقحط ، واستعمالها هذا جعل الفصحاء إذا أرادوا سنة الرّخاء والخصب يعدلون عن استعمال كلمة (سنة) الى كلمة (عام): فيقولون أخذهم الله بالسّنة أو بالسّنين وأكلتهم السّنة أو السّنون، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ ١٣٠** ﴾ **[سورة الأعراف: ١٣٠]**، كل ذلك مجاز عن

([1]) المصباح المنير(عوم): 2/ 438، ويُنظر: مثابة الكاتب: 72.

([2]) معجم الصّواب اللّغويّ: 1/ 557.

([3]) يُنظر: تثقيف اللّسان العربيّ، عبد العزيز مطر: 24_25، وأزاهير الفصحى: 263.

([4]) صحيح البخاري: 2/ 26.

شدّة القحط، فهذا أكثر استعمال لفظ (السّنة) بخلاف العام فإنّه يستعمل في الخصب والرّخاء هذا حاصل ما قاله علماء اللّغة في معنى العام والسّنة، فبعضهم وحّد بينهما وبعضهم فرَّق والتّفرقة من جهتين: من جهة وضع اللّغة الأصلي، ومن جهة استعمال البلغاء الطّارئ على أنّ التّفرقة في الحالتين أغلبية لا مطّردة فإنّ من تتبّع كلام الفصحاء وجدهم كثيرًا ما خالفوا فلم يفرّقوا ولا سيّما في زماننا فإنّ المتكلمين حتّى البلغاء منهم قلّما يفرّقون في الاستعمال بين (السّنة) و(العام) إلّا المدقّق الحريص على جعل أسلوبه مطابقًا لقوانين البلاغة وأساليب القرآن فإنّه يراعي الفرقين المذكورين[1].

وذكر الرّاغب الأصفهاني (ت425 هـ) موضّحًا الاستعمال السّابق بقوله: "العام كالسّنة، لكن كثيرًا ما تستعمل السّنة في الحول الّذي يكون فيه الشّدة أو الجدْب، ولهذا يعبّر عن الجدْب بالسّنة، والعام بما فيه الرّخاء والخصب"[2]، وممّن له ذكر في المسألة نفسها شهاب الدّين القرافي (ت 684 هـ)، بقوله: "وكذلك اختار أرباب الآداب أن يُقال: عامٌ مُبارك، ولا يُقالُ: سنةٌ مباركةٌ؛ لإشعار السّنة بالتّغيير والجدْب والمكاره، والعام ليس كذلك، وكذلك قال الله تعالى: **﴿ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَامٞ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ ٤٩ ﴾[سورة يوسف:٤٩]**، وقال في الجدْب: **﴿سَبۡعَ سِنِينَ ﴾ [سورة يوسف:٤٧]**، ولم يقل: سبعة أعوام"[3].

والرّاجح أنّ اللّفظتينِ فصيحتانِ، فالعام والسّنة تدلانِّ على معنى واحدٍ وهو

([1]) يُنظر: الفرق بين السّنة والعام في العربيّة، مجمع اللّغة العربية، دمشق، عبد القادر المغربيّ، مج 13، ج3، ص:183.

([2]) المفردات في غريب القرآن: 598.

([3]) نفائس الأصول في شرح المحصول: 2/ 673_ 674.

العام الكامل، وإلى هذا ذهب أبو هلال العسكري (ت 395هـ)، بقوله: "ومع هذا فإنّ العام هو السّنة، والسّنة هي العام"[1].

ـ المُحَاضرة:

تجاهل بعض اللّغويّين والنّقّاد استعمال كلمة (المحاضرة) بالمعنى الّذي نعرفه في وقتنا الحاضر، وقد استبدلوا (الخطبة) بدلًا عنها، ويَرَوْن ذلك صحيحًا، إذ ذُكِر في كتاب تذكرة الكاتب لأسعد داغر: "ويستعملون (حاضر) و (مُحاضرة) و(مُحاضر)، بدل خطب وخطبة وخطيب، وقد عمّ هذا الإبدال على ما فيه من الخطأ، حتّى أنّك لتراه دائرًا في أفواه المتكلمين وألسنة الخطباء وأقلام الكتّاب، فكأنّهم يتوهمون أنّ كلمة (محاضرة) أضخم لفظًا وأفخم معنى من كلمة (خطبة)، فيؤثرونها عليها في الاستعمال"[2].

وقد نقل المغربيّ الخطأ الّذي سجّله داغر لهذا الاستعمال، فذكر: أنّ المحاضرة توسّع في معناها من إحضار الجواب وإجادة الجدل، إلى إحضار الكلام الجيّد في المجلس ولو لم يقع جوابًا أو مناظرةً، إلى أن أصبح هذا الاحضار فنًّا من فنون الأدب الّتي تنقسم إليها لغة العرب[3]، وأضاف "فالمحاضرة إذًا هي ما كان يسميه علماؤنا الأوّلون (أمالي) لولا أنّ الأمالي كان يكتبها السّامعون في المجلس ولا كذلك المحاضرات اليوم، أمّا الخطبة فكادت تخصّ اليوم بما ارتجل من القول أو هي من قبل لكن لا في تحقيق مسائل العلم واللّغة والفنّ، بل في مواضيع سياسيّة أو إداريّة أو أخلاقيّة أو

([1]) الفروق اللّغويّة: 271.

([2]) تذكرة الكاتب: 46.

([3]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق (مقال منشور)، مج4، ج6: 261.

اجتماعيّة[1]، ولقد استدرك الدّكتور مجيد الزّامليّ تلك المسائل اللّغويّة على داغر في كتابه "المستدرك على تذكرة الكاتب"[2].

وممّن تناول هذه المسألة الأستاذ صلاح الزّعبلاويّ رادًّا على ما ذكره أسعد داغر، بقوله: "إذا كان أكثر الأدباء قد آثروا (المحاضرة) فقد عمدوا إلى ذلك لأنّهم خصّوها بمعنى قصروه عليها ومازوه من معنى (الخطبة)، فهم لم يستحبوا (المحاضرة) التماسًا لضخامة اللّفظ، وفخامة المعنى كما ذكر الأستاذ داغر، بل توخّوه ابتغاء دقّة التّعبير وإحكام المعنى"[3].

وقد فرّق الزّعبلاويّ بين معنى (الخطبة) ومعنى (المحاضرة)، بقوله: "الخطبة عند الأدباء هي الكلام الّذي يخطب به النّاس في شؤونهم العامة، أمّا المحاضرة فقد أرادوها للموضوع الّذي يُحاضر به جماعة المتعلمين في ناحية علميّة أو أدبيّة"[4].

وقد تابع محمّد العدنانيّ ما ذهب إليه المغربيّ وإن لم يكن تصريحًا بصورةٍ مباشرةٍ وقد استطاب له ما ذكره المحدثون، بقوله: "ويُخطّئون من يقول: حاضر ومحاضرة، ويرون أنّ الصّواب هو: خطب وخطبة، وأرى أنّ المحدثين قد أحسنوا في تسمية ما يلقيه العلماء والأدباء من بحوث بالمحاضرات وتسمية ما يلقيه السّاسة والقادة العسكريّون بالخطب للتّفرقة بين البحوث العلميّة والأدبيّة العميقة الهادئة، الّتي تُعنى كثيرًا بتزويد العقول بالمعرفة، والأقوال الّتي تعنى

([1]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق (مقال منشور)، مج4، ج6: 261.

([2]) يُنظر: المستدرك على تذكرة الكاتب: 64_65.

([3]) معجم أخطاء الكتّاب: 128.

([4]) المصدر نفسه: 128.

كثيرًا بإثارة العواطف وملامسة أوتار القلوب"[1]، وأردف قائلًا: "وحبًّا في التّفريق بين معنى الخطبة والمحاضرة، أرى أن نوافق على استعمال (الخطبة) للموضوعات الّتي تلقى من على المنابر، والتي تسود في مادّتها العاطفة، واستعمال (المحاضرة) للموضوعات العلميّة والأدبيّة الّتي تُلقى من على المنابر، والتي يسود في مادّتها العقل"[2]، وإلى ذلك ذهب آخرون[3] .

والرّاجح أنّ التّوسع والتّطوّر اللّغويّ في لغتنا حالة إيجابيّة، ولا ضير من إثراء اللّغة بمفردات أوسع، وعدم الاقتصار على المعاني القديمة الّتي طال عليها الزّمن، واستعمال مفردات جديدة تلبّي حاجات مجتمعاتنا ومتطلّباته.

ـ نَغَش:

عرض المغربيّ رأيه في مادة (نغش) في معرض قراءته لكتاب نشوار المحاضرة للقاضي أبي عبد الله التّنوخيّ (ت 384 هـ) وقال في النّشوار: (وإذا بالتّفاحة تنغّش بالدّود)[4]، فذكر المغربيّ أنّ "هذه المادّة تدلّ على تحرّك الشّيء حركة اضطراب، لكن أكثر ما تستعمل على هذه الصّورة: نغشت الدّار بالصّبيان إذا كثروا فيها فأصبحت من كثرتهم كأنّها تتحرك وتضطرب"[5]، وفي اللّسان: نغش: "النّغش والانتغاش والنّغشان: تحرّك الشّيء في مكانه تقول: دار

([1]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 160.

([2]) المصدر نفسه: 160.

([3]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ، أحمد مختار عمر :666، واللّحن في اللّغة مظاهره ومقاييسه، عبد الفتّاح سليم:328/2.

([4]) يُنظر: نشوار المحاضرة: 2 / 328.

([5]) يُنظر: طاقة أزهار من كتاب النّشوار، مجمع اللّغة العربية، دمشق، عبد القادر المغربيّ، مج4، ج2: 60.

تنتغش صبيانًا، ورأس تنتغش صئبانًا"[1]. أنشد اللّيث لبعضهم في صفة القراد: [من الطّويل]

إذا سَمِعْتَ وَطْءَ الرِّكابِ تَنَغّشَت حشاشتها في غيرِ لحمٍ ولا دَمِ[2]

وذكر المغربيّ أنّ العامّة تقول: (تنغّل بالدّود) باللّام، وعلى هذا القياس **يمكننا أن نقولَ:** نغش المسجد بالمصلين، والنّادي بالزّائرين، والرّأس بالقمل، والثّكنة بالجنود، والسّوق بالنّاس، والسّفينة بالرّكاب، والمسرح بالمتفرّجين وهكذا، ومثل (نغش) الثّلاثي في هذا الاستعمال (انتغش) و (تنغّش) الخماسيّان[3].

(1) لسان العرب (نغش): 6/ 356، ويُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (نغش): 394/5.

(2) المصدر نفسه: 6/ 356، والبيت لذي الرّمة في ديوانه (حُشاشاتها) يُنظر: ديوان ذي الرّمة :2/ 1177.

(3) يُنظر: طاقة أزهار من كتاب النّشوار، مجمع اللّغة العربية، دمشق، عبد القادر المغربيّ، مج4، ج2: 60.

المبحث الثّاني

المعرّب، والدّخيل، والمولّد

أولًا: المعرّب:

إنّ لغتنا العربيّة من اللّغات المتطوّرة، والحيّة، والمتجدّدة، إذ فتحت أبوابها للغات كثيرة ممّا ساهم في تنوّع المفردات الّتي دخلت إليها من اللغات الأخرى المجاورة لها، وكذلك بسبب الاحتكاك المباشر بهذه اللّغات عن طريق التّبادل التّجاري، والاجتماعي، والسّياسي، ولا جرم أنّها صارت جزءًا منها، فانتقال الكلمات إلى اللّغة العربيّة لا يُعدّ ضعفًا أو إهمالًا منها، بل هو من النّمو، والتّطوّر، والاتّساع لها، وإلى ذلك يُشير ابن جني (ت392هـ)، قائلًا: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[1].

وإذا تعقّبنا المعجمات العربيّة نجد أنّ هناك تعريفات متعدّدة للمعرّب منها، قول السّيوطي (ت 911هـ): "هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها"[2]، و"تعريب الاسم الأعجمي: أنْ تتفوّه به العرب على منهاجها، تقول :عَرّبته العرب وأعربته أيضًا"[3].

ومن المحدثين الّذين تناوله بالتّعريف حاتم الضّامن، بقوله: "هو اللّفظ الأعجمي الّذي يدخل اللّغة العربيّة عن طريق الاحتكاك باللّغات الأجنبيّة، وقد تطرأ عليه تغيّرات في الحذف أو الزّيادة، وقد تبقى اللّفظة الأجنبيّة على حالها

([1]) الخصائص: 1/ 357.

([2]) المزهر في علوم اللّغة: 1/ 268.

([3]) الصّحاح (عرب): 1 / 179.

من غير تغيير، وتعامل معاملة المفردة العربيّة في إجراء مقاييس العربيّة عليها"[1].

وعرّفه الشّـــيخ عبد القادر المغربيّ، بقوله: "أنْ تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية"[2]، ويوضّـــح المغربيّ بأنّ التّعريب في اللّغة من عوامل التّجديد كما تتجدّد الخلايا في الجسم، قائلًا: "في جسم الإنسان قوّتا تحليل وتركيب: تندثر منه دقائق وتنحل وتتلاشـــى، ويخلفها بواســطة الغذاء دقائق أخرى تقوم مقامها في وظيفتها، وإذا لم تزد الدقائق الجديدة على الدقائق المندثرة بقي الجسـم على حاله وحجمه، وإذا زادت كما في الأطفال كبر الجســـم ونما وطال، ومثل ذلك يُقال في اللّغة: تندثر منها ألفاظ غريبة وتموت كلمات حُوشِيَّة"[3].

ودافع المغربيّ عن التّعريب، قائلًا: "ولعلّك تنكر بقاء اللّغة العربيّة على عذوبتها ورشـــاقتها إذا كثر فيها الدّخيل من اللّغات الأعجميّة، وتقول من أين لتلك اللّغات أن يكون فيها ألفاظ عذبة، وكلمات رشـــيقة، مثل ما في لغتنا العربيّة، ثمّ تستشهد على ذلك بقولك ورْد، ناي، ياسمين، لُوبيا، إبْريق، مِسْك، ألماس"[4].

ويرى المغربيّ: "أنّ العرب إذا عرّبوا كلمة أفرغوها في قوالب كلماتهم العربيّة وردّوها إلى صـــيغها وأوزانها إلّا ما ندر"[5]، ويعلّل ذلك؛ "بأنّ ألســـنتهم

([1]) فقه اللّغة: 91.

([2]) الاشتقاق والتّعريب: 63.

([3]) المصدر نفسه: 78.

([4]) المصدر نفسه: 83.

([5]) المصدر نفسه: 23.

غير ممرّنة على النّطق بالكلمات الأعجميّة، وأسماعُهم غير مستأنسة بلهجتها، ونغمتها"[1].

ممّا تقدّم يتّضح أنّ المعرّب هو لفظ أجنبي نطقت به العرب، ولكن مع اختلاف في شرط هذا التّعريب، فبعضهم يشترط تغيير اللّفظ المعرّب بالنّقص، أو الزّيادة، أو القلب، وإلحاقه بأحّد الأوزان العربيّة، وبعضها الآخر لا يشترط هذا الشرط[2]، وهذا الأمر يُعدّ طريقة من طرائق التّطوّر في جميع اللّغات الحيّة، وأكثر ما يكون بينها من ناحية المفردات إذ تكثر فيها مفردات الاقتراض اللغويّ، وهذه المفردات أجازها بعض الباحثين، وأنكرها بعضهم، وللمغربيّ جهود عديدة من النّتاج اللّغويّ، ولا سيّما الدّلاليّ، إذ يرى أنّ البحث فيه يُعدُّ انتصارًا للغتنا العربيّة فبحث في لغة المثقّفين، والكتّاب، والعامّة، ومنها:

ـ الدِّهليز:

جاء في المخصّص نقلًا عن أبي حاتم السّجستاني (ت 255 هـ): "الدِّهْلِيز الدِّلِّيج فارسي معرَّب"[3]، وعلّق الشّيخ المغربيّ، قائلًا: "أقول: فكلمة (الدليج) بالفارسيّة تدل على ما نسمّيه نحن العرب دهليز وقد عربناها من كلمة (دليج)، وراجعت (دليج) في معجم (كنز لغات) وقد ضُبط في المخصّص بتشديد اللّام وكسر الدّال فلم أجده، وإنّما وجدت (دِليك) و(دَلك) بمعنى واحد وهو (ثقب) (مثقوب) (مَنْفَذ) فلا جرم أن يكون المراد بدليج الّتي ذكرها

(1) الاشتقاق والتّعريب: 200.

(2) يُنظر: فقه اللّغة العربيّة وخصائصها، إميل يعقوب: 215_ 216.

(3) المخصّص: 1 / 506.

المخصّـــص الدّليك الّذي معناه المنفذ بالتركيّة، ومعنى الدّهليز في اســـتعمال العرب المنفذ يصل بين باب الدّار الخارجي وصحنها الدّاخلي"[1].

إنّ لفظـة (دهليز) ذُكِرت في بعض المعجمـات ففي القـاموس المحيط "الدّهليز، بالكسـر ما بينَ الباب والدّارِ"[2]، يقول الرّازيّ (ت 666هـ): "الدِّهْلِيزُ: بالكسر ما بين الباب والدّار، فارسي معرّب، والجمع (الدّهاليز)"[3].

ويتّضـــح من ذلك بأنّ المعنى خاص لما بين الباب والدّار وهو المراد لمعنى الدّهليز، ولا نرفض الدّهليز؛ لأنّ العرب استعملوها وعرّبوها لحاجتهم لها وطبّقوها على سنن كلامهم؛ لأنّها تؤدّي المعنى الّذي يريدونه أكثر من غيرها.

ـ السَّيَّارة:

شـهد الاسـتعمال اللّغويّ المعاصـر كلمات لم يكن لها ذِكرٌ في العربيّة، نحو: كلمة (الباص) ويريدون بها (السَّـيَّارة)، والسَّـــيَّارة في اللّغة: "القافلة"[4]، وفي التّنزيل العزيز: **﴿ وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ ﴾ [سـورة يوسـف:١٩]**، "وعربة آلية ســريعة السّــير تســير بالبنزين وَنَحْوه وتســتخدم فِي الرّكُوب أَو النَّقْل"[5]، "والسَّــيَّارَةُ القافلة والسَّــيَّارَةُ القوم يســيرون أُنث على معنى الرُّفْقَةِ أَو الجماعة"[6].

ومذهب الشّيخ المغربيّ في هذه المسألة، قوله: "أوّل ما شاع استعمال (الباص) في لهجة أهل فلسطين وكلمة باص محرّفة من كلمة (بوس) (bus)

([1]) الاشتقاق والتّعريب: 375.

([2]) القاموس المحيط (دهلز): 2/ 46.

([3]) مختار الصحاح (دهلز): 108، ويُنظر: لسان العرب (دهلز): 349/5،

([4]) مختار الصّحاح (سير): 152، وديوان الأدب:359/3.

([5]) المعجم الوسيط (سير): 1/ 467.

([6]) لسان العرب (سير): 3/ 2169.

ومعناها المركبة مع كلمة (أوتو) (auto) ومعناها المتحرّك بذاته في قولهم (اوتوبوس) قلبوا واو (بوس) ألفًا، وسينها صادًا، وقالوا (باص) على أنّ (bus) في اللّغة الانكليزيّة تلفظ (باص) بالألف، وأنّ جواز استعمالها في لغتنا العربيّة مبني على قاعدة (التّعريب) وجوازه في اللّغة يكاد يكون إجماعًا"[1].

إنّ مادّة (باص) في اللّغة تفيد معنى (الهروب والفرار)، فذكر ابن الأثير في النهاية أنّ "عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "أَرَادَ أَنْ يَسْتَعمل سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ فَبَاصَ مِنْهُ أَيْ هَرَب واسْتَتَر وفاتَه"[2]، وأمّا مادّة (البوص) فتأتي بمعنى السّبق والتّقدّم[3].

وإذا ما رجعنا إلى آراء القدماء لا نجد هذه الدّلالة الأعجميّة حاضرة عندهم، كذلك لم يكن لها حضور في مدوّنات المحدثين المشهورين _ بحسب حدود رجوعنا_ وصارت لفظة (السّيّارة) تُستعمل بمدلول آخر هو: (المركبة المعروفة) الّتي يتجوّل بها النّاس لأماكن مختلفة، وهو تطوّر مقبول وفق سُنن العربيّة، و"الحقّ أنّ كلمة (الباص) أعجميّة، وأنّ القول بأنّها من أصل عربيّ فيه تكلّف لا حاجة إليه، واللّغة العربيّة في غنى عنه"[4].

([1]) تسمية الباص بالسّيّارة، آراء وأنباء، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج30، ج4: 678.

([2]) النّهاية في غريب الحديث والأثر: 162/1.

([3]) لسان العرب (بوص): 7/ 8، وتهذيب اللّغة (بوص): 12/ 172.

([4]) تسمية الباص بالسّيّارة، آراء وأنباء، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج30، ج4: 678.

ـ الفِهْرِست:

أجاز المغربيّ اســتعمال طائفة من المعرّبات وذكر بأنّ الكلام البليغ لا يخلو منه، ويكون كافيًا في الدّلالة على أنّ منزلة المعرّب في نظر أســلافنا وبالنسبة لفصيح اللّغة فوق ما نحن ظانُّون[1]، من هذه الألفاظ فهرست[2].

وعند الرّجوع إلى معجمات اللّغة فقد ذُكرت الكلمة في العين (الفهرس) بمعنى: "الكتــاب الّــذي تجمع فيــه الكتــب"[3]، وقــال الفيروز آبــادي: "الفِهْرِسُ، بالكســر: الكِتابُ الّذي تُجْمَعُ فيه الكُتُبُ، مُعَرَّبُ فِهْرِسْــت، وقد فَهْرَسَ كِتابَهُ"[4]، وعند تتبّعنا لهذه اللّفظة وجدنا أنّ هناك من يعترض عليها بهذه الحالة، يقول الدّكتور نعمة رحيم العزّاويّ: "ولكي تكون ممّا يماثل البنية العربيّة، ويطابق أوزان كلماتها، فلا بدّ من حذف التّاء من آخرها لتصــبح (فهرس)؛ لأنّ في العربيّة كلمات على وزن (فعلل) مثل (زبرج) ومعناه السّــحاب الخفيف...، إذ ليس في العربيّة كلمات على وزن (فعللت)، ويبدو أنّ ابن النديم (ت 385 هـ) حين جعل عنوان كتابه (الفهرست) وكان عليه أن يسميه (الفهرس)"[5].

أمّا الشّيخ محمّد علي النّجّار فقد أجاز استعمال (الفهرس والفهرست)؛ لاستعمالها في الكتب والمصنّفات اللّغويّة، ويرى أنّ لفظة الفهرست صحيحة قبلها العلماء واستعملوها فلا يسعنا تخطئتها وإنكارها[6].

([1]) يُنظر: الاشتقاق والتّعريب: 52.

([2]) يُنظر: المصدر نفسه: 56.

([3]) العين (فهرس): 121/4، ولسان العرب (فهرس): 167/6، وتهذيب اللّغة (فهرس):277/6.

([4]) القاموس المحيط (فهرس): 564.

([5]) يُنظر: التّعبير الصّحيح: 160.

([6]) يُنظر: لغويّات وأخطاء شائعة: 178، 179، ومثابة الكاتب: 196.

ومنهم من ذكر في أوّل كتابه (فهرســت أبواب الكتاب وفصــوله)[1]، وتعريب هذا اللّفظ قديم يرجع إلى عهد الاحتجاج، فقد أدخله اللّيث بن المظفّر في كتاب العين فرأى أنّ من الشّــهرة، حتّى صــارت في عداد الألفاظ العربيّة الّتي تحتاج إلى بيان[2].

وقد وجد الأســتاذ محمّد العدنانيّ بديلًا للفظة الفهرســت وذكر لفظة (الدّليل)، قائلًا: "نحن لســنا في حاجةٍ إلى الفارســيّة هنا، ما دامت لدينا كلمة (الدّليل) العربيّة الّتي تؤدي المعنى الّذي تحِملُهُ كلمة الفِهْرِست كاملًا من جميع وجوهه"[3].

بناءً على ذلك، أقول: إنّ في لغتنا العربيّة كلمات تُرادف وتشير إلى ما أشــارت إليه الألفاظ الفارســيّة (الفهرس، والفهرســت) ولا جرم في اســتعمال (الفهرس، والفهرست)؛ لأنّها من الألفاظ الشّائعة، والاقتراض من اللّغات الأخرى لا يُعدّ خطأً فهذا يبرهن على نمو اللّغة ونشــاطها ويجوّز اســتعمالها ما دامت تحقق الغرض الّذي نصبو إليه.

ثانيًا: الدّخيل:

من الواضــح أنّ الألفاظ الفارســيّة الّتي دخلت إلى لغتنا العربيّة، وكذلك ما كان منها غير فارســي، كالرّوميّة، والحبشــيّة، فكان دخولها عن طريق الاحتكاك، والمخالطة بواســطة التّجارة وكان ذلك قديمًا، ومع ذلك فهو شــيء قليل، فإنّ لغتنا مثلما يذكر الشّــيخ المغربيّ "لا تبقى في معزلٍ عن طروءِ الدّخيل عليها مهما تجافت وتحفّظت، ومن له معرفة بشــيء من هذه اللّغات

([1]) مفاتيح العلوم، للخوارزمي الكاتب أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف: 16.

([2]) يُنظر: لغويّات وأخطاء شائعة: 179.

([3]) معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة: 526.

الغربيّة عرف أنّ واحدة منها لا تخلو من أن يكون فيها كثير من الكلمات اقتبستها من جارتها"[1]. فاللّغة العربيّة سارت على طريق واحد مماثل للغات غيرها، إذ استعارت عدد كثير من الألفاظ الأجنبيّة سواء كان ذلك قبل الاسلام أو بعده، ولم يجعل العرب القدامى ذلك غضاضة أو ضيرًا بلغتهم الّتي أحبوها واعتزّوا بها[2] .

ونستشفّ من ذلك بأنّ مصطلح الدّخيل هو لفظٌ دخل العربيّة من اللّغات الأجنبيّة بلفظهِ أو بتحريفٍ طفيف في نطقه[3]، فالدّخيل والمعرّب لم يُفرّق بينهما العلماء القدامى حيث استعملوا اللّفظتين مترادفتيّن، وإلى ذلك أشار السّيوطي (ت 911هـ)، قائلًا: "ويُطلق على المعرّب دخيل وكثيرًا ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة وغيرهما"[4].

يقول المغربيّ: "إنّ المعرّب والدّخيل لا يتقيد بالألفاظ فقط؛ وإنّما يكون أيضًا في الأساليب والتّراكيب، والغاية منه إدخال العرب في أساليبها أسلوبًا أعجميًّا"[5].

وفَشَتِ الكلمات الدّخيلة في لغتنا، وشَغِف بها الكتّاب والمثقّفون وقد رصدنا أهم الألفاظ الدّخيلة الّتي ذكرها المغربيّ ومنها:

([1]) الاشتقاق والتّعريب: 207.

([2]) يُنظر: من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس: 109.

([3]) يُنظر: المدخل إلى فقه اللّغة، أحمد محمد قدور: 155.

([4]) المزهر في علوم اللّغة: 212/1.

([5]) تعريب الأساليب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكي، ج1، سنة 1353_1934، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق: 332.

- روتين، ورتيب:

من الألفاظ الدّخيلة الّتي شـاعت عند الكتّاب المعاصـرين اسـتعمالهم لكلمة (روتين)، والّتي انتقدها الشّيخ المغربيّ، قائلًا: "أمّا الرّوتين فكلمة فرنسيّة بمعنى الصّفة الّتي تلازم الشّخص بطول الممارسة والاعتياد، فمن أدمن عمل شيء ومارسه طويلًا أصبح عادة بحيث تأتيها جوارحه أحيانًا من دون وعي أو تفكير "[1].

وقد شايع مصطفى جواد شيخنا المغربيّ على أنّ الرّوتين كلمة فرنسيّة، بقوله: "والرّوتين كلمة فرنسيّة لها عدة معانٍ، منها الاستمرار على عمل بعينه كأنّه العادة وهو المراد هنا، وقد سـمّت العرب ذلك الدّأب، والدّيدن، والشّـأن، والهجيري، والعادة، والوتيرة، والمذهب، والطّريقة، والشّاكلة، والسّنة، وأخفها في هذا المعنى (الدّأب والشّـاكلة)"[2]، وأشـار المغربيّ إلى أنّ بعض كتبة أوربا وصـفوا بكلمة (Rotine) (روتين) الصّـلاة الدّينيّة، فعرّبها مترجم كلامه، وهو من فضـلاء العراق، بقوله: "رتيب" أو "نمطي"، أمّا النّمطي فمنسوب إلى النّمط الّذي من معانيه الطّريقة[3]، وجاء في اللّسان: "قال أَبو عبيدة النّمطُ هو الطّريقة يقال ألزَم هذا النَّمَط أي هذا الطّريق"[4]، واتّبع المترجم العراقي "النّمطي" بلفظ "الرّتيب" وقد أراد به أي بالتّرتيب في وصـف الصّـلاة الدّينيّة معنى الثّبات والتّكرار في مرات متتابعة دائمة[5].

([1]) روتين ورتيب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بمصر، ج9، المطبعة الأميرية بالقاهرة،1957: 109_ 110.

([2]) قل ولا تقل: 2/ 35.

([3]) يُنظر: روتين ورتيب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بمصر، ج9: 109.

([4]) لسان العرب: 6/ 4549.

([5]) يُنظر: روتين ورتيب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بمصر، ج9: 109.

وعند تصـــفّحنا لبعض معجمات اللّغة نجدُ أنّ معاني (رتب) تدلّ على الثّبات والدّوام، والمصدر منه: (رتوبًا)[1]، وذكر الزّمخشريّ (ت 538هـ) الفعل (رتب)، بقوله: "رتب رتوب الكعب في المقام الصعب"[2]، ويبيّن الشّيخ المغربيّ أنّ لفظة (رتيب) ليست من الكلمات القاموسيّة الّتي نعرفها في كلام الفصحاء، فالوصف الصّحيح من رتب هو راتب بمعنى أنّه ثابت دائم الثّبوت في موضعه.

ويختتم المغربيّ كلامه باقتراح على المجمع العربي بقبول كلمة (رتيب) كترجمة لكلمة (Rotine)، وعدّها صـــحيحة الاســـتعمال لغةً، ويردف كلامه باقتراح آخر وهو كلمة (وتيرة أو وتيري)، ويرى بأنّها الأحقّ في الاستعمال[3].

أمّا الدّكتور أحمد مختار فقد تابع قرار مَجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، قائلًا: "وضع مجمع اللّغة المصري مقابلاً للكلمة المرفوضة، وهي كلمة (رتابة) الّتي تدور مادّتها اللّغويّة في معاني الثّبات وعدم التّحرك، أمّا قبول الكلمة المرفوضــة؛ فلشـيوعها على ألسـنة المثقّفين ودورانها في أقلام الأدباء ووسـائل الإعلام، وقد أثبتتها بعض المعجمات الحديثة كالأساسي والمنجد[4].

وخلاصة القول: إنّ الرّاجح أنّه لا يُرى دافعٌ لاشتقاق كلمات جديدة نحن لسنا لها بحاجة بوجود بدائل فصيحة في اللّغة، منها: ما ذكره الأستاذ مصطفى جواد الدّأب، والشّاكلة[5]، ورد في اللّسان: "قال الزّجّاج في قوله تعالى ﴿**كَدَأْبِ**

([1]) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (رتا): 4/ 2405، ويُنظر: القاموس المحيط (رتب): 88/1، والمعجم الوسيط (رتب):326/1، وكتاب الأفعال، ابن القوطية: 255، وأساس البلاغة (رتب): 1/ 334.

([2]) أساس البلاغة (كعب): 2/ 138.

([3]) يُنظر: روتين ورتيب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بمصر، ج9: 110.

([4]) معجم الصّواب اللّغويّ: 412.

([5]) يُنظر: قل ولا تقل: 2/ 35.

ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ ١١﴾[سورة آل عمران:١١]، أي كشأْنِ آل فِرعون وكأمرِ آل فِرْعون كذا قال أَهل اللّغة"[1].

ـ قَالون:

عَلّق المغربيّ على مسألة سأل بها الإمام علي (عليه السلام) قاضِيه شُريحًا وأجابه بما سرّه، فقال له الإمام (عليه السلام): "قالون" فقال المغربيّ: إنّها معرّبة عن الرّوميّة ومعناها (أحسنت أو جيّد)، ونقول اليوم في مقامها " برافو"، وأردف المغربيّ، قائلًا: وهل تحسب أمير المؤمنين لم يعرف كلمة في العربيّة تقوم مقام " قالون" حتّى رأى نفسه مضطرًّا إلى استعمالها في خطاب شريح؟ وهل عزبت عن ذهنه يا ترى كلمات: أصبت، وأجدت، وأحسنت، ومرحى مرحى إلخ وهو أمير البلاغة، وحامل لوائها، ومُشرع نهجها ؟[2]، وفي اللّسان: "روي عن علي عليه السلام أَنّه سأَل شُرَيْحًا عن امرأَة طُلِّقَتْ فذكَرَتْ أَنها حاضت ثلاثَ حِيَضٍ في شهر واحد فقال شريح إِن شهد ثلاثُ نسوة من بطانَةِ أَهلها أَنها كانت تحيض قبل أَن طلقت في كل شهر كذلك فالقول قولها فقال عليّ قالُونْ، قال غير واحدٍ من أَهل العلم قالُون بالرومية معناها أَصَبْتَ ورأَيت في تاريخ دِمَشْقَ لابن عساكر في ترجمة عبد الله بن عمر قال اشترى عبد الله بن عمر جارية رومية فأَحبها حبّاً شديداً فوقعت يوماً عن بغلة كانت عليها فجعل ابن عمر يمسح التّراب عنها ويُفَدِّيها قال فكانت تقول له أَنت قالُونُ أَي رجل صالح..."[3].

([1]) لسان العرب (دأب): 1/ 368.

([2]) الاشتقاق والتّعريب: 230_231.

([3]) لسان العرب (قلن): 13/ 347، ويُنظر: الفائق في علوم الحديث والأثر (قلن): 222/3، والنّهاية في غريب الحديث والأثر (قلن): 105/4.

أمّا الأب أنســـتاس الكرملي فقد قَبِل بهذه اللّفظة، قائلًا: "وقالون كلمة يونانية (xalog in ov kaloseon) ومعناها: حسن، وصالح، وجيّد، إلى آخر ما ضاهى هذه الألفاظ، وتقال على النّاس وعلى غير النّاس"[1].

يتّضـــح ممّا ســـبق أنّ المغربيّ يرى كثرة الكلمات الدّخيلة تنمّي اللّغة، وتكثّر فروعها، وتوسّع لغة التّخاطب بها[2].

ثالثًا: المُوَلَّد:

جاء في اللّســان: "وإن سُــمّي المُوَلَّد من الكلام مُوَلَّدًا إذا اســتحدثوه ولم يكن من كلامهم فيما مضـــى"[3]، وذكره ابن فارس (ت 395هـ) في المقاييس: "الواو واللام والدّال: أصـل صـحيح، وهو دليل النّجل والنّسـل...، وتولّد الشّـيء عن الشّـيء حصـل عنه"[4]، فعند البحث عن مادة (ولد) في المعجمات نجد أنّ الأصـل في مادة ولد حسّـي أي أنّ الوالدة تلد ولدها، جاء في القاموس: "ووَلَدَتْ تَلِدُ وِلادًا ووِلادةً وإلادَةً ولِدَةً ومَوْلِدًا. وهي والِدٌ ووالِدَةٌ. وشاةٌ والدٌ ووالِدَةٌ ووَلود، ج: وُلَّدٌ. وولَّدْتُها تَوْليدًا فأوْلَدَتْ، وهي مُولِدٌ من مَواليد وموالِدَ"[5]، وفي الأســـاس: "وولدت المرأة ولادة وولاداً، ومولده وميلاده وقت كذا، ومكة مولده ومنشؤه. وشاة والد: بيّنة الولاد، وشاء ولّد"[6].

([1]) نشوء اللّغة العربيّة ونموها واكتهالها: 109.

([2]) يُنظر: الاشتقاق والتّعريب: 80.

([3]) لسان العرب (ولد): 3 / 469.

([4]) مقاييس اللّغة (ولد): 6 / 143.

([5]) القاموس المحيط (ولد): 1/ 327، ويُنظر: الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة (ولد): 2/ 554، وتاج العروس (ولد): 9/ 325.

([6]) أساس البلاغة (ولد): 2/ 353.

يبدو أنّ تطوّرًا صار في الدّلالة، من معناها الّذي يدلّ على الولادة، إلى المعنى الّذي يدل على التّربية، حتّى صارت هناك اشتقاقات لمفردات ودلالات جديدة، إذ جاء في قول الأزهري (ت 370هـ): "وَجَارِيَة مُولّدة تُولدُ بَين الْعَرَب، وتَنْشـــأُ مَعَ أَوْلَادهم ويَغْذّونها غِذاءَ الوَلَد ويُعَلّمونها من الْأَدَب مثل مَا يعلّمون أَوْلَادهم، وَكَذَلِكَ المولَّدُ مِن العَبيدِ، وَإِنَّمَا سُـــمِّي المولَّدُ من الْكَلَام مُولَّداً إِذا استحدثوه، وَلم يكن من كَلَامهم فِيمَا مَضى"[1].

وذكره السّيوطي (ت911هـ) بأنّه لفظ لا يحتجّ به، وغير فصيح، قائلًا: "وهو ما أحدثه المولّدون الذين لا يحتجّ بألفاظهم والفرق بينه وبين المصنوع أنّ المصنوع يورده صاحبه على أنّه عربي فصيح وهذا بخلافه، وفي مختصر العين للزبيدي: المولّد من الكلام المحدّث، وفي ديوان الأدب للفارابي يقال: هذه عربيّة وهذه مولّدة"[2].

ويعرّفه المغربيّ بأنّه لا يقتصـــر على أهل العربيّة القدامى وإنّما ذكره المولّدون وجروا عليه في منثورهم، ومنظومهم[3]، ويرى المغربيّ أنّ التّوليد في الكلمات المولّدة يرجع إلى ثلاث طرائق:

1ـــ طريق الاشتقاق: "أن يشتق المولدون كلمة من مادة عربية يعرفها أهل اللسان لكنهم لم يعرفوا الكلمة المذكورة ولم يشتقوها، مثال ذلك كلمة (فسقيّة) للحوض الصغير الّذي له أنبوبة في وسطه ينبثق منها الماء ويخرج بقوة وقد اشتق لها هذا الاسم من مادة الفسق، وهو في اللّغة بمعنى الخروج، ومنه سُمّي الفاسقُ فاسقًا لأنّه خارج من طاعة الله وسُمّيت الفسقيّة بذلك؛ لأنّ الماء يخرج

([1]) تهذيب اللّغة (ولد): 14/ 126.

([2]) المزهر في علوم اللّغة: 1/ 242.

([3]) يُنظر: الاشتقاق والتّعريب: 247.

منها، فمادة الفسق عربيّة وأمّا ما اشتق منها أعني الفسقيّة فمولّد لا يعرفه العرب"[1].

2. طريق التّعريب: "الكلمات المولّدة بطريق التّعريب وهو أن ينقل المولّدون إلى لغتهم العربيّة كلمة من لغة أعجميّة لم يكن يعرفها أهل اللّغة العربيّة من قبل، فهي معرّبة، لكنّهم يخصونها باسم مولّدة للتفرقة بينها وبين الكلمات الّتي عرّبها العرب أنفسهم مثل كلمة (ماهيّة) الّتي يراد بها المرتّب يتناوله الموظّف أو المستخدم في آخر كل شهر، هذه الكلمة مولّدة من أصل فارسيّ: فإنّ (ماه) بمعنى شهر في الفارسيّة، والماهيّة نسبة إليه، أي شهريّة كما يقولون أحيانًا، لكنّ هذا التّعريب لم يجرِ على ألسنة العرب، وإنّما جرى على ألسنة المولّدين، ولذلك اعتبروا كلمة ماهيّة مولّدة، وهي في الواقع الأمر نفسه معرّبة أيضًا، فكما أنّ الكلمة الّتي اشتقها المولّدون مثل (تلاشي و مزورة) يضنّون عليها بلقب المشتق مع أنّها مشتقة كذلك الكلمة الّتي عرّبوها من لغة أعجميّة لا يسمونها معرّبة، وإنّما يسمونها مولّدة للتفرقة بينها وبين ما عرّبه العرب أنفسهم، ومن المولّد عن طريق التّعريب (قصطل) وهو معرب كستانة، ثمر معروف يسمى شاه بلوط، ويُقال له في مصر أبو فروة"[2] .

3. طريق التّشبيه والكناية: "أطلق المغربيّ هذه التسمية عليه لأنّه لم يشتقّ من مادّة لغويّة اشتقاقًا، ولم ينقل عن أصل أعجمي تعريبًا، وإنّما هو كلمة أو تركيب كان أهل اللّغة يستعملونه في معنى، ثم جاء المولّدون ونقلوه إلى معنى آخر واستعملوه فيه، لما لاحظوه من وجود الشبه بين المنقول والمنقول إليه تارة، ولقصد الكناية تارة أخرى مثاله (القطر) كان العرب يستعملونه في معنى

([1]) الاشتقاق والتّعريب: 251.

([2]) المصدر نفسه: 252.

المطر، أمّا المولّدون فإنّهم اســـتعملوه في هذا المعنى وفي الســـكر المذاب والمغلي على النّار، وهذا الاســـتعمال الأخير لم يعرفه العرب، وتوليده لم يكن بطريق الاشتقاق، ولا بطريق التّعريب، وإنّما كان بطريق النّقل التّشبيهي: أي أنّ ذلك السّكر يحكي قطر السّماء في الصّفاء واللآلاء"[1].

واجمالًا، "فإن المولّد وضـروبه وشـعب اسـتعمالاته كثيرة جدًا، لا يمكن الإحاطة بها، أو تصـــويرها لذهن القارئ، ما لم يُعرض عليه جميع ما نظمه المولدون وكتبوه، فإنّه لا تكاد تخلو قصيدة من منظومهم، ولا مقالة من منثورهم من كلمة أو كلمات مولّدة اشـــتقاقًا أو تعريبًا، ومن تركيب تشـــبيهي أو كنائيّ اصطلحوا عليه وزيّنوا كلامهم به ولم يعرفه أهل اللّغة، ولم ينتبهوا إليه"[2].

ومن الكلمات المولّدة الّتي ذكرها الشّيخ عبد القادر المغربيّ:

ـ (انعقدت الجلسة، هيأة المحكمة، تشكيل المحاكم):

ذكر الشّيخ المغربيّ كلمات وصـفها بكلمات غير قاموسـيّة، بمعنى أنّها لم تُذكر في المعجمات العربيّة، وهي كلمات عربيّة المادّة، ومع هذا فإنّ العرب لا يعرفونها، أو يعرفون عنّها بمعاني أُخرى، كقولهم في الكلمات الّتي ذُكرت آنفًا، ويتبيّن لنا بأنّ المغربيّ يريد أنْ يقول أنّ هذه الكلمات لم يكن العرب يستعملونها في معانيها الّتي نستعملها في عصرنا الحالي[3].

ولاحظنا أنّ مجموعة من أهل النّظر قد انتقدوا المغربيّ برأيه هذا، ومنهم إدوارد مرقص، قائلًا: "فإنّ كثيرًا من المعاني العلميّة، والفنيّة، والشـــرعيّة، والسياسيّة، طرأت على ألفاظ عربيّة من أوّل الفتح الإسلامي، وزاحمت معانيها

([1]) الاشتقاق والتّعريب: 254.

([2]) المصدر نفسه: 258.

([3]) يُنظر: الكلمات غير القاموسية، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج8، ج1: 31.

الأصلية، ولا بدّ من هذه الاستعارة، وهذه الاستعانة لا في لغتنا العربيّة فقط، بل في كل لغات العالم؛ لأنّ الألفاظ محصورةٌ، وأمّا المعاني فلا تقع تحت حصر، وهي تزداد عصرًا فعصرًا حسب أطوار المعيشة"[1].

وأمّا الأستاذ محمد الخضر حسين فقد ردّ ذلك، بقوله: "فهذا النوع ممّا تدعو الحاجة إليه ولمثله تؤسّس المجامع اللّغويّة، والوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللّغة، ولا شرط له إلّا أنْ يجيء على قياس لغة العرب، ويصاغ على وجه يقع من ذوق الأديب العربيّ موقع القبول"[2]، ومن ردّ على هذا، الأستاذ عبد الحميد الجابري[3]، الأستاذ مصطفى الغلاييني[4]، والأستاذ أنستاس الكرمليّ[5]، والأستاذ محمّد إسعاف النّشاشيبي[6]، والأستاذ راغب الطّباخ[7]، والأستاذ عارف النّكدي[8].

يبدو أنّ استعمال (عُقِدتِ الجلسة) أو (انعقدتِ الجلسة) وما شابهها من تعبيرات هو صحيح متعارف عليه، ولا ضير من قبوله وعدم تخطئته.

([1]) جواب على مقترح الكلمات غير القاموسية، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج8، ج12: 743.

([2]) المصدر نفسه، مج8، ج7: 412_413.

([3]) يُنظر: المصدر نفسه، مج8، ج6: 361.

([4]) يُنظر: المصدر نفسه، مج8، ج6: 360، ويُنظر: نظرات في اللّغة والأدب: 19_20.

([5]) يُنظر: المصدر نفسه، مج8، ج2: 102.

([6]) يُنظر: المصدر نفسه، مج8، ج5: 285.

([7]) يُنظر: المصدر نفسه، مج8، ج8: 483.

([8]) يُنظر: المصدر نفسه، مج8، ج10: 605.

ـ تَحرّش:

في اللّغة: "(حَرَشَ) الْحَاءُ وَالرَّاءُ وَالشِّينُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فَرَوْعُ الْبَابِ. وَهُوَ الْأَثَرُ وَالتَّحْزِيزُ...، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ حَرَشْتُ [الضَّبَّ] ، وَذَلِكَ أَنْ تَمْسَحَ جُحْرَهُ وَتُحَرِّكَ يَدَكَ حَتَّى يَظُنَّ أَنَّهَا حَيَّةً فَيُخْرِجُ ذَنْبَهُ فَتَأْخُذَهُ"[1].

فالمعنى الوارد في مادّة (حَرَشَ) في الجذر أثار، ومن ثَمّ تطوّر هذا المعنى من الإثارة إلى الخداع، ففي المحكم: حرشتُ الضّبَّ واحترشتُهُ[2]، فالواضح أنّ الحرش والاحتراش هي محاولة اصطياد الضّبّ بعد إثارته، وخداعه.

خطّأ الأستاذ أسعد داغر قول الكتّاب: فلانٌ يتحرّش بي، بمعنى التّعرّض بالمارّة، بقوله: "ويقولون: (وَجَعَلَ يَتَحَرَّشُ بي)، أي: يَتَعَرَّضُ ويَتَحَكَّك، وفي كُتب اللّغة: حَرَشَ الضَّبَّ واحْتَرَشَهُ: صَادَهُ، وحَرَّشَ بين القَوْمِ: أَغْرَى بَعْضَهم ببعض، وأَمَّا تَحَرَّشَ فلم يُسْمَع إِلَّا في ديوان ابن الفارض"[3].

وعلى هذا القول **ردّ الشّيخ عبد القادر المغربيّ** منتقدًا ما عابه داغر من استعمال الكتّاب لكلمات مولّدة ومنها، (تحرّش)، فأجازها المغربيّ واستحسنها، معتمدًا في هذا على عدد من اللّغويّين، ومتمرّدي الأدب[4].

فالفعل (تحرّش) مذكور في كتب اللّغة، وهو فصيح، قال الزّعبلاويّ: "وممّا يُصيب به الكتّاب، ولو عمد بعضهم إلى التّخطئة فيه، قولهم: فلانٌ

([1]) مقاييس اللّغة (حرش): 2/ 39.

([2]) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (حرش): 3/ 105.

([3]) تذكرة الكاتب: 97_ 98.

([4]) يُنظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج4، ج7: 314.

يتحرّش بالمارّة، إذا تعرّض لهم...، أقول: تحرّش به صحيح فصيح، وهو من (حرش) في الأصل أثار"[1].

وبالعودة إلى ما قاله الأستاذ أسعد داغر بأنّ الفعل لم يرد في المعجمات اللّغويّة، فإنّ هذا الفعل قد ورد في بعض كتب العلماء ومصنّفاتهم، وعند الشّعراء، إذ جاء في التّاج: "التَّحَكُّك التَّحَرشُ والتَّعَرُّضُ، يُقالُ: إِنَّه يَتَحَكَّكُ بِكَ أَي: يَتَعَرَّض لشَرِكَ ويتَحَرَّشُ"[2]، ذكر أبو حيّان التّوحيدي (ت 414هـ): "قال أبو الهندي: تحرّشتُ بشجاع، فخرج يطردني كأنّه سهم زالج"[3]، وحكى الثّعالبي (ت 429هـ) في باب ترتيب أوصاف الغضب وتفصيلها: "الحرد: بفتح الرّاء وتسكينها، وهو أن يغتاظ الإنسان، فيتحرّش بالّذي غاظه، ويهِمُّ به"[4]، وجاء في رسالة الغفران: "لقد كان يتحرّش بالمكارم، ويتحكّك بها، ويحسد عليها أن تكون إلّا منه وبهِ"[5]. يقول ابن الفارض:[6] [من الكامل]

ولقد أَقولُ لِمَنْ تحَرّشَ بالهوى عرّضْتَ نفسَكَ للبَلا فاستهدِفِ

وخلاصة القول: إنّ الرّاجح في الفعل (تحرّش) صحيح فصيح، فقد ذكره الشّاعر ابن الفارض، وورد في كتب اللّغة والأدب، هذا ما يبيّن فصاحة الفعل وروده في لغة العرب، كما ذكرنا آنفًا.

([1]) مسائل صرفيّة وما يتعرّض الكتّاب فيها من اللّبس والإشكال: 54/ 150.

([2]) تاج العروس (حكك): 27/ 120.

([3]) البصائر والذّخائر: 4/ 222.

([4]) فقه اللّغة وسرّ العربيّة: 293_ 294.

([5]) رسالة الغفران، أبو العلاء المعرّي: 14.

([6]) ديوانه: 200.

ـ الفسْقيّة:

ذكر الشّيخ المغربيّ بأنّ اللّفظة مولّدة بالاشتقاق، قائلًا: "كلمة (فسقية) للحوض الصّغير الّذي له أنبوبة في وسطه ينبثق منها الماء ويخرج بقوة وقد اشتق لها هذا الاسم من مادة الفسق، وهو في اللّغة بمعنى الخروج، ومنه سُمّي الفاسقُ فاسقًا؛ لأنّه خارج من طاعة الله وسُمّيت الفسقيّة بذلك؛ لأنّ الماء يخرج منها، فمادّة الفسق عربيّة وأمّا ما اشتق منها أعني الفسقية فمولّد لا يعرفه العرب، وقال بعض الفضلاء إنّ الفسقية لفظة لاتينية أصلها فسقينا (Fiscina) فتكون مولدة بطريق التّعريب، لا بطريق الاشتقاق[1]، ونصّ المعجم الوسيط على أنّها دخيلة"(الفسقيّة) حوض من الرُّخام ونحوه مستدير غالبًا تمجُّ الماء فيه نافورة ويكون في القُصُور والحدائق والميادين..."[2]، وفي المقاييس جعل ابن فارس (ت395 هـ): "الفاء والسّين والقاف كلمة واحدة، وهي الفِسْق، وهو الخروج عن الطَّاعة، تقولُ العرب: فَسقَتِ الرُّطَبَةُ عن قِشْرها: إذا خرجَتْ"[3]، ويذكر الشّيخ العاملي: "(الفسقيّة): المتوضّأ، (ج) الفساقي، وهي الحوض "مولدة "وقيل: إنه معرب (piscina) ، ومعناها بركة السمك"[4] .

وممّا تقدّم فالواضح أنّ ابن فارس قد جعل (الفاء، والسّين، والقاف) أصلًا واحدًا، وهو الخروج، ولم أجد _ في حدود رجوعي _ كلمة الفسقيّة في المعجمات اللّغويّة القديمة، وإنّما وردت في المعجمات اللّغويّة الحديثة وهذا يدل على أنّها من الألفاظ المولّدة في اللّفظ والمعنى، ويؤكّد الشّيخ المغربيّ على أنّ

([1]) الاشتقاق والتّعريب: 248.

([2]) المعجم الوسيط (فسق): 2/ 689، ومعجم اللّغة العربيّة المعاصرة (فسق):3/3777.

([3]) مقاييس اللّغة (فسق): 4/ 502.

([4]) متن اللّغة (فسق): 4 / 411.

اللّفظة مولّدة، بيد أنّ المعجم الوسيط يرى بأنّها دخيلة، والرّاجح مذهب المغربيّ بأنّ كلمة (الفسقية) مولّدة بالاشتقاق من مادّة الفسق، وهو في اللّغة بمعنى الخروج وذلك لخروج الماء منها، ولا حاجة لنا أنْ نقول بأنّ الكلمة لاتينية ما دمنا نستطيع إرجاعها إلى تركيب عربي.

ـ القَطْرُ:

ممّا استعمله العرب في معنى المطر، حيث ذكر الشّيخ عبد القادر المغربيّ أنّ المولّدين استعملوه بهذا المعنى، وفي معنى السّكر المذاب والمغلي على النّار، وأوضح المغربيّ أنّ هذا الاستعمال الأخير لم يعرفه العرب، وتوليده لم يكن بطريق الاشتقاق، ولا بطريق التّعريب؛ وإنّما كان بطريق النّقل التّشبيهي أي أنّ ذلك السكر يحكي قطر السّماء في الصفاء واللألاء[1].

وجاء في مختار الصّحاح: "القَطْرُ المَطَر وهو أيضًا جَمْعُ قَطْرة، وقَطَر الماءُ وغيره"[2]، وفي الجمهرة: "والقَطْرُ: مصدر قَطَرَ الشيء يقطُر قَطْرًا، وقَطْر السّماء: مَطَرُها، والجمع قِطار"[3]، وذكر صاحب المصباح المنير: "والقَطْرُ المطر الواحدةُ قطرةٌ مِثلُ تمرٍ وتمرةٍ"[4]، وفي المقاييس: "والقَطْر: قَطْر الماءِ وغيرِه، وهذا بابٌ ينقاس في هذا الموضع؛ لأنَّ معناه التّتابُع، ومن ذلك قِطَار الإبل، وَتَقاطرَ القومُ، إذا جاؤوا أرسالاً، مأخوذٌ من قِطار الإبل، والبعيرُ القاطرُ: الّذي لا يزالُ بَوْلُه يقطُر"[5].

([1]) الاشتقاق والتّعريب: 254.

([2]) مختار الصحاح (قطر): 256.

([3]) جمهرة اللّغة (قطر): 2/ 758.

([4]) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير(قطر): 2/ 507.

([5]) مقاييس اللّغة (قطر): 5 / 88.

وممّا يُعضّد ذلك قول الشّاعر المخضرم الحطيئة: [من الطّويل]

سالَت قَرابينُ بِالخَيلِ الجِيادِ لَكُم مِثلَ الأَتِيِّ زَفاهُ القَطرُ فَانفَعَما[1]

وناقش الأستاذ نسيم حميد هذه المسألة، قائلًا: "أمّا (القَطر)، بفتح القاف، فهو مصـــدر لفعل قطر، أَي ســـال نقطة نقطة، ولهذا غلب على المطر، إنْ كان خفيفًا، اسم القطر"[2].

وخلاصـــــة القول: إنّ العربَ عرفت (القَطْرُ) بمعنى المطر، ثمّ جاء المولّدون فاستعملوه بهذا المعنى وزادوا عليه من المعاني السّكّر المذاب والمغلي على النار وقصدهم في ذلك التّشبيه والكناية.

(1) ديوان الحطيئة: 179.

(2) أخطاء ألِفناها: 134.

المبحث الثّالث

مسائل دلاليّة متفرّقة

ـ التّحرير بمعنى الكتابة:

ذكر الزّعبلاويّ ذلك، قائلًا: "ينزلونه منزلة الكتابة وليس هو كذلك"[1]، وذكر ذلك الأستاذ أسعد داغر، بقوله: "فإنّهم اطلقوا كلمة (كتابة) في الدّلالة على صناعتهم، وأطلقوا عليها كلمة (تحرير)، وقالوا: (مُحَرِّر)، (ورئيس تحرير) بدل (كاتب) و (رئيس كُتّاب) مع أنّ التّحرير مهما نتوسّع في معناه يظلّ دون مدلول الكتابة، ولكنّهم عدلوا إليه لزعمهم أنه أفخم مبنى وأعظم معنى!"[2].

قال الشّيخ المغربيّ رادًّا على التّخطئة الّتي ذكرها داغر: "من ذلك: أنّه أنكر صحّة إطلاق (المحرّر) على الكاتب، و(التّحرير) على الكتابة، مع أنّ (الحرّ) من كل شيء خياره، والتّحرير في الكتاب أن يراعي فيه خيار الكلام والمعاني، وكانوا يستعملون التّحرير في تجويد الخطّ، ثمّ توسّعوا فيه، فأطلقوه على الإنشاء، وهذا عينه وقع في كلمة (الكتابة)، فإنّ أصل معناها الخطّ باليد، والكاتب هو الّذي يخطّ الكلام لا الّذي ينشئه ويهيّئه في نفسه، ثمّ توسّعوا في (الكتابة) فأطلقوها على (الإنشاء) ، وأطلقوا (الكاتب) على (المنشئ)"[3].

ولو تتبّعنا المعجمات عن أصل لفظة (التّحرير)، نجد في التّاج: "ومِنَ المَجَازِ: (تَحْرِيرُ الكِتَابِ وَغَيره تَقْوِيمُه) وتَخْلِيصُه؛ بإِقامةِ حُرُوفِه، وتَحْسِينه

([1]) أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين: 164.

([2]) تذكرة الكاتب: 44.

([3]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 4، ج6: 260_261.

بإصـــلاحِ سَـقطِه"[1]، وَوَرَدَ في مفاتيح العلوم: "والتّحرير كأنّه الإعتاق وهو نقل الكتاب من سواد النّسخة إلى بياض نقيّ"[2].

ذكر أبو تراب الظّاهري: "ومن الأخطاء الّتي أطبق عليها النّاس كافّة في زماننا هذا، استعمالهم كلمة (التّحرير) مكان الكتابة، وفي الصّحف المنتشرة يســـتعملون (المحرّر) بدل الكاتب، ويقولون: (رئيس التّحرير) وإنّما هو رئيس الكتّاب؛ لأنّ التّحرير غير الكتابة، وهم لم يفرقوا بينهما، فالتّحرير هو إصـــلاح الخطأ، وإقامة الاعوجاج في الكلمة، فهو أشـبه بالتّصـحيح، فالأولى أن يُسـمّى المصـحّحون بالجرائد محرّرين، والمحررون كُتّابًا"[3]، وهذا ما ذكره القرطبي في تفســـيره لقوله تعالى: **﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ٣٥﴾[سورة آل عمران:٣٥]**، "قوله تعالى: (مُحَرَّرًا) مأخوذ من الحرّيّة الّتي هي ضدّ العبوديّة، من هذا تحرير الكتاب، وهو تخليصـه من الاضـطراب والفسـاد"[4]، ويقول الأمير أمين ناصـر: "يستعمل أكثر كتّاب الجرائد (التّحرير) بمعنى الإنشاء مع أنّ التّحرير هو تقويم ما يكتب وتحسينه، وإصـلاح أخطائه، وتهذيب عبارته، فمحرّر الجريدة أو المجلّة هو الّذي ينظر في ما يرد من المقالات والرسـائل، وفي ما ينشـئه كتابهما فيصـحّح ما يقتضـي التّصـحيح ويحذف ما يجب حذفه، ويهذّب العبارات وينسّقها، إلى غير ذلك ممّا لا بدّ منه ، فلا يجوز إذًا أنْ يُسمّى محرّرًا كل من كتب في جريدة أو مجلّة"[5].

([1]) تاج العروس (حرر): 10/ 588، وأساس البلاغة (حرر): 1 / 180.

([2]) مفاتيح العلوم، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي: 87.

([3]) كبوات اليراع: 162.

([4]) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 5 / 101.

([5]) دقائق العربيّة: 102، ومعجم الخطأ والصّواب في اللّغة، إميل يعقوب: 293.

ومن نقّاد اللّغة المعاصـرين الّذي لم يوافق هذا التّوسّـع الأسـتاذ محمّد العدنانيّ فيرى أنّ المعنى مهما كان واسعًا لا يمكنه أن يصل إلى معنى الكتابة، قائلًا: "يقولون: حرّر الصّحيفة، والصّواب: كتب الصّحيفة؛ لأنّ حرّر الصّحيفة والكتاب وغيرهما تعني كما روى التّاج: قوّم الصّحيفة، وحسّنها، وخلّصها بإقامة حروفها، وإصلاح سقطها، وهو من المجاز كما روى الأساس"[1].

وممّا في المسـألة من غايةٍ جواز اسـتعمال التّحرير بمعنى الكتابة فالمَجمع العلمي ذكر أنّ الشّائع استعماله: "حرّر المجلّة، والجريدة، والرّسالة أي كتبها وأنشأها وقولهم (وصل تحريركم) أي كتابكم، والّذي في كتب اللّغة تحرير الكتاب تقويمه وتخليصـه بإقامة حروفه وتحسـينه بإصـلاح سـقطه، واسـتعماله بمعنى الإنشاء أو الرّسالة عاميّ"[2].

ـ رجل بكلّ معنى الكلمة:

خَطّأ الأسـتاذ أسـعد داغر من يقول: (زيد صـادق بكلّ معنى الكلمة) وحجته بذلك نقله عن اللّغات الأوربيّة، قائلًا: "ويقولون: زَيْدٌ صَـادِق بكل معنى الكلمة، وهو منقول حرفيًّا عن اللّغات الأوربيّة، ويظهر فسـاد هذا التّعبير في الألفاظ المشـتركة أي الموضـوعة لمعانٍ كثيرة، كالخال، والعجوز، والعين، وغيرها، ولهم غنى عنه بما هو أجمل وأجزل، فيقال: زَيْدٌ صَـادِقٌ نَاهِيكَ من صَادِقٍ، أو جَدَ صَادِق، أو أيّ صادِق، أو صَادِق حَقًّا، أو صادق كلّ الصّدق، ونحو ذلك"[3].

([1]) معجم الأخطاء الشّائعة: 64، ومثابة الكاتب: 114.

([2]) عثرات الأقلام، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 3: 217.

([3]) تذكرة الكاتب: 54_55، ومثابة الكاتب: 96.

وَرَدّ الشّـــيخ المغربيّ على داغر في نقده لتذكرته الّذي عاب فيه هذا الأســـلوب معلّلًا؛ أنّه مترجم عن اللّغة الإفرنجيّة، قائلًا: "نعم، مترجمة عن الإفرنجيّة، ولكن ما كلّ ما تُرجِم عنها واجب اطّراحُهُ، وهم يريدون (بكلّ معنى الكلمة) أنّ الرّجل صـــادق بجميع أنواع الصّـــدق، أي إنّه صـــادق بالمعنى المطابقيّ كما يقولُ المناطقة، لا بالمعنى التّضميني، أو الالتزامي"[1].

كذلك أنّ الدّكتور محمّد ضاري قد خطّأ استعمال عبارة (هو صادق بكلّ معنى الكلمة)، قائلًا: "ولئن كان ثمّة ما يدعو إلى اســـتعارة بعض المفردات الأعجميّة ممّا يتّصـل بلغة العلوم الحديثة ومصـطلحاتها على ما تقدّم به البيان تفصيلًا، ما كان هناك ما يدعو إلى اقتباس العبارة الإفرنجيّة مثلًا: (هو صادق بكلّ معنى الكلمة) وفي كنز العربيّة أمثال: (هو صـادق ناهيك من صـادق) أو (جد صادق)، أو (أيّ صادق)، أو (صادق حقًّا)، أو (صادق كلّ الصدق)، أو نحو ذلك"[2].

ومن المنكرين لهذ الاســتعمال الأســتاذ عبد الله البســتاني، بقوله: "ومن أوهامهم قولهم (فلان رجل بكلّ معنى الكلمة)، فذلك تعبير ليس من العربيّة بشـــيء فالعرب يقولون (فلان رجل أيُّ رجل وأيّما رجل) على معنى كامل في كل صـــفات الرّجوليّة، وكذلك هو الرّجل كلّ الرّجل وهو العالم حقّ العالم وجدّ العالم يريدون البليغ الكامل في كل الصّـفات"[3]، وأنّ الأسـتاذ أنسـتاس الكرملي قد ردّ البســـتاني الّذي منع هذا القول، قائلًا: "فليس في لغتنا كلام يؤدّي هذا

([1]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 4، ج7: 307_308.

([2]) حركة التّصحيح اللّغويّ في العصر الحديث: 312.

([3]) مناظرة لغويّة أدبيّة، بين الأساتذة، عبد الله البستاني، وعبد القادر المغربيّ، وأنستاس الكرملي:5.

الفكر، وقول الشّـيخ البسـتاني: فذلك تعبير ليس من العربيّة بشـيء، فالعرب يقولون: فلان رجل أيّ رجل، وأيّما رجل...، فهو غير المطلوب من التّعبير الأوّل؛ وذلك أنّ التّعبير الأوّل يفيد مفادًا آخر، وهو أنّ للكلمة الواحدة عدّة معانٍ من وضـعيّة أو (حقيقيّة)، ومجازيّة، ومطلقة، ومقيّدة، إلى غيرها، فقول القائل: بكلّ معنى الكلمة أي بكلّ معنى من المعاني المذكورة، وهذا لا يرى في التّعبير الّذي يذكره العرب، وأمّا قولُهُ: فذلك تعبير ليس من العربيّة بشيء، فهذا لا ينفي اسـتعماله؛ لأنّ العرب لم تنطق بجميع التّعابير، وكيف تنطق بها وهى أكثر من أن تحصـى، بل لا حدّ لها، والعرب لم تحظر في كتبها التّعابير على أنواعها، بل ما كان منها مخالفًا لتراكيبهم أو مناحيهم، وليس الأمر هنا كذلك، فإن التّركيب تركيب عربيّ ومنحاه منحاهم، وإذا نطق به واحد منهم، فهِمَه حالًا كلّ ناطق بكلامِهم، فلم يبقَ إلّا اتّخاذُهُ"[1].

قال الأسـتاذ محمّد العدنانيّ: "ويقولون: خالدٌ بطلٌ بكلّ معنى الكلمة، أو: بكلّ ما في الكلمة من معنى، وهذا تعبير فاسد نقله إلينا ضعفاء المترجمين، الّذينَ يَنقُلُونَ إِلَيْنَا المعنى الحرفي للكلمة، لا روحَ الكلمة وهل نسـتطيع، إذا تفوّهنا بكلمة أنْ نُريدُ نصف معناها، أو رُبْعَهُ؟ [2]، وما علينا إلّا أنْ نقولَ: خالدٌ بطلٌ صِنديدٌ، أو بطلٌ عظيمٌ، أو ما يحاكي هاتين الصّفتينِ"[3].

أقولُ: إنّ التّنوّع الحاصل في الأساليب، والعبارات يضيف لمسة ثراء للّغة، حتّى وإن كانت عن طريق التّرجمة الحرفيّة، بشـرط عدم الإخلال بقواعد

([1]) مناظرة لغويّة أدبيّة، بين الأساتذة، عبد الله البستاني، وعبد القادر المغربيّ، وأنستاس الكرملي: 59_60.

([2]) الصّواب في ذلك (ربعها)؛ لأنّ العائد إلى الكلمة هو الضّمير.

([3]) معجم الأخطاء الشّائعة: 222.

وسُـنن العربيّة، فجملة (بكلّ معنى الكلمة) أرادوا بها بكلّ ما فيه من معنى من المعاني الّتي ذُكرت آنفًا.

ـ شجب:

يقول المغربي: "وهذا الخطأ في استعمال فعل (شجب) قديم على ألسنة كتّابنا المعاصرين، وهم يريدون به معنى استنكار الشّيء واستقباحه ووجوب ردّه، وليس معنى (شجب) في اللّغة ما توهموا؛ وإنّما معناه (الحزن والهلاك)"[1].

فقد امتلأت المدوّنات بمعنى الفعل (شَجَبَ) كدلالة على الرّفض والاستنكار، وذكروا أنّ دلالة هذا الفعل لم تكن بهذا المعنى[2]، ففي العين: "الشَّجَبُ: الهمُّ والحزن، وقد أشجَبَكَ هذا الأمر فَشَجِبتَ له شَجَباً"[3]، وجاء في تاج العروس: "وشَجَبَه يَشْجُبُه شَجْبًا أَي (أَهْلَكَه) يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى، يُقَالُ: مَالَه شَجَبَه اللهُ وشَجَبَه أَيْضًا: (حَزَنَه) وشَجَبَه: (شَغَلَه) وأَشْجَبَه: (شَغَلَه) وأَشْجَبَه الأَمْرُ فشَجِب لَهُ شَجَبًا: حَزِنَ، وَقد أَشْجَبَك الأَمْرُ فشَجِبْتَ شَجَبًا، وشَجَبَه:(جَذَبَه)"[4]، ويبدو خلو هذه المعجمات من معنى الفعل (شجب) الشّائع.

أمّا النّاقد مصطفى جواد فقال: "قل: جدب فلان أعمالهم، ولا تقل: شجب فلان أعمالهم، فجدب فلان يجدب جدبًا أي عابها ونعاها عليهم وذمّها...، أمّا معنى (شجبه) فهو أهلكه"[5]، وذكر محمّد العدنانيّ: "ويقولون: شَجَبَ أعمال

([1]) عثرات الأقلام والأقلام، عبد القادر المغربيّ، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق: 505، ويُنظر: أقرب الموارد في فُصَح العربيّة والشّوارد، سعيد الخوري الشّرتوني: 3/ 21، ومعجم الفرائد: 115.

([2]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 128، وقل ولا تقل: 73/2.

([3]) العين (شجب): 39/6.

([4]) تاج العروس (شجب): 3 / 101.

([5]) قل ولا تقل: 73/2.

فلان القذرة، والصّواب: جدب أعماله، أي: عابها وذمها"[1]، وقال الدّكتور إبراهيم السّامرّائيّ: إنّ هذا الاستعمال الحديث لا يمكن إلّا أنْ يُرجع إلى الإخلال بالعربيّة في توظيف اسلوبها"[2].

أمّا الزّعبلاويّ فقد أنكر هذا الاستعمال الحديث للفعل (شجب)، قائلًا: "يدور على أقلام الكتّاب قولهم: شجب فلان المعاهدة، إذا عابها وأظهر عيوبها، وهو خطأ شائع، فأنت إذا أردت أن تعيب شيئًا كالمعاهدة قلت: عِبْتُ هذه المعاهدة، وتنقّصتها وثلبتها وطعنت فيها وقدَحْتُ، ولا تقول: شَجَبْتُها؛ لأنّ للشّجب معاني ليس منها الذّمُّ والعيْبُ"[3]، **وَزَاد:** "وأقرب لفظ يُعبّر به عما يُريده الكتّاب قولك: جَدَبَ فلان المعاهدة...، ولذا قُل: جَدبْت قول فلان، وعبته، وطعنت فيه، وندَّدْتُ به، ولا تقل: شَجَبْتُه"[4].

والواضح أنّ مَجمع اللّغة العربيّة في القاهرة قد أجازَ استعمال الفعل (شجب) بدلالته المعاصرة فنصّ القرار، بقولهم: "يشيع في اللّغة المعاصرة مثل قولهم: مصر تشجب العدوان، يقصد به أنّ مصر تستنكر هذه الحرب أشدّ الاستنكار، ويؤخذ على هذا التّعبير أنّ الشّجب في اللّغة هو الإهلاك، وترى اللّجنة أن المراد بالشّجب في الاستعمال المعاصر هو الرّفض للشّيء والاستبعاد له، والرّغبة في محوه لاستنكاره، والمجاز يتّسع لحمل الشّجب على الإهلاك؛ لأنّه يلزم من الاستنكار الشّديد والرّغبة في زواله، وعلى ذلك تُجيز اللّجنة استعمال

([1]) معجم الأخطاء الشّائعة: 128.

([2]) يُنظر: التّطور اللّغويّ التّاريخي: 129، والعربيّة تواجه العصر: 152.

([3]) معجم أخطاء الكتّاب: 300.

([4]) المصدر نفسه: 300.

الشّجب في دلالته المعاصرة"[1]، وإلى ذلك ذهب بعض النّقّاد واللّغويّين في إجازة هذا الاستعمال مثلما أجازه المجمع[2].

أقول: إنّ المقصود بالشّجب في استعمالنا المعاصر هو رفض الشّيء واستبعاده، والميل لإزالته واستنكاره ويبدو أنّ المجاز يتّسع لذلك حملًا على معنى الإهلاك لكونه يستلزم إنكارًا شديدًا، وتتيح لنا متطلبات الحياة المعاصرة إدخال دلالات جديدة لمفردات قديمة والعكس كذلك وقبول معاني جديدة لشيوعها وكثرة استعمالها.

ـ طِيلة:

قال الشّـــيخ المغربيّ: "عجبًا لهذا الحظّ الّذي رزقته كلمة (طِيلة) فإنّ النّاس أُولِعوا بها إلى ما وراء الغاية، فيقولون: طيلة النّهار، وطيلة الدّهر، أي: مدتهما طويلة، وهذا الاستعمال خطأ، أو هو على الأقل غير مطابق للاستعمال الفصـــيح؛ فإنّ أهل اللّســـان إنّما يعرفون (الطّيلة) بمعنى العمر لا بمعنى طول المدة"[3]، فبيّن المغربيّ أنّ الطِّيلة بمعنى العمر، إذ جاء في اللّســـان: "والطّوال بالكســـر: جمع طويل، والطّوال بالفتح، من قولك: لا أكلمه طوال الدّهر، وطول الدّهر بِمَعْنًى"[4].

وعلى هذا فأنّه لا يمكننا من صـحّة استعمال كلمة (طِيلة)؛ لأنّها بمعنى (العمر)، ولا كلمة (طِوال)؛ لأنّها جمعًا (لطويل).

([1]) القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب: 219.

([2]) يُنظر: معجم الصّواب اللّغويّ في أبنية الأفعال: 221/1، ومعجم الصّواب اللّغويّ:465.

([3]) الرّاديو وأثره في نشر اللّغة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 16، ج1: 24_25.

([4]) لسان العرب (طول): 11 / 411.

وقد أنكر الأستاذ محمّد العدنانيّ استعمال (طِيلة) بمعنى العمر، قائلًا: "ويقولون: قضى طيلة عمره في التّدريس، والصّواب: قَضَى طُولَ عُمْرِهِ، أَوْ طِيلَتَهُ، أَو عُمْرَهُ، أَو طِوَلَهُ، أَو طِيلَهُ؛ لأنَّ (الطَّيلَةَ) و (الطِّوَل والطِّيل) بكسرٍ ففتحٍ، معناها: العُمْر، ومن الخطأ استعمالها بمعنى العمر، لئلّا يصبح معنى الجملة: قضى عُمْرَ عُمْرِهِ في التّدريس"[1].

أمّا رأي الأستاذ محمّد علي النّجّار في (طيلة) فيقول: "وقد يمكن تخريجه، فقد ورد في اللّغة (الطّيلة) للعمر، يقال: أطال الله طيلته في هذا المعنى وروى بيت القطامي:[2] [من البسيط]

إنّا مُحيّوك فاسْلَمْ أيُّها الطّلَلُ وإن بَليتَ وإنْ طَالتْ بك الطِّيَلُ

بروايتين: الطِّيل، والطّول، فالطِّيل جمع الطّيلة، والياء أصلها الواو، وقد أعلّت في الجمع لاعتلالها في الواحد كحيلة وحيل، والطِّيل: واحدها طِوَلة كعنب وعِنَبة، وكلاهما معناهما العمر، ومن السهل الميسور التّوسع في العمر وإطلاقه على المدة في معناها العام"[3]، ويُقال: "طَال طِوَلُك، مكسورة الأوّل مفتوحة الثّاني، وطال طَيلُكَ...، ويروى (الطِّيَلُ)، وقال بعضهم: طال طُوَلك، فيضم الأوّل ويفتح الثّاني، ويقال: طال طَيْلُك، تقديرها قَيْلٌ، ويقال طال طَوَالُك، مفتوح الأوّل"[4].

([1]) معجم الأخطاء الشّائعة: 158، وأخطاء ألفناها: 102.

([2]) ديوان القطامي: 23.

([3]) لغويّات وأخطاء شائعة: 72.

([4]) إصلاح المنطق، لابن السِّكّيت: 135_ 136.

وممّا ورد في تاج العروس نقلًا عن الزّجّاج: "وقالَ الزَّجَّاجُ: طالَ طِيَلُكَ وطِوَلُكَ: أَي طالَتْ مُدَّتُكَ، أَو عُمُرُكَ"[1].

وبناءً على ما تقدّم يصحّ لنا أنْ نقولَ: (طِيلة)؛ لأنّ العرب الفصحاء يستعملون طِيلة في مقام الدّعاء لمن يحبّون، يقولون: (أطال الله طِيلَتك) أي عمرك[2]، ويصحّ كذلك استعمال لفظتي (طَوَال، وطُول).

ـ العائلة، الأسرة:

كثيرًا ما تُستعمل كلمة (العائلة) بمعنى (الأسرة) وهذا لم يَرِد في القديم، جاء في العين: "العَوْل: المَيْل فِي الحُكْم، أي: الجَوْر"[3]، وفي اللّسان: "عالَ يَعُولُ عَوْلًا: جَارَ ومالَ عَنِ الْحَقّ، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: **﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾ [سورة النساء:٣]**، والعَوْل: النُّقْصان، وَعَالَ المِيزانَ عَوْلًا، فَهُوَ عَائِل"[4]، والعيْلة: الحاجة، عال الرّجل يعيل عَيله إذا احتاج"[5]، وبناءً على هذا يبدو أنّ مادّتي (عول، وعيل) لم يذكر فيهما اسم العائلة بمعنى الأسرة، أمّا المعجم الوسيط فقد عدّها من الكلمات المولّدة، قائلًا: "(العائلة) من يضمّهم بَيت وَاحِد من الآبَاء وَالأبناء والأقارب (مولّدة) وَهِي فاعلة بِمَعْنى مفعولة"[6].

يقول الشّيخ المغربيّ: نُريد من كلمة العائلة ما يُريده الافرنج من كلمة (famille) من حيث دلالتها على نفر مشتركين في النّسب تجري عليهم نفقة

([1]) تاج العروس (طول): 29/ 395.
([2]) أخطاء ألِفناها: 102.
([3]) العين (عول): 2/ 248.
([4]) لسان العرب (عول): 11/ 481، 482.
([5]) العين (عول): 2 / 249.
([6]) المعجم الوسيط (عول): 2/ 637.

واحدة على يد منفق واحد ويتألّف مجموعهم غالبًا من أب، وأم، ومن له علاقة بهما أولادًا ومصاهرة.

ويرى المغربيّ بأنّ كلمة العائلة ليست عربيّة صحيحة في هذا الاستعمال؛ وإنّما هي دخيلة فيه، وقد جرى عليه المولّدون والمتأخرون من عامّة أهل الأمصار وتلقفه عنهم الكتّاب والمترجمون[1]، "فالعائلة هي مؤنث عائل وهو الفقير"[2]، قال تعالى: **﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغۡنَىٰ ٨﴾ [سورة الضحى:٨]**.

أمّا محمّد العدنانيّ فقد أجاز كلمة (العائلة) بمعنى (الأسرة) مستندًا بذلك إلى ما قاله العاملي في متن اللّغة: "العائلة: العيلة، وشاع كثيرًا إطلاقها على من يعولهم الرّجل ويقوم بأمرهم من أهله، وهي من عاله إذا كفاه معاشه فاعل بمعنى مفعول، ثمّ عمّت أسرة الرّجل على طريقة المجاز من استعمال الخاص في العام، واستند العدنانيّ إلى الشّيخ مصطفى الغلاييني، والمعجم الوسيط، قائلًا: "لكنّ الوسيط لم يذكر أنّ مجمع اللّغة العربيّة القاهري قد وافق على استعمالها، وأردف والعائل والعائلة هُما أَيْضًا : الفقير والفقيرة، وقد تعني العَيْلة الفقر أيضًا[3]، كقوله تعالى: **﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾ [سورة التّوبة:٢٨]**.

أمّا كلمة الأسرة فيرى المغربيّ أنّها لا تنطبق على ما يُراد من معنى العائلة؛ لأنّ الأسرة أقارب الرّجل الّذين يتقوّى بهم، وتتضمّن أعمامه وأبناء أعمامه ومن يرتبط به من نسبٍ قريب يدفعه للتّآزر والدّفاع عن بعضهم[4].

([1]) يُنظر: كتاب البيّنات، عبد القادر المغربيّ: 62.

([2]) التّعبير الصّحيح: 211.

([3]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 181.

([4]) يُنظر: البيّنات: 62.

ولو رجعنا إلى استعمالات العرب لكلمة (الأسرة) نجدها لفظة صحيحة عندهم، إذ جاء في المعجمات اللّغويّة ما يبرهن ذلك، فذكر ديوان الأدب: "وأُسرة الرّجل رهْطُهُ الأدْنَونَ"[1]، وفي أساس البلاغة "وهم رَهطي وأُسرتي"[2].

وعلى ذلك فالبحث يذهب مع من يوافق استعمال لفظة (الأسرة)؛ استنادًا إلى ذكرها وورودها في المعجمات اللّغويّة، فهذه اللّفظة تدلّ على التّرابط والتّماسك بين الأفراد الّتي تجمعهم صلة القرابة، ولم نجد للفظة العائلة هذه الصّلة مثلما تمّ إيضاحها سابقًا.

ـ الفَشَل:

من الأفعال الشّائعة في كتابات المعاصرين استعمالهم كلمة (فشل) ويريدون بها الخيبة والإخفاق.

يقول الشّيخ المغربيّ: "من أغلاط الرّاديو أنّه يستعمل مصدر (الفشل) ومشتقاته بمعنى عدم النّجاح في عمل الشّيء أو السّعي إلى نيل شيء، وإنّما جعلنا هذه الكلمة من لغة الرّاديو مع أنّ الكتّاب، والخطباء يخطئون بها منذ زمن...، فأدّى ذلك إلى فشوّها وزيادة انتشارها فهو يقول: (الكتائب أو الدّبّابات أو الطّيّارات حملت ففشلت أو مُنيت بالفشل)"[3].

وإذا تصفّحنا المعجمات لم نجد دلالة (الخيبة والإخفاق) من الفعل (فشل)، فقد وردت كلمة (فشل) بمعنى الكسل، والجبن، والضّعف، جاء في العين: "يقال: رجلٌ فشلٌ وفشِلُ، وقد فَشل يفشل عند الحرب والشِّدّة

([1]) معجم ديوان الأدب: 4 / 152.

([2]) أساس البلاغة: 1/ 27.

([3]) نقد لغة الرّاديو (كلمة الفشل)، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 18، ج5: 275_276.

ويضعف، وإنّه لخشلُ فشل، والفشل: الجبانُ المرعوبُ، يُبهتُ عند الرّوع، لا يُحسنُ قتالًا ولا شِرادًا، أي: هربًا"[1].

ويذكر الأستاذ نسيم نصر: "قد تكون في التّعرّض لكلمة (الفشل)، والإشارة إلى خطأ استعمالها بمعنى الخيبة والإخفاق، مفاجأة تحمل على الظّن بأنّ هذا التّعرّض هو الخطأ عينه؛ وذلك لقلّة ورودها في غير هذا المعنى، لا ليطمئن المُفاجَأُونَ بهذه الإشارة إلى خطأ استعمال (فشل) بمعنى خاب وأخفق"[2].

قال الدّكتور إبراهيم السّامرّائيّ: "والّذي نعرفه من استعمال هذا الفعل لا يقرب من هذا، قال تعالى: ﴿**وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ ٤٦**﴾ **[سورة الأنفال:٤٦]**، والفشل في الآية الكريمة الضّعف والتّراخي والجبن، وفي كتب اللّغة: الفشل الرّجل الضّعيف الجبان، وعلى هذا فالاستعمال الحديث شيء جديد أدّى إليه التّطوُّر اللّغويّ"[3].

أمّا الأستاذ محمّد العدنانيّ فقد أجاز معنى (الخيبة والإخفاق) للفعل (فشل) مُتّكئًا في هذا على ما جاء في المعجم الوسيط[4]، وذكر الشّيخ محمّد الكرباسيّ، قائلًا: "ويقولون: فَشِل الرّجل في عمله، والصّواب: خاب الرّجل في عمله، أو أخفق فيه؛ لأنَّ الفعل (فَشِل) معناه كسل وتراخى وضعف وجبن عن الحرب تقول دُعي للقتال ففشِل..."[5]، ويرى المغربيّ أنّ معنى

([1]) العين (فشل): 6/ 264، ومختار الصّحاح (فشل): 240/1، والصّحاح (فشل):1790/5.

([2]) أخطاء ألفناها: 123.

([3]) تنمية اللّغة العربيّة في العصر الحديث: 68، ومعجميّات: 208، ومعجم ودراسة في العربيّة المعاصرة: 27، والعربيّة تواجه العصر: 164.

([4]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 195.

([5]) نظرات في أخطاء المنشئين: 2 / 144_ 145.

الفشــل هو محاولة المرء وســعيه إلى عمل شــيء فيصــيبه الجبن، والخوف، والضّعف، والكسل، والتّراخي بعزيمته[1].

أمّا الأستاذ أحمد العوامريّ فقد تناول لفظة (الفشل) وأوضح أنّ المعنى منها يدور على ضعف القلب، والكسل، والفزع، والتّراخي وما يتشعّب منه وذكر بأنّها لم يعد لها ذكر، فقد أُهملت في كلام النّاس، وأقلام الكتّاب إذا أطلقوا لفظ (الفشل)، إلّا أنّهم ينوون به الخيبة والإخفاق، فإن سأل سائل: وما المانع من أن يُطلق مصطلح الفشل للدلالة على الإخفاق؟ قلنا لا يسوّغ ذلك إلّا لمن يحيط بدلالات الألفاظ واستعمالها، ويفهم حقيقتها ومجازها، وينهي تحقيقه، بقوله: هذا ما ركّز عليه مجمع اللّغة العربيّة الملكي، وأقرّه في مبحث التّضمين"[2].

وذكر الأستاذ زهدي في الكتابة الصّحيحة، قائلًا: "فشل في عمله، ونقول: فشل عن حقِّه، هاب ونكلَّ عنه، وترك المضي فيه"[3]، وقد أجاز المعجم الوسيط لفظة (فشل) والمعنى منه (أخفق)، ونبّه بأنّها معجميّة[4]، وإلى هذا المعنى ذهب نُقّاد آخرون[5].

ـ فنّان:

اختلف المعاصرون في صحّة لفظ (الفنّان) فيرى بعضهم أنّ لفظ الفنّان جاء للدّلالة على كل شخص يعمل في مجال الفنّ كالغناء، والشّعر، والرّسم،

([1]) يُنظر: نقد لغة الرّاديو (كلمة الفشل)، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 18، ج5: 276.

([2]) يُنظر: بحوث وتحقيقات لغويّة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكي، ج1: 155_ 156.

([3]) الكتابة الصّحيحة: 238.

([4]) يُنظر: المعجم الوسيط (فشل): 690.

([5]) يُنظر: نحو وعي لغوي: 196، ومعجم الصّواب اللّغويّ: 1/ 577، ومعجم الخطأ والصّواب في اللّغة: 212.

وغير ذلك، والصّـــحيح هو لفظ (مِفَنّ) لأنّ الفنّان هو حمار الوحش يُفْتَنُّ في جريه[1]، حيث ورد هذا المعنى الأخير في شعر الأعشى، بقوله: [من الطّويل]

وَإِن كانَ تَقريبٌ مِنَ الشَدِّ غالَها بِمَيعَةِ فَنّانِ الأَجارِيِّ مُجذِمِ[2]

يقول الشّيخ عبد القادر المغربيّ: نريد بالفنّان صاحب الفنّ أيّ فنّ كان، وقد شاع بيننا استعمال هذا اللّفظ بهذا المعنى[3]، وإذا تصفّحنا معجمات اللّغة لم تذكره بهذا المعنى، قال الخليل (ت 175هـ): "الفَنُّ: الحال، والفُنونُ: الضُّرُوبُ، يُقال: رعينا فنونَ النّبات، وأَصَبنا فُنُونَ الأموال، ويجمع على أَفْنانٍ أيضًا...، والرّجل يُفَنِّنُ الكلامَ، أي: يَشْتَقُّ في فنّ بعْدَ فنّ"[4].

يقول الأستاذ أسعد داغر: "وترى أكثر الكتّاب في هذه الأيام كلما أرادوا وصف إنسان بكونه صاحب فنّ قالوا: (فنّان) على وزن فعّال، ولا يخفى أنّ ما صيغ على وزن فعّال كله سماعي لا يقاس عليه سواء أريد به معنى المبالغة نحو ضرّاب وبسّام ونهّاض أو معنى النّسبة، نحو: سيّاف وخزّاف وعطّار، أي: صاحب سيف وصانع خزف وبائع عطر، ولم يسمع (فنّان) للمبالغة في الفنّ ولا للانتساب إليه، ولنا أن نعبّر عن معناه بقولنا: (فَنّيّ) أو (صاحب فنّ) أو(متفنّن) أو (مفتن)"[5]، وعلى هذا طلب الأستاذ محمّد العدنانيّ من مَجمع اللّغة العربيّة

([1]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 197، ومثابة الكاتب: 195.

([2]) ديوان الأعشى: 346.

([3]) يُنظر: حول المصطلحات الفنيّة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 20، ج11: 511.

([4]) العين (فنّ): 8/ 371، والقاموس المحيط (فن): 1/ 1222.

([5]) تذكرة الكاتب: 135.

في القاهرة إلى تقبّل كلمة (الفنّان) معللًا ذلك؛ لأنّ هذه الكلمة جارية على ألْسِنةِ الكتّاب لكثرة الاستعمال والشّيوع[1].

وأنكر الشّيخ كمال إبراهيم وصف (فنّان) على وزن فعّال، ويرى أنّ هذا الوزن سماعي ولا ورود لهذا الحرف، والأفضل أن يقال: (متفنّن، وفنّي، ومفتن) معللًا؛ لأنّ فنّان اسمًا ووصفًا لحمار الوحش[2]، وقد استطار استعمال كلمة (الفن) في مؤلّفات الأدب والنّقد منذ العصور القديمة، ويراد منها طائفة من الفنون والأغراض كفن الشّعر، والنّثر، وغرض الهجاء، والغزل، والمديح وغير ذلك[3].

وقد تناول هذه المسألة الأستاذ عبّاس أبو السعود، قائلًا: "يحرّم الأساتذة استعمال كلمة فنّان للشخص المولع بالفنّ، الّذي يأتي فيه بالعجائب، معتمدين على أنّ المعجمات لم تعرضها بهذا المعنى، وإنّما ذكرت له كلمة مِفَن كمِسَن، كما أوردت أنّ الفنّان هو الحمار الوحشي له فنون من العدو، والحق أنّ كلمة فنّان تؤدّي المعنى الّذي تؤدّيه كلمة مفن؛ لأنّ الفنّان له أساليب كثيرة في فنّه كالحمار الوحشي له طرق في جريه، كما أنّ فنّانًا أسهل نطقًا وأكثر شيوعًا..."[4].

ويرى الدّكتور مجيد الزّامليّ صحّة كلمة (الفنّان) لشيوعها واستعمالها، قائلًا: "إنّ كلمة (فنّان) تؤدّي المعنى الّذي تؤدّيه كلمة (مفن)؛ لأنّ الفنّان له أساليب كثيرة في فنّه، وتُعَدُّ كلمة (الفنّان) أسهل نطقًا وأكثر شيوعًا، وقد أقرّ المجمع اللّغويّ في القاهرة أن يُصاغ (فعّال) للدّلالة على الاحتراف أو ملازمة

([1]) يُنظر: معجم الأخطاء الشّائعة: 198.

([2]) يُنظر: أغلاط الكتّاب: 39.

([3]) يُنظر: معجم مصطلحات النّقد العربي القديم (فنّ): 314

([4]) أزاهير الفصحى: 35.

الشّيء، و(فنّان) محترف للفنّ وملازم له"[1]، وقد أصدر المجمع العلمي العربي قراره وفيه: "يُصاغ (فعّال) للدّلالة على الاحتراف أو ملازمة الشّيء، فإذا خِيف لبس بين صانع الشّيء وملازمه كانت صيغة (فعّال) للصّانع، وكان النّسب بالياء لغيره فيقال: (زجّاج) لصانع (الزّجاج) و (زَجّاجي) لبائعه"[2] .

وخلاصة القول: إنّ كثرة استعمال كلمة (الفنّان) وشيوعها بدلالتها على معنى الحمار الوحشي كما ذُكرت في المعجمات أدّت إلى تقبلها في هذا العصر لليسر والشّيوع، فهي تؤدّي المعنى نفسه الّذي تؤدّيه كلمة (مِفَن) فالفنّان: "صاحب الموهبة الفنّيّة كالشّاعر، والكاتب، والموسيقي، والمصوّر، والممثّل"[3].

ـ القَهوة:

قال الشّاعر كشاجم (ت 360هـ):[4] [من المتقارب]

وَلَـمْ أَدِرِ الكَأسَ فـــي فِتْيَةٍ نُبَاكِرُهَا قَهْـوَةً خَنْدَرِيْسَـــا

يقول المغربيّ: "القهوة في اللّغة بمعنى الخمر، وســـمّوا اللّبن المحض قهوة لكونـه يـدار على الشّـــاربين كمـا تـدار قهوة الخمر...، ولم يكن العرب يعرفون نبات البنّ فلمّا اكتشف في العصـور المتأخّرة واتّخذ النّاس من مسحوق حبّة هذا الشّراب الأسود المغلي بالماء على النّار...، سمّوه قهوة باسم الخمرة ثمّ توسّـــعوا في الإطلاق فســـمّوا حبّه قهوة، وأردف قائلًا: فالقهوة بمعنى البنّ من

([1]) المستدرك على تذكرة الكاتب: 165.

([2]) مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عامًا: 50.

([3]) المعجم الوسيط (فشل): 3 / 174.

([4]) ديوانه: 223.

صـــنيع المولّدين"[1]، "وجمع القهوة: قهوات، وقهاوٍ"[2]، وعند تصـــفّح معجمات اللّغة لبيان معنى القهوة لاحظت أنّ دلالة هذه اللّفظة قد تطوّرت ودلّت على معانٍ عدّة، منها ما ذكره ابن منظور (ت 711هـ)، بقوله: "والقَهْوة: الْخَمْرُ، سُـمِّيَتْ بِذَلِكَ لأَنّها تُقْهِي شَـارِبَهَا عَنِ الطَّعَامِ أَي تَذْهَبُ بِشَـهْوَتِهِ"[3]، هذا هو المعنى الأوّل للقهوة وهو الخَمْر، وتبعه بذلك عدد من اللّغويّين[4] .

ومن دلالات القهوة الّتي تحملها ما ذكره الزّبيدي (ت 1205هـ) بعدما ذكر دلالة كلمة القهوة بمعنى (الخَمْر) قال: "هذا هو الأصـــل في اللّغة ثمّ أطلقت على ما يشـــرب الآن من البنّ لثمر شـــجر باليمن...، ثمّ يدقّ، ويغلى بالماء"[5]، فالمعنى الّذي ورد عن كلام الزّبيدي أنّ القهوة شـراب يسـتخرج من حُبوب البنّ المغلية المطحونة.

أمّا اللّغويّون المحدثون فقد تناولوا هذه الكلمة أمثال بطرس البســـتاني، قائلًا: "والمولّدون يُسمُّون شرابَ البنِّ بالقهْوة، وربّما سمّوا البنّ نفسه قهوة"[6]، فالبسـتاني بقوله هذا ينسـب معنى القهوة بدلالته على (شـراب البنّ) للمولّدين، داعمًا بذلك رأي المغربيّ، بقوله: إنّ القهوة بمعنى مغلي البنّ من صـــنيع المولّدين.

([1]) فتوى لغويّة في كلمة المقهى، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 3، ج12: 257.

([2]) معجم اللّغة العربيّة المعاصرة (قهو): 3 / 1867.

([3]) لسان العرب (قها): 206/15.

([4]) يُنظر: الصّحاح (قها):2470/6، وتهذيب اللّغة (قها): 6/ 182، ومعجم ديوان الأدب: 4/ 9، والمحكم والمحيط الأعظم (قهو) :4/ 392.

([5]) تاج العروس (قهو): 39/ 371.

([6]) محيط المحيط (قهو): 761، وأقرب الموارد (قهو):2/ 1049، ومعجم البستان (قهو):2024.

ومن المعاني الأخرى الّتي ذُكرت فيها لفظة القهوة حيث وردت في معجم تكملة المعاجم: "القهوة، محل تقدّم فيه القهوة أي شراب البنّ"[1]، وهذا القول يعضّد ما صرّح به المغربيّ، بقوله: "فليس في إطلاق القهوة على مكان شربها خروج عن اللّغة، ولا تمرّد على العرب، وعلى هذا يصحّ أنْ نقولَ (بنينا قهوة) و (استأجرنا قهوة)"[2].

وهذا التّطوّر الدّلالي في لفظ القهوة الّتي أفادت مكان شرب القهوة جاء عن طريق المجاز، فقد قال عبد الله البستاني: "القَهْوَةُ: الموضع الّذي أُقِيمَ لشُرْبِهَا فِيهِ، وهو مَجَاز لتسمية المحل باسم الحال فيه"[3].

وبناءً على ذلك: أقول: إنّ المعنى الّذي جاءت به كلمة القهوة على (المكان الّذي تُعدّ فيه، وعلى شراب البنّ)، هو الأكثر استعمالًا في عصرنا، فسرعان ما أصبحت القهوة جزءًا من تقاليدنا وكرم ضيافتنا ممّا جعلها تحظى بمنزلةٍ خاصة في كل البيوت، والمجالس، والمناسبات، وحتّى على صعيد المستويات الرّسميّة، "فالتّوليد في اللّغة ليس بضاعة محتكرة لأهل قرن دون قرن، فيجوز لنا نحن في هذه الأيام أنْ نولّد من الكلمات ما شئنا كما ولّد المولّدون من قبلنا ما احتاجوا بشرط أنْ نحذو حذو أهل اللّغة الأوّلين ولا نخرج عن قواعدهم وطرائقهم"[4].

([1]) تكملة المعاجم (قهو): 8 / 403.

([2]) فتوى لغوية في كلمة المقهى، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 3، ج12: 258.

([3]) معجم البستان (قهو):2024.

([4]) فتوى لغوية في كلمة المقهى، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 3، ج12: 258.

ـ هذا لا يوازي شيئًا:

قال الأستاذ أسعد داغر: "ويقولون: (هذا لا يوازي شيئًا)، فيستعملون (يوازي) بمعنى: يُساوي، أو يُعادل، وهو خطأ؛ لأنّ معنى (وازاه مُوازاةٌ): حاذاهُ وجاراه، وهكذا (آزاه مؤازاة)"[1].

رَدّ **الشّيخ المغربيّ** على هذا الرّأي وناقشه، بقوله: "ولكنّ الموازاة بين الشّيئين كناية عن الجمع بينهما، وإذا نفينا الموازاة بينهما، كان المعنى أنّ أحدهما في مكان دون مكان الآخر، فلم يكن نظيرًا له، ولا مساويًا، ولا معادلًا"[2]، جاء في المصباح المنير: "وازاه مُوَازَاةً أَيْ حَاذَاهُ وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ الْوَاوُ هَمْزَةً فَقِيلَ آزَاهُ"[3]، وخَطّأ الأستاذ مازن المبارك استعمال الموازاة بمعنى المساواة، قائلًا: قل: لا يساوي شيئًا، ولا تقل لا يوازي شيئًا؛ معللًا بذلك بأنّ الموازاة تعني المحاذاة[4].

قال القلقشندي (ت 821 هـ): "وأمره بالجُلُوس للخصوم، وفتح بابه لهم على العموم، وأن يوازي بين الفريقين إذا تقدّما إليه، ويُحاذي بينهما في الجلوس بين يديه"[5]، فالمعنى هنا أنّ الموازاة تأتي للمقابلة والمواجهة.

([1]) تذكرة الكاتب: 37.

([2]) نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، مج 4، ج7: 307.

([3]) المصباح المنير (وزي): 2 /658، ومعجم اللّغة المعاصرة (حذو):463/1، والمحكم والمحيط الأعظم (وزي): 2/ 658.

([4]) يُنظر: نحو وعي لُغويّ: 202.

([5]) صبح الأعشى: 10 / 280.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الّذي بعونه تتمّ الصّالحات، وبفضله ترفع الدّرجات، والصّلاة والسّلام على أشرف الخلق والمرسلين محمّد (V)، وعلى آله وصحبه أجمعين، **وبَعْـــدُ:**

بعون الله وفضــله الّذي أعانني لإتمام هذا البحث، والّذي أرجو أنْ يكون خالصًـــا لوجه الله تعالى، وخدمة للغتنا العربيّة، وبعد هذا التّطواف الماتع مع الشّيخ عبد القادر المغربيّ، **أخلص إلى عدّة نتائج أُجملها بما يأتي:**

1. الشّـــيخ عبد القادر المغربيّ من أعلام اللّغة المحدثين، فكان المغربيّ ذا قلم سديد، وفكر عميق، ورأيّ دقيق، فقد تجسّدت ثقافته هذه بعلوم شتّى في اللّغة، والنّقد، والدّين، وغير ذلك.
2. ردّ البحـث بعض آراء المغربيّ في الحكم على بعض الألفـاظ، والاســتعمالات اللّغويّة، منها النّعنع تلك البقلة المعروفة طيبة الرّائحة، وإنكاره تحريك مَنَعَة.
3. اســتند المغربيّ إلى أقوال أصـــحاب اللّغة، والمعجمات وآرائهم في تصويب المسائل اللّغويّة.
4. سـعى المغربيّ إلى أن يختطّ له منهجًا خاصًّـا في معالجة جلّ الموارد الّتي ذُكر فيها أخطاء لغويّة، متّكئًا على أقوال اللّغويّين الكبار، أمثال: ابن سيده، والفيروز آبادي في القاموس، وغيرهما.
5. اتّسم منهج النّقد عند المغربيّ بصـبغة شـموليّة؛ لأنّه لم يقف عند تتبّع عثرات الألســـنـة، بـل تجـاوز ذلـك إلى الرّدّ على أقرانـه من النّقّـاد، وتصـحيح التّحقيقات، وبيان الألفاظ المعرّبة، وما يرتبط بها من ظواهر لغويّة.

6. كشــف البحث أنّ المغربيّ لم يكن مُصــيبًا في توضــيح ما أورده من اللّسان كشاهدٍ على الصُّفار بالضّمّ في قوله: (صُفار اللّون)، فقد وردت بضــمّ الصــاد، والعامّة تفتحها، ولم يوجد الضّــمّ إلّا في اللّســان، قال: (والصُّفار صفرة تعلو اللّون والبشرة وصاحبه مصفور)، وتبعه صاحب أقرب الموارد، إذ أجاز _المغربيّ_ ما لم يرد به ســماع، ولم يجرِ به لسان أحد العلماء، وعلّق قائلًا: "وانظر: لماذا لم تكن صَفار بفتح أوّلها كأخواتها: سَواد، وبَياض، وخَضار".
7. كشــف البحث أنّ معالجة الخطأ تســتلزم قدرًا من الرّؤية المرنة في التّعامل مع الجمود المعياري، وقد تجلّت هذه الرّؤية في منهج المغربيّ.
8. اثبت البحث عن إشكاليّة واسعة عند أغلب النّقّاد، تتمثّل بالحكم القاطع على كل مفردة يتمّ تداولها، فقد تبيّن بالبحث أنّ هناك فرقًا بين الاستعمال اللّغويّ، وبين ما هو لغة فيها، فقد أدّت هذه الإشكاليّة إلى عزل كثير من المفردات الفصــيحة، وحرمان اللّغة من تعدّد وجوهها، وثرائها اللّغويّ، ومنهم الشّــيخ المغربيّ، ومن تلك المســائل ورود لفظة (الفَســحة) بفتح الفاء في أكبر معجمات اللّغة، والمعنى منها (السّــعة) كلغةٍ ثانية في (الفُســحة)، وكذلك لفظ (الدّلالة)، إذ وردت بالفتح، والكسر.
9. أثبت البحث صحّة تسكين الهاء في الضّمير (هو) و (هي)، بعد (الواو، والفاء، ولام الابتداء)؛ إذ إنّه ورد ســاكنًا في كثير من القراءات القرآنية، وجوازه من قبل النّحويّين.
10ـ على الرّغم من منع علماء اللّغة جمع المصدر، ومنه جمع (جهد) على (جُهُود) فقد ثبت فصــاحة هذا الجمع وصــحّته؛ لأنّه مؤيّد بالسّــماع والقياس.

11ـــ أجاز المغربيّ جمع (مَفْعُول) على (مَفَاعِيْل) قياسًـا مطّردًا، من دون الاقتصـــار على السّـــماع، متّكئًا في هذا على وروده، وعدم منعه من اللّغويّين المتقدّمين كسيبويه وغيره.

12ـــ استند المغربيّ إلى التّضمين؛ لتخريج أغلب تصحيحاته اللّغويّة، وعدّه من القياس، معتمدًا في هذا على ما جاء في القرآن الكريم، والحديث النّبويّ، وكلام الفصـــحاء، بقوله: "**وعندي أنّ مصـــلحة لغتنا العربيّة والحرص على تنمية أساليبها يستدعي فتح هذا الباب على مصراعيه: فمن عرف كيف يدخل منه ويســـتفيد من (التّضـــمين) عرف، ومن لم يعرف لا يلومنّ الا نفسه، وبهذه المعرفة تتفاضل الكتّاب**".

13ـ إنّ كلًّا من الفعلين: اللّازم والمتعدّي يتمتعان بكيان مستقل، فلا أصالة، أو فضـــل لأحدهما على الآخر، فلا يمكن البتّ بها؛ لغياب الشّـــواهد التّاريخيّة في ذلك.

14ـــ لم يقف المغربيّ عند حدود النّقد اللّغويّ فحسب، بل جعل اجتهاده في مســـتويات اللّغة كافّة، ومنه اقتراحه بشـــأن اســـتعمال الكلمات غير القاموســـيّة طالبًا الاهتمام بها، والتّمييز بين ما هو جائز منها، أو غير جائز.

15. دعا المغربيّ إلى الاتّساع في التّعريب، وإيجاد مقابلات لغويّة لما يستجدّ من أفكار وأدوات في اللّغة، ويرى أنّ استعمال المعرّب لا يحطّ من منزلة فصاحة الكلام.

16ـــ خلص المغربيّ إلى أنّ التّعريب قياسًا لا سماعًا، فهو ليس بمقصور على تعريب القدامى لـه؛ إذ يجيز للمحدثين أن يتناولوا مفردات أعجميّة فيعرّبوها وفق القوالب العربيّة.

17ـــ يرى المغربيّ أنّ للتّعريب حدودًا يجب الوقوف عندها؛ لأنّ كثرتها تؤدّي إلى شـيوع الكلمات الأعجميّة ذات الأوزان والصّـيغ المختلطة، والمتباينة في لغتنا الفصحى.

18ـ تجلّت في نقود المغربيّ كثرة مواطن الصّحة، مقارنة بمواطن التّخطئة؛ إذ يرجع ذلك إلى اعتماد كثير من المفردات في تصـــحيحاته على كلام الفصحاء والبلغاء، فالّذي يثبت في مدوّنات العلماء لا يمكن إنكاره.

19ـــ اتّضح لنا بالبحث أنّ التّطور الدّلاليّ واحد من أهم الأسباب في مجال النّقد اللّغويّ، فقد تجلّى ذلك في ألفاظ واستعمالات، على نحو ما في لفظ (لدود)، وتطوّر دلالته من التّخصيص إلى التّوسيع.

اللّهم علّمنا ما ينفع، وانْفَع بما علّمتنا، وآخر القول أنِ الحمد لله ربّ العالمين

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

أولًا: الكتب المطبوعة:

1- **أحاديث إذاعيّة في الأخطاء الشّـــائعة:** د. عبد العزيز مطر، د. ط، دار قطري بن الفجاءة، قطر، 1985م.

2- **الأخطاء الشّائعة في استعمالات حروف الجرّ:** د. محمود إسماعيل عمّار، ط1، دار عالم الكتب للطّباعة والنّشـر والتّوزيع، الرّياض_ السّـعوديّة، 1998م.

3- **أخطاء ألِفناها:** نسـيم نصـر، ط1، دار العلم للملايين، بيروت_ لبنان، 1994م.

4- **أخطاء اللّغة العربيَّة المعاصـرة عند الكتَّاب والإذاعيّين:** د. أحمد مختار عمر، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1993م.

5- **الأخطاء اللّغويَّة الشّائعة في الأوساط الثّقافيَّة:** محمود عبد الرّازق جمعة، ط3، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، 2012م.

6- **أخطاؤنا في الصُّحف والدَّواوين:** صـلاح الدّين الزّعبلاويّ، د. ط، المطبعة الهاشميَّة، دمشق، 1939م

7- **الأخلاق والواجبات:** الشّـيخ عبد القادر المغربيّ، ط2، المطبعة السّـلفيّة ومكتبتها، القاهرة، 1928م.

8- **الأدب العربيّ المعاصـر في سـورية (1850_ 1950):** سـامي الكيالي، ط2، دار المعارف بمصر، د. ت.

9- **أدب الكاتب:** لأبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276 هـ)، حقَّقه وعلَّق على حواشيه ووضع فهارسه: محمَّد الدَّالي، د. ط، مؤسَّسة الرّسالة، بيروت، د. ت.

10- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** لأبي حيان محمّد بن يوسف الأَندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمّد، مراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، ط1، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1998م.

11- **أزاهير الفصحى في دقائق اللّغة:** عبَّاس أبو السعود، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1988م.

12- **أساس البلاغة:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزّمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحـ: محمّد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1989م.

13- **أساليب العرب في صناعة الإنشاء:** شاكر شقير اللّبناني، د. ط، مطبعة القدّيس جاورجيوس للروم الأرثوذكس، بيروت، 1893_ 1894م.

14- **الأشباه والنّظائر في النّحو:** جلال الدّين السّيوطي (ت 911هـ)، تحـ: عبد العال سالم مكرم، د. ط، مؤسّسة الرّسالة، د. ت.

15- **الاشتقاق والتّعريب:** عبد القادر بن مصطفى المغربيّ، ط2، مطبعة الهلال بالفجالة، مصر، 1908م.

16- **الإصباح في شرح الاقتراح:** د. محمود فجال، ط1، دار القلم دمشق، 1989م.

17- **إصلاح الفاسد من لغة الجرائد:** محمّد سليم الجندي، د. ط، مطبعة التّرقي، دمشق، 1925م.

18- **إصلاح المنطق:** ابن السّكّيت (ت 244هـ)، تحـــ: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام هارون، د. ط، دار المعارف بمصر، د. ت.

19- **إصلاح غلط المحدثين:** للخطّابي (ت 388هـ)، تحقيق ودراسة: د. حاتم صالح الضّامن، ط2، مؤسّسة الرّسالة بيروت، 1985م.

20- **إصـــلاحات في لغة الكتابة والأدب:** عبد القدّوس الأنصـــاري، د. ط، مطبعة الوفاء، بيروت، د. ت.

21- **الأُصول في النّحو:** أَبو بكر محمّد بن سهل ابن السّرّاج (ت316هـــ)، تحـ: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1996م.

22- **الأعلام قاموس تراجم لأشـهر الرّجال والنّسـاء من العرب والمسـتعربين والمســـتشـــرقين:** خير الدّين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس الزّركلي الدّمشقي (ت ١٣٩٦ هـــ)، ط15، دار العلم للملايين بيروت_ لبنان، 2002م.

23- **الأغاني:** لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت 356هـ)، تحـ: د. إحســان عبّاس، د. إبراهيم السّــعافين، الأســتاذ بكر عبّاس، ط3، دار صادر بيروت، 2008م.

24- **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصــول النّحو:** لأبي البركات عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمّد الانباري (ت 577هـ)، قدّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر في دمشق، 1957م.

25- **أغلاط الكُتَّاب:** كمال إبراهيم، د. ط، المطبعة العربيَّة، بغداد، 1935م.

26- **أغلاط اللّغويّين الأقدمين:** الأب أنســتاس ماري الكرمليّ، د. ط، مطبعة الأيتام، بغداد، 1933م.

27- **الأَفعـال:** أَبو بكر محمّـد بن عمر بن عبـد العزيز ابن القوطيـة (ت367هـ)، تحـ: عليّ فودة، ط2، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1993م.

28- **الاقـتـراح فـي أصـــول الـنّـحـو:** جـلال الـدّيـن السّـــيـوطـي (ت 911هـ)، ضـــبطه وعلّق عليه: عبد الحكيم عطيّة، راجعه وقدّم له: علاء الدّين عطيّة، ط2، دار البيروتي، 2006م.

29- **الاقتضـاب في شـرح أدب الكتّاب:** لأبي محمّد بن عبد الله بن محمّد بن السّيد البطليوسي (ت 521هـ)، تحـــ: مصطفى السّقا، د. حامد عبد المجيد، د. ط، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996م.

30- **أقرب الموارد في فُصَـح العربيّة والشّـوارد:** سـعيد الخوري الشّـرتوني اللّبناني، دار الأسرة للطباعة والنّشر، ط1، د.ت، إيران.

31- **الإنصـاف في مسـائل الخلاف بين النحويّين البصـريّين والكوفيّين:** أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباريّ (ت 577 هـــ)، تحـ: محمّد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، دار الفكر، د. ت.

32- **بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ:** رضيّ الدّين محمّد بن إبراهيم الحنبليّ (ت 971 هـــ)، دراسة وتحقيق، د. شَعبان صـلاح، ط1، دار غريب للطباعة والنّشر، القاهرة، 2007م.

33- **البحر المحيط في أصـول الفقه:** بدر الدّين محمّد بن بهادر بن عبد الله الشّـافعي الزّركشـي (ت 794هـ)، قام بتحريره: الشّـيخ عبد القادر عبد الله العاني، راجعه: د. عمر سـليمان الأشـقر، ط2، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، الكويت، 1992م.

34- **بحوث في اللّغة:** د. محمّد ضاري الحمّادي، اعتنى به: د. يوسف خلف محل العيساوي، د. ط، دار غيداء للنّشر والتّوزيع، عمّان، 2019م.

35- **بصـــائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز:** مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحـ: محمّد علي النّجّار، ط3، مطابع الأهرام التّجاريّة، القاهرة، 1996م.

36- **البصائر والذّخائر:** لأبي حيّان التّوحيديّ، عليّ بن محمّد بن العبّاس (ت 414هـ)، تحـ: د. وداد القاضي، ط1، دار صادر بيروت، 1988م.

37- **البُلغة في أصـول اللّغة:** أبو الطيّب محمّد صـديق حسـن خان بهادر (ت 1307هـ)، د. ط، مطبعة الجوائب القسطنطينيّة، 1296.

38- **بهجة الإنسان في مهجة الحيوان:** علي بن سلطان محمّد القاري المشهور بـــــ ملّا علي القاريّ (ت 1014هـ)، د. ط، دار الكتب العلميّة بيروت_ لبنان، د. ت.

39- **البيان في غريب إعراب القرآن:** أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ)، تحـــ: د. طه عبد الحميد طه، راجعه: مصطفى السّقا، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1980م.

40- **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمّد مرتضـــى الحســـينيّ الزَّبيديّ (ت1205هـ)، مجموعة محقِّقين، د. ط، التّراث العربيّ، مطبعة حكومة الكويت، بتواريخ مختلفة.

41- **تاريخ علماء دمشـــق في القرن الرّابع عشـــر الهجري:** محمّد مطيع الحافظ، نزار أباظة، قدّم له: د. شـكري فيصـل، ط1، دار الفكر للطّباعة والتّوزيع والنّشر في دمشق، 1986م.

42- **تثقيف اللّســـان العربيّ (بحوث لغويَّة):** د. عبد العزيز مطر، د. ط، ط1، 1991م.

43- **تثقيف اللّســـان وتلقيح الجنـان:** أبو حفص عُمر بن خلف بن مكّيّ الصّـــقلّيّ النّحويّ اللّغويّ (ت 501 هـــــ): قدَّم له وقابل مخطوطاته وضـبطه، مصـطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، 1990م.

44- **تحرير ألفاظ التّنبيه أو لغة الفقه:** للإمام الجليل العلَّامة محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (ت 676هـ)، تحـــ: عبد الغني الدّقر، ط1، دار القلم، دمشق، 1988م.

45- **تحريفات العاميّة للفصـــحى في القواعد والبنيات والحروف والحركات:** شوقي ضيف، د. ط، مطابع دار المعارف بالقاهرة، 1994م.

46- **تحقيقات لغويّة في شـواهد شـعريّة:** د. نعيم سـلمان البدريّ، د. ط، دار الكتب العلميّة بيروت_ لبنان، 2018م.

47- **التّذكرة الحمدونيّة:** محمّد بن الحســـن بن محمّد بن علي بن حمدون أبو المعالي بهاء الدّين البغدادي (ت ٥٦٢هـــ)، تحـــ: إحسان عبّاس، بكر عبّاس، ط1، دار صادر بيروت، 1996م.

48- **تذكرة الكاتب:** أسـعد خليل داغر، تحـــــ: د. أحمد محمّد زايد، تقديم: د. صـــــلاح فضـــل، إشـــراف: د. عبد العزيز نبوي، ط1، القاهرة، الدّار المصريّة اللّبنانيّة، 2019م.

49- **التّذييل والتّكميل في شـرح كتاب التّسـهيل:** لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت745هـــ)، تحـــ: د. حسن هنداويّ، ط1، دار كنوز إشبيليا للنشر والتّوزيع، السّعوديّة، 2009م.

50- **تراجم الأعلام المعاصـــرين في العالم الإســـلامي:** أنور الجندي، ط1، مكتبة الأنجلو المصريّة، 1970م.

51- **تصـــحيح التّصـــحيف وتحرير التّحريف:** صـــلاح الدّين خليل بن أيبك الصَّفديّ (ت 764 هـ)، تحـ: السَّيِّد الشرقاويّ، راجعه: د. رمضان عبد التوَّاب، ط1، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1987م.

52- **تصـحيح الفصـيح وشـرحه:** أبو محمد عبد الله بن جعفر ابن درسـتويه (ت ٣٤٧هـ)، تحـ: محمّد بدوي المختون، مراجعة الدّكتور رمضان عبد التّوّاب، د. ط، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة – القاهرة، 2004م.

53- **تصـــحيحات لغويّة:** عبد اللّطيف أحمد الشّـــويرف، ط1، طُبع برعاية الشّركة اللّيبية للحديد والصّلب، 2023م.

54- **تصـــحيفات المحدّثين:** أبو أحمد بن عبد الله بن ســـعيد العســـكري (ت 382هـ)، تحـ: محمّد أحمد ميرة، ط1، المطبعة العربيّة الحديثة – القاهرة، ١٩٨٢م.

55- **تصـويبات لغويّة:** د. عرفة حلمي عبّاس، ط4، الهيئة العامّة لدار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، مكتبة الآداب، 2012م.

56- **تصـويبات لغويّة:** محمود شـاكر سـعيد، ط1، دار المعراج الدولية للنّشـر الرّياض، 1994م.

57- **تطهير اللّغة من الأخطاء الشّـائعة:** محجوب محمَّد موسـى، د. ط، دار الإيمان للطبع والنشر والتّوزيع، الإسكندريَّة، 2003م.

58- **التّطور الدّلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم:** عودة خليل أبو عودة، ط1، مكتبة المنار، الأردن_ الزّرقاء، 1985م.

59- **التطوُّر اللّغويّ التـاريخيّ:** د. إبراهيم السَّـــامرَّائيّ، ط2، دار الأندلس، بيروت –لبنان، 1981م.

60- **التّطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه:** د. رمضـــان عبد التّوّاب، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1997م.

61- **التّعبير الصّـــحيح:** د. نعمة رحيم العزّاويّ، ط1، دار الشّـــؤون الثّقافية العامَّة، بغداد –العراق، 2001م.

62- **التّعريفات:** أبو الحســـن عليّ بن محمّد بن عليّ الحســـينيّ الجرجاني الحنفيّ (ت 816هـ)، وضـــع حواشـــيه وفهارســـه: محمّد باســـل عيون السّود، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2002م.

63- **التّعريفات:** السّيد الشّريف أبي الحسن علي بن محمّد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي (ت 816هـ)، وضـع حواشيه وفهارسـه: باسل عيون السّود، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2003م.

64- **تفسير الألفاظ الدّخيلة في اللّغة العربيّة مع ذكر أصلها بحروفه:** طوبيا العنيسي الحلبي اللّبناني، عُني بنشره وتصحيحه وتعليق حواشيه: الشّيخ يوسف توما البستاني، ط2، مكتبة الفجالة بمصر، 1932.

65- **تفسير البحر المحيط:** أَبو حيّان محمّد بن يوسف الأَندلسي (ت745هـ)، تحـ: عادل أَحمد عبد الموجود، عليّ محمّد معوض، وآخرين، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1993م.

66- **تقويم اللّسان:** لأبي الفرج عبد الرّحمن بن الجوزي (ت 597هـ)، تحـ: د. عبد العزيز مطر، ط2، دار المعارف مصر، د. ت.

67- **تقويم اللّســانين:** د. محمّد تقي الدّين الهلاليّ، ط2، نشـر وتوزيع مكتبة المعارف، الرّباط، 1984م.

68- **تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة:** أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت 540هـ)، تحـ: د. حاتم صالح الضّامن، ط ١، دار البشائر – دمشق، ٢٠٠٧م.

69- **تكملة المعاجم العربيّة:** رينهارت دوزي، ترجمة: د. محمّد سليم النّعيمي، مراجعة: جمال الخيّاط، ط1، وزارة الثّقافة والإعلام، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، 1997م.

70- **التّنبيه على الخطأ الشّائع والصّواب الضّائع:** شاكر غني العادلي، ط1، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة، بغداد، 2007م.

71- **التّنبيه على غلط الجاهل والنّبيه:** ابن كمال باشا (ت 940هـ)، تحـــ: ماهر أديب حبّوش، د. ط، دار اللّباب، د. ت.

72- **تنمية اللّغة العربيّة في العصـــر الحديث:** د. إبراهيم السّـــامرّائيّ، قســـم البحوث والدّراســـات الأدبيّة واللّغويّة، د. ط، مطبعة الجبلاية، شـــارع بولاق، 1973م.

73- **تهذيب الأسـماء واللّغات:** لأبي زكريا محيي الدّين بن شـرف النّووي (ت 676هـ)، عُنيت بنشـره وتصـحيحه والتّعليق عليه ومقابلة أصـوله شـركة العلماء بمســـاعدة إدارة الطّباعة المنيريّة، د. ط، دار الكتب العلميّة بيروت_ لبنان، د. ت.

74- **تهذيب الألفاظ العامّيّة:** محمّد علي الدّســـوقي، ط2، مطبعة الواعظ، ١٩٢٠م.

75- **تهـذيـب اللّغـة:** أبو منصـــور محمَّـد بن أحمـد الهرويّ الأزهريّ (ت 370 هـــ)، تحـــ: محمّد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، 2001م.

76- **التّوقيف على مهمّات التّعريف:** عبد الرّؤوف بن المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحـ: د. عبد الحميد صالح حمدان، ط1، عالم الكتب، القاهرة – مصر، 1990م.

77- **تيسيرات لغويَّة:** د. شوقي ضيف، د. ط، دار المعارف، القاهرة، 1990م.

78- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب:** لأبي منصور عبد الملك بن إسماعيل محمّد الثّعالبي النيسابوري (ت429هـ)، تحـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، مطابع دار المعارف، 1985م.

79- **جامع الدّروس العربيَّة:** الشّيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقَّحه: د. عبد المنعم خفاجة، ط30، المكتبة العصريَّة، بيروت، 1994م.

80- **الجامع الكبير:** لأبي عيسى محمّد بن عيسى التّرمذيّ (ت 279هـ)، حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: د. بشار عواد معروف، ط!، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1996م.

81- **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان:** أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ)، تحـ: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي، شارك في تحقيق هذا الجزء: محمّد رضوان عرقوسي، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت_ لبنان، 2006م.

82- **جمهرة الأمثال:** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت 395هـ)، ضبطه وكتب هوامشه ونسّقه: د. أحمد عبد السّلام، خرّج أحاديثه: أبو هاجر محمّد بن سعيد بن بسيوني زغلول، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 1988م.

83- **جمهرة اللّغة:** أَبو بكر محمّد بن الحســـن بن دريد الأَزديّ ابن دريد (ت321هـ)، تحـ: رمزي منير بعلبكيّ، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

84- **جموع التّصحيح والتّكسير في اللّغة العربيّة:** عبد المنعم سيّد عبد العال، د. ط، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د. ت.

85- **جهود ابن الحنبلي اللّغويّة مع تحقيق كتابه عقد الخلاص في نقد كلام الخواص:** دراسة وتحقيق: نهاد حسوبي صالح، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1987م.

86- **حاشية الشّهاب المسمّاة (عناية القاضي وكفاية الرّاضي):** للقاضي شـــهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي (ت 1069هـ)، على تفسير البيضاوي لأبي سعيد ناصر الدّين عبد الله بن عمر بن محمّد (ت 691هـ)، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشّيخ عبد الرّزاق المهدي، ط1، دار الكتب العلميّة بيروت_ لبنان، 1997م.

87- **الحُجّة في القراءات السّبع:** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ)، تحـ: أحمد فريد المزيدي، قدّم له: د. فتحي حجازي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 1999م.

88- **الحديث النّبويّ في النّحو العربي:** د. محمود فجال، ط2، أضواء السّلف الرّياض، 1997م.

89- **حركة التّصـــحيح اللّغويّ في العصـــر الحديث 1850 – 1978م:** د. محمَّد ضـــاري حمَّاديّ، د. ط، دار الرّشـــيد، منشـــورات وزارة الثّقافة والإعلام، الجمهوريَّة العراقيَّة، 1980م.

90- **حركة التّصحيح اللّغويّ في كتب العامّة في القرنين الخامس والسّادس الهجريّين:** د. غازي مطشّر حمزة البدريّ، ط1، أمل الجديدة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، سورية_ دمشق، 2019م.

91- **الحُسن والإحسان فيما خلا عنه اللّسان وهو مستدرك على صاحب لسان العرب:** جمعه عبد الله بن عمر البارودي الحسيني، ط1، عالم الكتب بيروت، 1986م.

92- **حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتّاب:** أحمد أبو الخضر منسي، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1963م.

93- **حياة الحيوان الكبرى:** كمال الدّين محمّد بن موسى الدّميريّ (ت 808هـ)، عُني بتحقيقه: إبراهيم صالح، ط1، دار البشائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع دمشق، 2005م.

94- **خزانة الأَدب ولبّ لباب لسان العرب:** الشّيخ عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت 1093هـ)، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، ط2، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1988م.

95- **الخصائص:** أَبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ)، تحـ: محمّد عليّ النّجّار، ط2، دار الكتب المصريّة، مصر، 1952م.

96- **الخطأ والفصيح في اللّغة العربيّة:** د. وليد عبد المجيد إبراهيم، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2012م.

97- **خير الكلام في التّقصّي عن أغلاط العوام:** علي بن بالي القسطنطيني (ت 992هـ)، تحـ، د. حاتم صالح الضّامن، ط2، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1983م.

98- **الدّر النّقيّ في شرح ألفاظ الخِرقي:** جمال الدّين أبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبليّ الدّمشقيّ الصّالحيّ المعروف بابن المَبْرد (ت 909هـ)، إعداد الدّكتور: رضوان بن مختار بن غربيّة، ط1، دار المجتمع للنشر والتّوزيع، جدّة، 1991م.

99- **الدّراسات الصّوتيّة عند علماء العربيّة:** عبد الحميد الهادي إبراهيم الأصيبعي، ط1، منشورات كليّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلامي، الجماهيريّة العظمى_ طرابلس، 1992م.

100- **دراسات في العربيّة وتاريخها:** محمّد الخضر حسين، اعتنى به ابن أخيه المحامي: علي الرّضا الحسيني، ط1، مؤسّسة دار النّور سورية، 2010.

101- **دراسات في النّقد اللّغويّ:** د. مجيد خير الله راهي الزّاملي، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتّوزيع، عمّان_ الأردن، 2022م.

102- **دراسات في علم الصّرف:** د. مجيد خير الله راهي الزّامليّ، ط1، دار الكتب العلميّة_ بيروت، 2013م.

103- **دراسات في فلسفة النّحو والصّرف واللّغة والرّسم وردّ على رؤوف جمال الدّين مؤلِّف مُناقشات مع الدّكتور مصطفى جواد:** د. مصطفى جواد، د. ط، مطبعة أسعد، بغداد، 1968م.

104- **درّة الغوّاص وشرحها وحواشيها وتكملتها:** القاسم بن علي بن محمّد الحريري (ت 516هـ)، تحـ: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، ط1، دار الجيل، بيروت، 1996م.

105- **دقائق العربيّة:** الأمير أمين آل ناصـــر الدّين، وقف على طبعه وعُني بمراقبة اصوله تلميذه: العلّامة الأمير نديم آل ناصر الدّين، ط2، مكتبة لبنان، 1968م.

106- **دلالـة الألفـاظ:** د. إبراهيم أنيس، مكتبـة الأنجلو المصـــريّـة، ط5، 1984م.

107- **دليل الأخطاء الشّــائعة في الكتابة والنّطق:** مروان البوّاب، إســماعيل مروة، ط2، دار الرّضا للنشر، سوريا_ دمشق، 2004م.

108- **دور الكلمة في اللّغة:** ســـتيفن أولمان، ترجمة وتقديم د. كمال محمّد بشر، مكتبة الشباب، ط1، ١٩٨٦م.

109- **ديوان إبراهيم بن هرمة:** تحـــــــ: محمّد جبّار المعيبد، د. ط، مطبعة الآداب في النّجف الأشرف، 1969م.

110- **ديوان ابن الفارض:** تحـــ: د. عبد الخالق محمود، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1984م.

111- **ديوان أبي الأسـود الدّؤلي:** صـنعه: أبو سـعيد الحسـن السّـكّري (ت 290هـ)، تحـــــ: الشّـيخ محمّد حسـن آل ياسـين، ط2، منشـورات دار ومكتبة الهلال، بيروت_ لبنان، 1998م.

112- **ديوان الأَدب:** أَبو إِبراهيم إِسحاق بن إِبراهيم الفارابيّ (ت350هـ)، تحـ: د. أَحمد مختار عمر، مراجعة: د. إِبراهيم أَنيس، ط1، مؤسّـســـة دار الشعب، القاهرة، 2003م.

113- **ديوان الأعشـــى الكبير:** ميمون بن قيس، قدّم له ووضـــع هوامشـــه وفهارســـه: د. حنّا نصـــر الحتّي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت_ لبنان، 1992م.

114- **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السِّكِّيت (ت 244 هـــ)**: دراسة وتبويب: د. مفيد محمَّد قميحة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 1993م.

115- **ديوان الطّرمّاح**: عُني بتحقيقه: د. عزّة حسن، ط2، دار الشّرق العربي، بيروت_ لبنان، 1994م.

116- **ديوان الفرزدق**: شرحه وضبطه وقدّم له: الأُستاذ عليّ فاعور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1987م.

117- **ديوان القطاميّ**: تحـ: د. إبراهيم السَّامرَّائيّ، د. أحمد مطلوب، ط1، دار الثّقافة، بيروت، 1960م.

118- **ديوان المرقّشـــين**: المرقّش الأكبر عمرو بن حرملة المتوفّى عام (50 ق. هـ)، تحـ: كارين صادر، ط1، دار صادر بيروت، 1998م.

119- **ديوان المسيّب بن علس**: تحـــ: عبد الرّحمن محمّد الوصيفي، ط1، مطبعة الأمل القاهرة، 2003م.

120- **ديوان الهذليّين**: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب في السّنوات، 64، 67، 1369، 45، 48، 1950م، الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر القاهرة، 1965م.

121- **ديوان امرئ القيس**: ضبطه وصحّحه: مصطفى عبد الشّافي، ط5، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2004م.

122- **ديوان أوس بن حجر**: تحقيق وشرح: د. محمّد يوسف نجم، ط3، دار صادر بيروت، 1979م.

123- **ديوان تأبّط شرًّا**: اعتنى به: عبد الرّحمن المصطاوي، ط1، دار المعرفة بيروت_ لبنان، 2003م.

124- **ديوان حافظ إبراهيم:** ضبطه وصحّحه وشرحه ورتّبه: أحمد أمين، أحمد الزّين، إبراهيم الإبياري، ط3، مطابع الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، 1987م.

125- **ديوان حسَّـان بن ثابت الأنصـاريّ:** تحـــــ: عبد الله سـنره، ط1، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 2006م.

126- **ديوان ذي الرُّمّة:** غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧ هـــ)، شرح: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هــ) صاحب الأصمعي، رواية: أبي العبّاس ثعلب، تحـ: عبد القدوس أبو صالح (ت ١٤٤٣ هـ)، ط1، مؤسّسة الإيمان جدّة، 1982م.

127- **ديوان زُهير بن أبي سُلمى:** اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، ط2، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت_ لبنان، 2005م.

128- **ديوان عمرو بن معدي كرب:** جمعه ونسّـقه: مطاع الطّرابيشـــي، ط2، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، 1985م.

129- **ديوان عنترة بن شـــدّاد:** اعتنى به وشـــرحه: حمدو طمّاس، ط2، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت_ لبنان، 2004م.

130- **ديوان كشاجم:** محمود بن الحسين (ت 360هـ)، دراسة وشرح وتحقيق: د. النّبوي عبد الواحد شعلان، ط1، مطبعة المدني، المؤسّسة السّعودية بمصر، 1997م.

131- **ديوان كعب بن ســعد الغنويّ:** جمع وتحقيق ودراســة: د. عبد الرّحمن محمّد الوصيفي، ط1، مكتبة الآداب القاهرة، 1998م.

132- **ديوان لبيد بن ربيعة:** قدَّم له ووضـع هوامشـه وفهارسـه: د. حنا نصـر الحتّي، ط1، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 1993م.

133- **ردّ الشّـــارد إلى طريق القواعد:** مقتطف ممّا نشـــر في جريدة المراقب لســـنتها الرّابعة من الملاحظات المتعلّقة بمخالفة القواعد العربيّة، بقلم منشـــئها: جرجي شـــاهين عطية، مطبعة القدّيس جاورجيوس بيروت، 1921م.

134- **رسالة الخطّ والقلم:** المنسوبة إلى ابن قتيبة (ت 276هـ)، تحـ: د. حاتم صـالح الضّـامن، د. ط، فرزة من مجلّة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1988م.

135- **رسالة الغفران:** أبو العلاء المعرّي (ت 449 هـــ)، تحـــ: علي حسن فاعور، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، د. ت.

136- **رســـائل الجاحظ:** لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت 255هـ)، تحـــ: عبد السّلام محمّد هارون، د. ط، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1964م.

137- **رشـفات من العربيّة محاضـرات في التّدقيق والتّحوير:** إلياس عطا الله، راجعته: لينة خضر، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، 2020م.

138- **رصـف المباني في شـرح حروف المعاني:** أحمد بن عبد النور المالقيّ (ت 702 هـــ)، تحـــ: أحمد محمَّد الخرَّاط، ط3، دار القلم في دمشق، 2002م.

139- **الرّوضـات الحسـان في حقلي اللّغة واللّسـان:** د. سـعدون بن أحمد بن علي الربعي، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، د. ت.

140- **الزّمخشـري اللّغويّ وكتابه الفائق:** د. رشـيد عبد الرّحمن العبيدي، د. ط، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 2001م.

141- **زهر الآداب وثمر الألباب:** لأبي إســـحاق إبراهيم بن علي الحصـــري القيرواني (ت 453هـ)، مفصّل ومضبوط ومشروح بقلم د. زكي مبارك، تحـــ: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط4، دار الجيل للنّشر والتّوزيع والطّباعة، بيروت_ لبنان، د. ت.

142- **سرّ صناعة الإعراب:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحـــ: أحمد رشدي شحاته عامر، محمّد فارس، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2000م.

143- **سهم الألحاظ في وهم الألفاظ:** لابن الحنبلي (ت 971هـ)، تحـ: د. حاتم صالح الضّامن، د. ط، د. ت.

144- **السّيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة:** الأمير شكيب أرسلان، من أعضـــاء المجمع العلميّ العربي، ط1، مطبعة ابن زيدون في دمشـــق، 1937م.

145- **شـــرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك:** ابن النّاظم أبي عبد الله بدر الدّين محمّد ابن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك (ت 686هـ)، تحـــ: محمّد باســـل عيون السّـــود، ط1، دار الكتب العلميّة بيروت_ لبنان، 2000م.

146- **شـــرح أدب الكـاتـب:** أبو منصـــور موهوب بن أحمـد الجواليقي (ت 540هـ)، تحقيق ودراســـة: د. طيبة حمد بودي، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، 1995م.

147- **شرح الأَشمونيّ على أَلفية ابن مالك، المسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك):** أَبو الحسن عليّ بن محمّد بن عيسى الأَشمونيّ (ت900هـ)،

تحـــ: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربيّ، بيروت – لبنان، 1955م.

148- **شرح التّسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** لمحبّ الدّين محمّد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، تحـــــ: د. علي محمّد فاخر، د. جابر محمّد البراجة، د. إبراهيم جمعة العجمي، وآخرين، ط1، دار السّلام للطباعة والنشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة، 2007م.

149- **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح:** وهو شـــرح للشّـــيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 509هـ)، على أوضـــح المســـالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدّين أبي محمّد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحـــ: محمّد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2000م.

150- **شرح التّصريف:** عمر بن ثابت الثّمانيني (ت 442هـ)، تحـــ: إبراهيم بن سـليمان البعيمي، ط1، مكتبة الرّشـيد للنشـر والتّوزيع، السّـعودية_ الرّياض، 1999م.

151- **شرح الرَّضيّ على الكافية:** رضـي الدّين محمَّد بن الحسن الاستراباديّ (ت686هـ)، من عمل: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات قان يونس، بنغازي، 1996م.

152- **شرح الفصيح في اللّغة:** لأبي منصور ابن الجبان (ت 416هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الجبّار جعفر القزّاز، قدّم لـه: المرحوم الأســـتاذ إبراهيم الوائلي، ط1، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة_ بغداد، 1991م.

153- **شرح الفصيح لثعلب:** مما أملاه أبو علي أحمد بن محمّد بن الحسين المرزوقي (ت 421هـ)، قراءة وتحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد، ط1، من اصدارات كرسي الدّكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللّغة العربيّة وآدابها، الرّياض، 2014م.

154- **شرح الفصيح:** الزّمخشري (ت 538هـ)، تحـــ: د. إبراهيم بن عبد الله جمهور الغامدي، د. ط، مطابع جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

155- **شرح الكوكب المنير المسمّى بمختصر التّحرير أو المختبر المبتكر في أصــول الفقه:** العلّامة الشّيخ محمّد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي ابن النّجّار (ت 972هـ)، تحـ: د. محمّد الزّحيلي، د. نزيه حمّاد، مج1، مكتبة العبيكان، الرّياض، 1993م.

156- **شرح المفصّل:** للزّمخشري، موفّق الدّين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2001م.

157- **شرح ديوان المتنبي:** وضعه عبد الرّحمن البرقوقي، د. ط، دار الكتاب العربي، بيروت_ لبنان، د. ت.

158- **شــرح شــافية ابن الحاجب:** الشّيخ رضــا الدّين محمّد بن الحســن الاسترآباذي النّحويّ (ت 686هـ) مع شرح شواهده، للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفّى في عام (1093هـ)، تحـ: محمّد نور الحسن، محمّد الزّفزاف، محمّد محيي الدّين عبد الحميد، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، 1982م.

159- **شـــرح كفايـة المتحفّظ تحرير الرّوايـة في تقرير الكفايـة:** محمّد بن الطّيّب الفاسـي (ت 1170هـ)، تحـــ: علي حسـين البوّاب، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر، الرّياض_ السّعوديّة، 1983م.

160- **شرح نـهج البلاغة:** أبو حامد عزّ الدّين بن هبة الله بن محمّد بن محمّد ابن أبي الحديد المدائني (ت 655هـــ)، ضبطه وصحّحه: محمّد عبد الكريم النّمري، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، د. ت.

161- **شـفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل:** شـهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي (ت 1069هـ)، تحـ: د. عليوة عبد النّبي محمّد وهد، ط1، دار ابن كثير، 2020م.

162- **الشّكوى والعتاب وما وقع للخلّان والأصحاب:** لأبي منصور عبد الملك بن محمّد الثّعالبي (ت429هـ)، تحـ: د. إلهام عبد الوهّاب المفتي، ط1، التّراث العربي، الكويت، 2000م.

163- **شـمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:** نشـوان بن سـعيد الحميري اليمني (ت 573هـ)، تحـ: د. حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمّد عبد علي، ط1، دار الفكر المعاصـر، بيروت_ لبنان، دار الفكر، دمشق_ سورية، 1999م.

164- **شموس العرفان بلغة القرآن:** عبّاس أبو السعود، د. ط، دار المعارف، مصر، 1980م.

165- **الصّـــحاح تاج اللّغة وصـــحاح العربيّة:** إِســماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت398هـــ)، تحـــ: أَحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1987م.

166- **صحيح البخاريّ (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صـــلى الله عليه وســـلم وســـننه وأيامه):** أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل الجعفيّ البخاريّ (ت 256 هـــ)، تحـــ: محمَّد زهير بن ناصر النّاصر، ط1، دار طوق النّجاة، بيروت_ لبنان، 2001م.

167- **الصّحيح والضّعيف في اللّغة العربيّة:** د. محمد فجال، جامعة محمد بن ســعود الإســلامية – الإدارة العامّة للثقافة والنشــر – السّــعوديّة، د. ط، ١٩٩٦م.

168- **طلبة الطّلبة في الاصــطلاحات الفقهيّة:** الشّــيخ نجم الدّين ابن حفص النّسفي (ت 537هـ)، د. ط، دار الطّباعة العامرة، مكتبة المثنّى، بغداد، 1893م.

169- **العباب الزّاخر واللّباب الفاخر:** الحسن بن محمَّد بن الحسن الصَّـغانيّ (ت 650 هـــ)، تحـــ: الشّيخ محمَّد حسن آل ياسين، ط1، دار شؤون للثّقافة العامَّة، آفاق عربيَّة، 1987م.

170- **عبد القادر المغربيّ وآراؤه في اللّغة والنّحو:** د. محمّد فريد عبد الله، ط1، دار المواسم للطّباعة والنّشر والتّوزيع بيروت_ لبنان، 1997م.

171- **عبقريّات وأعلام:** عبد الغني العطري، ط1، دار البشـــائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع دمشق، 1996م.

172- **عثرات الأقلام والألسنة:** الشّيخ محمَّد المنتصر الرّيسونيّ، د. ط، دار ابن حزم، د. ت.

173- **عثرات الأقلام:** بشّار بكور، ط2، دار الرّواد – دمشق، ٢٠١٢م.

174- **عثرات اللّسان في اللّغة:** الشّيخ عبد القادر المغربيّ، د. ط، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ، دمشق، 1949م.

175- **العربيّة الصّحيحة:** د. أحمد مختار عمر، د. ط، عالم الكتب – د. ت.

176- **العربيَّة تواجه العصـر:** د. إبراهيم السَّـامرَّائيّ، د. ط، منشـورات دار الجاحظ (الموسوعة الصّغيرة: 105)، بغداد، 1982م.

177- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح:** للشّـيخ بهاء الدّين السّـبكي (ت 773هـ)، تحـــ: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، المكتبة العصـريّة، صيدا_ بيروت، 2003م.

178- **العقد الفريد:** الفقيه أحمد بن محمّد بن عبد ربّه الأندلسي (ت 328هـ)، تحـــ: د. مفيد محمّد قميحة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 1983م.

179- **علل الشّـرائع سـلوا أهل البيت (o):** الشّـيخ محمّد بن علي الصّـدوق (ت381هـ)، ط1، دار المرتضـــى للطباعة والنّشـــر، بيروت_ لبنان، 2006م.

180- **علم الدّلالة والمعجم العربي:** د. عبد القادر أبو شـريفة، حسـين لافي، داود غطاشة، ط1، دار الفكر للنشر والتّوزيع، 1989م.

181- **علم الدّلالة:** د. أحمد مختار عمر، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.

182- **عمدة الحُفّاظ في تفسـير أشـرف الألفاظ (معجم لغويّ لألفاظ القرآن الكريم):** الشّـيخ أحمد بن يوسـف بن عبد الدّائم المعروف بالسّـمين الحلبي (ت 756هـ)، تحـــ: محمّد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 1996م.

183- **عيون الأخبـار:** أبو محمّـد عبـد الله بن مسـلم بن قتيبـة الـدّينوري (ت 276هـــ)، شرحه وضبطه وعلّق عليه وقدّم له وضبط فهارسه: د. يوسف علي طويل، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، د. ت.

184- **غريب الحديث:** أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت 276 هـ)، تحـ: د. عبد الله الجبوريّ، ط1، مطبعة العانيّ، بغداد، 1977م.

185- **غريب الحديث:** جمال الدّين أبو الفرج عبد الرّحمن بن علي بن محمّد الجوزي (ت 597هـ)، تحـ: د. عبد المعطي أمين القلعجي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2004م.

186- **غريب الحديث:** للإمام أبي سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم الخطّابي البستي (ت 388هـ)، تحـ: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، خرّج أحاديثه: عبد القيّوم عبد ربّ النّبي، د. ط، مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي، السّعوديّة، مطبعة دار الفكر دمشق_ سورية، 1983م.

187- **غريب القرآن:** لأبي بكر محمّد بن عزيز السّجستاني (ت 330هـ)، تحـ: محمّد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، ط1، 1995م.

188- **فاكهة البستان في مسائل ذبح وصيد الطّير والحيوان:** محمّد بن هاشم بن عبد الغفور التّتوي الحارثي السّندي (ت 1174هـ)، تحـ: ضياء الرّحمن، ط1، دار الكتب العلميّة بيروت_ لبنان، 2012م.

189- **الفائق في غريب الحديث:** أبو القاسم جار محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ (ت 538 هـ)، تحـ: عليّ محمّد البجاويّ، محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مكتبة لسان العرب، د. ت.

190- **الفروق اللّغويَّة:** أبو هلال الحسن بن سهل بن سعيد العسكريّ (ت 395 هـ)، تحـ: محمَّد إبراهيم سليم، د. ط، دار العلم والثقافة للنشر والتّوزيع، القاهرة –مصر، د. ت.

191- **فصول في اللّغة والنّقد:** د. نعمة رحيم العزّاوي، ط1، المكتبة العصريّة، شارع المتنبي بناية المكتبة البغداديّة، بغداد، 2004م.

192- **فقه اللّغة العربيّة وخصائصها:** د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار العلم للملايين، بيروت_ لبنان، 1982م.

193- **فقه اللّغة وأسرار العربيّة:** لأبي منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي (ت 430هـ)، ضبطه وعلّق حواشيه وقدّم له ووضع فهارسه: د. ياسين الأيّوبي، ط2، المكتبة العصريّة، صيدا_ بيروت، 2000م.

194- **فقه اللّغة:** د. حاتم صالح الضّامن، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990م.

195- **فنّ الكتابة الصّحيحة:** محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، مكتبة مؤمن قريش، ٢٠٠٣م.

196- **في أصول النّحو: د.** سعيد الأفغاني، د. ط، المكتب الإسلامي بيروت، 1987م.

197- **في التّراث اللّغويّ:** مصطفى جواد، حقّقه وقدّم له وأخرجه ونصّصه: د. محمّد عبد المطّلب البكّاء، ط1، دار الشؤون الثّقافيّة العامّة بغداد، 1998م.

198- **في التّصحيح اللّغويّ والكلام المُباح:** د. خليل بنيَّان الحسُّون، ط1، مكتبة الرّسالة، عمَّان –الأردنّ، 2006م.

199- **في اللّهجات العربيَّة:** د. إبراهيم أنيس، ط8، مكتبة الأنجلو المصريَّة، 1992م.

200- **في النّحو العربيّ نقد وتوجيه:** د. مهديّ المخزوميّ، ط2، دار الرّائد العربيّ، بيروت – لبنان، 1986م.

201- **في النّقد اللّغويّ:** عبد العزيز مطر، ط1، دار قطري بن الفجاءة الدّوحة_ قطر، 1987م.

202- **القاموس المحيط:** مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز آباديّ (ت817هـ)، تحـ: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف محمّد نعيم العرقسوس، ط8، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، 2005م.

203- **قاموس ردّ العامِّيّ إلى الفصيح:** الشّيخ أحمد رضا، ط2، دار الرّائد العربيّ، بيروت –لبنان، 1981م.

204- **قدماء ومعاصرون:** د. سامي الدّهان، د. ط، دار المعارف بمصر، 1961م.

205- **قرارات المجمع السّوري في الألفاظ والأساليب:** مازن المبارك، ممدوح خسارة، وهب روميّة، عبد النّاصر عسّاف، محمد شفيق البيطار، رفعت هزيم، د. ط، 2023م.

206- **القرارات المجمعيَّة في الألفاظ والأساليب من 1934م إلى 1987م:** أعدَّها وراجعها: محمَّد شوقي أمين، إبراهيم الترزيّ، د. ط، الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميريَّة، القاهرة، 1989م.

207- **قُل فهذا صواب (قاموس في التّصويب اللّغويّ):** د. إميل بديع يعقوب، ط1، المؤسَّسة الحديثة للكتاب، طرابلس –لبنان، 2012م.

208- **قل ولا تقل:** د. مصطفى جواد، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق –سورية، 1988م.

209- **القول الفصل في ردِّ العامّيّ إلى الأصل:** الأمير شكيب أرسلان، قدّم له وشرحه وعلق حواشيه: محمّد خليل الباشا، ط2، الدّار التّقدّميّة لبنان، 2008م.

210- **الكامل في اللّغة والأَدب:** أَبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، عارضه بأُصوله وعلّق عليه: محمّد أَبو الفضل إِبراهيم، ط3، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 1997م.

211- **كبوات اليراع:** أبو تراب الظاهري، ط1، دار المربد للطباعة والنّشـــر، جدّة_ السّعوديّة، 1982م.

212- **كتاب الإبدال:** الإمام العلّامة حُجّة العرب أبي الطّيّب عبد الواحد علي اللّغويّ الحلبي (ت 351هـ)، حقّقه وشرحه ونشر حواشيه الأصلية وأكمل نواقصـــه: عز الدّين التّنوخي، د. ط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، 1961م.

213- **كتاب الأفعال:** لابن القوطيّة (ت 367هـ)، تحـ: علي فوده، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1952م.

214- **كتاب الألفاظ:** يعقوب بن إسحاق بن السّكّيت (ت 244هـ)، تحـــ: د. فخر الدّين قباوة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت –لبنان، 1998م.

215- **كتاب البيّنات في الدّين والأدب والاجتماع والتّاريخ:** الشّـيخ عبد القادر المغربيّ، المطبعة السّلفية ومكتبتها، د. ط، القاهرة، 1344.

216- **كتاب الجيم:** أبو عمرو إسـحاق بن مرّار الشّـيباني (ت206 هـــ): تحـــ: إبراهيم الأبياريّ، ومحمَّد خلف أحمد، د. ط، الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميريَّة، القاهرة، 1974م.

217- **كتاب العين:** أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ (ت 175 هـ)، تحـ: د. مهديّ المخزوميّ، د. إبراهيم السامرَّائيّ، دار ومكتبة الهلال، د. ت.

218- **كتاب الفصيح:** لأبي العبّاس أحمد بن يَحْيَى الشَّيْبَانِي الملقّب بـ (ثعلب) (ت 291هـ)، تحـــ: علي بن حمد الصّالحي، ط1، دار طيبة الخضراء للنّشر والتّوزيع مكة المكرّمة، 2017م.

219- **كتاب اللّامات:** لأبي القاســـم عبد الرّحمن بن إســـحاق الزّجّاجي (ت 337هـ)، تحـــ: د. مازن المبارك، ط2، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، سورية_ دمشق، 1985م.

220- **كتاب المنذر:** الشّـــيخ إبراهيم المنذر، ط2، مطبعة السّـــلام، بيروت، 1927م.

221- **كتاب النّوادر:** لأبي مســـحل الأعرابي عبد الوهّاب بن حريش (ت 230هـ)، عني بتحقيقه: د. عزّة حســـن، د. ط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، 1961م.

222- **كتاب صبح الأعشى:** الشّيخ أبي العبّاس أحمد القلقشندي (ت 821هـ)، ط1، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر، 1903.

223- **كتاب معالم الكتابة ومغانم الإصـابة:** إنشـاء القاضـي عبد الرّحيم بن علي بن شـيث القرشـيّ (ت 625هـ)، عُني بتحقيقهِ وَضَـبْطه وتعليق حواشيه: محمّد حسين شمس الدّين، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، د. ت.

224- **الكتاب:** أَبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ)، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، ط3، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1992م.

225- **الكتابة الصّحيحة:** زهدي جار الله، ط1، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1968م.

226- **كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم:** محمّد بن علي بن القاضي محمّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التّهانوي (ت بعد ١١٥٨ هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النّص الفارسي إلى العربيّة: د. عبد الله الخالدي، التّرجمة الأجنبيّة: د. جورج زيناني، ط1، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، 1996م.

227- **الكليّات:** أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفويّ (ت 1094هـ)، تحـ: د. عدنان درويش، محمّد المصري، ط2، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، بيروت_ لبنان، 1998م.

228- **كيف تكون فصيحًا:** سامح عبد الحميد، تقديم الشّيخ ياسر برهامي، د. ط، دار الإيمان للطّبع والنّشر والتّوزيع، د. ت.

229- **اللّباب في عِلل البناء والإعراب:** أَبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت616هـ)، تحـ: د. عبد الإله نبهان، ط1، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر –دمشق، 1995م.

230- **لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة:** د. عبد العزيز مطر، دار الكاتب العربي للطّباعة والنّشر، 1967م.

231- **لحن العوام:** لأبي بكر محمّد بن حسن بن مذحج الزُّبيدي (ت 379هـ)، تحـ: د. رمضان عبد التّوّاب، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 2000م.

232- **لحن القول (تصويب وتغليط الألفاظ وجمل وشائعة):** د. عبد العزيز بن علي الحربيّ، ط1، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، 2010م.

233- **لحن القول (تصـــويب وتغليط لألفاظ وجمل شـــائعة):** د. عبد العزيز علي الحربي، ط1، دار ابن حزم – لبنان، ٢٠١٠م.

234- **اللّحن في اللّغة مظاهره ومقاييســـه:** د. عبد الفتّاح ســـليم، ط1، دار المعارف، مصر، 1989م.

235- **لســـان العرب:** محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضـــل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاري الأفريقىّ (ت711هـــ)، ط3، دار صادر، بيروت – لبنان 1994م.

236- **لسان غصن لبنان في انتقاد العربيّة العصريّة:** شاكر شقير اللّبناني، د. ط، المطبعة العثمانيّة لبنان، 1891م.

237- **لغة الجرائد وهي المقالات الّتي نشرت تباعًا في مجلّة الضياء الغرّاء:** الشّـــيخ إبراهيم اليازجيّ، وقف على طبعها: أحد أفاضـــل الأدباء، ط1، مطبعة مطر، مصر، د. ت.

238- **اللّغة العالية العربيّة الصّـحيحة للمذيع والمراسـل ولكل صـحفي:** عارف حجاوي، اللّجنة الاســـتشـــارية (ألفبائيًا): أحمد فال الدّين، جميل عازر، سامي حدّاد، فوزي بشرى، محمّد بابا ولد أشفغ، ط1، قطّاع ضبط الجودة والمعايير التّحريريّة، شبكة الجزيرة الإعلاميّة، 2014م.

239- **اللّغة بين المعياريّة والوصـــفيّة:** د. تمّام حسّـــان، ط4، عالم الكتب القاهرة، 2000م.

240- **اللّغة والنّحو بين القديم والحديث:** عبّاس حســـن، د.ط، دار المعارف بمصر، 1966م.

241- **لغويّات وأخطاء لغويّة شـــائعة:** الشّـــيخ محمّد عليّ النّجّار، تقديم: د. إبراهيم الشّـعلان، مراجعة د. عامر النّجّار، دار الهداية للطباعة والنشـر والتّوزيع، القاهرة، ط1، ١٩٨٦م.

242- **اللّهجات العربيّة في التّراث:** د. أحمد علم الدّين الجندي، د. ط، الدّار العربيّة للكتاب، 1983م.

243- **مـا تلحن فيـه العـامّـة:** أبو الحســـن علي بن حمزة الكســـائيّ (ت 189 هـ)، حقّقها وقدَّم لها وصنع فهارسها: د. رمضان عبد التوَّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م.

244- **المبسـوط في القراءات العشـر:** لأبي بكر أحمد بن الحسـين بن مهران الأصبهاني (ت 381هـ)، تحـــ: سبيع حمزة حاكمي، د. ط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، د. ت.

245- **مثابة الكاتب الخطأ والصّواب في اللّغة العربيّة:** عبد المعطي إسماعيل عبادة، مطابع الأهرام، 1994م.

246- **مجالس ثعلب:** أبو العبَّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291 هـ)، تحـ: عبد السّلام محمَّد هارون، ط2، مكتبة المعارف، مصر، 1960م.

247- **مجمع الأمثـال:** أبو الفضـــل أحمـد بن محمّـد بن أحمـد ابن إبراهيم النّيســـابوري الميداني (ت 518هـ)، قدّم له وعلّق عليه: نعيم حســـين زرزور، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2004م.

248- **مجمع اللّغة العربيّة في ثلاثين عامًا:** د. محمّد مهدي علام، ساعد في إعداد الكتاب: محمّد عبد الحليم عبد الله، ضـــاحي عبد الباقي، د. ط، المطابع الأميرية القاهرة، 1996م.

249- **مجمع اللّغة العربيّة في خمسين عام (1934 _ 1984):** د. شوقي ضيف، ط1، مصر، 1984م.

250- **مُجمل اللّغة:** أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرّازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1986م.

251- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث:** الإمام الحافظ أبي موسى محمّد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (ت 581هـ)، تحـ: عبد الكريم العزباوي، ط2، مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي السّعوديّة، 2005م.

252- **محاضرات عن الأخطاء اللّغويّة الشّائعة:** ألقاها محمّد علي النّجّار، جامعة الدّول العربية، معهد الدّراسات العربيّة العالية، ق2، 1960م.

253- **محاضرات عن الشّيخ عبد القادر المغربي:** د. محمّد أسعد طلس، د. ط، مطبعة الرّسالة، القاهرة، 1958م.

254- **المحكم والمحيط الأعظم:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ)، تحـ: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م.

255- **محيط المحيط:** المعلّم بطرس البستاني (ت 1883م)، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م.

256- **المحيط في اللّغة:** كافي الكفاة، الصّاحب إسماعيل بن عبّاد (ت 385هـ)، تحـ: الشّيخ محمّد حسن آل ياسين، ط1، علم الكتب، بيروت، 1994م.

257- **مختار الصّحاح:** أبو عبد الله زين الدّين بن محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرّازيّ (ت 666 هـ)، تحـ: يوسف الشّيخ محمَّد، ط5، المكتبة العصريَّة، الدّار النّموذجيَّة، بيروت، 1999م.

258- **المختصر في أصوات اللّغة العربيّة دراسة نظريَّة وتطبيقيَّة:** د. محمّد حسن حسن جبل، ط5، مكتبة الآداب القاهرة، 2008م.

259- **المخصّص:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ)، تحـ: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، 1996م.

260- **المدخل إلى تقويم اللّسان:** ابن هشام اللّخميّ (ت 577هـ)، تحـ، د. حاتم صالح الضّامن، ط1، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت – لبنان، 2003م.

261- **المدخل إلى فقه اللّغة العربيّة:** د. أحمد محمّد قدّور، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيّة، 2003م.

262- **مدرسة البصرة النّحوية نشأتها وتطوّرها:** د. عبد الرّحمن السّيد، ط1، دار المعارف بمصر، 1968م.

263- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو:** د. مهدي المخزومي، ط2، مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده بمصر، 1958م.

264- **المذكَّر والمؤنَّث:** أبو بكر محمَّد بن القاسم الأنباريّ (ت 328 هـ)، تحـ: د. محمَّد عبد الخالق عضيمة، د. ط، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميَّة، لجنة إحياء التّراث، القاهرة، 1981م.

265- **المزهر في علوم اللّغة وأَنواعها:** عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطيّ (ت911هـ)، تحـ: محمّد أَحمد جاد المولى، وعلي محمّد البجاويّ،

ومحمّد أَبو الفضل إبراهيم، د. ط، منشورات المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، 1986م.

266- **مسالك القول في النّقد اللّغويّ:** صلاح الدّين الزّعبلاوي، ط1، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، سوريا_ دمشق، 1984م.

267- **المستدرك على تذكرة الكاتب أسعد داغر:** د. مجيد خير الله الزّاملي، ط1، دار كنور المعرفة، عمان، 2019م.

268- **المَشُوف المُعْلَمُ في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم:** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري الحنبلي (ت 616هـ)، تحـــ: ياسين محمّد السّوّاس، د. ط، دار الفكر دمشق سورية، 1983م.

269- **المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير:** العلّامة أبي العبّاس أَحمد بن محمّد بن عليّ المقريّ الفيّوميّ (ت770هـــ)، بعناية: د. أيمن عبد الرّزّاق الشّوّا، ط2، دار الفيحاء، دار المنهل ناشرون، دمشق، 2021م.

270- **المُطْلِعُ على ألفاظ المُقْنِع:** الإمام شـــمس الدِّين أَبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بْن أَبي الفَتْحِ البَعْلِي (ت 709هـ)، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: محمود الأرناؤوط، ياسين محمود الخطيب، قدَّمَ لَهُ: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، ط1، مكتبة السّوادي للتّوزيع، السّعوديّة، 2003م.

271- **معاني القراءات:** لأبي منصور الأزهري محمّد بن أحمد (ت 370هـ)، تحقيق ودراسة: د. عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي، ط1، من نوادر المخطوطات، 1993م.

272- **معاني القرآن وإعرابه:** لأبي إســحاق إبراهيم بن السّــري الزّجّاج (ت 311هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب بيروت، 1988م.

273- **معاني النّحو**: د. فاضل صالح السَّامرَّائيّ، ط2، مزيدة ومنقّحة، شركة العاتك للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2003م.

274- **معجم أخطاء الكتَّاب**: صـــلاح الدّين الزّعبلاويّ، عُني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه: محمَّد مكّيّ الحسينيّ، مروان البواب، ط1، دار الثقافة والتراث، دمشق –سورية، 2006م.

275- **معجم الأخطاء الشّـــائعة أو قل ولا تقل**: د. كوكب دياب، د. ط، المؤسَّسة الحديثة للكتاب، طرابلس –لبنان، د. ت.

276- **معجم الأخطاء الشّـائعة معجم يعالج الأخطاء اللّغويَّة الشّـائعة ويُبّين صـــوابها مع الشّـــرح والأمثلة**: محمَّد العدنانيّ، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1983م.

277- **معجم الأخطاء النّحويَّة واللّغويَّة والصّرفيَّة الشّائعة**: خضر عبد الرحيم أبو العينين، ط1، دار أسامة، عمَّان –الأردن، 2011م.

278- **معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصـــرة**: محمّد العدنانيّ، ط1، مكتبة لبنان_ بيروت، 1984م.

279- **معجم الألفاظ العامّيّة ذات الحقيقة والأصـــول العربيّة**: د. عبد المنعم سيّد عبد العال، ط٢، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٩٧٢م.

280- **معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء**: د. نعمة رحيم العزّاوي، د. ط، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، ٢٠٠٤م.

281- **معجم البســتان**: الشّــيخ عبد الله البســتاني اللّبناني، د. ط، المطبعة الأميركانية، بيروت، 1930م.

282- **معجم التّصحيحات اللّغويَّة المعاصرة**: د. غازي جاسم العنبكيّ، د. ط، دار دجلة، عمَّان، 2009م.

283- **معجم الخطأ والصّـــواب في اللّغة:** د. إميل يعقوب، ط1، دار العلم للملايين، بيروت_ لبنان، 1983م.

284- **المعجم الدّلاليّ بين العامّيّ والفصـــيح:** د. عبد الله الجبوريّ، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1998م.

285- **معجم الصّـــواب اللّغويّ دليل المثقَّف العربيّ:** د. أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008م.

286- **معجم الصّـــواب اللّغويّ في أبنية الأفعال:** د. مجيد خير الله الزّامليّ، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت –لبنان، 2014م.

287- **معجم الفرائـد:** د. إبراهيم السّـــامرّائي، ط1، مكتبـة لبنـان_ بيروت، 1984.

288- **معجم الكلمات الدّخيلة في لغتنا الدّارجة:** محمّد ناصـــر العبودي، د. ط، مكتبة الملك عبد العزيز العامّة –الرّياض، ٢٠٠5م.

289- **معجم اللّغة العربيّة المعاصـــرة:** د. أحمد مختار عمر، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008م.

290- **المعجم المفصّـــل في الجموع:** د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2004م.

291- **المعجم المفصّـــل في اللّغة والأدب:** د. إميل بديع يعقوب، د. ميشـــال عاصي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت_ لبنان، 1987م.

292- **المعجم المفصَّـــل في دقائق اللّغة العربيّة:** د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، 2004م.

293- **معجم المنتقى من الخطأ والصّـــواب في اللّغة العربيّة:** د. شـــامل الشّاهين، د. ط، دار حرَّاء، د. ت.

294- **معجم المؤلّفين السّـــوريّين في القرن العشـــرين:** عبد القادر عيّاش، ط1، دار الفكر للطّباعة والتّوزيع والنّشر في دمشق، 1985م.

295- **معجم المؤلّفين تراجم مصـنّفي الكتب العربيّة:** عمر رضـــا كحالة، د. ط، طبع بنفقة رفعت رضا كحالة، مطبقة التّرقي في دمشق، 1958م.

296- **المعجم الوجيز في الأخطاء الشّـــائعة والإجازات اللّغويَّة:** د. جودة مبروك محمَّد، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م.

297- **المعجم الوسيط:** مجمع اللّغة العربيَّة بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزّيات، حامد عبد القادر، محمَّد النجَّار)، ط6، مؤسّـــسـة الصّـــادق للطباعة والنّشر، إيران_ طهران، د. ت.

298- **معجم أوهـام الحريريّ في (درَّة الغواص):** د. مجيـد خير الله راهي الزَّامليّ، ط1، دار كنوز المعرفـة العلميَّـة للنشـــر والتّوزيع، عمَّـان – الأردنّ، 2020م.

299- **معجم إيراد اللآل من إنشـاد الضّـوالِّ وإرشـاد السّـؤّال:** أبو جعفر أحمد بن علي بن خاتمة الأنصـاري (ت 770هـ)، وهو اختصـار كتاب إنشـاء الضّوَالَ وإرشاد السّؤال لابن هانئ السّبتي (ت ٧٣٣هـ)، الّذي هو ترتيب كتاب لحن العامّة لابن هشـــام اللّخميّ (ت 577هـ)، دراســـة وتحقيق: رجب عبد الجواد إبراهيم، ط1، مكتبة الآداب القاهرة، 2009م.

300- **معجم تقويم اللّغة وتخليصـها من الأخطاء الشّـائعة:** د. هَلا أمُّون، د. ط، دار القلم، بيروت –لبنان، د. ت.

301- **معجم عطية في العامّي والدّخيل:** الشّـــيخ رشـــيد عطية، ضـــبطه وصـــحّحه: خالد عبد الله الكرمي، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، د. ت.

302- **معجم فِصَـــاح العامَّيَّة:** هِشـــام النَّحَّاس، ط1، مكتبة لبنان ناشـــرون، بيروت –لبنان، 1997م.

303- **معجم متن اللّغة موســوعة لغويَّة حديثة:** العلَّامَّة اللّغويّ الشّـيخ أحمد رضا، مج4، دار مكتبة الحياة _ بيروت، 1960م.

304- **معجم مصـــطلحات النّقد العربي القديم:** د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت_ لبنان، 2001م.

305- **معجم مؤلّفات الأعلام (يتناول ما صـــــدر من مؤلّفات الأعلام عرب معـاصـــــرين في معظم العلوم والفنون والآداب):** عـادل محمّـد علي الحجّاج، ط1، دار المعتز للنّشر والتّوزيع الأردن_ عمّان، 2013م.

306- **معجم ودراسة في العربيَّة المعاصرة:** د. إبراهيم السَّامرَّائيّ، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، 2000م.

307- **معجميَّات:** د. إبراهيم السَّـامرَّائيّ، ط1، المؤسَّـسـة الجامعيَّة للدّراسـات والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1991م.

308- **المُعرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم:** أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمَّد بن الخضر الجواليقيّ (ت 540 هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليـه: خليـل عمران المنصـــور، ط1، دار الكتـب العلميّـة، بيروت_لبنان، 1998م.

309- **المعيار في التّخطئة والتصويب دراسـة تطبيقيَّة:** د. عبد الفتَّاح سـليم، ط1، دار المعارف، 1991م.

310- **مغالطات لغويَّة الطّريق الثّالث إلى فصحى جديدة:** عادل مصطفى، د. ط، مؤسَّسة هنداويّ سي آي سي، 2017م.

311- **المُغرب في ترتيب المعرب (معجم لُغويّ):** اللّغويّ أبي الفتح ناصر الدّين المطرّزي (ت 610هـ)، حقّقه: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، د. ط، مكتبة إسامة بن زيد، حلب_ سوريا، 1979م.

312- **مغني اللّبيب عن كتب الأَعاريب:** ابن هشام، جمال الدّين أبي محمّد عبد الله بن يوسف جمال الدّين المصريّ الأَنصاري(ت761هـ)، تحـ: د. فخر الدّين قباوة، ط1، دار اللّباب للدّراسات وتحقيق التّراث، تركيا_ اسطنبول، 2018م.

313- **مفاتيح العلوم:** لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي (ت 387هـ)، اعتنى به وراجعه ووضع هوامشه: ربيع عبد الرّؤف الزّواوي، ط1، القاهرة، 2023م.

314- **المفردات في غريب القرآن:** أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهاني (ت 425هـ)، تحـ: محمّد سيّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت_ لبنان.

315- **مقاييس اللّغة:** أَبو الحسين أَحمد بن فارس بن زكريّا ابن فارس (ت395هـ)، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، د. ط، دار الفكر، 1979م.

316- **من أسرار اللُّغة:** د. إبراهيم أنيس، ط3، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، 1966م.

317- **من أغلاط المثقَّفين:** إبراهيم الوائلي، عُني بجمعه وتحقيقه ودراسته: د. ناهي إبراهيم العبيديّ، د. حسن مصطاف فرحان، دار الشّؤون الثّقافيَّة العامَّة (آفاق عربيَّة)، العراق_ بغداد، 2000م.

318- **من الأخطاء الشّـائعة في النّحو والصّـرف واللّغة:** د. محمّد أبو الفتّوح شريف، ط1، مكتبة الشّباب، القاهرة، 1976م.

319- **من أوهام المثقَّفين في أســـاليب العربيَّة:** الدايم، د. أحمد محمَّد عبد، جمع وترتيب: عبد الحميد عبد المبدي أحمد، ط1، 1996م.

320- **مناظرة لغويَّة أدبيَّة بين الأســـاتذة:** (عبد الله البســـتانيّ، عبد القادر المغربيّ، أنستاس الكرمليّ)، د. ط، مكتبة القدسيّ، القاهرة، 1355م.

321- **المنجد معجم مدرســـي للّغة العربيّة:** الأب لويس معلوف اليســـوعي، ط7، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت، 1931م.

322- **المهمّات في شـرح الرّوضــة والرّافعي:** جمال الدّين عبد الرّحيم الأسـنوي (ت 772هـ)، اعتنى به: أبو الفضل الدّمياطي أحمد بن علي، ط1، مركز التّراث الثقافي المغربي، المملكة المغربيّة، 2009م.

323- **موسوعة أعلام سورية في القرن العشرين:** سليمان سليم البوّاب، ط1، المنارة بيروت، 1999_ 2000م.

324- **موسـوعة الأخطاء اللّغويّة الشّـائعة:** د. عليّ جاسـم سـلمان، ط1، دار أسامة للنشر والتّوزيع، عمَّان – الأردنّ، 2003م.

325- **موســـوعة علوم اللّغة العربيّة:** د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2006م.

326- **نتائج الفكر في النّحو:** لأبي القاسـم عبد الرّحمن بن عبد الله السّـهيلي (ت 581هـ)، حقّقه وعلّق عليه: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشّيخ علي محمّد معوّض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 1992م.

327- **نجعَة الرّائد وشَـــرِعَة الوَارد في المترادف والمتوارد** (معجم معانٍ لأداء المفاهيم الّتي لا تحضــرك الألفاظ الدّقيقة للتّعبير عنها)**:** الشّــيخ إبراهيم

اليازجي، وقف على طبعه وَضَبَطَه على أصله الأمير نديم آل ناصر الدّين، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1970م.

328- **النّحو العربيّ نقدٌ وبناء**: د. إبراهيم السَّامرَّائيّ، د. ط، دار الصّادق، بيروت، 1968م.

329- **النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة، والحياة اللّغويَّة المتجدِّدة**: عبَّاس حسن، ط3، دار المعارف، مصر، د. ت.

330- **نحو وعي لُغويّ**: د. مازن مبارك، د. ط، مؤسَّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، 1979م.

331- **نزهة الطّرف في علم الصّرف**: أحمد بن محمّد الميداني (ت 518هـ)، شرح ودراسة: د. يسرية محمّد إبراهيم حسن، د. ط، المكتبة الأزهريّة للتراث، القاهرة، الجزيرة للنشر والتّوزيع، 2014م.

332- **نشوء اللّغة العربيَّة ونموُّها واكتهالها**: الكرمليّ، الأب أنستاس ماريّ، مؤسَّسة هنداويّ للتعليم والثقافة، 2020م.

333- **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**: القاضي أبي علي المحسن بن علي التّنوخيّ (ت 384هـ)، تحـ: عبّود الشّالجي، ط1، دار. صادر، بيروت_ لبنان، 1971م.

334- **نظرات في أخطاء المنشئين**: محمَّد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسيّ، د. ط، مطبعة الآداب، حي عدن – النّجف، 1983م.

335- **نظرات في اللّغة والأدب**: الشّيخ مصطفى الغلاييني، د. ط، مطبعة وزنكوغراف، بيروت، 1927م.

336- **نظرات في اللّغة والنّحو**: طه الرّاوي، ط1، منشورات المكتبة الأهليَّة، بيروت، 1962م.

337- **نظرات في جموع التّكسير**: د. مجيد خير الله الزّاملي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، ٢٠١٦م.

338- **نفائس الأصول في شرح المحصول**: شهاب الدّين أبي العبّاس أحمد بن إدريس بن عبد الرّحمن الصنهاجي المصري المشهور بالقرافي (ت 684هـ)، تحـــ: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ علي محمّد معوض، قرظه: د. عبد الفتّاح أبو ســنه، مكتبة نزار مصــطفى الباز، مكّة المكرمة، د.ت.

339- **نفح الطّيب من غصـــن الأندلس الرّطيب**: الشّـــيخ أحمد بن المقّري التّلمساني (ت 1041هـ)، تحـــ: إحسان عبّاس، د. ط، دار صادر بيروت، 1968م.

340- **النّقد اللّغويّ عند العرب حتّى نهاية القرن السّـــابع الهجريّ**: د. نعمة رحيم العزّاويّ، د. ط، دار الحرّيّة للطباعة، بغداد، 1978م.

341- **النّكت على الألفيّة والكافية والشّافية والشّـذور والنّزهة**: جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت 911هـ)، تحـ: فاخر جبر مطر، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2007م.

342- **نهاية الأرب في فنون الأدب**: شـــهاب الدّين أحمد بن عبد الوهّاب النويري (ت 733هـ)، تحـ: د. محمّد رضا مروة، د. يوسف الطّويل، د. يحيى الشّامي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان، 2004م.

343- **النّهاية في غريب الحديث والأثر**: مجد الدّين أَبو السعادات المبارك بن محمّد الجزريّ ابن الأَثير (ت606هـــ)، تحـــ: محمود محمّد الطّناحيّ، وطـاهر أَحمـد الزّاويّ، دار إحيـاء التّراث العربي، بيروت_ لبنـان، 1979م.

344- **النّهضــة الإســلاميّة في ســير أعلامها المعاصــرين:** د. محمّد رجب البيّومي، ط1، دار القلم دمشق، دار الشّاميّة بيروت، 1995م.

345- **همْع الهوامع في شــرح جمع الجوامع:** للإمام جلال الدّين السّــيوطي (ت 911هـ)، تحـــ: عبد العال سالم مكرم، د. ط، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1992م.

ثانياً: المجلّات:

1. **الأخلاق والواجبات،** ســـليم الجندي، مجلّة المجمع العلمي العربيّ في دمشق، مج 7، ج 8، 1927م.
2. **اســـتدراك لغويّ (التّظاهرات والمظاهرات)،** عبد القادر المغربيّ، مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج 5، ج 7، 1925م.
3. **الأشــباه والنّظائر في اللّغتين العربيّة والفرنســيّة،** عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج22، ج7، 1947م.
4. **الأوهام العائرة،** أنستاس الكرملي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج17، ج7، 1942م.
5. **بحوث وتحقيقات لغويّة،** أحمد العوامري، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكي، ج1، القاهرة، 1935م.
6. **تأصيل أصل في اللّغة،** عبد القادر المغربي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج5، ج5، 1925م.
7. **تسمية الباص بالسّيّارة،** عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج30، ج4، 1955م.

8. **تعريب الأســـاليب**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكي، ج1، ســـنة 1353_1934، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، 1935م.
9. **التّفاؤل والتّشاؤم بكلمات اللّغة**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج11، ج5، 1931م.
10. **توهم الحرف الأصـــلي زائدًا**، عبد القادر المغربي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج27، ج4، 1952م.
11. **جمع سـيّد على أسـياد هل من دليل يصـحّحه**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج26، ج1، 1951م.
12. **جواب على مقترح الكلمات غير القاموســيّة**، إدوار مرقص، مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج8، ج12، 1928م.
13. **جواب على مقترح الكلمات غير القاموسـيّة**، أنسـتاس ماري الكرملي، مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج8، ج2، 1928م.
14. **جواب على مقترح الكلمات غير القاموســيّة**، راغب الطّبّاخ، مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج8، ج8، 1928م.
15. **جواب على مقترح الكلمات غير القاموســيّة**، عارف النّكدي، مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج8، ج10، 1928م.
16. **جواب على مقترح الكلمات غير القاموســيّة**، عبد الحميد الجابري، مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج8، ج6، 1928م.
17. **جواب على مقترح الكلمات غير القاموسيّة**، محمّد إسعاف النّشاشيبي، مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج8، ج5، 1928م.

18. **جواب على مقترح الكلمات غير القاموسيّة**، محمّد الخضر حسين، مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج8، ج7، 1928م.

19. **جواب على مقترح الكلمات غير القاموسيّة**، مصطفى الغلاييني، مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج8، ج6، 1928م.

20. **حول المصطلحات الفنيّة**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج 20، ج11، 1945م.

21. **حول كتاب عثرات اللّسان**، عبد القادر المغربي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج25، ج2، 1950م.

22. **الرّاديو وأثره في نشر اللّغة**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج 16، ج1، 1941م.

23. **روتين ورتيب**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بمصر، ج9، المطبعة الأميرية بالقاهرة،1957.

24. **زيادة الميم في بعض كلمات اللّغة**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج3، ج3، 1923م.

25. **الشّواهد على قاعدة توهّم أصالة الحرف**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة اللّغة العربيّة بالقاهرة، ع7، 1953.

26. **الشّيخ عبد القادر المغربيّ (جانب مجهول من سيرته)**، محمّد رضا الشّبيبي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج40، ج2، 1965م.

27. **طاقة أزهار من كتاب النّشوار**، عبد القادر المغربيّ، مجمع اللّغة العربية في دمشق، مج4، ج2، 1924م.

28. **عثرات الأقلام والأفمام**، عبد القادر المغربي، مجلّة المجمع العلمي العربي في دمشق، مج30، ج3، 1955م.

29. **عثرات الأقلام**، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشـــق، مج3، ج7، 1922م.

30. **فتاوى لغويّة**، صـــحة جمع مفعول على مفاعيل، عبد القادر المغربي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج13، ج3، 1933م.

31. **فتـاوى لغويّـة**، عبـد القـادر المغربيّ، مجلّـة مجمع اللّغـة العربيّـة في دمشق، مج14، ج11، 1936م.

32. **فتوى لغويّة في كلمة المقهى**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج 3، ج12، 1923م.

33. **فتوى لغويّة كلمة إعدام**، عبد القادر المغربيّ، مجمع اللّغة العربية في دمشق، مج 6، ج6، 1926م.

34. **الفرق بين السّنة والعام في العربيّة**، عبد القادر المغربيّ، مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج13، ج3، 1933م.

35. **قاعدة توهّم الأصـالة، عبد القادر المغربيّ**، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج10، ج3، 1930م.

36. **القطن واللّغة العربيّة**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج27، ج3، 1952م.

37. **القول الناجع في الغلط الشّائع**، د. مصطفى جواد، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج24، ج3، 1949م.

38. **الكلمات غير القاموســـيّة**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج8، ج1، 1928م.

39. **كلمة السّـمرمر اسـمًا للطائر**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج28، ج3، 1953م.

40. **كلمة فند شـــمع**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج17، ج1، 1942م.

41. **كلمة في التّضـــمين**، عبد القادر المغربي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج26، ج3، 1951م.

42. **مجلّة الضّياء ولغة الجرائد**، رشيد الشّرتوني، مجلّة المشرق، عدد 17، 1899م.

43. **مجلّة لغة العرب:** أنســـتاس الكرملي (السّـــنة الرّابعة، والسّـــابعة)، 1929م.

44. **المجمعي الحي الشّـــيخ عبد القادر المغربي**، الدّكتور عبد الكريم الأشتر، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج81، ج1، 2006م.

45. **مؤلّفات عبد القادر المغربيّ**، محمّد عدنان الخطيب، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج36، ج2، 1961م.

46. **نقد كتاب تذكرة الكاتب**، عبد القادر المغربي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج4، ج6، 7، 1924م.

47. **نقد لغة الرّاديو (كلمة الفشل)**، عبد القادر المغربيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة في دمشق، مج 18، ج5، 1943م.

ثالثاً: الرّسائل والأطاريح:

1. **أثر شـــعر المولّدين في اتّســـاع اللّغة**، كرّار حســـن ناجي الهمّاشـــيّ (أطروحة دكتوراه)، كليّة التّربية، جامعة واسط، 1446هـ _ 2024م.

2. **النّقد اللّغويّ عند صـــلاح الدّين الزّعبلاويّ، أطروحة دكتوراه:** وســـام غالي كاطع العطافيّ، كلّيّة التّربية للعلوم الإنســـانيّة، العراق –جامعة واسط، م٢٠٢١م.

3. **محمّد عليّ النّجّار ناقدًا لغويًّا:** رســالة ماجســتير، ســارة عطيّة عليوي البوصيّاد، جامعة واسط _كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة، 2024م.

4. **النقد اللغويّ عند إبراهيم الســامرائيّ،** رســالة ماجســتير: حســين كريم جبر الدلفيّ، كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة –جامعة واسط،٢٠٢١م.

5ـــ **رضـيّ الدّين ابن الحنبليّ ناقدًا لغويًّا،** أطروحة دكتوراه، نور مظهر نعمة حمود الغريباوي، كلّيّة التّربية للعلوم الإنســـانيّة_ جامعة واســـط، 2025م.

6ـ **الأب أنستاس ماري الكرمليّ ناقدًا لغويًا،** رسالة ماجستير: محمد جاسم حســـون كاظم العجياوي، جامعة واســـط _ كلّيّة التّربية للعلوم الإنســـانيّة، 2024م

Abstract

Linguistic criticism has received wide attention from Sheikh Abdul Qadir al-Maghribi, as we know that linguistic criticism is a tool that preserves our Arabic language from distortion in its rules, so this study, which was called (Abdul Qadir al-Maghribi as a linguistic critic), began to study these errors and explain the correctness and errors in them, thus relying on evidence for the opinions of ancient and modern scholars.

The research was divided into four chapters: the first chapter dealt with the phonetic level, the second dealt with the morphological level, the third dealt with the grammatical level, and the fourth dealt with the semantic level, and the research ended with a conclusion, and a list of sources and references. The research reached several results, including that The Moroccan sheikh is one of the modern scholars of the language, with a sound pen, deep thought, and a precise opinion, as his culture was embodied in various sciences in language, criticism, religion, and others, the method of criticism for the Moroccan was characterized by a comprehensive character, because he did not stop at tracing the mistakes of the tongues only, but went beyond that to respond to his peers from critics, correct investigations, and clarify the Arabized words and the linguistic phenomena

associated with them, and he also proved the search for a wide problem for most critics, represented by the categorical judgment on all This problem has led to the isolation of many eloquent vocabulary, and the deprivation of the language of its multifaceted and linguistic richness, including the Moroccan sheikh, and from these issues, the word (al-Fasaha) was mentioned in the largest dictionaries of the language, and the meaning of it is (capacity) as a second language in (al-Fasaha), as well as the word (The signification), as it is mentioned in the form of opening, breaking and the word "ministry" as well, is also one of the important phenomena on which the Moroccan relied on the inclusion to graduate most of his linguistic corrections, and his promise of analogy, relying on what is stated in the Holy Qur'an, the Prophet's hadith, and the words of the Eloquent Prophets, by saying: "I believe that the interest of our Arabic language and the keenness to develop its methods requires opening this door wide: whoever knows how to enter from it and benefit from it. (Inclusion) is known, and whoever does not know blame only himself, and with this knowledge the Book is differentiated.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Wasit University / Faculty of Education for Humanities/

Department of Arabic Language

Abdelkader Al-Maghrabi Linguistic Critic

Letter submitted by the student

Alaa Bashar Akkar Al-Youdawi

To the Council of the Faculty of Education for Humanities / Wasit University

It is part of the requirements for obtaining a master's degree in Arabic Language and Literature/Language

Supervised

Professor Dr. Nahla Abdullah Khalaf Al Waeli

2026 AD 1447 A.H.